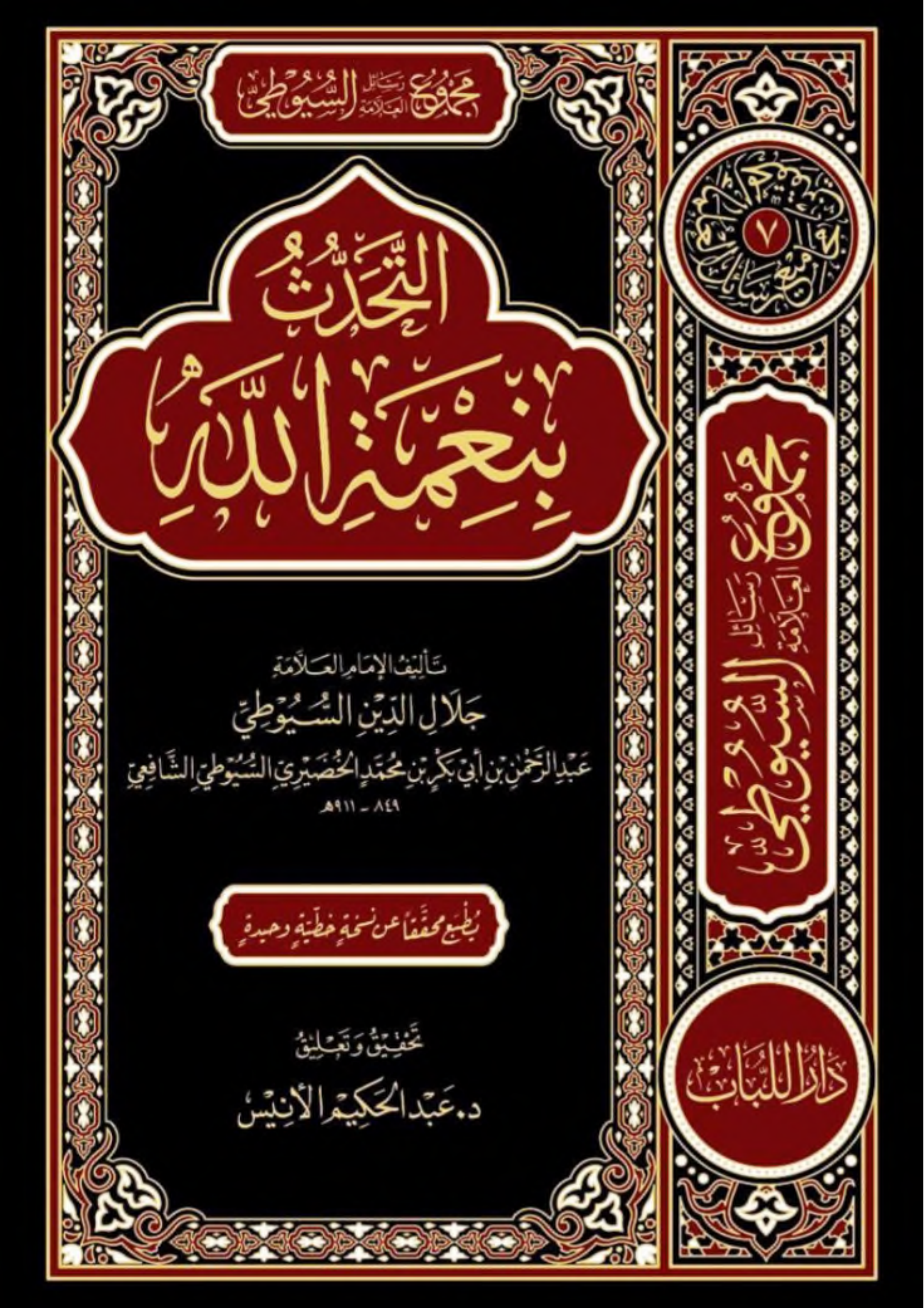
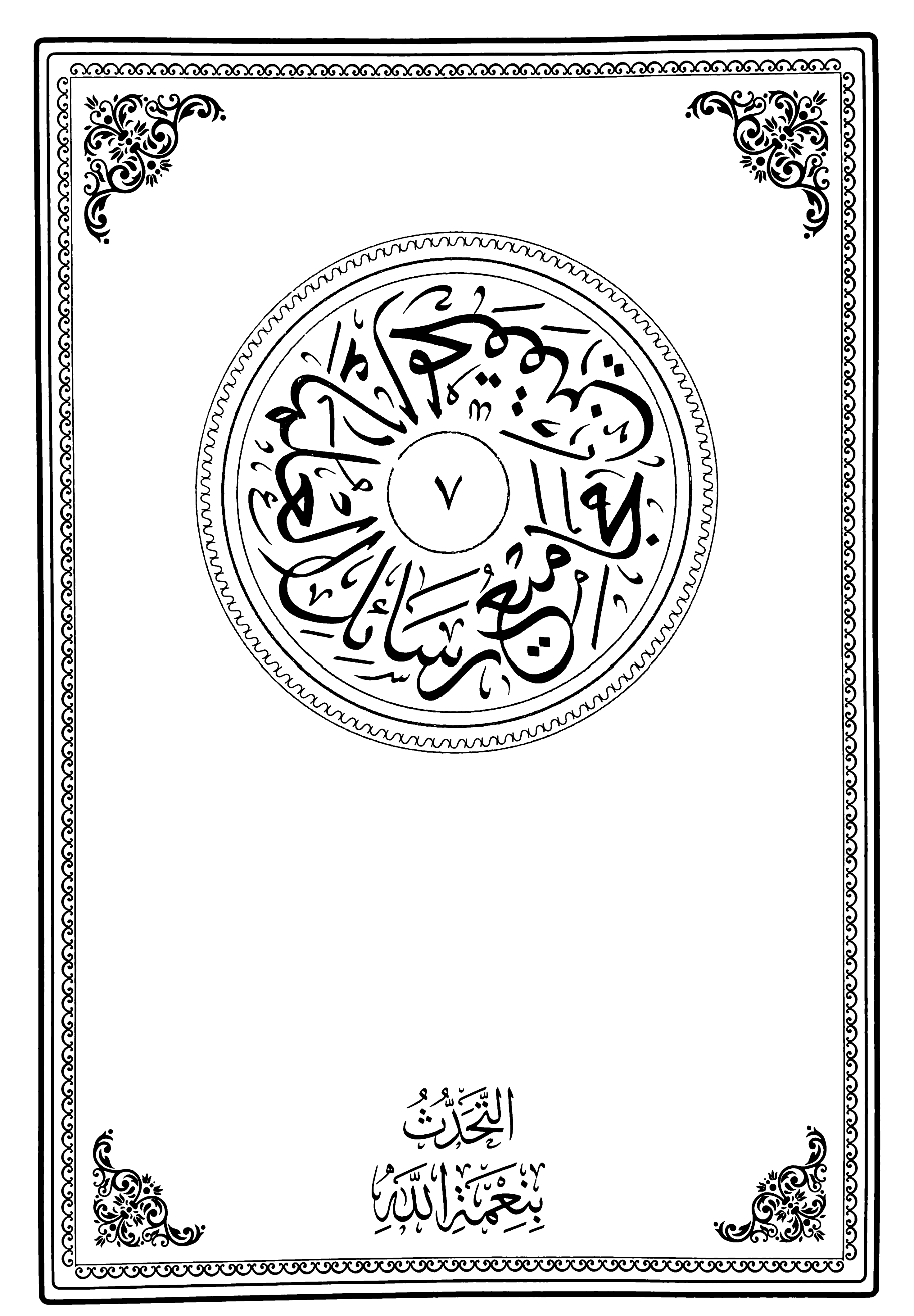
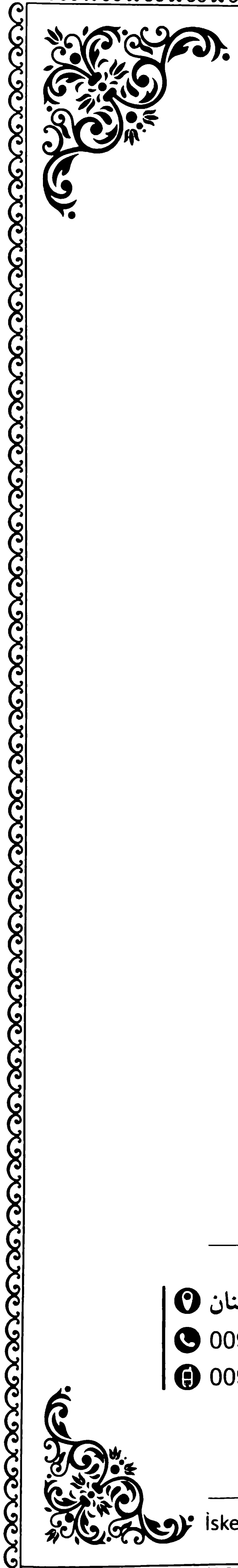


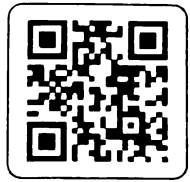
مجموع رسائل العلامة السيوطي
التحدث بنعمة الله
تأليف الإمام العلامة
جلال الدين السيوطي
عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد الخضيري السيوطي الشافعي
٨٤٩ - ٩١١هـ
يطبع محققا عن نسخة خطية وحيدة
تحقيق وتعليق
د. عبد الحكيم الأنيس
٧
مجموع رسائل العلامة السيوطي
دار اللباب


٧
التحدث
بنعمة الله




الطبعَة الأولىٰ

١٤٤٣هـ - ٢٠٢١م




9 789933 930240



DAR-ALLOBAB

Lubab Yazma Eserleri İhya ve İlmi Araştırma Yayınları

اسطنبول - تركيا
00902125255551
00905454729850

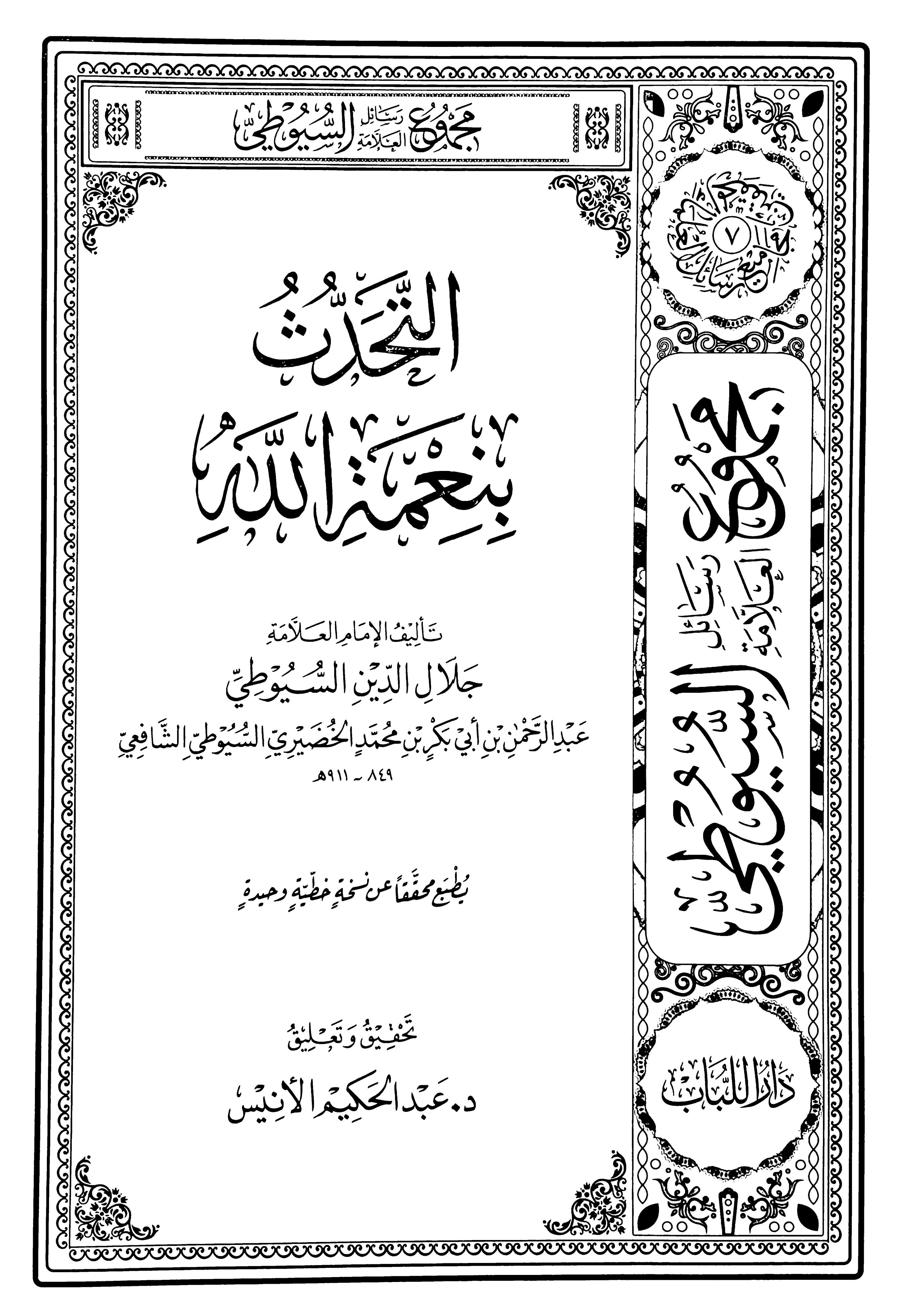
دمشق - سوريا
00963993151546
info@allobab.com
Www.allobab.com

بيروت - لبنان
009615813966
0096170112990



İskenderpaşa mh. Kıztaşı cd. No:7 D:5 Fatih (Özel Fatih Hastanesi Karşısı)





مجموع رسائل العلامة السيوطي

التحدث بنعمة الله

تأليف الإمام العلامة

جلال الدين السيوطي

عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد الخضيري السيوطي الشافعي

٨٤٩ - ٩١١هـ

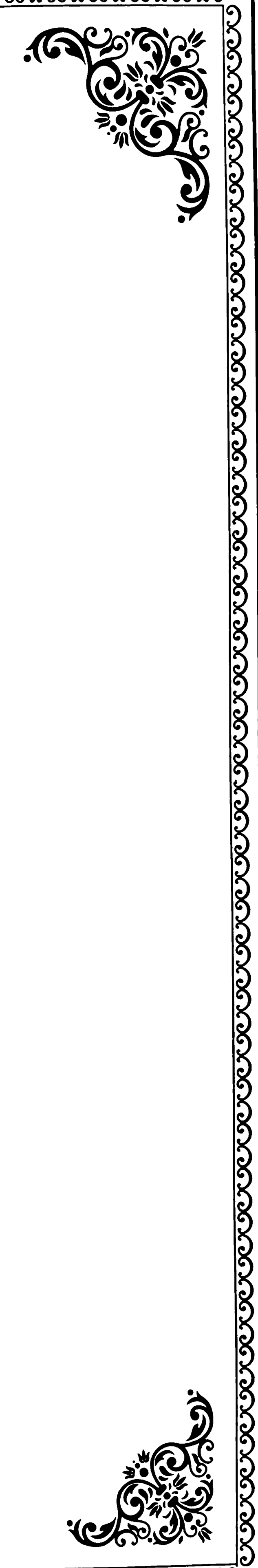
يُطبع محققاً عن نسخة خطية وحيدة

تحقيق وتعليق

د. عبد الحكيم الأنيس

مجموع رسائل العلامة السيوطي ٧

دار اللباب



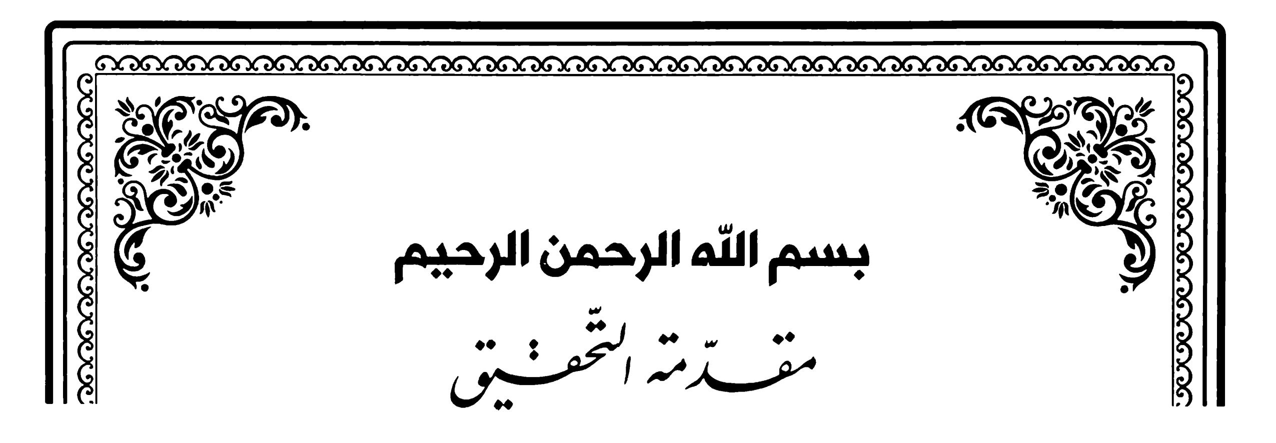
بسم الله الرحمن الرحيم

الإخراج الفني

خالد محمد ياسين علوان







الحمـدُ للهِ ربِّ العالميـن، والصَّلاةُ والسَّـلامُ على سـيِّدِ المرسـلين، وعلى آله وصحبِـه أجمعين.

وبعد: ففي سنةِ (٨٨٨)[1] ادَّعى الإمامُ السيوطيُّ الاجتهادَ، وعُورضَ معارضةً شديدة، وألَّف كتابيهِ «تقرير الاستناد في تيسير الاجتهاد»، و«الرد على مَنْ أخلد إلى الأرض وجهلَ أنَّ الاجتهادَ في كلِّ عصرٍ فرض»، ثم كتابَه «إرشاد المُهتدين إلى نُصرة المجتهدين»، ولعلَّ هذا دعاهُ إلى أنْ يكتبَ سيرةَ حياته، ويعرِّفَ بنفسه، ويذكرَ منزلتَه في العلم، ويسوقَ عناوينَ مؤلفاته، ويحكيَ ما جرى بينَهُ وبينَ أهل عصرِه، فكان هذا الكتابُ الذي سمّاه «التحدُّثَ بنعمةِ الله».

وقد بناهُ على ثلاثةٍ وثلاثين فصلاً[2]، وهي هذه:

١ ـ التحدُّثُ بنعمةِ الله يورثُ المزيدَ منها.

٢ ـ النقلُ عن ابنِ قيِّم الجوزية في التفريقِ بين أمورٍ دقيقةٍ يُخشى التباسُها على الإنسانِ في باب التحدُّث بالنعمة.

---

(١) التواريخ المذكورة هي بتاريخنا: التاريخ الهجري، فلا داعي لتمييزها بحرف (هـ)، إنما يُميز الميلادي بالحرف (م).

(٢) وقد يقولُ: (ذكر) بدلًا مِن قوله: (فصل)، وذلك في الفصول: (٢٢ ـ ٢٣)، (٢٥ ـ ٢٦)، (٢٨ ـ ٣٣).

٣ ـ كتابةُ العلماء قديماً وحديثاً تراجمَ لأنفسهم، ومقاصدُهم الجميلةُ في ذلك.

٤ ـ ترجمةُ الوالدِ الإمام أبي بكرٍ السيوطي.

٥ ـ النسبةُ إلى مدينةِ أسيوط، والتعريفُ بها.

٦ ـ ذكرُ فتوى مِن فتاوى والده، رأيُه فيها مخالفٌ لما أفتى به.

٧ ـ تاريخُ مولده، وتسميتُه بعبد الرحمن، وذكرُ ستِّ لطائفَ في ذلك، وذكرُ أول مَنْ سُمّي من هذه الأمة بعبد الرحمن.

٨ ـ تلقيبُ والدِه له بجلالِ الدين، والكلامُ على الألقاب.

٩ ـ الكلامُ على الكنية.

١٠ ـ ذكرُ حوادثَ في الصِّغر، والكلامُ على النشأة.

١١ ـ تفصيلُ الكلامِ على طلبِ العلمِ والتحصيل، وكتابةِ مسوداتِ تصانيفَ، وإجازةِ شيخه البلقيني له بالإفتاءِ والتدريسِ، وذكرُ واقعةٍ له في تحريمه علم المنطق.

١٢ ـ كلامُه على أخذه عن المُناوي، وسيف الدين الحنفيِّ، والكافِيَجِي، ومدحِه له.

١٣ ـ ذكرُ قراءته على مشايخَ آخرين، منهم الإمامُ تقي الدين الشُّمُنِّي، وذكرُ أربعِ قصائدَ رثاه بها.

١٤ ـ ذكرُ إقباله على طلبِ الحديثِ في ربيع الآخر سنة (٨٦٨)، وسردُ مسموعاته، وذكرُ طبقات شيوخِه الأربعِ، وسردُ أسماء شيوخِه من الطبقاتِ الثلاث الأُول، معرِّفاً بهم على وجهِ الاختصار.

١٥ ـ ذكرُ ثلاثةِ أحاديثَ وقعتْ له عشارية الإسناد.

١٦ ـ ذكرُ عشرةِ أحاديثَ وقعتْ له بينه وبين رسول الله ﷺ فيها أحدَ عشرَ نَفْساً.

١٧ ـ ذكرُ رحلتِه سنةَ (٨٦٩) إلى الحجازِ لأداءِ فريضةِ الحجِّ، وشيءٍ مما وقعَ له هناك.

١٨ ـ ذكرُ رجوعِه إلى مصرَ أوَّلَ سنة (٨٧٠) وإنشائِهِ في رجبَ رحلةً إلى دمياطَ والإسكندريةِ وأعمالهما، وما جرى له فيها.

١٩ ـ ذكرُ انتصابِهِ للتَّدريسِ بعد عودتِهِ من تلك الرِّحلة، وذلك مِنْ شوال سنة (٨٧٠).

٢٠ ـ ذكرُ تصدِّيه للإفتاء مِنْ سنة (٨٧١)، وذكرُ طريقتِه في الإفتاءِ حينَ بلغَ درجةَ التَّرجيح، ورتبةَ الاجتهادِ المطلق.

٢١ ـ ذكرُ تولِّيه تدريسَ الحديثِ في «المدرسةِ الشَّيْخُونِيَّة» في رجب سنة (٨٧٧)، وإيرادُ التصديرِ الذي ألقاه بحضرةِ شيخِهِ الكافِيَجِيِّ وجماعةِ المدرسة، وهو الكلامُ على قوله ﷺ: «احفظِ الله يحفظْكَ».

٢٢ ـ ذكرُ أسماءِ المصنَّفات التي صنَّفها، مقسَّمة على سبعةِ أقسام:

القسم الأول: ما ادَّعى فيه التفرُّدَ، وهو (١٨) مؤلَّفاً.

القسم الثاني: ما ألفَ ما يناظرُه ويُمكن العلامةَ أنْ يأتيَ بمثله، وذلك (٥٠) مؤلفاً.

القسم الثالث: ما تمَّ من الكتبِ المُعتبرة الصغيرةِ الحجم، وذلك (٦٠) مؤلفاً.

القسم الرابع: ما كان كراساً ونحوه سوى مسائلِ الفتاوى، وذلك (١٠٠) مؤلفٍ.

القسم الخامس: ما أُلفَ في واقعاتِ الفتاوى، وذلك (٨٠) مؤلفاً.

القسم السادس: مؤلّفات لا يَعتد بها، لأنها على طريقةِ البطَّالين، وذلك (٤٠) مؤلفاً.

القسم السابع: ما شرَعَ فيه وفترَ العزمُ منه وكتبَ منه القليلَ، وذلك (٨٣) مؤلفاً.

٢٣ ـ ذكرُ بعض ما كُتب على مؤلَّفاته تقريظاً أو قِيل فيها مدحاً.

٢٤ ـ ذكرُ انتشارِ مؤلفاته في الآفاق.

٢٥ ـ ذكرُ نعمة الله عليه أنْ أقام له عدوًّا يؤذيه، وأبا جهلٍ يغمصُه، كما كان للسلفِ قبلَ ذلك. ولم يُسمّه في كلِّ ما كتبَ، وظهرَ لي أنه محمَّد بن أحمد بن موسى شمس الدين الطولونيُّ الشافعيُّ المعروف بابن المشدّ (٨٢٨ ـ؟)[١].

وقد ابتدأَ أذاه له مِنْ ذي القعدةِ سنة (٨٧٩).

وذكرَ هنا أيضاً مبدأ ثائرةِ الشيخِ شمسِ الدين الجَوْجَرِيِّ سنة (٨٨٨)، والخلافُ بينهما قبل ذلك، ولكنه اشتدَّ هذه السنة، إلى أنْ تمَّ الصلحُ بينهما في ربيع الأول سنة (٨٨٩).

وقد ذكرَ في هذا الفصل مسائلَ الخلاف وما أَلَّفه فيها.

٢٦ ـ ذكرُ ما أنعمَ اللهُ عليه من التبحُّر في العلومِ وبلوغِه رتبةَ الاجتهاد.

٢٧ ـ كلامُه على مرتبةِ الاجتهاد في الأحكامِ الشرعيَّة، وفي الحديثِ، وفي العربيَّة.

وختمَ الفصلَ بقوله إنه أَلَّف في تقريرِ الاجتهادِ في الأحكامِ الشرعيَّةِ كتاباً حافلاً سمّاه «تقريرَ الاستناد في تيسير الاجتهاد» وأخبرَ أنه يسوقُه برُمته. ولم نجدهُ، وتفسيرُ ذلك أنه لم يبيضْ هذا الكتاب ـ أعني «التحدُّث» ـ.

٢٨ ـ ذكرُ التَّجديدِ والمبعوثينَ على رأس كل مئةِ سنةٍ لذلك، وجاء في آخره قولُه: «وقد ترجّى الفقيرُ مِنْ فضل الله أنْ يُنعم عليه بكونهِ هو المجدِّد على رأسِ المئة، وما ذلك على الله بعزيزٍ».

---

(١) واكتشاف اسم هذا الرجل مِن ميزات هذه الطبعة.

٢٩ ـ ذكرُ اختياراتِه في الفقهِ على وجه الاختصار.

٣٠ ـ ذكرُ سائر اختياراتِه في علمِ الحديث، والأصولِ، والنَّحو.

٣١ ـ ذكرُ نبذةٍ مِنْ نظمهِ وإنشائهِ.

٣٢ ـ ذكرُ إسنادهِ بالفقهِ وسلسلته إلى الإمامِ الشافعيِّ.

٣٣ ـ ذكرُ سندهِ بلبس الخرقةِ، وتلقينِ الذكرِ، والصُّحبة.

❋ ❋ ❋

ويبدو أنَّ السيوطيَّ شُغل عن هذا الكتابِ فلم يبيضْهُ، ولم يسدَّ ما تركَهُ في وقت التأليفِ الأوَّل مِنْ بياضاتٍ، وإنْ كان أضافَ عليه بعض المعلوماتِ القليلة.

وقد كتبَ الناسخُ في عشرة مواضع: «بياضٌ بأصله».

ونجدُ في الكتاب وَعْدَ السيوطيِّ في الفصل (٢٤) أنه سيُورد التقليدَ الذي كتبه لسلطانِ التكرورِ، ولكنه لم يُذكرْ فيما وصلَ إلينا من الكتابِ، ولم ينقله الشاذليُّ ولا الداوديُّ.

وقد أفردَ من فصوله كتباً وسعَ القولَ فيها، كما في «نزول الرحمةِ في التحدُّث بالنعمة»، و«التنبئة بمن يبعثه اللهُ على رأسِ كلِّ مئة».

تاريخ التأليف:

وضعَ السيوطيُّ هذا الكتابَ سنة (٨٩٠)، فقد ذكرَ برهانَ الدينِ بن ظهيرةَ في الفصلِ (٤) فقال: «عالمُ الحجازِ الآن»، وهو قد تُوفي ليلة الجمعةِ ٦ من ذي القعدةِ سنة (٨٩١)[1].

---

(١) وقد ذكرَ الشيخ شمس الدين الباني في الفصل (١٠) فقال: «الشيخ شمس الدين الباني الموجود الآن»، وتوفي الشيخ الباني في شوال سنة ٨٩٥، فتكون هذه الكتابة قبل ذلك التاريخ.

وجاءَ في الفصلِ (٢٤) قولُه: «إلى وقتِنا هذا وهو سنة تسعين»[١].

وأغلبُ التواريخِ المذكورة لا تتجاوزُ هذه السَّنة.

والإضافاتُ بعد هذا التاريخِ قليلة:

منها إضافةُ تاريخِ وفاةِ شيخه العُقْبي المذكور برقم (١٠١)، وأنها كانت في صفرَ سنة (٨٩٨).

ومنها قولُه في آخر الفصلِ (٢٨): «وقد ترجّى الفقيرُ مِنْ فضل الله أنْ يُنعم عليه بكونه هو المجدِّد على رأس المئة، وما ذلك على الله بعزيز». وهذه الإضافة سنة (٨٩٦).

ومنها قولُه في الفصلِ (٤) عن كتابِ والده: «حواش على شرح الألفية»: «وهي الآن في خزانةِ سلطان العصر قانصوه الغوري». وقد تسلطنَ قانصوه الغوري مستهلَّ شوال سنة (٩٠٦)، وبقيَ في السلطنةِ إلى مقتلِهِ سنة (٩٢٢)، وتُوفي السيوطيُّ في عهده.

مصادره:

رجع السيوطي في كتابه هذا إلى مصادر متنوعة، وهي:

ـ كتب له ولغيره.

ـ وثائق ـ وهي صَداقٌ لابن عمِّ والده، وثبت سماع والده صحيح مسلم على ابن حجر ـ.

ـ مراسلات شخصية.

ـ تقاريظ نثرية وشعرية كتبها له شيوخُه ومحبوه.

---

(١) أما قوله في الفصل (١٩) أنه انتصب للتدريس سنة (٨٧٠)، وأنَّ تلميذه سراج الدين الأنصاري لزمه (إلى الآن) عشرين سنة، بما يلزم منه أن يكون كتبَ هذا سنة (٨٩١) فهو محمولٌ على أنه لم يعتبر الكسر، إذ صرَّح في الفصل الآتي ـ وهو الفصل (٢٤) ـ بسنة (٨٩٠).

ـ مدائح قالها محبوه.

ـ مصادر شفوية ـ وتُعرف من قراءة الكتاب ـ.

ـ وأبهم مصادر كقوله: بعض المؤرخين، بعض العلماء، بعض أهل الطريق.

ـ وأوردَ نقولاً مِن غير عزو.

وأسوقُ هنا ما نَقلَ منه من الكتب، دون ما ذكرَه ولم ينقلْ منه، وهذه هي ـ مرتبة على الحروف ـ:

١ ـ الإتقان في علوم القرآن له.

٢ ـ [الاستيعاب](١) لابن عبد البر.

٣ ـ إنباء الغُمر لابن حجر.

٤ ـ الأنساب لابن السمعاني.

٥ ـ تاريخ دمشق لابن عساكر.

٦ ـ تاريخ قزوين للرافعي.

٧ ـ تحذير الرِّجال من الإصغاء إلى الدجّال له (ثم عدل العنوان إلى: المقامة المُستنصرية). ساق سطوراً من أولها.

٨ ـ تخريج أحاديث الإحياء للعراقي.

٩ ـ ترجمة الإسنوي للعراقي.

١٠ ـ تفسير ابن أبي حاتم.

١١ ـ تفسير ابن المنذر.

---

(١) لم يسمّه.

١٢ ـ تفسير ابن مردويه.

١٣ ـ تفسير الطبري.

١٤ ـ تفسير عبد بن حميد.

١٥ ـ تقرير الاستناد في تيسير الاجتهاد له. أخبرَ أنه سيَسوقه برُمته ليُستفاد.

١٦ ـ تقويم البلدان للملك المؤيد صاحب حماة.

١٧ ـ تكملة الصحاح للصاغاني.

١٨ ـ الجامع للترمذي.

١٩ ـ الجامع للخطيب.

٢٠ ـ الحِلية لأبي نعيم.

٢١ ـ دلائل النبوة للبيهقي.

٢٢ ـ [ديوان][١] علي بن وفا.

٢٣ ـ رسالة البيهقي إلى الجويني.

٢٤ ـ الروح لابن قيم الجوزية.

٢٥ ـ زوائد المسند لعبد الله بن أحمد بن حنبل.

٢٦ ـ سنن ابن ماجه.

٢٧ ـ سنن أبي داود.

٢٨ ـ سنن النسائي.

٢٩ ـ سنن سعيد بن منصور.

---

(١) لم يسمّه.

٣٠ ـ شرح المعتمد لأبي الحسين البصري.

٣١ ـ شعب الإيمان للبيهقي.

٣٢ ـ الشكر لابن أبي الدنيا.

٣٣ ـ صحيح البخاري.

٣٤ ـ صحيح مسلم.

٣٥ ـ الطبقات الكبرى لتاج الدين السبكي.

٣٦ ـ الطبقات الوسطى لتاج الدين السبكي. وقد بيَّض لما يريد نقله منه ولم يسد البياض.

٣٧ ـ الطبقات لابن سعد.

٣٨ ـ العُباب للصاغاني.

٣٩ ـ العُشاريات له. ساقه كله.

٤٠ ـ علوم الحديث للحاكم.

٤١ ـ فتوى في زيادة العمر ونقصه لوالده. ساقها كاملة.

٤٢ ـ القاموس.

٤٣ ـ قوت القلوب لأبي طالب المكي.

٤٤ ـ الكامل لابن عدي.

٤٥ ـ كراسة لأبي حيّان.

٤٦ ـ كراسة لبعض المتأخرين في التجديد. لم يَدر مَن هو، ثم عرَفه وصرَّح في كتابه «التنبئة بمن يبعثه الله على رأس كل مئة» أنه بدر الدين الأهدل.

٤٧ ـ الكلام على قوله ﷺ: احفظ الله يحفظك. وهو تصديرٌ له. ساقه كله.

٤٨ ـ مجموع بخط العلامة شمس الدين بن القماح.

٤٩ ـ المحصول للرازي.

٥٠ ـ [المَدْخل][1] للبيهقي.

٥١ ـ المستدرك للحاكم.

٥٢ ـ مسند الفردوس للديلمي.

٥٣ ـ المشتبه لابن حجر.

٥٤ ـ معجم البلدان لياقوت.

٥٥ ـ المعجم الكبير لشيوخه، المسمّى: حاطب ليل وجارف سيل.

٥٦ ـ المُغرب لعلي بن سعيد.

٥٧ ـ مناقب الشافعي لابن حجر.

٥٨ ـ منظومة لتاج الدين السبكي.

٥٩ ـ الناسخ والمنسوخ للنحاس.

٦٠ ـ النُّجح في الإجابة إلى الصلح. مقامة له. ساقها كلها.

٦١ ـ نزهة الألباب في الألقاب لابن حجر.

٦٢ ـ النُكت على ابن الصلاح لابن حجر.

٦٣ ـ النُكت لولي الدين العراقي.

---

(١) لم يسمّه.

هذه النسخة

وصلتْ إلينا مِن هذا الكتابِ نسخةٌ واحدةٌ[1] منقولةٌ من مسودةِ المؤلف، وهي ضمنَ مجموعٍ في مكتبةِ جامعة توبنغن في ألمانيا.

وقد عرَضَ لهذا المجموعِ أنْ تفككتْ أوراقُه وجُمِعَ على غير ترتيبٍ، فجاء ثُلُثا الكتابِ الأخيران من كتاب «التحدُّث» في الأول:

جاء التصديرُ الذي ألقاهُ السيوطيُّ حين ولي مشيخةَ المدرسةِ الشَّيْخُونيَّةِ إلى الفصلِ الذي ذكرَ فيه اختياراتهِ. (وهذا من ٢٧ب ـ ٥٠أ).

ثم جاء ثلثُ الكتاب الأولُ إلى ذكرِه أنه وليَ مشيخةَ الشَّيْخُونيَّةِ (وهذا من ٥٠ب ـ ٦٤أ).

وسقطتْ منه أوراقٌ كثيرةٌ، ويشملُ هذا الساقط:

ـ آخر الفصل (٧).

ـ ثم الفصول: (٨ ـ ١٣).

ـ وأول الفصل (١٤).

ـ ثم الفصول: (٣١ ـ ٣٣).

وتفصيلُ هذا أنَّ الكتابَ يبدأ في الورقة (٢٧ب) بـ «بسم الله الرحمن الرحيم اللهَ أحمدُ وله الفضائلُ التي لا يبلغُ العدُّ حصرَها...»[2]، وهذا من

---

(١) أما «رسالة في التحدث بنعمة الله» المحفوظة في أكاديمية ليدن برقم (٢١/ ٢٤٠٩)، فهي نسخة من رسالة السيوطي: «نزول الرحمة في التحدُّث بالنعمة» وهي في لوحتين.

(٢) ويبدو أنه ظُن أول الكتاب لوجود البسملة، والحقيقة أن البسملة بداية التصدير (الدرس) الذي ساقه السيوطي.

الفصل (٢١)، ويستمرُّ إلى ذكرِ اختياراتهِ **في علمِ الحديثِ والأصولِ والنَّحو**، وهو الفصلُ (٣٠). وسقطت الفصولُ (٣١ ـ ٣٣).

ثم تأتي مقدِّمة الكتابِ، والفصول (١ ـ ٧).

وسقط آخرُ السابعِ، والفصول (٨ ـ ١٣)، وأول الفصل (١٤).

ثم تأتي تتمَّةُ الفصل (١٤)، والفصول (١٥ ـ ٢٠)، وأول الفصل (٢١).

ونتج عن هذا الخلل أنْ ظُن الكتابُ عدَّة كتبٍ، فجاء على غلافِ «المجموع»:

٥ ـ شرح قوله ﷺ: احفظ الله يحفظك.

٦ ـ ذكرُ أسماءِ مصنَّفات السيوطيِّ وغيرِ ذلك من الفوائد.

٧ ـ التحدُّث بنعمةِ الله للسيوطيِّ.

٨ ـ ذكر مشايخِ السيوطي.

٩ ـ فوائدُ أخر وأحاديثُ ذكرها السيوطيُّ.

ولضياع أوراقٍ مِنْ أثناء الكتابِ وآخره لم نعرف اسمَ الناسخ، لكن علمنا من تعليقاتٍ له أنه من تلاميذِ الشيخ أبي بكر الشنواني[1]، وأنَّ له خبرةً بمؤلفات السيوطي.

* * *

وقد وفقني اللهُ لاستدراك هذا السَّاقط من الكتابِ، مِنْ نقولِ الشاذليِّ والداوديِّ، ومِنْ كلام السيوطيِّ نفسهِ في كتبه الأخرى كـ«المنجم في المعجم»، و«زاد المسير في الفهرست الصغير»[2].

---

(١) ولد سنة (٩٥٩)، وتوفي سنة (١٠١٩). انظر ترجمته في «الأعلام» للزركلي (٢/ ٦٢). فتلميذه كاتبُ هذه النسخة من أهل القرن الحادي عشر.

(٢) واستدركتُ بعض البياض في الكلمات من كتابه «إفادة الخبر بنصه في زيادة العمر ونقصه».

تعليق على نقلٍ مِن كتاب «التحدُّث بالنعمة»:

رأيتُ في آخر نسخةٍ مخطوطةٍ من كتاب «قلائد الفرائد وشوارد الفوائد»[١] للسيوطيِّ محفوظةٍ في مكتبةِ الملك عبد العزيز:

«قال سيِّدي عبد الوهاب: رأيتُ بخطِّ الشيخ جلال الدين السيوطيِّ في كتابه «التحدُّث بالنعمة» ما نصُّه: أنا أعلمُ خلقِ الله الآنَ قلماً وفماً.

ثم قال: فإن اعترضَ علينا معترضٌ قلنا له: هذا موكولٌ إلى تخصيصِ العقلِ ذلك بعالم زمننا أو بلدِنا أو إقليمِنا لا غير، وعلى ذلك حملَ العلماءُ قوله تعالى في بني إسرائيلَ: ﴿وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [البقرة: ٤٧]، وقالوا: لا يدخلُ في ذلك الأنبياءُ ولا الملائكةُ. قال الشيخ جلال الدين: ولولا اعتبارُ هذه القاعدةِ التي ليس منها براحٌ لكان التلقيبُ بقاضي القضاةِ وأقضى القضاةِ محرَّماً لأنه شاملٌ لكل نبيٍّ بل ولربِّ العالمين. انتهى».

ولا يوجد هذا النصُّ في كتابنا هذا، ولا فيما نُقل منه، ولم أجدهُ في «نزول الرحمة في التحدُّث بالنعمة»، فالله أعلمُ بحقيقته، وأميلُ إلى أنَّ النقلَ من «نزول الرحمة»، ولتُنظر نسخُه الخطية.

أثر هذا الكتاب:

وقفَ على هذا الكتابِ تلميذان محبَّان مقرَّبان من تلاميذِ المؤلِّف وهما:

ـ الشيخ عبد القادر الشاذليُّ (كان حياً سنة ٩٤٦)، وقد أفادَ منه كثيراً ـ مُسمِّياً له، مُصرحاً بالنقل منه ـ في كتابه «بهجة العابدين بترجمة حافظِ العصر جلال الدين».

ـ الشيخ محمد بن علي الداوديُّ (ت: ٩٤٥)، وقد أفادَ منه كثيراً في كتابه «ترجمة العلامة السيوطي»، ولكنه لم يُسمِّه، وينقلُ منه بأسلوبين:

---

(١) هكذا جاء العنوان فيها.

الأول: أنه يقول: «قال صاحبُ الترجمة».

الثاني: أنه يوردُ كلامَ شيخه السيوطيِّ مغيّراً له مِنْ صيغة المتكلمِ إلى صيغة الغائبِ، بحيث يظنُّ مَنْ لم يرَ كتاب «التحدُّث» أن الكلامَ للداودي، ولا أدري ما الذي حمله على هذا!

وقد استفدتُ من مجموعِ الكتابين فائدةً كبيرةً في تحقيق نصِّ الكتاب وترميمِهِ، واستدراكِ ما سقطَ منه، وإعادةِ بنائه، بحيث أحسبُ أنه عادَ إلى ما وضعَه مؤلِّفه إلا يسيراً[١] ـ وأنبّه أني لم أُدخلْ في الكتاب إلا ما صُرِّحَ به أنه منه ـ.

وبقَرْن كتابي الشاذليِّ والداوديِّ إلى ما وصلنا منه نرجو ألا يكون قد فاتنا منه شيء، والله أعلم.

عملي في هذا الكتاب:

سَبَقَتْ إلى خدمةِ هذا الكتابِ الباحثةُ اليزابث ماري سارتين، وأصلُ التحقيق والدراسة رسالةٌ جامعيةٌ تقدمتْ بها إلى جامعة كمبردج للحصول على درجة الدكتوراه في سنة (١٩٦٨)، وطبعتُها معروفةٌ لدى أهلِ العلم، وقد جرتْ على طريقةٍ معيَّنة مِن فصلِ التعليقِ عن المتن، ولم تُترجَم الدراسةُ التي كتبَتْها عنه إلى اليوم، وجهدُها مشكورٌ، وعملُها مذكور[٢].

وقد قمتُ بإعادة خدمةِ الكتابِ وفق خطتي ورأيي، ولكلٍّ وجهةٌ.

---

(١) وقد رأيتُهما نقلا في ترجمة والد السيوطي ـ وصرَّح الشاذلي أنها من «التحدُّث» ـ جُملًا ليستْ في نسختنا هذه، فما تفسيرُ هذا؟ تفسيرُه ـ والله أعلم ـ أنهما وجداها في قصاصاتٍ ملحقةٍ بالكتاب ثم فُقدت، وقد نقلتُ هذه الزيادات في الحاشية هنا.

(٢) ولستُ بصدد ذكر الملحوظات على هذا العمل.

ويتلخصُ عملي بالآتي:

١ ـ العودةُ إلى نسخةِ الكتابِ الخطية، والتأكدُ مِنْ ترتيبِ أوراقه الذي قامتْ به المحققةُ الأولى، ومقابلةُ النصِّ مقابلةً تامة، وتفقيرُه وضبطُه.

٢ ـ استدراكُ آخرِ الفصلِ (٧)، والفصولِ (٨ ـ ١٣)، وأولِ الفصل (١٤)، والفصولِ (٣١ ـ ٣٣)، ووضعُ ذلك في موضعِهِ وسياقه، بحيث يسترسلُ القارئُ في قراءته سيرةَ السيوطيِّ، وقد بُيِّن هذا في الحواشي بياناً تامًّا.

٣ ـ ترقيمُ فصولِ الكتاب لتظهر بنيتُه، وليسهلَ العزوُ إلى ما يُراد عزوُه منها.

٤ ـ ترقيمُ أسماء الشيوخِ الذين ساقَ أسماءهم، وقد بلغَ العدد (١٣٤) شيخاً.

٥ ـ معالجةُ كثيرٍ من البياضِ الذي تركَهُ الناسخ لعدم اتضاحِ مواضعَ في مسودةِ السيوطيِّ التي ينقلُ منها له.

٦ ـ عرضُ أوجهِ الاختلافِ ـ إنْ وجدت ـ بين كتابِ «التحدُّث» وكتابي الشاذليِّ والداوديِّ.

٧ ـ صححتُ مِنْ أخطاءِ الناسخِ ما تأكدتُ أنه منه، ولم ألتزمْ استيفاءَ النصِّ على ذلك، إلا مواضعَ رأيتُ في ذكرها فائدةً.

٨ ـ استوفيتُ بيانَ البياضاتِ كلها، وما قاله الناسخُ في عشرةٍ منها[1]، وسددتُ قسماً من البياضات مِن كتاب الداودي، وهي التي استعصى على الناسخِ قراءتُها.

أمّا بياضاتُ السيوطيِّ فسددتُ بعضَها في صُلب الكتابِ أو في الملاحق، وبقي

---

(١) وقد يكون البياضُ في الأصل ولكنه لا يقول: «بياض بأصله»، كما في الفصل (٣)، و(٤).

بعضُها كما هو، وقد ظهر لي أنَّ الداوديَّ يتجاوزُ البياضَ في نسخةِ شيخهِ أحياناً إذا رأى الكلامَ متسقاً، وقد يحذفُ البياضَ وما يتعلقُ به (يُنظر الفصل ١٤ وغيره).

٩ ـ جاءتْ أسماءٌ في قائمةِ شيوخ المؤلِّف في الفصل (١٤) مخالفةً للترتيبِ فصححتُ موضعَها، وظني أنَّ ذلك من الناسخِ.

وجاء في الفصل (٢٧) مقطعٌ في غير موضعهِ، فأعدتُه إلى موضعهِ الصَّحيح، وهذا الخطأُ من الناسخِ أيضاً إذ يبدو أنه كان في قصاصةٍ، أو مُلحقاً في الحاشية فلم يُصبْ في وضعِهِ موضعَه. وكلُّ هذا مبينٌ في الحواشي.

١٠ ـ علقتُ على الكتابِ بما يتمِّم مقاصدَه، ويزيد فوائدَه، مِنْ غير أنْ أثقلَ وأطيلَ وأملَّ.

١١ ـ كان عملي متوجهاً إلى تحريرِ النصِّ، واستدراكِ الناقص، ولم أستوفِ عزوَ نقوله كلها.

١٢ ـ إذا قلتُ في التعليق: «الشاذلي» فمقصودي كتابه «بهجة العابدين»، وإذا قلتُ: «الداودي» فمقصودي كتابه «ترجمة العلامة السيوطي».

١٣ ـ استخرجتُ مصادره، وبينتُ أنواعها، وقد سبق هذا في المقدمة.

١٤ ـ بينتُ بحور الشعر.

١٥ ـ ذكرَ السيوطي أنـه ألقى تصديراً بحضرة شيخهِ الكافِيَجي حين تولَّى التدريسَ في المدرسةِ الشَّيْخُونيَّة، وهو الكلامُ على أول سورةِ الفتح، فسقتُ نصَّه في (ملحقٍ أول)، من النسخةِ التي حققتُها[1].

---

(١) سيأتي هذا التصدير في قسم التفسير، ولا حرج من إيراده هنا فهو يسير، وفي ذلك تيسير على القارئ بجعله قريباً من مناسبته، ولعل بعض القراء يقتني هذا الكتاب دون ذلك القسم.

١٦ ـ وقالَ في آخر الفصلِ (٢٥) إنه أنشأ رسالةً سمّاها «تحذير الرجال من الإصغاء إلى الدجال» للتحذير مِنْ عدوِّه (ابن المشد)، وأوردَ أولها، وتركَ بياضاً قال عنه الناسخُ: «هنا بياضٌ كبيرٌ في نسخة المصنِّف التي بخطه نحو أربع أوراق».

وظهرَ لي أنَّ هذه السطور التي أوردَها منها تتفقُ مع مقامته «المقامة المستنصرية»، فهو جَعَلَ هذه الرسالة مقامةً، وغيَّرَ العنوان إلى «المقامة المستنصرية»، فسررتُ لهذا الاكتشاف.

وحين وقفتُ على النسخة الخطية من «التحدُّث» رأيتُ الناسخَ كتبَ في الحاشيةِ عند كلام السيوطيِّ هذا: «وساقَ المقامةَ المستنصريةَ، وقد رأيتُها مِنْ جملة ثلاث وثلاثين مقامة له رحمه الله»، فسُررتُ ثانيةً لتأكد صوابِ ما ذهبتُ إليه، وأوردتُ نصَّ المقامة في (ملحقٍ ثان)؛ لإتمامِ مرادِ المؤلف.

١٧ ـ وقال في آخر الفصل (٢٧): «وأمّا الاجتهاد في الأحكامِ الشَّرعية، فقد أَلَّفتُ في تقريره كتاباً حافلاً سمَّيتُه: «تقرير الاستناد في تيسير الاجتهاد» وها أنا أسوقُهُ ها هنا برُمَّته ليُستفاد»، ولم يفعلْ، وكتبَ الناسخُ: «هنا بياضٌ في نسخة المصنف».

ولكتاب «تقرير الاستناد» ثلاثُ إبرازات[1]، وسقت نصَّ هذا الكتاب في إبرازته الثانية، في (ملحق ثالث).

١٨ ـ ورأيتُ مِنْ تمام العمل أنْ ألحقَ ترجمة السيوطي لنفسه في «حُسن المحاضرة» في (ملحق رابع)، وقد أوردَ فيها قائمةً بمؤلفاته، وهي عندي القائمة الثانية، والاعتمادُ على القائمة الثالثة: «فهرست مؤلفاتي».

***

(١) كان المؤلف يزيد عليه كلما رأى مادة مناسبة له.

وأنبِّه هنا تنبيهاً مهمّاً أن هذا الكتاب «التحدّث بنعمة الله» ذكره السيوطي لنفسه في رسالته «فهرست مؤلفاتي»، فهو من الكتب التي ارتضاها وأبقاها.

* * *

ولا يسعني في الختام إلا أنْ أشكرَ أخي الكريم الأستاذ الشيخ عبد العاطي الشرقاوي على إفضالِهِ الدائمِ، ومنه إمدادي بالنسخةِ الخطيةِ مِنْ هذا الكتاب، جزاه اللهُ خيراً.

وكتب

عبد الحكيم الأنيس

دبي: يوم الخميس ١٣ من رجب الفرد ١٤٤٢

٢٥ من فبراير ٢٠٢١م

* * *



صور المخطوطة

كتاب التحدث بنعمة الله تعالى جمع الجلال السيوطي ٥٠

صورة اللوحة الأولى من النسخة الخطية الأصل المعتمدة في التحقيق

م وانه يعتبر في الحلف اللفظ والمعنى معا ومذهب الشافعي اعتبار اللفظ دون المعنى ومذهب مالك عكسه ورأيي في ذلك اضيق ولهذا اقل افتائي في الحلف بالطلاق فلا افتي في ذلك الا بما اتفق على حكمه المذهبان

م وان القتل بالسم يجب فيه القصاص وهو احد القولين

م وان ساب النبي صلى الله عليه وسلم او غيره من الانبيا يقتل حتما حدا ولو تاب لم يسقط عنه القتل كسائر الحدود

م وان قاذف احدى امهات المومنين يقتل حدا وسوا في ذلك عايشة وغيرها

م وان ساب ابي بكر وعمر رضي الله عنهما اذا اصر يقتل وهو احد الوجهين فان تاب درى عنه القتل

م وان كل من سعى في الارض بالفساد يقتل

م وان شارب الخمر يقتل في الرابعة

وهنا بياض عظيم وفي اثنا هذه المسائل ايضا اوراق م في النسخة التي بخط المصنف وبعده

ذكر ساير اختياراتي في علم الحديث والاصول والنحو

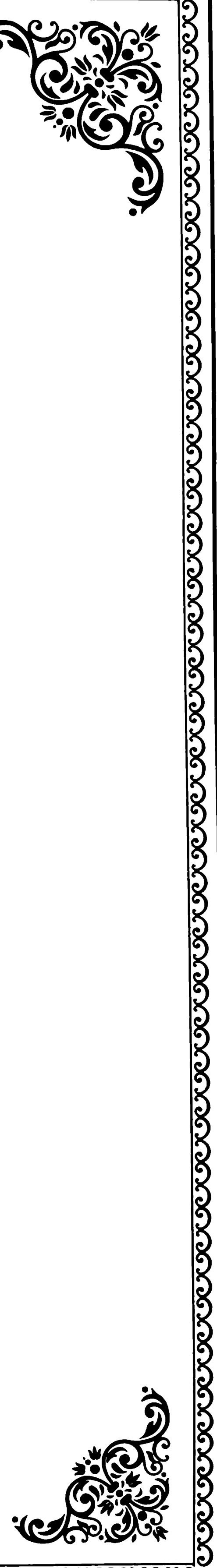
م اختار ان من عرف بالكذب في الحديث لا تقبل رواياته ابدا ولو تاب وحسنت توبته وهو مذهب احمد بن حنبل

م وان عدد التواتر عشرة فصاعدا وان المعرب في القران وهنا بياض اجله كثير

م وان كل مجتهد في الفروع مصيب وتفاوت المذاهب تفاوت راجح وارجح وفاضل وافضل لا تفاوت خطا وصواب وليس في الاجتهاد ما يحكم بخطايه الا ما تبين مخالفته للنص الصريح او الاجماع بحيث ينقض حكم الحاكم به واحسن عبارة رايتها في هذا المعنى قول حجة الاسلام الغزالي مقاصد الشرع قبلة المجتهدين من توجه الى جهة منها اصاب

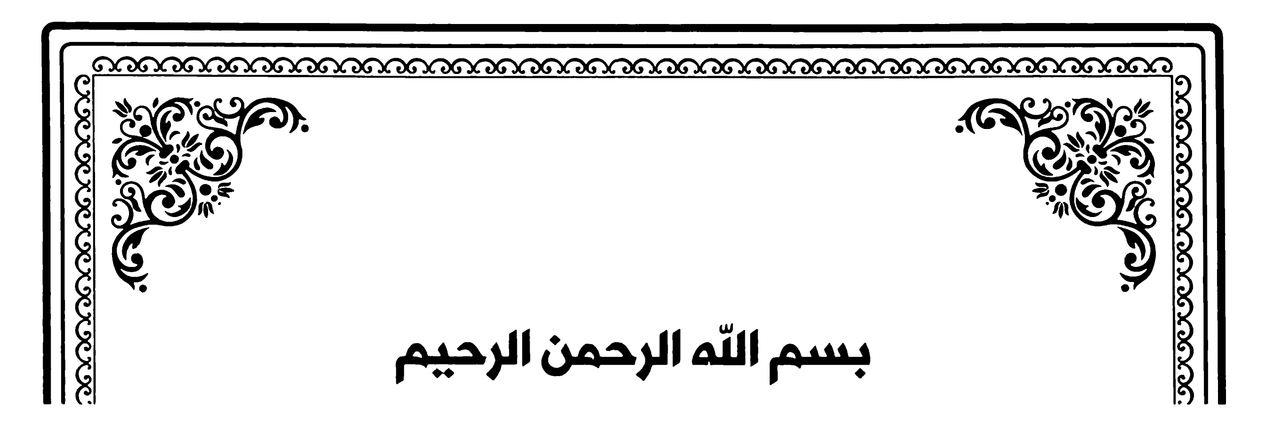
وبالاصل اوراق بياض هنا

صورة اللوحة الأخيرة من النسخة الخطية الأصل المعتمدة في التحقيق

التَّحَدُّثُ بِنِعْمَةِ اللهِ





بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله، وسلامٌ على عبادِه الذينَ اصطفى.

وبعد:

فإنَّ التحدُّثَ بنعمة الله تعالى مطلوبٌ شرعاً، قال تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى: ١١].

وأخرج عبد الله بن أحمدَ في «زوائد المسند»، والطبرانيُّ، وابنُ أبي الدنيا في «كتاب الشكر»، والبيهقي في «شُعب الإيمان»[١]، عن النعمان بن بشيرٍ رضي الله عنهما قال: قال رسولُ الله ﷺ: «التحدُّثُ بنعمةِ اللهِ شكرٌ، وتركُها كفرٌ».

وأخرج ابنُ جرير الطبريُّ في «تفسيره»[٢]، عن أبي نضرةَ قال: كان المسلمونَ يرون أنَّ مِنْ شكرِ النِّعمِ أنْ يُحدَّث بها.

وأخرج سعيدُ بنُ منصورٍ في «سُننه»[٣]، عن عمرَ بن عبد العزيزِ قال: إنَّ ذكرَ النِّعمِ شكرٌ.

---

(١) «مسند أحمد» (١٨٤٤٩)، و(١٨٤٥٠)، و(١٩٣٥١)، و«الشكر» لابن أبي الدنيا: (٦٤)، و«شُعب الإيمان» (٤١٠٥). وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩٠٩٧): «رواه عبد الله بن أحمد والبزار والطبراني ورجالهما ثقات». وانظر فيه الحديثَ المرقمَ (١٣٦٤٨).

(٢) «جامع البيان» (٢٤/ ٤٨٩).

(٣) ليس في المطبوع.

وأخرج ابنُ أبي الدُّنيا، والبيهقيُّ[١]، عن الحسن البصريِّ قال: أكثروا ذكرَ هذه النعمةِ فإنَّ ذكرَها شكرٌ.

وأخرج ابنُ أبي الدُّنيا، والبيهقيُّ[٢]، عن الجريريِّ قال: كان يُقال: إنَّ تعدادَ النِّعم من الشُّكرِ.

وأخرج البيهقيُّ[٣]، من طريق مالكِ بن أنسٍ، عن يحيى بن سعيد قال: كان يُقال: تعديدُ النِّعمِ من الشُّكر.

* * *

---

(١) «الشكر» (٣٣)، و«شُعب الإيمان» (٤١٠٧).

(٢) «الشكر» (١٧٣)، و«شُعب الإيمان» (٤١٣٩).

(٣) «شُعب الإيمان» (٤١٤٠).

١ ـ فصل

والتحدُّثُ بنعمةِ اللهِ تعالى يُورثُ المزيدَ منها؛ لأنهُ شكرٌ كما ثبتَ ذلك بالأدلَّةِ المذكورة، والشُّكر يقتضي الزيادةَ؛ لقوله تعالى: ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ [إبراهيم: ٧].

أخرج ابنُ مردويه في «تفسيره»، عن ابن مسعودٍ رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «مَن أُعطيَ الشكرَ لم يُحرم الزيادةَ؛ لأنَّ الله تعالى يقول: ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾».

* * *

٢ ـ فصل

قال ابنُ قيّم الجوزية في «كتاب الرُّوح»[١] في الفرق بين أمورٍ دقيقةٍ يُخشى التباسُها على الإنسان: «فإنَّ الشيء الواحد تكون صورته واحدة، وهو ينقسمُ إلى محمود ومذموم، فيحتاج الحريصُ على دينه إلى معرفة الفرق بينهما.

من ذلك التحدُّث بالنِّعم شكراً، والفخرُ بها.

فالأولُ: القصدُ به إظهارُ فضلِ الله وإحسانِه ومدحُه والثناءُ عليه، وبعثُ النفسِ على الطلبِ منه دونَ غيره، وعلى رجائِه، فيكونُ داعياً إلى الله بذلك.

والثاني: القصدُ به الاستطالةُ على الناس، وإظهارُ أنه أعزُّ منهم وأكبرُ، واستعبادُ قلوبهم واستمالتُها بالتعظيمِ والخدمةِ».

وقال أبو طالب المكي في كتاب «قوت القلوب»[٢]: «كان الناسُ قديماً إذا التقوا يقولُ أحدُهم لصاحبه:

ما خبرُك وما حالُك؟ يعنون بذلك: ما خبرُ نفسِكَ في مجاهدتها وصبرِها؟

وما حالُ قلبِك مِن مزيد الإيمانِ وعلمِ اليقين؟ ويريدون: ما خبرُك في المعاملةِ لله؟

وما حالُك في أمور الدنيا والآخرة هل ازددتَ أم انتقصتَ؟

فيتذاكرون أحوالَهم من أمورِ الدينِ، ويصفونَ قلوبَهم وأعمالَهم في علومِ الآخرة، ويذكرونَ ما وهبَ اللهُ لهم مِن حسنِ المعاملة، ويتذاكرونَ ما فتحَ لهم مِن غرائبِ الفهوم، فكان هذا مِنْ تعديدِ نعمِ الله عليهم؛ ليكونَ شكراً لله ومزيداً في المعرفةِ.

---

(١) (ص ٢٣٠ ـ ٢٤٨).

(٢) (١/ ٢٧٨).

وكان بعضُهم يقول: أكثرُ علومنا ومواجيدنا ما يعرفُه بعضُنا مِن بعض، وما يخبرُ به أحدُنا أخاه إذا التقينا، فقد جُهل هذا اليوم فتُرِك، فهم إذا سألوا عن الخبرِ والحالِ إنما يريدون أمورَ الدُّنيا وأسبابَ الهوى، ثم يشكو كلُّ واحدٍ مولاهُ الجليلَ إلى عبدِه الذليل، ويتسخَّطُ أحكامَه، ويتبرَّمُ بقضائِه، [ويَنسى نفسَه][1]، وما قدَّمتْ يداه».

***

(١) مِن «قوت القلوب».

٣ ـ فصل

ما زالت العلماءُ قديماً وحديثاً يكتبونَ لأنفسِهم تراجمَ، ولهم في ذلك مقاصدُ حميدةٌ.

منها: التحدُّث بنعمةِ اللهِ شكراً.

ومنها: التعريفُ بأحوالِهم ليُقتدَى بهم فيها ويَستفيدها مَنْ لا يعرفُها، ويعتمدَ عليها مَن أرادَ ذكرَهم في تاريخٍ أو طبقاتٍ.

وممَّن فعلَ ذلك:

الإمامُ عبد الغافرِ الفارسيُّ أحدُ حفّاظ الحديث.

والعمادُ الكاتبُ الأصبهانيُّ ترجم نفسَه في تأليفٍ مستقلٍّ سماه: «البرق الشامي».

والفقيه عُمارةُ اليمني ترجمَ نفسَه في تأليفٍ مستقلٍّ.

وياقوتُ الحمويُّ ترجم نفسَه في «معجم كُتَّابه»[1].

ولسانُ الدين بن الخطيبِ ترجم نفسَه في كتابِ «تاريخ غرناطة» في نصفِ مجلَّدٍ، والكتابُ نفسُه ثماني مجلدات.

والإمامُ المجتهدُ الورعُ الزاهدُ أبو شامةَ ترجمَ نفسَه في كتابه [..............][2] في عدة كراريسَ.

والحافظ تقيُّ الدينِ الفاسيُّ ترجم نفسَه في كتابه «تاريخ مكة»، في عدةِ كراريسَ.

والحافظُ ابن حجرٍ ترجمَ نفسَه في كتابه «تاريخ قُضاة مصر».

---

(١) المقصود «معجم الأدباء»، ولا ترجمة له في المطبوع منه.

(٢) بياضٌ في الأصل بمقدار كلمتين.

والإمام أبو حيان أفردَ لنفسه ترجمةً في كتابٍ مستقلٍّ سماه «النُّضار»، مجلدٌ ضخمٌ.

وقد اقتديتُ بهم في ذلك، فوضعتُ هذا الكتابَ تحدُّثاً بنعمة الله وشكراً، لا رياءً ولا سمعةً ولا فخراً، والله المستعانُ، وعليه التكلان.

* * *

٤ ـ فصل

والدي[1] هو الإمامُ العلامةُ ذو الفنونِ، الفقيهُ، الفَرَضيُّ، الحاسِبُ، الأصوليُّ، الجَدَليُّ، النَّحْويُّ، التَّصريفيُّ، البيانيُّ، البديعيُّ، المنشئُ، المترسِّل، البارعُ، كمال الدينِ، أبو المناقبِ، أبو بكر بنُ ناصرِ الدين محمدِ بن سابقِ الدين أبي بكر بن فخرِ الدِّينِ عثمانَ بن ناصرِ الدين محمدِ بن سيف الدينِ خضر بن نجم الدِّينِ أبي الصلاحِ أيوبِ بن ناصرِ الدين محمَّدِ بن الشيخِ هُمام الدينِ الهُمام الخُضَيريُّ الأسيوطيُّ.

كذا وجدتُ هذا النسبَ في صَداقٍ لابنِ عمِّ والدي.

وأخبرني ابنُ عمِّ والدي المشارُ إليه ـ واسمُه نور الدينِ عليُّ بن جمال الدينِ عبد الله بنِ سابقِ الدين أبي بكرٍ ـ عن أسلافه: أن جدَّنا الأعلى الشيخَ همام الدينِ كان أحدَ مشايخ الصُّوفيةِ وأربابِ الأحوال والولايات، وأنه كان في مبتدأ أمرِهِ على طريقٍ غيرِ مرضيَّةٍ، وأنه حجَّ فلما أحرمَ وقال: لبيك وسعديك لبيك اللهم لبيك سمع صوتاً: لا لبيك ولا سعديك، فتابَ مِنْ ثَمَّ، وأقلعَ ورجعَ إلى بلاده فأقبلَ على التزهُّد والعبادةِ مدَّةً، ثم حجَّ مرة أخرى، فلما أحرم وقال: لبيك اللهم لبيك، سمع صوتاً: لبيك وسعديك.

ولجدِّنا هذا ضريحٌ بأسيوط يزارُ ويتبرَّكُ به.

وأمّا نسبته بالخُضَيريِّ ـ وهو بضم الخاء وفتح الضاد المعجمتين مصغراً ـ، فلا أتحققُ ما تكونُ إليه هذه النسبةُ، وهذا مِن بدائعِ قدرةِ اللهِ أن يعجزَ العلماء بأنسابِ

---

(١) ترجم له ابنُه هنا، وفي «بغية الوعاة» (١/ ٤٧٢)، و«نظم العقيان» (ص ٩٥ ـ ٩٦)، و«حُسن المحاضرة» (١/ ٣٨٠ ـ ٣٨١).

الناسِ عن معرفةِ أنسابهم؛ ليقفوا عند حدِّهم ويعترفوا بالعجزِ والقصورِ ويقولوا: ﴿سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ﴾ [البقرة: ٣٢].

وقد وقعَ ذلك للحافظِ الكبيرِ أبي سعدٍ عبد الكريمِ بن السمعانيِّ فإنه صنَّفَ كتاباً حافلاً في الأنسابِ في ثلاثِ مجلَّداتٍ ضخمةٍ بيَّنَ فيه أنسابَ العلماءِ لماذا هي، لقبيلةٍ أو جدٍّ أو بلدٍ أو غير ذلك، وعجزَ في نسبِ نفسهِ فلم يدرِ «السمعاني» نسبة لماذا.

قال التاجُ السبكيُّ في «طبقاته الوسطى» ما نصُّه [.....][١].

وكذلك أنا صنَّفتُ كتاباً في الأنسابِ، اختصرتُ فيه كتابَ ابن السمعانيِّ، وزدتُ عليه مما فاتَهُ شيئاً كثيراً جداً، وعجزتُ في نسبتي ونسبةِ آبائي وأجدادي، فلم أتيقنْ لماذا هي، إلا أني رأيتُ في كتبِ البلدانِ والأنسابِ أنَّ الخُضَيريَّةَ محلةٌ ببغدادَ.

وحدَّثني مَنْ أثق به أنه سمعَ أبي ـ رحمه الله ـ يذكر أنَّ جدَّه الأعلى كان أعجمياً، أو من الشرقِ، فلا يبعدُ أن تكونَ النسبةُ إلى المحلة المذكورةِ[٢].

---

(١) بياضٌ في الأصل بمقدار ثلاثة أسطر. وانظر لزاماً «طبقات الشافعية الكبرى» (١٠/ ٩١ ـ ٩٤).

(٢) وقال المؤلف بعدُ في مقامته «طرز العمامة» ـ كتبها سنة ٨٩٨ ـ: «ووالدي من خيار العرب لأنه من سلالة الصحابة، وربما قيل أكثر من ذلك والصمتُ عنه أقرب إلى الإصابة». «شرح المقامات» (٢/ ٧٣٧).

وقال في كتابه «التنبئة بمن يبعثه الله على رأس كل مئة» ـ ألفه سنة ٨٩٩ ـ ص ١١٣ ـ ١١٤: «إنَّ جَدِّي والد أبي كانت أُمُّهُ شريفةً بيقين، وكان أقارِبُها الأشرافُ يَرِدُونَ علينا إلى آخر وقت، وهنا أقتصر ولا أتعدَّى.

وكان بعضُ أقاربي يَدَّعي أنَّه جعفَرِيٌّ، ولا أَعلَمُ له في ذلكَ مُستنَداً.

وعارضهُ أنّي رأيتُ كُتباً كثيرةً بخطّ قريب لي آخر يكتب في آخِرِهَا: كتَبَهُ فلانٌ الجعفريُّ الأنصاريُّ =

وفي رواة الحديثِ قديماً مَن يُنسَب هذه النسبةَ، وهو محمَّد بن الطيبِ الخُضيريُّ، قال حافظُ عصره أبو الفضل بنُ حجرٍ في كتابه «المُشتبه»: «كان يسكنُ محلة الخُضَيريَّة»[1].

وكأنَّ السببَ في إقبالي آخراً على طريقةِ التصوُّفِ وملازمةِ القومِ[2] نزوعُ العِرق من جدي المذكورِ.

قال الرافعيُّ في «تاريخ قزوين» في ترجمةِ والده: «كانَ في آباء والدي جماعةٌ من أهلِ العلمِ بقزوين، ثم لم يبقَ منهم [متوسمٌ][3] بالعلمِ إلى أنْ أحيا الله بوالدي الرسمَ الميت، وقد قيل: [من الرمل]

كلُّ نهرٍ فيه ماءٌ قد جرى ... فإليهِ الماءُ يوماً سيعودْ

قال: «وكان في آبائي جماعةٌ استوزرَهُم ملوكُ الدَّيلمِ، وكان لهم جاهٌ

= السيوطيُّ في سنةِ ثلاثينَ وثماني مِئة.

ولا يمكن أن يكونَ الإنسانُ جعفريّاً أنصاريّاً، فإنَّهما أمرانِ مُتباينَانِ، فإمَّا أن يكونَ الغلط من الأول والصَّوابُ مع الثاني، فإنَّ الثاني طالِبُ عِلْمٍ، فهو أقرَبُ إلى الضبطِ في الجُملَةِ.

وإمَّا أن يكون الغلَطُ من الثاني، ظنَّ أنَّ الجعافِرَة أنصاريُّونَ.

ولمَّا تَعارضَ عندي الأمران، ولم أَجِد ما أستوضِحُ به على الصواب، ولا رأيتُ شيئاً من ذلكَ بخطِّ والِدي حتى أعتمده سَكتُّ عن هذا وعن هذا، فإنَّ الجزمَ بالنسَبِ صَعبٌ، واقتصرتُ على القدْرِ المُتيقَّنِ، وقد نقلتُ نِسبةَ أَجدادِي إلى الشيخ همام الدِّين الخضري من صدق ابن عم والدي المكتتب بخطِ جماعةٍ من عدولِ المعتبرين، الثابت على قاضي الشرع...» انتهى مراجعاً على عدة نسخ خطية.

(١) «تبصير المنتبه» (٢/ ٥٠٦).

(٢) يقصد ـ والله أعلم ـ ملازمة الشيخ محمد المغربي، وكانت صحبته له من سنة (٨٨٠) إلى (٨٩١).

(٣) بياضٌ في الأصل، والمُثبت من الداودي، واللفظة في «التدوين» (١/ ٣٣١): مترسم.

وقـدرٌ، والذيـن عملـوا للسـلطانِ مِـن بني عمنـا حـذوا حذوَهُـم، والعرقُ نـزَّاع». انتهـى كلامُ الرافعـيِّ.

وأمّا مَن دونَ جدِّي المذكور مِن أجدادي فقد كانوا من أهل الوجاهةِ والرِّئاسة:

منهم مَن ولي القضاءَ بأسيوط.

ومنهم مَن ولي الحسبةَ بها.

ومنهم مَن كان في صحبةِ الأمير شيخو، وبنى مدرسةً بأسيوط ووقفَ عليها أوقافاً، ويُحكى أنه سألَ الأميرَ شيخو أنْ يأمرَ البنَّاء الذي بنى مدرستَهُ بالصليبةِ أنْ يذهبَ معه إلى أسيوط فيبنيَ له مدرسةً نظيرُها، فأجابهُ إلى ذلك.

ومنهم مَن كان تاجراً متموِّلاً.

ولا أعلمُ فيهم مَن خدمَ العلمَ حقَّ الخدمةِ إلا والدي.

كان مولدُ والدي بأسيوط في أوائلِ هذا القرنِ تقريباً، وربما سمعتُ بعضَ أهلِ البيتِ يذكرُ أنه حين ماتَ كان عمرهُ ثمانياً وأربعينَ سنةً، فعلى هذا يكونُ مولدُهُ سنة ستٍّ أو سبعٍ وثماني مئة.

واشتغلَ بالعلمِ ببلده، ووليَ بها الحكمَ نيابةً.

وقَدِمَ القاهرةَ سنة نيِّفٍ وعشرين، فسمعَ «صحيح مسلم» على الحافظِ ابن حجرٍ في سبعٍ وعشرينَ، وكتبَ له [ثبته][1] الشيخُ برهانُ الدينِ بن خضرٍ فكتبَ له: «سمع الشيخ الإمام العالم الفاضل»، فأخذتُ مِن هذه الكتابةِ أنه ولدَ أوّل القرنِ؛ لأنَّ ابن عشرين لا يُكتب له في الغالبِ هذه العبارةُ إلا عن فضلٍ زائدٍ.

---

(١) بياضٌ في الأصل، والمُثبت من الداودي.

ولازمَ العلامةَ شمسَ الدين القاياتيَّ فأخذ عنهُ الكثيرَ في الفقهِ، والأصولِ، والكلامِ، والنحوِ، والإعرابِ، والمعاني، والبيانِ، والمنطقِ، وأجازَهُ بتدريسِ هذه الفنونِ كلِّها في سنةِ تسعٍ وعشرينَ.

وأخذَ عن الشيخِ باكير علمَ المعاني والبيان.

وتلا على الشيخِ محمد الجيلاني.

وبرعَ في الفنون.

وتصدَّرَ للتدريسِ والإفتاءِ زماناً.

وكتبَ الخطَّ المنسوبَ الفائقَ.

وبلغَ في فنِّ الإنشاءِ والبراعةِ والترسُّل والتوثيقاتِ نهايةً أذعنَ له فيها أهلُ عصرِه قاطبةً، وانعقدَ الإجماعُ على انفرادِه بهذا الفنِّ في عصرِه، وكان الأكابرِ مِن [أهل][1] هذا الفنِّ يخضعونَ له ويأتونَ إليه.

ونابَ في الحكمِ بالقاهرةِ عن شيخِهِ وغيرِه بسيرةٍ حميدةٍ، وعِفَّةٍ زائدةٍ، ونزاهةٍ وشهامةٍ، وله في ذلك وقائعُ يطولُ سردُها.

وكان يخطبُ بالجامعِ الطُّولونيِّ من إنشائه.

ولم يكن يتردَّد إلى أحدٍ من الملوكِ والأمراءِ سوى الخليفةِ أميرِ المؤمنينَ المستكفي بالله سليمان، فكان بينَهُ وبينه اتحادٌ ومحبةٌ زائدةٌ، وهو الذي كتبَ له نسخةَ عهدِ الخلافةِ لمَّا عَهد إليهِ بها أخوهُ المعتضدُ باللهِ داودُ[2].

وعُيِّن لقضاءِ مكَّةَ فامتنعَ.

---

(١) من «بهجة العابدين».

(٢) وهو (العهد) في «تاريخ الخلفاء» (ص ٧٧٣ ـ ٧٧٤).

ولما تولى شيخُ الإسلامِ المناويُّ قضاءَ القاهرةِ شقَّ ذلك على الوالدِ كثيراً، وكان يرى أنه أحقُّ بالولايةِ؛ لأنه يعتقد في نفسِهِ أنه أجلُّ وأعلمُ منه بكثيرٍ، فامتنعَ من الدُّخولِ في نيابةِ الحكمِ حتى بالغَ المناويُّ في استعطافِهِ.

وكان مع ذلك يرسلُ إليه المناويُّ نقيبَه يسألُهُ في إنشاءِ خطبةٍ يخطبُ بها في القلعةِ عند الحوادثِ المهمَّةِ.

وللوالدِ تعاليقُ وفوائدُ ضاعتْ ولم أقفْ عليها، وممّا رأيتُه مِن تعاليقِهِ:

حواشٍ على «شرح الألفية» لابن المصنِّف، وصلَ فيها إلى الإضافةِ[1]، وهي الآن في خزانةِ سلطانِ العصرِ قانصوه الغوري[2].

وحاشيةٌ على «العَضُد».

ورسالةٌ في إعرابِ قول «المنهاج»: «وما ضُبب بذهبٍ أو فضَّة».

وحواشٍ على «أدب القضاء» للغَزي.

---

(١) في «حُسن المحاضرة» (١/ ٣٨١): «إلى أثناء الإضافة»، وفي «بغية الوعاة» (١/ ٤٧٢): «وصنَّفَ حاشية... حافلة في مجلدين»، وفي «نظم العقيان» (ص ٩٥): «وألّف حاشية على شرح الألفية لابن المصنِّف».

وقد أورد السيوطي في الجزء السادس مِنْ تذكرته «الفلك المشحون» ست ورقات من أول هذه الحاشية تنتهي في أول المعرب والمبني، وكتبَ في أولها: «حاشية شرح الألفية لابن المصنِّف تأليف والدي الإمام العلامة كمال الدين أبي بكر بن محمد بن أبي بكر السيوطي الشافعي رحمه الله تعالى والحمد لله وحده» (٦/ ق ١٢ ـ ١٨ بترقيمي)، وكُتب على غلاف الجزء: «فيه كراسٌ أول مِنْ حاشية ابن المصنِّف لوالد جامع التذكرة».

وفي هذا الجزء (السادس) نقولٌ أخرى عن والده، كما في (الورقة ١٩).

(٢) بويع قانصوه الغوري بالسلطنة سنة ٩٠٦.

وأجوبةُ اعتراضاتِ ابن المقرئِ على «الحاوي».

وأخذ عن الوالد جماعةٌ فضلاءُ وانتفعوا به منهم:

قاضي القضاةِ برهانُ الدين بن ظهيرةَ الشافعيُّ، عالمُ الحجازِ الآن.

وقاضي القضاةِ نورُ الدين بن أبي اليمنِ المالكي، نحويُّ الحجازِ.

والشيخ نورُ الدينِ السَّنهوريُّ، شيخُ المالكيةِ في هذا العصرِ، قرأَ على الوالدِ الفرائضَ فيما أخبرَ عن نفسهِ.

وقاضي القضاةِ بالديارِ المصريَّة محيي الدينِ بن تقي المالكيُّ.

والعلامةُ فقيهُ الشافعيةِ فخر الدين المقسي بإخبارِه لي.

والعلامةُ محبُّ الدين بن مصيفح، وهو أعلمُ هؤلاء ـ ما عدا السَّنهوري ـ وأجلُّهم وأكثرُهُم تحقيقاً، وأقعدُهُم بإقراءِ «المواقف»، و«المقاصد»، و«العضد»، و«المطول»، وما شاكلَ ذلك.

وزينُ الدينِ عبد القادرِ بن شعبان.

وخلقٌ آخرُ.

وما قرأَ عليه أحدٌ إلا وحصلَ لي منه ـ إذ نشأتُ ـ أذىً وحسدٌ، قليلٌ من قومٍ، وكثيرٌ من آخرين، إلا الشيخَ نور الدين السنهوريِّ، والشيخَ محبَّ الدين بن مصيفح.

مرضَ الوالدُ بذاتِ الجنب أياماً يسيرةً، وتوفيَ شهيداً وأنا عند رأسهِ، وقتَ أذان العشاءِ لليلةِ الاثنينِ من صفرَ سنةَ خمسٍ وخمسينَ وثماني مئة، بعد وفاةِ حبيبه أمير المؤمنينَ المستكفي بالله بأربعينَ يوماً.

وكان الوالدُ يختمُ القرآنَ في كلِّ أسبوعٍ مرةً، وخُتم له بالشهادةِ، وكذا غالبُ إخوتي وأولادي(١) ماتوا شهداء ما بين مطعونٍ ونُفساء وصاحبِ ذات الجنب، وأرجو ذلك مِنْ فضلِ الله تعالى(٢).

وقال شاعرُ عصرِه الشِّهابُ المنصوريُّ المعروفُ بالهائمِ يرثيه: [من المجتث]

مـاتَ الكمـالُ فقالـوا	ولَّى الحِجَـا والجـلالُ
فللعيـــونِ بكـــاءٌ	وللدُّمـوعِ انهمـالُ
وفي فـــواديَ حُـزنٌ	ولوعـةٌ لا تــزالُ
للهِ علـــمٌ وحلـمٌ	وارتـهُ تلـكَ الرمـالُ
بكـى الرَّشـادُ عليـه	دمـاً وسُرَّ الضـلالُ
قـد لاحِ في الخيرِ نقصٌ	لمّـا مـضى واختـلالُ

---

(١) لا نعرفُ مِنْ أولاد السيوطي إلا (ذكراً) هو ضياء الدين محمد، ذكرَه في كتابه «بغية الوعاة» (١/ ٣٧٧) في ترجمة شيخه الشُّمُني (٨٠١ ـ ٨٧٢) قال: «وحضرَ عليه في [سنته] الأولى ولدي ضياء الدين محمد أشياء ذكرتُها في مُعجمي». فتكون ولادته قبل سنة ٨٧٢.
و(بنتاً) ذكرَها في رسالته «الاستيقاظ والتوبة».

(٢) جاءتْ في «بهجة العابدين» و«ترجمة العلامة السيوطي» هذه الزيادات:
[وحجَّ وجاورَ فسمع بمكة مِنْ أبي الفتح المراغي].
[وأمَّ بالخليفة المستكفي بالله فكان يجلُّه إلى الغاية.
وكان على جانبٍ عظيمٍ من الدين، والتحرّي في الأحكام، وعزة النفس، والصيانة، يغلبُ عليه حبُّ الانفراد وعدمُ الاجتماع بالناس، صبوراً على كثرة أذاهم، مواظباً على قراءة القرآن].
[وتقدَّم في الصلاة عليه قاضي القضاة شرفُ الدين المناوي، وقيل له ـ وهو ينتظر الصلاة عليه ـ: لم يبقَ عندنا مثله، فقال: لا، ولا هناك. يشير إلى المدينة.
ودُفِنَ بالقرافة قريباً من الشمس الأصفهاني].

وكيـفَ لـم تـرَ نقصـاً	وقــد تــولى الكمــالُ
علومُــه راســخاتٌ	تــزولُ منهــا الجبــالُ
بقــبرِه العلــمُ ثــاوٍ	والفضــلُ والإفضــالُ
فــلا تــزالُ عليــه	تهمـي السَّـحابُ الثِّقالُ

أخبرني موقِّعُ الحكمِ العزيزِ الطولونيّ المعروفُ بالعاقلِ ـ وهو أحدُ مَن أنشأه الوالدُ ـ: أنه رأى الوالدَ في النوم فقال له: يا سيِّدي، كأنَّ الله ما كان مضيِّقاً عليك في الدنيا إلا ليوسِّع عليكَ في الآخرةِ، فقال له الوالدُ: كذا جرى.

وأخبرني مؤدِّبي عقيل ـ وهو أحدُ طلبةِ الوالد، وكان له فضلٌ في العلم ـ: أنه رأى في المنامِ قاضي القضاةِ ابن حجرٍ جالساً على دكَّةٍ تحت شرفاتِ الجامعِ الطُّولونيِّ، ورأى الوالدَ جالساً أعلاهُ فوقَ الشُّرفاتِ[١].

* * *

(١) وقد روى السيوطي عن والده مقروناً بصاحبه الحافظ نجم الدين عمر بن فهد كتاب «المشكاة» للتبريزي. انظر: «أنشاب الكثب في أنساب الكتب» (ص ٢٦٢).

٥ ـ فصل

كان الوالدُ يكتبُ في نسبه: السُّيوطي، وغيرُه يكتب: الأَسْيوطي، وينكرُ كتابةَ الوالد، ولا إنكارَ بل كلا الأمرينِ صحيحٌ، والذي تحرَّر لي بعدَ مراجعةِ كتبِ اللغة، ومعاجمِ البلدان، ومجاميعِ الحفَّاظِ والأدباءِ وغيرهم، أنَّ في سيوط خمس لغات:

أسْيوط بضم الهمزة وفتحها.

وسُِيوط بتثليثِ السينِ.

قال ابنُ السمعاني في «الأنساب»[١]: «أُسْيوط: بضمِّ الألفِ وسكون السينِ المهملة وضمِّ الياء المنقوطة بنقطتين مِن تحت وفي آخرها طاءٌ مهملة، بلدةٌ بديار مصرَ في الرِّيف الأعلى بالصعيدِ، ومنهم مَن يقول: سيوط، بإسقاط الألف».

وقال الصَّاغانيُّ في «العُباب»[٢]، وفي «تكملة الصحاح» في حرف السين: «سَيُوط بالفتحِ: قريةٌ جليلةٌ من صعيدِ مصر، ويقال: أَسْيوط».

وقال صاحبُ «القاموس» في حرف السِّين[٣]: «سُيوط أو أُسْيوط بضمهما: بلدٌ بصعيد مصر».

وقال ياقوت الحموي في «معجم البلدان» في حرف السين[٤]: «سَيُوط بفتح أوله وآخره طاء: كَوْرةٌ جليلةٌ من صعيدِ مصر، خراجُها ستةٌ وثلاثونَ ألف دينار».

---

(١) (١/ ٢٥٤).

(٢) «العُباب الزاخر» (١/ ٢٦٩).

(٣) (ص ٦٧٣).

(٤) (٣/ ٣٠١).

وقال في حرف الهمزة[١]: «أَسْيوط، بالفتحِ ثم السكونِ وياء مضمومة وواو ساكنة وطاء مهملة: مدينةٌ في غربيِّ النيلِ من نواحي صعيدِ مصرَ جليلةٌ كبيرة».

قال عليُّ بن سعيد في «المُغرب»: مدينةُ سيوط من غربِ النيلِ كثيرةُ الأهلِ عامرةٌ، فيها من صنوفِ التجارة، وبساتينُ وكرومٌ يسيرةٌ، ونخيلٌ كثيرة، ولها سفرجلٌ رطبٌ طيِّبُ الطعمِ، وفيه خاصيةٌ أنه لا يدوِّدُ ولا يسوِّسُ، أخضرُ اللون إلى البياضِ، وليس بأعمالِ مصرَ سفرجلٌ إلا بها.

قال بعضُ المؤرخين: كان محمد بن عبد الله قاضي أسيوطَ يرسِلُ في كلِّ سنةٍ إلى كافور الإخشيديِّ خمسينَ ألف سفرجلة تعملُ شراب سفرجلٍ، وبها عقاربُ كثيرةٌ لا يقدرُ أحدٌ معها يمشي بالليلِ في أيام الحرِّ إلا بعكازٍ فيه حديدٌ حتى تسمعَ العقرب خشخشةَ الحديدِ فتهربَ، وتحاذيها جزيرةٌ ينبتُ فيها الخشخاش، ليس هو في مكانٍ إلا هناك، وشرقيها جبلُ بوقير الذي فيه طلسمُ الطَّير.

قال الحسن المصري: أسيوط من عملِ مصرَ، وبها السَّفرجلُ يزيدُ في كثرتهِ على كلِّ بلدٍ، وبها يُعمل الأفيونُ مِن ورق الخشخاش، ويُحمل إلى سائرِ الدنيا، وصُورت الدنيا للرشيدِ فلم يستحسنْ إلا كَوْرة أسيوط، وبها ثلاثون ألفَ فدان في استواءٍ من الأرض، لو وقعَتْ فيها قطرةُ ماءٍ لانتشرتْ في جميعِها لا يظمأ فيها شبرٌ، وكانت إحدى منتزهاتِ السلطانِ أبي الحسن خمارويه بن السلطان أحمد بن طولون، ويُنسب إليها جماعةٌ.

وقال الملكُ المؤيدُ صاحبُ حماة في «تقويم البلدان»: «أسيوط من الصعيدِ من آخرِ الإقليمِ الثاني، طولها: ن ك، وعرضها: كج ل».

---

(١) «معجم البلدان» (١/ ١٩٣).

وقال غيرُه: «طولُها إحدى وخمسونَ درجةً وخمسٌ وأربعون دقيقةً، وعرضُها اثنتان وعشرون درجة واثنتا عشرةَ دقيقةً».

وقال بعضُهم: «طولها: نومط، وعرضها: كومح».

أنشدتُ عن الجمال عبد الله بن الحافظ مغلطاي، عن أبي الفتحِ الخيميِّ، عن الحافظ أبي علي البكريِّ، قال: أنشدنا الفاضلُ بهاء الدين أبو الحسن علي بن محمد المعروفُ بالساعاتيِّ في ثاني شهر رمضانَ سنة ثلاثٍ وست مئة: [من الكامل]

لله يومٌ في سيوطَ وليلةٍ صرفُ الزمانِ بأختِها لا يغلطُ

بتنا بها والليلُ في غلوائهِ وله بنورِ البدرِ فرعٌ أشمطُ

الطلُّ في تلك الغصونِ كلؤلؤٍ رطبٌ يصافحهُ النسيمُ فيسقطُ

والطيرُ تقرأ والغديرُ صحيفةٌ والريحُ تكتبُ والغمامُ ينقِّطُ

***

وقد خرج من أسيوط ونُسب إليها خلائق مِن رواة الحديث، منهم:

أبو بشرٍ أحمدُ بن الوليدِ الأسيوطيُّ.

وأحمدُ بن محمد بن إسماعيلَ الأسيوطيُّ.

وأبو علي الحسنُ بن الخضرِ الأسيوطيُّ، صاحب النَّسائي وراوي «سننه الكبرى».

وأبو إسماعيلَ طاهرُ بن الحسن الجعفريُّ الأسيوطيُّ.

وأبو محمدٍ عبد الله بن علي بن عبد الله بن ميمونَ الأسيوطيُّ.

وأبو الحارثِ هشامُ بن أبي فديكٍ الأسيوطيُّ.

وحفيدُه أبو سهلٍ عبد الحكيم بن الحارثِ بن هشام الأسيوطيُّ.

وأبو البركاتِ محمد الأنصاريُّ الأسيوطيُّ.

وفي المتأخرين:

عبد العزيزِ الأسيوطيُّ.

وأخوه عبد الخالقِ الأسيوطيُّ.

وابناه إسماعيل وأحمد الأسيوطيُّ.

وعليُّ بن محمد بن أبي بكرٍ الأسيوطيُّ.

وعمر بن علي بن أبي بكر بن شيخِ الدولةِ الأسيوطيُّ.

وشمسُ الدين محمد بن قاسم الأسيوطيُّ.

ومحمد بن محمد بن أحمد العرياني الأسيوطيُّ.

وهارون بن القاسم الأسيوطيُّ.

ويوسف بن علي بن قطب الأسيوطيُّ.

وغيرهم مِن رواة الحديثِ والمُسندين.

ورحلَ إليها لسماعِ الحديثِ خلقٌ من الأئمة والحفاظِ، منهم:

الحافظُ زكيُّ الدين عبد العظيمِ المُنذريُّ.

والحافظُ قطبُ الدينِ الحلبيُّ.

* * *

ونُسب إليها من الأدباءِ والنحاةِ والشُّعراء:

أسعدُ بن المهذبِ.

وعبدُ الحميدِ بن عبد المحسنِ الأسيوطيانِ، مِن شعراء «الخريدة».

والصاحبُ جمال الدينِ بن مطروحِ الأسيوطيُّ.

وشمسُ الدين محمد بن الحسن الأسيوطيُّ النحويُّ.

والشريفُ صلاحُ الدين محمد بن أبي بكر الأسيوطيُّ.

وغيرُهم.

***

ومن الأولياءِ:

عمرُ بن أحمدَ الأسيوطيُّ الحطَّابُ.

والشريفُ شهابُ الدين بن أبي بكرٍ الأسيوطيُّ.

***

وولي قضاءَها أئمة منهم:

الإمامُ نجمُ الدين أحمدُ بن محمد القموليُّ، صاحب «الجواهرِ»، و«البحرِ المحيط في شرحِ الوسيط».

والإمامُ نور الدين بن إبراهيمَ بن هبة الله الأسنائيُّ، صاحبُ مصنفاتٍ في الفقهِ، والأصولِ، والنحو.

وأبو إبراهيمَ [إسماعيل][1] بن علي العلويُّ.

وعلم الدينِ صالحُ بن عبد القويِّ الأسنائيُّ.

وزينُ الدين عبد الله بن إدريسَ القموليُّ.

وشرفُ الدينِ القيراطيُّ.

ونجمُ الدين الفتح بن موسى القصريُّ، صاحب نظمِ «المُفصّل»، وغيره.

---

(١) من الداودي.

وأئمةٌ آخرون.

وتولى إمرتَها وأعمالَها:

الوزيرُ الملكُ الصالحُ طلائعُ بن رُزِّيك الغسانيُّ.

* * *

وقد أفردتُ لها تاريخاً حسناً في مجلدٍ لطيفٍ[1]، اقتداءً بمَن أفرد من المحدِّثين لبلدهِ تاريخاً، مع أني لم أرَها إلى الآن، فإني إنما وُلدت بمدينة مصرَ، ولم أسافِر إليها البتةَ، وإنما فعلتُ ذلك لكونها بلدَ الوالدِ والأجدادِ.

* * *

فائدة: في تسميةِ مَن أَلَّف من المحدثينَ تاريخاً لبلده، مرتباً على حروفِ المعجمِ في أسماءِ البلاد، بعد التصديرِ بالحرمينِ الشَّريفينِ وبيت المقدسِ:

«تاريخ مكة» للأزرقيِّ، وللفاكهيِّ، وللحافظ تقيِّ الدين الفاسيِّ.

«تاريخ المدينة الشريفة» ـ صلواتُ الله وسلامُه على ساكنِها ـ للزبيرِ بن بكَّارٍ، ولابنِ النجّار، وللقاضي زينِ الدين المراغيِّ، وللحافظِ عفيفِ الدينِ المطري.

«تاريخ بيت المقدس» للحافظِ أبي القاسم مكيِّ بن عبد السلامِ.

«تاريخ إربل» لأبي البركاتِ بن المُستوفي.

«تاريخ إسكندرية» للحافظِ ابن العماديةِ.

«تاريخ أصبهان» لأبي نُعيم، ولابن مندَهْ، ولحمزةَ.

---

(١) وسمّاه «المضبوط»، وقد ذكرَه في رسالته «فهرست مؤلفاتي» ووصفه بأنه جزء، ونقل الداودي ما كتبه شيخه عن أسيوط في الباب الأول من كتابه «ترجمة العلامة السيوطي»، وفي نقلهِ زيادةٌ يسيرةٌ، وهو يُعطي تصوراً عن ذلك التاريخ.

«تاريخ الأندلس» لأبي عبد الله الحميديِّ، ولابن الفرضيِّ، ولأبي القاسم بن بَشْكُوال، ولأبي جعفرِ بن الزبيرِ، ولابن عبد الملكِ.

«تاريخ بخارى» لابن غنجار، ولأبي أحمدَ بن ماما.

«تاريخ البصرة» لابن دهجان.

«تاريخ بَطَلْيُوس» لإبراهيمَ بن قاسمِ البَطَلْيُوسيِّ.

«تاريخ بغداد» للخطيبِ، ولابن السمعانيِّ، ولابن الساعي، ولابن المارستانيِّ[١]، ولابن الدبيثيِّ، ولابن القطيعيِّ، ولابن النجّارِ، ولابن رافعِ.

«تاريخ بلخ» لأبي القاسمِ المدينيِّ.

«تاريخ بلنسية» لابن علقمةَ.

«تاريخ إلبيرة» لأبي القاسمِ الملاحيِّ.

«تاريخ جرجان» [...............][٢].

«تاريخ الجزيرة» لأبي الحسن بن علانَ.

«تاريخ حلب» للكمالِ بن العديمِ.

«تاريخ داريا» لأبي علي بن مهنا، ولأبي القاسمِ بن عساكرَ.

«تاريخ دمشق» لابن عساكرَ، وللصدرِ البكريِّ.

---

(١) المعروف: ابن المارستانية.

(٢) بياضٌ في الأصل بمقدار كلمتين. وفي «كشف الظنون» (١/ ٢٩٠): «تاريخ جرجان لعلي بن محمد الجرجاني، المعروف بالإدريسي المتوفى سنة ٤٦٨، وللحافظ أبي القاسم حمزة بن يوسف السهمي المتوفى سنة ٦٧٠».

«تاريخ الرقة» للحرَّانيِّ.

«تاريخ سمرقند» لعمر النسفيِّ الحنفيِّ، ولأبي سعدٍ.

«تاريخ الصعيد» للكمالِ الأُدْفَوي.

«تاريخ غرناطة» للسانِ الدين بن الخطيبِ.

«تاريخ قزوين» للإمامِ الرافعيِّ.

«تاريخ كش» للمستغفريِّ.

«تاريخ مرو» لابن السمعانيِّ.

«تاريخ المزة» لابن عساكرَ.

«تاريخ مصر» لأبي بكر بن سعدِ بن أبي مريم، ولأبي القاسمِ بن عبد الحكمِ، ولسعيدِ بن عفير، ولأبي سعيدِ بن يونسَ، ولابن الطحَّانِ، ولابن زولاق، وللحافظِ قطب الدين بن الحلبيِّ.

«تاريخ الموصل» لأبي زكريا الأزديِّ.

«تاريخ نسف» للمستغفريِّ.

«تاريخ نيسابور» للحاكمِ.

«تاريخ هراة» للحدَّادِ.

«تاريخ همذان» للديلميِّ.

«تاريخ واسط» لبحشلَ، ولعليِّ بن محمَّد بن الطيِّبِ الجلابيِّ.

«تاريخ اليمن» للجنديِّ، وللخزرجيِّ.

قال الحاكمُ: اعلمْ بأنَّ خراسانَ وما وراءَ النهرِ لكلِّ بلدةٍ تاريخٌ صنَّفه عالمٌ منها.

٦ ـ فصل

في ذكرِ فتوى مِن فتاوى الوالدِ رأيْنا فيها مخالفٌ لما أفتى به.

وذكرنا ذلك لأمرينِ:

أحدهما: إفادةُ العلمِ؛ فإنا لا نستجيزُ كتمَ ما يظهرُ لنا من العلمِ مخالفاً لما عليهِ غيرنا، بل نبديهِ وننشرُه، كيفَ وقد أقامنا الله بفضلهِ ـ جلَّ جلاله ـ في منصبِ الاجتهادِ، لنبيِّنَ للناسِ في هذا العصرِ ما أدَّانا إليه الاجتهادُ تجديداً للدينِ.

والثاني: ليقيمَ الناسُ عذرَنا في مخالفةِ أهلِ عصرِنا، ويعلموا أنه ليسَ غرضُنا المعاداة ولا التعصُّب، بل غرضُنا اتباعُ الحقِّ وتركُ المحاباةِ في الدينِ، فإنا لو حابَيْنا أحداً لكان أحقَّ الناسِ بالمحاباةِ والدُنا، ولكنَّا لا نحابي في الدينِ والعلمِ والداً ولا غيرَه.

* * *

سُئل الوالد ـ رحمه الله ـ عن العمرِ: هل يزيدُ وينقصُ من الولادةِ إلى الموتِ، ومن الموتِ إلى البعثِ؟

وما تفسيرُ قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾ [الأنعام: ٢].

وقوله تعالى: ﴿يَمْحُوا۟ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الرعد: ٣٩].

وقوله تعالى ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [فاطر: ١١].

فأجاب:

الأجل مقدرٌ من الأزلِ، لا يزيدُ ولا ينقصُ، ولا يتقدَّمُ ولا يتأخَّرُ، تظاهرتْ على ذلك جُمَلٌ من الآياتِ الشريفةِ والأحاديثِ الصحيحةِ وأقاويلِ العلماء.

فمن الآيات الدالَّةِ على ذلك:

قولُه سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ كِتَٰبًا مُّؤَجَّلًا﴾ [آل عمران: ١٤٥].

وقولُه جلَّ وعلا: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٤].

وقولُه عزَّ مِن قائلٍ: ﴿وَلَن يُؤَخِّرَ ٱللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَآءَ أَجَلُهَا﴾ [المنافقون: ١١].

وقولُه جلَّت عظمته: ﴿إِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ إِذَا جَآءَ لَا يُؤَخَّرُ﴾ [نوح: ٤].

ومن الأحاديثِ الصَّحيحةِ ما رواه ابنُ مسعودٍ: أنَّ أمَّ حبيبة رضي الله عنها زوجَ النبيِّ ﷺ قالت: اللهم متِّعني بزوجي رسولِ الله ﷺ، وبأبي أبي سفيانَ، وبأخي معاويةَ، فقال النبي ﷺ: «قد سألتِ الله عزَّ وجلَّ لآجالٍ مضروبةٍ وأيامٍ معدودةٍ وأرزاقٍ مقسومةٍ، ولن يعجِّلَ الله شيئاً قبل حلِّهِ، أو يؤخرَ شيئاً قبل حلِّهِ، ولو كنتِ سألتِ الله أن يعيذَكِ مِن عذابٍ في النارِ أو عذابٍ في القبرِ كانَ خيراً وأفضلَ».

ومنها ما رُوي أيضاً: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «يدخلُ المَلَكُ على النطفةِ بعدما تستقرُّ في الرحمِ بأربعينَ أو خمسٍ وأربعينَ ليلةً فيقول: يا رب، أشقيٌّ أو سعيدٌ؟ فيكتبان، فيقول: أي ربِّ، أذكرٌ أو أنثى؟ فيكتبان، ويكتبُ عملَه وأثرَه وأجلَه ورزقَه، ثم تُطوى الصحفُ فلا يُزاد فيها ولا يُنقَص».

ومن طريق آخر: «ثم يخرجُ المَلَكُ بالصحيفةِ فلا يزيدُ على ما أُمِرَ ولا ينقصُ».

وأمّا ما روي في «الصحيح» من قوله ﷺ: «مَن أحبَّ أن يُبسطَ له في رزقه [ويُنسأَ][1] له في أثره فليصِلْ رحمَه»، فقد أجاب العلماءُ عنه بأجوبةٍ:

---

(١) بياضٌ في الأصل، والمُثبت من «إفادة الخبر بنصه في زيادة العمر ونقصه» للمؤلف (ص ١٢٤).

أصحُّها أن هذه الزيادةَ بالبركةِ في عمرِه بالتوفيقِ للطَّاعاتِ وعمارةِ أوقاته بما ينفعُه في الآخرةِ وصيانتِها عن الضَّياع في غيرِ ذلك.

والثاني: أنها بالنسبةِ إلى ما يظهرُ للملائكةِ في اللوحِ المحفوظِ فيظهر لهم، أو في اللوحِ أنَّ عمرَهُ ستونَ سنة إلا أنْ يصلَ رحمه، فإنْ وصلها زِيدَ له أربعون، وقد عَلِمَ الله ما سيقعُ له من ذلكَ علماً أزليّاً وهو معنى قوله: ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ﴾ [الرعد: ٣٩]، وبالنسبةِ إلى علم الله تعالى وما سبقَ به قدرُهُ لا زيادةَ ولا نقصَ، بل هُما[١] مستحيلان.

والثالث: أنَّ المرادَ بقاءُ ذكرِه الجميلِ فكأنه لم يمت.

وأمّا قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًاۖ وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾ [الأنعام: ٢] فذكرَ المفسِّرون في ذلك وجوهاً:

أحدها: أنَّ الأجلَ الأولَ أجلُ الموتِ، والأجلُ المسمَّى عنده أجلُ القيامة.

وثانيها: أن الأولَ ما بين الخلقِ إلى الموتِ، والثانيَ ما بين الموتِ والبعثِ، فإنَّ الأجل كما يُطلق [لآخر][٢] المدة يُطلق لمدتها.

وثالثها: أنَّ الأولَ النومُ، والثانيَ الموتُ.

ورابعها: أنَّ الأولَ لِمن مضى، والثانيَ لِمن بقيَ ولِمن يأتي.

وأمّا قوله تعالى: ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ﴾ [الرعد: ٣٩] ففيه أقاويلُ كثيرةٌ.

منها: أنَّ المعنى بقوله: ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾ أي: يوقعهُ بأهلِه في وقتِه، فإنه إذا وقعَ انقضى، فيُسمَّى ذلك محواً، ومعنى قوله: ﴿وَيُثْبِتُ﴾ أي: يؤخِّره إلى وقتِه.

---

(١) أي الزيادة والنقص.

(٢) بياضٌ في الأصل، والمُثبت من «إفادة الخبر بنصه» (ص ١٢٥).

ومنها: أنَّ معنى ﴿يَمْحُواْ﴾: ينسخُ ما يستصوبُ نسخَه من الكلامِ، و﴿يُثْبِتُ﴾ ما تقتضي حكمتُه إبقاءَه فيبقيه.

ومنها: أنَّ معناه يمحو سيئاتِ التائبِ ويثبتُ الحسناتِ مكانَها.

ومنها: أنَّ المعنى يمحو من كتابِ الحفظةِ ما لا يتعلق به ثوابٌ ولا عقابٌ، مثل: أكلتُ، شربتُ، ونحو ذلك من المباحاتِ، ويثبتُ ما يقتضي ثواباً أو عقاباً.

وقيل: يمحو قرناً ويثبتُ آخرين.

وقيل غيرُ ذلك من الأقاويلِ التي يطولُ ذكرُها.

وأمّا ما رُوي عن ابن عباسٍ من أنَّ لكلِّ أحدٍ أجلينِ أحدهما إلى الموتِ، والثاني من الموتِ إلى البعثِ، فإن كان برّاً تقياً وصولاً للرحمِ زِيد له من أجلِ البعثِ في أجل العمرِ، وإن كان فاجراً قاطعاً للرحمِ نقصَ من أجلِ العمرِ وزِيد في أجلِ البعث؛ فقد نُقل عنه أيضاً ما يخالفُ هذا، وهو أنه قال: يَمْحُو اللهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ **[إلا الخَلْقَ و]**[1] الخُلُقَ والسعادةَ والشَّقاوةَ والأجلَ والرِّزقَ.

وعن مجاهدٍ: يحكمُ اللهُ أمرَ السنةِ في رمضانَ فيمحو ما يشاءُ ويثبتُ، إلا الحياةَ والموتَ والسَّعادةَ والشَّقاوةَ.

وأمّا تفسيرُ قوله تعالى: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ﴾ [فاطر: ١١] فالمعنى: ولا ينقصُ من عمرِ المعمَّر، على أنَّ الضَّميرَ لمطلقِ المعمَّر لا لذاكَ المعمَّر بعينه، كما يقال: لي درهمٌ ونصفه، فإنَّ المراد نصفُ درهمٍ آخر لا نصفُ ذلك الدرهم المتقدِّم ذكره؛ أي: ولا ينقصُ من عمرِ شخصٍ من أعمارِ أضرابه؛ بمعنى: ولا يحصلُ عمرُ شخصٍ ناقصاً عن عمرِ أمثاله.

---

(١) بياضٌ في الأصل، والمُثبت من «إفادة الخبر بنصه» (ص ١٢٦).

وقد ارتكبنا في هذا الجوابِ بعضَ الإطنابِ إسعافاً للسائلِ بما التمسَ مِن بسط القولِ، وإلا فالوصيةُ مِن أشياخنا بالاختصارِ في الإفتاءِ مانعةٌ من الزِّيادة، وفي هذا القدرِ كفايةٌ، والله أعلمُ.

وأقولُ:

قد تظافرَتِ الأحاديثُ والآثارُ عندي على زيادةِ العمرِ ونقصهِ بالنسبةِ إلى ما كتبَ في اللوحِ المحفوظِ، أو برزَ إلى الملائكةِ، لا بالنسبةِ إلى علمِ اللهِ الأزليِّ، والعجبُ من الوالدِ كيفَ سلَّم الحكمَ بالزيادةِ والنقصِ من حيثُ البركةُ وفعلُ الطاعاتِ ونحوها، ومنعَه من حيث المقدار، وعلَّلَ المنعَ بأنَّه مقدرٌ من الأزلِ، وعلمُ اللهِ أزليٌّ لا يتغيَّـرُ، وليسَ ذلك خاصّاً بهذه الجزئيَّةِ، فإنَّ كلَّ واقعٍ في الكونِ إذا نُظر إليه من هذه الحيثيةِ لم يقبلِ التغييرَ، فإنَّ علمَ الله بجميعِ الأشياءِ أزليٌّ، وإنما محلُّ[1] النزاع بالنسبةِ إلى صفةِ الفعلِ الحادثةِ التي هي الخلقُ، لا إلى صفةِ الذاتِ القديمةِ التي هي العلمُ، فطاعاتُ العبادِ وعصيانُهم وسائرُ أفعالِهم إذا نُظر إليها من حيثُ ما علمَ اللهُ في الأزلِ وقوعَه منهم فإنه لا يقبلُ الزيادةَ والنقصَ، وكذا أمرُ الرِّزقِ والسعادةِ والشقاوةِ وكلِّ شيءٍ.

وإذا نُظرَ إلى ذلك من حيثُ خلقُ الله إياه الذي هو مِن صفاتِ الأفعالِ قَبِلَ التغييرَ والتبديلَ، ولهذا قال عمرُ بن الخطابِ في دعائه: اللهم إنْ كنتَ كتبتَني عندكَ شقيّاً، ولم يقل: إنْ كنت علمتَني شقيّاً.

ومن الأحاديث الدالَّةِ على زيادةِ العمرِ ونقصِه: ما أخبرتني أمُّ الفضلِ بنت الشرفِ القدسيِّ بقراءتي عليها: أنا أبو المعالي الحلاوي، أنا أحمدُ بن كشتغدي، أنا النجيب الحرانيُّ، أنا أبو حفص بن طبرزذ.

---

(١) في الأصل: فعل. والتصحيح من «إفادة الخبر بنصه» (ص ١٢٧).

ح: وأنبأني عالياً محمدُ بن مقبلٍ، عن الصلاحِ بن أبي عمر، عن الفخرِ بن البخاري، عن ابن طبرزذ، أنا أبو غالب بن البقاء، أنا أبو يعلى بن الفراء، أنا أبو الحسن بن معروف، أنا إبراهيم بن عبد الصمد الهاشمي، حدثني محمد بن إبراهيم الإمام، ثنا عبد الصمد بن علي، حدثني أبي، عن جدي عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، عن النبيِّ ﷺ: أنه كان في بني إسرائيل ملكان أخوانِ على مدينتين، وكان أحدهما باراً [برحمه][1] عادلاً في رعيَّتِهِ، وكان الآخرُ عاقّاً جائراً على رعيَّته، وكان في عصرهما نبيٌّ، فأوحى الله إلى ذلك النبيِّ أنه قد بقيَ من عمرِ هذا العادلِ ثلاثُ سنين، وبقيَ من عمر هذا الجائرِ ثلاثونَ سنةً، وأخبر ذلك النبيُّ رعيةَ هذا ورعيةَ هذا، فحزنوا ففرَّقوا بين الأطفالِ والأمهاتِ وتركوا الطعامَ والشرابَ، وخرجوا إلى الصَّحراء يدعونَ الله أن يمتِّعَهم بالعادلِ ويزيلَ عنهم الجائر، فأقاموا ثلاثاً، وأوحى الله إلى ذلك النبي أنْ أخبر عبادي أني قد رحمتُهم وأجبتُ دعاءَهم، فجعلتُ ما بقي من عمرِ هذا العادلِ لذلك الجائرِ، وما بقيَ من عمرِ ذاكَ الجائرِ لهذا العادلِ، فرجعوا إلى بيوتهم، ومات الجائرُ لتمامِ ثلاثِ سنين، وبقي العادلُ فيهم ثلاثين سنة، ثم تلا رسولُ الله ﷺ: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [فاطر: ١١].

وأخرج ابنُ سعدٍ في «الطبقات»، عن كعبٍ قال: كان في بني إسرائيلَ مَلِكٌ، إذا ذكرناه ذكرنا عمرَ، وإذا ذكرنا عمرَ ذكرناه، وكان إلى جنبه نبيٌّ يوحى إليه، فأوحى الله إلى النبيِّ أن يقولَ له: اعهدْ عهدَك واكتبْ إليَّ وصيتَك فإنَّكَ ميِّتٌ إلى ثلاثةِ أيام، فأخبره النبيُّ بذلك، فلما كان اليوم الثالثُ وقع بين الجدرِ وبين السريرِ، ثم جأر إلى ربِّه فقال: اللهم إن كنتَ تعلمُ أني كنتُ أعدِلُ في الحكمِ، وإذا اختلفت الأمورُ اتبعتُ هداك، وكنتُ وكنتُ، فزدني في عمري حتى يكبرَ طفلي وتربو أمتي،

---

(١) في الأصل: بارعاً! والتصحيح والإضافة من «جمع الجوامع» للمؤلف (٦/ ٣١٨).

فأوحى اللهُ إلى النبيِّ أنه قالَ كذا وكذا وقد صدقَ، وقد زدتهُ في عمرهِ خمسَ عشرة سنةً، ففي ذلك ما يكبرُ طفله وتربو أمته، فلما طُعِنَ عمرُ قال: لئن سأل عمرُ ربه ليبقينَّهُ، فأخبر بذلك عمرُ فقال: اللهم اقبضني إليكَ غيرَ عاجزٍ ولا ملوم.

وأخرج البيهقيُّ في «دلائل النبوة» وابن عساكرَ في «تاريخ دمشق»، عن يحيى بن عبد الرحمنِ بن لبيبةَ، عن أبيه، عن جدِّه: دعا سعدُ بن أبي وقاصٍ فقال: يا رب، إنَّ لي بنينَ صغاراً، فأخِّر عني الموتَ حتى يبلغوا، فأخَّرَ عنه الموتَ عشرينَ سنةً.

وأخرج ابن جريرٍ في «تفسيره»، من طريق همامٍ قال: ثنا الكلبيُّ في قوله تعالى: ﴿يَمْحُوا۟ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ﴾ [الرعد: ٣٩]، قال: يمحو من الرزقِ ويزيدُ فيه، ويمحو من الأجلِ ويزيدُ فيه، قلتُ: مَن حدثك؟ قال: أبو صالحٍ، عن جابر بن عبد الله بن رباب الأنصاريِّ، عن النبيِّ ﷺ.

وأخرج ابن جريرٍ بسند صحيحٍ، عن مجاهدٍ في قوله تعالى: ﴿يَمْحُوا۟ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ﴾ قال: الله ينزلُ كلَّ شيءٍ في السنةِ في ليلة القدرِ، فيمحو ما يشاءُ من الآجالِ والأرزاقِ والمقاديرِ.

وأخرج ابن جريرٍ، عن منصورٍ قال: سألتُ مجاهداً فقلت: أرأيتَ دعاءَ أحدِنا يقول: اللهم إن كان اسمي في السُّعداءِ فأثبته فيهم، وإن كان في الأشقياءِ فامحهُ منهم واجعلْهُ في السُّعداءِ، فقال: حسنٌ، ثم أتيتهُ بعد ذلك بحولٍ أو أكثرَ فسألته عن ذلك فقال: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ ۚ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ ۝٣ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ [الدخان: ٣ ـ ٤]، قال: يقضي في ليلةِ القدرِ ما يكونُ في السَّنةِ مِن رزقٍ أو مصيبةٍ، ثم يقدمُ ما يشاءُ ويؤخِّرُ ما يشاءُ، وأمّا كتابُ الشَّقاءِ والسَّعادةِ فهو ثابتٌ لا يغيَّرُ.

وأخرج ابن جريرٍ، عن أبي عثمانَ النَّهديِّ، أنَّ عمر بن الخطابِ قال وهو يطوفُ

بالبيتِ وهو يبكي: اللهمَّ إن كنتَ كتبتَ عليَّ ذنباً أو شقوةً فامحهُ، فإنكَ تمحو ما تشاءُ وتثبتُ وعندكَ أمُّ الكتابِ، واجعله سعادةً ومغفرةً.

وفي لفظٍ(١): اللهمَّ إن كنتَ كتبتَني من أهلِ السَّعادةِ فأثبتني فيها، وإن كنتَ كتبتَ عليَّ الذنبَ والشقوةَ فامحني وأثبتني مِن أهلِ السَّعادةِ، وإنَّكَ تمحو ما تشاءُ وتثبتُ وعندكَ أمُّ الكتابِ.

وأخرج ابن جريرٍ، من طريقِ أبي قلابةَ، عن ابن مسعودٍ أنه كان يقول: اللهمَّ إن كنتَ كتبتني في الشقاءِ فامحُني، وأثبِتْني من أهلِ السَّعادةِ.

وأخرج ابن جريرٍ وابن المنذرِ، من طريق عبد الله بن عكيمٍ، عن عبد الله أنه كان يقول: اللهمَّ إن كنتَ كتبتَني في السُّعداءِ فأثبتني في السُّعداءِ، فإنَّكَ تمحو ما تشاءُ وتثبتُ وعندك أمُّ الكتابِ.

وأخرج ابن جريرٍ وابن المنذرِ بسند صحيحٍ، عن ابن عباسٍ قال: الكتابُ كتابانِ، كتاب يمحو الله ما يشاءُ ويثبتُ، وعنده أمُّ الكتابِ.

وأخرج ابن جريرٍ، من طريق الأعمشِ، عن أبي وائلٍ، أنه كان يكثرُ أن يدعوَ بهؤلاء الكلماتِ: اللهمَّ إن كنتَ كتبتَنا أشقياءَ فامحُنا، وإن كنتَ كتبتَنا سعداءَ فأثبِتْنا، فإنكَ تمحو ما تشاءُ وتثبِتُ وعندكَ أمُّ الكتابِ.

وأخرجَ ابنُ جريرٍ، من طريق إبراهيمَ النَّخعيِّ، أنَّ كعباً قال لعمرَ رضي الله عنه: يا أميرَ المؤمنين! لولا آيةٌ في كتابِ الله لأنبأتُكَ بما هو كائنٌ إلى يومِ القيامةِ، قال: وما هي، قال: قول الله: ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾.

وأخرج ابن أبي حاتمٍ في «تفسيره»، عن أبي الدرداءِ، عن رسولِ الله ﷺ قال:

---

(١) في الأصل: لوط! ولعل الصواب ما أثبتُّ.

«إنَّ الله تبارك وتعالى ينزلُ في ثلاثِ ساعاتٍ بقينَ من الليلِ، فيفتحُ الذكرَ في الساعة الأولى الذي لم يرَهُ أحدٌ غيره، فيمحو ما يشاءُ ويثبتُ ما يشاءُ».

وأخرجَ ابنُ أبي حاتمٍ وابنُ المنذرِ بسندٍ صحيحٍ، عن مجاهدٍ قال: لما نزلَتْ: ﴿وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَن يَأْتِيَ بِـَٔايَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [الرعد: ٣٨]، قالت قريش: يا محمد! ما نراكَ تملِكُ من شيءٍ، لقد فرغَ من الأمرِ، فأُنزلَتْ هذه الآية: ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ﴾، يقول: إنا إن شئنا أحدَثْنا لهم مِن أمرِنا ما شئنا، ويحدثُ الله في كلِّ رمضانَ فيمحو ما يشاءُ، ويثبتُ مِن أرزاقِ الناسِ ومصائبهم وما يعطيهم وما يقسمُ لهم.

وأخرج ابنُ أبي حاتمٍ وابنُ المنذرِ، عن قيس بن عباد: أنَّ الأشهرَ الحرم في كلِّ شهرٍ منها في اليوم العاشرِ لله فيه أمرٌ:

فأمّا اليوم العاشرُ من ذي الحجةِ فعيدُ النَّحر.

وأمّا اليومُ العاشرُ من المحرمِ فيومُ عاشوراء.

وأمّا اليومُ العاشرُ من رجب فعيد يمحو اللهُ ما يشاءُ ويثبتُ وعنده أمُّ الكتاب.

قال الراوي عن قيس: نسيتُ ما قال في ذي القعدةِ.

فهذه الآثارُ دالَّةٌ كما ترى على أنَّ العمر يزيدُ وينقصُ، وهو الذي نعتمدُه.

وما أحسنَ ما حكاهُ ابن السبكيِّ في «الطبقات»[1] قال: «من ظريف ما يُحكى ما ذكرهُ أبو عبد الله الفراويُّ قال: سمعتُ إمام الحرمينِ يقول: كان والدي يقولُ في دعاءِ قنوتِ الصُّبحِ: اللهمَّ لا تعقْنا عن العلمِ بعائقٍ، ولا تمنعنا عنهُ بمانعٍ.

قال إمامُ الحرمين: وكان أبو القاسم السياري اقتدى يوماً بوالدي في صلاةِ

---

(١) «طبقات الشافعية الكبرى» (٥/ ٧٤ ـ ٧٥).

الصُّبحِ وقد سُبق بركعةٍ، فلما قضاها قال في دعاء القنوتِ هذا، فقلتُ له: لا تقُلْ هذا في دعاءِ القنوتِ، فقال: أنتَ تخرجُ على كلِّ أحدٍ حتى على أبيك».

قال ابن السبكيِّ: «كان إمامُ الحرمينِ يرى أن الاعتدالَ ركنٌ قصيرٌ فلا يُزاد فيه على المأثورِ». انتهى.

* * *

٧ ـ فصل

كان مولدي بعد المغربِ ليلةَ الأحدِ، مستهلَّ رجب سنةَ تسعٍ وأربعينَ وثماني مئة، فسمَّاني والدي يوم الأسبوعِ عبد الرحمن، وفي تسميتي بذلك عدَّةُ لطائفَ:

أحدها: أنه أحبُّ الأسماءِ إلى الله تعالى؛ لِمَا أخبرني أبو العباسِ بن طريفٍ بقراءتي عليه، وأمُّ الفضلِ هاجرُ بنت الشرفِ محمد القدسيِّ، والقاضي فخرُ الدين محمد بن محمد الأسيوطيُّ، وأبو الفضلِ محمد بن محمَّد بن عمرَ بن حصن إجازةً، قالوا: أنبا أبو إسحاق التنوخيُّ قال الأولُ: إجازةً والباقون سماعاً، أنبا أبو العباسِ الحجارُ، أنبا أبو المنجا بن اللتي، أنا أبو الوقتِ عبد الأول بن عيسى، أنا أبو الحسنِ الداوديُّ، أنا أبو محمد السرخسيُّ، أنا أبو عمرانَ السَّمرقنديُّ، أنا أبو محمد الدارميُّ، أنا محمَّد بن كثيرٍ، أنا عبد الله بن عمرَ، عن نافعٍ، عن ابن عمرَ رضي الله عنه قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «أحبُّ الأسماءِ إلى اللهِ عبدُ الله وعبدُ الرحمنِ».

أخرجه مسلمٌ وأبو داودَ، كلاهما عن إبراهيم بن زيادٍ، عن عباد بن عبادٍ، عن عبيد الله بن عمرَ وأخيه عبد الله بن عمرَ، كلاهما عن نافعٍ به.

وأخرجه الترمذيُّ، عن عقبةَ البصريِّ، عن أبي عاصمٍ.

وابنُ ماجه عن أبي بكرٍ، عن خالد بن مخلدٍ، كلاهما عن عبد الله بن عمرَ به، فوقعَ لنا بدلاً لهم عالياً.

وأخرج الحاكمُ في «المستدرك» وصحَّحه، عن عائشةَ، قالت: جعلَ رسول الله ﷺ شعارَ المهاجرينَ يوم بدرٍ: عبد الرحمن، والأوسِ: عبد الله، والخزرجِ: عبيد الله.

اللطيفة الثانية: أنه موافقٌ لاسم أميرِ الملائكةِ إسرافيلَ، لِما أخبرني شيخُنا

شيخُ الإسلامِ البُلقينيُّ مشافهةً، عن عمرَ بن محمد البالسيِّ، عن زينبَ بنت الكمالِ، عن عجيبةَ الباقداريةِ، عن أبي الخير الباغبان، عن أبي عمرٍو عبدِ الوهابِ بن أبي عبد الله بن مندَهْ، أنا أبي، أنا أحمدُ بن سلمةَ بن الضحاكِ، ثنا محمَّدُ بن ميمونِ بن كامل الزيَّات، ثنا محمد بن إسحاقَ الأزديُّ، نا الأوزاعيُّ، عن مكحولٍ، عن أبي أمامةَ رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «اسمُ جبريلَ عبد الله، واسمُ ميكائيلَ عبيدُ الله، واسم إسرافيلَ عبدُ الرحمن».

أخرجه الديلميُّ في «مسند الفردوس»، عن والده، عن أبي عمرو بن مندَهْ به، فوقعَ لنا بدلاً عالياً بدرجتينِ.

اللطيفة الثالثة: أنَّ في ذلك موافقةً لولدِ أبي بكرٍ، وأظنُّ الوالدَ قصدَ ذلك، فإنه اسمه أبو بكرٍ، فسماني باسمِ عبد الرحمنِ بن أبي بكر الصديقِ، وقلَّ من وقعَ له هذا الاتفاقُ، فقد راجعتُ الكتبَ التي ألَّفَها الحفاظُ في المتَّفِق والمفترِقِ وتواريخِ البخاريِّ وغيره، فما رأيتُ من اسمه عبد الرحمنِ بنُ أبي بكرٍ سوى خمسةِ أنفسٍ:

أحدهم: عبدُ الرحمن بن أبي بكر الصدِّيقِ، صحابيٌّ، روايته في «الصحيحين»، ماتَ سنة ثلاثٍ وخمسينَ من الهجرة.

والثاني: عبدُ الرحمن بن أبي بكر بن عبيد الله بن أبي مليكةَ.

والثالث: عبدُ الرحمن بن أبي بكر بن المسورِ بن مَخرمةَ الزُّهري.

الرابع: عبدُ الرحمن بن أبي بكرٍ، حجازيٌّ.

الخامس: عبدُ الرحمن بن أبي بكر بن خلف، الأستاذ أبو القاسم بن الفحَّام المقرئُ صاحبُ «التجريد» في القراءاتِ السبعِ.

اللطيفة الرابعة: أنَّ هذا الاسمَ يجري مجرى اللقبِ؛ لأنَّ اللقبَ المحبوبَ ما أشعرَ بمدحٍ أو رفعةٍ، وكفى مدحاً ورفعةً الإضافةُ إلى الرحمنِ على وجهِ العبوديَّةِ له.

قال بعضُ العلماءِ: سمَّى الله تعالى نبيَّهُ ﷺ بعبدهِ في أشرفِ المواطنِ فقال: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ﴾ [الإسراء: ١]، ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [الكهف: ١]، ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [الجن: ١٩].

قال بعضُ أهل الطريقِ: عبدُ العظيمِ عظيمٌ، وقال قائلهم: [من السريع]

لا تدعُني إلا بيا عبدَهُ ... فإنَّه أشرفُ أسمائي

وقال سيِّدي علي بن وفاء: [وزن محدث من الطويل][1]

ومَن ذا الذي مِثلي ... وقد صرتُ عبدَ الله[2]

اللطيفة الخامسة: أنه أولُ اسمٍ سمَّى به آدمُ أولَ ولدِه، قال عبدُ بن حميد في «تفسيره»: نا قبيصةُ، عن سليمان، عن السديِّ قال: إن أولَ اسمٍ سمَّياه عبد الرحمن فمات، ثم سمياه صالحاً فماتَ.

اللطيفة السادسة: أنَّ التسميةَ بذلك تفاؤلاً أنَّ المسمَّى به يصيرُ من القومِ الذين قال تعالى فيهم: ﴿وَعِبَادُ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى ٱلْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلْجَٰهِلُونَ قَالُوا۟ سَلَٰمًا﴾... إلى قوله: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ يُجْزَوْنَ ٱلْغُرْفَةَ بِمَا صَبَرُوا۟ وَيُلَقَّوْنَ فِيهَا تَحِيَّةً وَسَلَٰمًا﴾ [الفرقان: ٦٣ ـ ٧٥].

---

(١) منقول من «الديوان».

(٢) آخر بيت من قصيدة مطلعُها:

جمالك ما أعلاه ... دلالك ما أحلاه

انظر «ديوانه» (ص ٣٨٣).

استنباطٌ: ظهرَ لي مصداقُ الحديثِ من القرآنِ، فإنه تعالى لم يذكر فيه أحداً من عبيدِهِ بالإضافةِ إلى اسمٍ من أسمائه إلا لله وللرحمنِ خاصةً، ولم يذكرهُ بالإضافةِ إلى الرَّحيمِ ولا الملكِ ولا القدوسِ ولا سائر الأسماءِ، فدلَّ ذلك على أن أحبَّ الأسماءِ إليه سبحانه عبد الله وعبد الرحمن، وقد قال الشافعيُّ رضي الله عنه: كلُّ ما حكمَ بهِ النبيُّ ﷺ فهو ممّا فهمَهُ[1] من القرآنِ.

وألَّفَ العلماءُ في معاضدةِ السنَّةِ للقرآنِ وتصديقِ القرآنِ للأحاديثِ، ولم أرَ مَن نبَّه على هذه الفائدةِ.

استنباط آخر: وظهرَ لي من القرآن أيضاً أن اسمَ عبد الله أجلُّ من اسم عبد الرحمنِ، فإنه تعالى ذكرَ الأولَ في حق الأنبياءِ، فقال في حقِّ النبيِّ ﷺ: ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [الجن: ١٩].

وفي حق عيسى: ﴿لَّن يَسْتَنكِفَ ٱلْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ﴾ [النساء: ١٧٢].

وفي حق موسى في قراءة شاذة: (وَكَانَ عبْداً للهِ وَجِيهاً)[2].

وذكر الثاني في حقِّ المؤمنين من أممهم فقال: ﴿وَعِبَادُ ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ [الفرقان: ٦٣]، ويؤخذُ من هذا أنَّ التسميةَ بعبد الرحمنِ في حقِّ الأمةِ أليَقُ لولا تسميةُ النبيِّ ﷺ بعبدِ الله.

استنباط آخر: ظهرَ لي في الآيةِ المذكورةِ نوعُ بديعٍ، فإن القصَّة صُدرت بآيةٍ جُعلت فاصلتها: ﴿قَالُواْ سَلَٰمًا﴾، وخُتمت بآيةٍ جُعلت فاصلتُها: ﴿يُلَقَّوْنَ فِيهَا تَحِيَّةً وَسَلَٰمًا﴾، فبُدئت بالسلامِ وخُتمت بالسلامِ للإشارة إلى أنَّ الجزاءَ من جنسِ العملِ، فكما سلم الناسُ منهم في الدنيا سلموا في الآخرة، وكما قالوا: سلاماً قيل لهم مثله.

---

(١) في الأصل: فيه. خطأ.

(٢) والقراءة المتواترة: ﴿وَكَانَ عِندَ ٱللَّهِ وَجِيهًا﴾ [الأحزاب: ٦٩].

وإن فُسر السلامُ الأخيرُ بالتحيةِ كان في ذلك الجناسُ التامُّ، وهو عزيزٌ في القرآنِ، حتى قال بعضُهم: إنه لم يقع فيه إلا في آيةٍ واحدةٍ: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُقْسِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا۟ غَيْرَ سَاعَةٍ﴾ [الروم: ٥٥]، وقد زادت[1] عليه آيات أخرُ كما سأبينُ ذلك.

فائدة: أولُ مَن سمِّي من هذه الأمَّةِ بعبدِ الرحمن: عبد الرحمن بن عوفٍ، أحدُ العشرةِ المشهودِ لهم بالجنَّةِ، كان اسمه في الجاهليةِ: عبد عمرٍو، وقيل: عبد الكعبةِ، فسمَّاهُ النبيُّ ﷺ عبدَ الرحمنِ، وإسلامهُ قديمٌ.

وممَّن غيَّـرَ النبيُّ ﷺ اسمَهُ وسماه عبد الرحمنِ[2]:

عبدُ الرحمنِ بن أبي سبرةَ الجُعفيُّ، كان اسمه عزيزاً، فسمَّاه ﷺ عبدَ الرحمنِ وقال: «أحبُّ الأسماءِ إلى الله عبد الله وعبد الرحمن».

وعبدُ الرحمنِ أبو راشدٍ الأزديُّ، وفد عليهِ ﷺ فقال له: «ما اسمكَ؟» قال: عبد العزى أبو مُغْوية، قال: «لا، ولكنَّك عبد الرحمنِ أبو راشدٍ».

وعبدُ الرحمنِ بنُ سعيد بن يربوعٍ، كان اسمه الصرم، فسماه ﷺ: عبد الرحمنِ.

وعبدُ الرحمنِ بن صفوانَ بن قدامة، كان اسمه عبد العُزَّى، فسماهُ ﷺ عبد الرحمن.

وعبدُ الرحمن بن عبد اللهِ بن ثعلبةَ أبو عقيلٍ البلويُّ، كان اسمه في الجاهليةِ عبد العُزَّى، فسماه ﷺ عبدَ الرحمنِ عدوَّ الأوثان.

وعبدُ الرحمن بن العوامِ بن خويلدٍ أخو الزُّبَيرِ، كان اسمه عبد الكعبةِ فسماهُ ﷺ عبدَ الرحمن.

---

(١) لعل الصواب: وزدتُّ.

(٢) للمؤلف: «جزء فيمَنْ غيَّر النبيُّ ﷺ أسماءَهم» ذكره لنفسه في رسالته «فهرست مؤلفاتي».

فائدة: وولدَ لأكابرِ الصَّحابة أولادٌ في حياته ﷺ فسُموا بهذا الاسمِ، منهم:

عبدُ الرحمنِ بن أبي بكرٍ الصديقِ.

وعبد الرحمنِ الأكبرُ، وعبد الرحمنِ الأوسطُ، وعبد الرحمنِ الأصغرُ أولادُ عمرَ بن الخطاب، الأولُ منهم له إدراكٌ، وهو شقيقُ عبد الله وحفصةَ، أمُّهم زينبُ بنت مظعون، وكنيةُ عبد الرحمنِ هذا أبو [بَيْهَس][1]، والأوسطُ يكنى أبا شحمةَ، والأصغرُ يكنى أبا المجبرِ، وكلاهما ولدَ بعد الوفاةِ النبويَّة.

وعبد الرحمنِ بن العباس عمِّ النبيِّ ﷺ، قال ابن عبد البرِّ[2]: ولدَ على عهدِه ﷺ واستشهدَ بإفريقيةَ.

وعبد الرحمنِ بن حاطبٍ، قال ابنُ عبد البرِّ: ولد في زمنهِ ﷺ.

وعبدُ الرحمن بن الحارثِ بن هشامِ بن المغيرة المخزوميُّ.

وعبدُ الرحمن بن خالدِ بن الوليدِ بن المغيرةِ المخزوميُّ.

وعبدُ الرحمن بن زيد بن الخطابِ أخي عمرَ بن الخطابِ.

وعبدُ الرحمن بن عبدٍ القاري.

وعبدُ الرحمن بن عونةَ الأنصاريُّ.

وعبدُ الرحمن بن معاذِ بن جبلٍ الأنصاريُّ[3].

---

(١) بياضٌ في الأصل، والمُثبت من الداودي.

(٢) في «الاستيعاب» (٢/ ٨٣٨).

(٣) ما بعد هذا سَقط من النسخة كما بينتُ في المقدمة، إلى قوله في ذكر المسموعات: «والحادي عشر والخامس والثامن من المحامليات».

وقد استدركتُ الساقط من «بهجة العابدين» للشاذلي، و«ترجمة العلامة السيوطي» للداودي كما سأبيّنُ مفصلاً.

[وعبدُ الرحمن بن يزيدَ بن جاريةَ أخي مجمعِ بن جاريةَ.

فهولاء كلُّهم وُلدوا في عهدِ النبيِّ ﷺ، وآباؤهم صحابةٌ - رضي الله عنهم أجمعين -][1].

* * *

(١) استدركتُه من «ترجمة العلامة السيوطي».

٨ ـ [فصل[1]]

ولقبني والدي جلالَ الدين، والألقابُ المحمودةُ لها أصلٌ في الشرعِ[2].

قال[3] الحاكمُ في «علوم الحديث»: أولُ لقبٍ فـي الإسلامِ لقبُ أبي بكر الصديقِ، وهو: عتيقٌ، لُقِّب به لعتاقةِ وجههِ أي حسنهِ، وقيل: لأنهُ عتيقُ اللهِ من النارِ.

وقالَ حافظُ العصرِ أبو الفضلِ بن حجر في كتابهِ «نزهة الألباب في الألقاب»[4]: «قد لقبَ رسولُ الله ﷺ جماعةً من أصحابهِ، منهم أبو بكرٍ بالصديقِ، وعمرُ بالفاروقِ، وعثمانُ بذي النورينِ، وخالد بن الوليد بسيفِ الله، وحمزةُ بأسدِ الله، وجعفرُ بذي الجناحين، وسمَّى قبيلتي الأوسِ والخزرجِ بالأنصارِ فغلبَ عليهم.

وكان الحسنُ البصريُّ يُسمِّي محمد بنَ واسع زينَ القراءِ، وسفيانُ الثوري يدعو المعافى بنَ عمرانَ ياقوتةَ العلماءِ، وابنُ المبارك يلَقِّبُ محمدَ بنَ يوسف الأصبهانيَّ عروسَ الزُّهاد.

وأشرفُ مَن اشتهر باللقبِ الجميل: إبراهيمُ الخليلُ، وموسى الكليمُ، وعيسى المسيحُ. انتهى[5].

---

(١) سقط هذا الفصل من نسخة «التحدُّث». وهو في «بهجة العابدين»، و«ترجمة العلامة السيوطي» للداودي.

(٢) وقال الشاذلي هنا: «وذكرَ [أي السيوطي في كتابه التحدُّث] مَنْ لُقب في الإسلام، واشتمل هذا الفصلُ على فوائد نفيسة». وقد ساق الداودي هذا فنقلتُه عنه مُعيداً الأسلوب من الغائب إلى المتكلِّم، هنا وفيما سيأتي عنه.

(٣) من هنا إلى آخر الفصل من «ترجمة العلامة السيوطي».

(٤) (١/ ٤٢ ـ ٤٤).

(٥) وفيه زيادة: «وأبو عُبَيدة بن الجراح: أَمين هَذه الأمة».

وكان إمامُ الأئمةِ الشافعيُّ ـ رضي الله عنه ـ يُلقب: ناصرَ الحديثِ، وابنُ سريجٍ يُلقب البازَ الأشهبَ، ولم يكن التلقيبُ قديماً بالإضافة إلى الدِّين، وإنما حدثَ ذلك في أثناءِ القرن الرابعِ أو بعدَه.

* * *

٩ ـ فصل[1]

وأمّا الكنيةُ فلا أدري هل كناني والدي أم لا؟ ولكن لما عُرضتُ على صديقِ والدي وحبيبِهِ شيخِنا قاضي القضاة عزِّ الدين أحمدَ بن إبراهيمَ الكناني الحنبليِّ كَنَّاني أبا الفضلِ، فإنه سألني: ما كنيتُكَ؟ فقلتُ: لا كنيةَ لي، فقال: أبو الفضلِ، وكتبَه بخطِّه، وأول مَنْ تكنى بهذه الكنيةِ العباسُ عمُّ رسولِ الله ﷺ ورضي عنه، وكانت زوجتهُ تكنى أمَّ الفضل[2]. ذكرهما أبو الحسنِ بن حَيويه في كتابِ «مَنْ وافقت كنيتُه كنيةَ زوجهِ من الصحابةِ».

وألَّف الحافظُ[3] أبو الفضل بنُ حجر كتاباً سمّاهُ: «القصدَ الأحمد بمَنْ يكنى أبا الفضلِ واسمهُ أحمد».

* * *

(١) سقط هذا الفصل من نسخة «التحدُّث». وهو في «بهجة العابدين»، وفي «ترجمة العلامة السيوطي» للداودي.

(٢) ما بعد هذا من «ترجمة العلامة السيوطي».

(٣) نص الداودي: «وألف شيخ شيوخنا...».

١٠ ـ فصل(١)

وحُملتُ وأنا صغيرٌ إلى الشيخِ محمد المجذوب فبرَّك علي، وهذا الرجلُ كان أحدَ الأولياءِ الكبارِ ساكناً بجوارِ المشهدِ النفيسيِّ.

وحُدِّثتُ أنَّ والدي لما مرِضَ مرَض موته ذهبت امرأةٌ مِنْ بيتنا إليه لتسألَه الدعاءَ له بالعافيةِ، فلما وصلتْ إليه جلستْ ساكتةً ليخلوَ لها المجلسُ فصار الشيخُ يقول: كمالُ الدين، كمالُ الدين، كمالُ الدين، أنا أحيي أو أميت؟ هذا القاضي بكار ماشي في الجنازةِ. فأيسوا بكلامِه هذا مِنْ حياةِ الوالد.

وتُوفي الوالدُ في مرضِه ذلك ولي من العمرِ خمسُ سنينَ وسبعةُ أشهرٍ، وقد وصلتُ إذ ذاك في القرآن لسورةِ التحريم، فنشأتُ يتيماً وأوصى عليَّ والدي جماعةً منهم العلامةُ كمال الدين بن الهمامِ فإنه كان مِنْ كبار أصدقائهِ فأُحضرتُ إليه عقب موتِ الوالدِ فقرَّرني في وظيفةِ الشَّيخونيَّةِ ودعا لي، ثم أُحضرتُ إليه مرةً أخرى فأذنَ لي بالحضورِ بنفسي وصرفَ النائبَ.

وأُحضرتُ مرةً أخرى إلى الشيخِ محمد المجذوبِ فمسحَ على ظهري ورأسي.

وختمتُ القرآنَ ولي من العمرِ دونَ ثماني سنينَ.

ثم حفظتُ «عمدة الأحكام»، و«منهاج» النوويِّ، و«ألفية» ابن مالك، و«منهاج» البيضاويِّ، وعرضتُ الثلاثةَ الأولَ في صفر سنة أربعٍ وستينَ على شيخِ الإسلامِ علمِ الدين البُلقينيِّ، وشيخِ الإسلامِ شرفِ الدين المناويِّ، وقاضي القضاةِ عزِّ الدينِ الحنبلي، وشيخِ الشيوخِ أمين الدين الأقصرائيِّ، وغيرِهم، وأجازوني(٢).

---

(١) سقط هذا الفصل من نسخة «التحدُّث»، وهو في «بهجة العابدين»، و«ترجمة العلامة السيوطي».

(٢) قال الداودي هنا زيادةً على ما كتبه السيوطي: «وحضر صاحبُ الترجمةِ مجلسَ العلامة جلال الدين المحلي سنة كاملة بسبب أن أحد أوصيائه العلامة محب الدين بن مُصَيْفح توفي في محرم سنة اثنتين =

وشرعتُ مِنْ ثَمَّ في الاشتغالِ بالعلمِ:

فقرأتُ في الفرائضِ على علامةِ زمانه في الفرائضِ والحسابِ والجبرِ والمقابلةِ شهابِ الدين بن علي بن أبي بكر الشارمساحيِّ الشافعيِّ، وكان مِنْ أكابرِ الفنِّ بحيثُ كانت السلاطينُ يذعنونَ له فيه، وهو مِنْ شيوخِ والدي في هذا الفنِّ، وكان بلغَ سناً عاليةً بحيثُ كان يذكرُ أنه بلغَ مئةً وثلاثين سنةً، وكان قد لازم العلامةَ برهانَ الدين الأبناسيَّ واختص به مع أخذِه العلمَ أيضاً عن شيخِ الإسلامِ البُلقينيِّ وغيره مِنْ تلك الحلبةِ، وكانت قراءتي عليه لنحوِ كراسين مِنْ شرحه على مجموعِ الكلائيِّ، ثم لم ينشب أن توفيَ في أثناءِ سنةِ خمسٍ وستين.

وقد قرأ عليه جماعةٌ منهم الشيخُ شمسُ الدينِ الباني الموجودُ الآن[1].

= وستين وعنده تعلقات له من مال وكتب، فأسند المحب المذكور وصيته إلى الشيخ جلال الدين المحلي، فلازم المحلي إلى الخانقاه الشيخونية سنة كاملة، يومين في الجمعة السبت والثلاثاء، لضبط تركة المحب المذكور وبيعها وقضاء ديونه ووصاياه، فلازم صاحبُ الترجمةِ حضور مجلس الشيخ هذا العالم بكماله في اليومين المذكورين من بكرة النهار إلى العصر، فحصل له بركة لحظ الشيخ ودعائه.

ومما يَستحضرُه صاحبُ الترجمةِ أنَّ والدَه ذهب به وعمره ثلاث سنين إلى مجلس رجلٍ كبيرٍ لا يتيقَّنُ صاحبُ الترجمةِ مَنْ هو إلا أنه يظنُّ أنه مجلس حافظ العصر ابن حجر، ثم إنَّ رجلاً من طلبة والده كان ذهب معه في تلك المرة وأركبَ صاحبَ الترجمة أمامه فسأله مرات وسأله غيرُه عن ذلك المجلس، فقال: هو مجلس ابن حجر. والرجل المذكور هو الفاضل العدل شمس الدين المناوي نزيل الكاملية، أضر بأخرة، وتوفي في أواخر سنة ثمان وتسع مئة.

وحضر صاحبُ الترجمةِ وهو صغير مجلسَ الحافظ زين الدين رضوان وهو إذ ذاك يُسمع الحديث بالشيخونية.

وحضر درسَ سراج الدين الوروري وهو مدرِّس الشافعية بالخانقاه الشيخونية».

(١) توفي الشيخ الباني في شوال سنة ٨٩٥، فتكون هذه الكتابة قبل ذلك التاريخ.

١١ ـ فصل(١)

وقرأتُ في هذه المدةِ أيضاً وهي من ابتداءِ شهر ربيع الأولِ سنةَ أربعٍ وستينَ على الشيخِ شمس الدين محمد بن موسى الحنفيِّ الإمامِ بخانقاه شيخو روايةَ «صحيح» مسلمٍ إلا يسيراً مِنْ آخره، وسمعتُ عليه «الشفا»، وقرأتُ عليه درايةً «ألفية» ابن مالك مِنْ أولها إلى آخرها، فما ختمتُها إلا وقد صنَّفتُ، فأجازني بالإقراءِ والتدريسِ في مستهلِّ سنة ستٍّ وستين، وكتبَ لي بخطِّه إجازةً(٢).

وقرأتُ في هذه المدة أيضاً على الشيخِ شمسِ الدين محمد الحنفيِّ خازنِ الكتبِ بالشَّيخونية، وكان أحدَ العلماءِ الصلحاءِ، منقطعاً إلى الله، منجمعاً عن الخَلْق، مقبلاً على الإقراءِ ونفعِ الناس، فقرأتُ عليه «الكافية» لابن الحاجبِ، و«شرحَها» للمصنِّف، و«مقدمة إيساغوجي» في المنطقِ، و«شرحها» للكاتي، وقطعةً مِنْ «كتاب» سيبويه، وسمعتُ عليه مِن «المتوسط» و«الشافية» و«شرحها» للجاربرديِّ، ومِنْ «ألفية» العراقي، وأشياءَ أُخرَ ولازمتُه إلى أن ماتَ.

وكان الغالبُ عليَّ في هذه المدَّةِ النظرَ في علم العربيةِ، فطالعتُ من الكتبِ المؤلَّفة فيها ما لا يُحصى(٣)؛ «ككتابِ سيبويه، وشرحِه للسيرافيِّ، وشرحِه لابن

---

(١) سقط هذا الفصل من نسخة «التحدُّث». وهو في «بهجة العابدين»، و«ترجمة العلامة السيوطي».

(٢) وهي في «ترجمة العلامة السيوطي» للداودي.

(٣) قال الشاذلي هنا: «وسمَّى ـ رحمه الله ـ كتباً كثيرة»، وقد سمّاها الداودي فنقلتها منه. ونصُّه: «وكان الغالب على صاحب الترجمة في هذه المدة النظر في علم العربية، فطالعَ من الكتب المؤلَّفة فيها ما لا يُحصى ككتاب سيبويه، وشرحه للسيرافي، وشرحه لابن خروف، وغيرها، و«المقتضب» للمبرد، و«الأصول» لابن السَّراج، و«شروح الجُمل» لابن عصفور، ولابن الضايع، وابن خروف، وغيرهم، وشروح «الجزولية» للأُبَّذي، وغيره، و«التعليقة» للبهاء بن النحاس، و«شرح الهادي» للزنجاني، وشروح «اللب» و«اللباب»، و«تذكرة» أبي حيّان، و«تذكرة» التاج بن مكتوم، وكتب شتّى، وعلَّق =

خروفٍ، وغيرها، و«المقتضب» للمبرد، و«الأصول» لابن السَّراج، و«شروح الجُمل» لابن عصفورٍ، ولابن الضائع، وابن خروفٍ، وغيرهم، وشروح «الجزولية» للأُبَّذي، وغيره، و«التعليقة» للبهاء بن النحاس، و«شرح الهادي» للزنجاني، وشروح «اللب» و«اللباب»، و«تذكرة» أبي حيّان، و«تذكرة» التاج بن مكتوم، وكتبٍ شتّى، وعلَّقتُ منها فوائدَ وغرائبَ، وملأتُ «تذكرتي» ومجاميعي بما انتخبتُه منها.

وكتبتُ[1] مسوَّدات تصانيفَ، فكتبتُ على «الآجرومية» شرحاً منثوراً ثم شرحاً منظوماً، ثم على «الجُمل» للزجاجيِّ، ثم على «الكافية الكبرى» لابن مالك، وعلى كتبٍ أخرى، ومسائلَ شتى، وآياتٍ متفرقة، ثم غسلتُ الجميعَ بعد ذلك فلم يبقَ له أثرٌ.

وفي شوال سنة خمس وستين لزمتُ دروسَ شيخِ الإسلامِ قاضي القضاةِ علَم الدينِ صالح البلقينيِّ بن شيخِ الإسلامِ المجتهدِ سراجِ الدين عمرَ البلقينيِّ الشافعي، فقرأتُ عليه مِنْ أول «التدريب» تأليفِ والده إلى باب الزكاة، وسمعتُ عليه مِنْ أول «الحاوي» الصغير إلى باب العددِ، ومِنْ أول «المنهاج» إلى الزكاة، ومِنْ أول «التنبيه» إلى الزكاة، وقطعة من «الروضة» مِنْ باب القضاء، ومن «التكملة» للزركشي مِنْ إحياء المواتِ إلى نحو الوصايا.

وصنَّفتُ في هذه السنة ـ أعني سنةَ خمسٍ وستين ـ كتاب «شرح الاستعاذة والبسملة»، وكتاب «شرح الحيعلة والحوقلة»، وأوقفتُه عليهما فكتبَ لي عليهما تقريظاً، وهذان الكتابان ـ وإن اشتملا على فوائدَ يبتهجُ بها المبتدئُ ـ فإني لا أعتبرُهما الآنَ، ولولا أنَّ شيخَنا شيخَ الإسلامِ وقفَ عليهما وشرَّفهما بخطِّه

= منها فوائد وغرائب، وملأ «تذكرته» ومجاميعه بما انتخبَه منها».

فأخذتُ النصَّ وأعدتُه إلى صيغة المتكلِّم.

(١) رجعَ النقلُ من «بهجة العابدين».

لغسلتُهما في جملةِ ما غسلتُه، فإني غسلتُ ما هو أجلُّ بالنسبةِ إليهما، وإنما أبقيتُهما لشرفِ خطِّه وبركتِهِ.

ثم إنَّ شيخَنا المذكورَ اقتضى رأيُه الشريفُ أن يجيزَني بالإفتاءِ والتَّدريسِ، فأجازني بذلكَ في شوال سنة ستٍّ وستينَ، وكتبَ لي بخطِّه إجازةً[1]، وكان باسمِ والدي مشيخةُ تدريسِ الفقهِ بالجامع الشَّيخونيِّ ـ وليس هو مِنْ وقف شيخو ـ فلما توفيَ قررَ باسمي ونابَ عني فيه تلميذُ والدي العلامةُ محبُّ الدين بن مصيفح إلى أن توفيَ، فناب عني فيه العلامةُ فخرُ الدين المقسي، وبسببه قرأتُ عليه مِنْ أول «المنهاج» إلى السَّلَم، وحضرتُ عليه تقسيمَ «المنهاج» كاملاً.

فلما أجازني شيخُنا شيخُ الإسلامِ بالتدريسِ استأذنتُه في أنْ أباشرَ الدرسَ بنفسي وأنْ يشرِّفني بالحضورِ عندي في أولِ يومٍ كما جرتْ به العادةُ، فأجابَ إلى ذلك، وعيَّنَ لي يوماً يحضرُ فيه، فذهبتُ ورتبتُ كراسةً فيها «الكلام على أول سورة الفتحِ» بحسب ما وصلتْ إليه قدرتي إذ ذاك، وافتتحتُها بخطبة «الرسالة» للإمامِ الشافعيِّ رضي الله عنه اقتداءً بشيخِنا شيخِ الإسلامِ؛ فإنه كانَ إذا حضرَ دروس «الخشابية» يفتتحُ درسَه بها اقتداءً بوالدِه وأخيه، وهما كانا يفعلانه تبركاً، وأعلمتُ الناسَ بأن شيخَ الإسلامِ البلقينيَّ يحضرُ إجلاسي في يومِ كذا فلم يصدِّق أكثرُ الحَسَدة، وذهبتُ إلى مقامِ الإمامِ الشافعيِّ رضي الله عنه فدعوتُ عندَه وتوسلتُ به في المعونةِ، فلما كان يومُ الثلاثاءِ تاسع ذي القعدة سنة سبعٍ وستينَ حضرَ شيخُ الإسلام البلقينيُّ ومعه ولدهُ وربيبُه ونوابُه في الحكمِ، ومن الفضلاءِ والطلبةِ خلقٌ كثيرٌ، ومن الحَسَدةِ والأعداءِ أكثرُ، فامتلأ بهم الجامعُ، فصلَّى شيخُ الإسلامِ التَّحيةَ في المحرابِ، وصليتُ خلفَهُ، وجلستُ بين يديهِ والطيلسانُ مرخىً على عينيهِ، فقال: أين

(١) وهي في «ترجمة العلامة السيوطي» للداودي.

المدرِّس؟ فقيل: ها هو ذا، فقال: تعالَ هنا، فأجلسني عن يمينه، وجلسَ ربيبُه القاضي صلاحُ الدينِ عن يساره فقال: هنا رَبعةٌ تقرؤون فيها؟ فقيل: لا، فقرأَ سورةَ تبارك والإخلاص والمعوذتين والفاتحةَ ودعا داعٍ ثم قلتُ: دستوركم، فقال: قل.

فافتتحتُ بخطبةِ الإمام الشافعيِّ رضي الله عنه، فسُرَّ بذلك وأعجبَه، ثم قرأتُ أول سورةِ الفتحِ فأعجبه أيضاً، ثم سردتُ الكلامَ الذي رتبتُه[1].

واستمريتُ بعد ذلك ملازماً لدروسِ شيخِنا شيخِ الإسلامِ فلم أنفكَّ عنه إلى أن ماتَ.

وكنتُ أذهبُ من الفجرِ إلى دروسِ البلقينيِّ فأحضرُ مجلسَهُ إلى قربِ الظهرِ، ثم أرجعُ إلى الشُّمُنيِّ فأحضرُ مجلسه إلى قربِ العصرِ، هكذا ثلاثة أيام في الجمعةِ: السبت والاثنين والخميس.

وكنتُ أحضرُ الأحد والثلاثاء عند الشيخِ سيف الدين بكرة.

ومِنْ بعد الظهرِ في هذين اليومين ويوم الأربعاء عند الشيخِ محيي الدين الكافِيَجي.

ووقعتْ لي في أيامِه واقعةُ تحريمِ المنطقِ، وهو[2] أولُ وقائعي التي قامَ الناسُ عليَّ فيها، وذلك أني كنتُ اشتغلتُ به فقرأتُ إيساغوجي وشرحَه على الشيخِ شمسِ الدين الحنفيِّ خازنِ الكتبِ بالشيخونيةِ، وعلى قاضي طرسوس علاءِ الدين ـ رجلٌ روميٌّ قدم علينا «الشيخونيةَ» فنزلَ عند شيخنا الكافِيَجي ـ وكنتُ إذ ذاك اختصرتُ «ورقاتِ» إمام الحرمينِ في مقدمةٍ لطيفةٍ فرآها معي القاضي المذكورُ،

---

(١) انظر الملحق الأول.

(٢) أي تحريم المنطق.

فأخذَها ثم لم يردَّها إليَّ، وربما توهمتُ أنه يريدُ نسبتَها لنفسهِ إذا ذهبَ إلى البلادِ فسقطَ مِنْ عيني، وكنتُ أبحثُ معه في المسائلِ الشرعيَّةِ فأجدُه عارياً منها فازدريتُ المنطقَ جملةً، ثم وقعتُ على كلامِ العلماءِ في ذمِّه وما أفتى به ابنُ الصلاحِ، فملتُ عن المنطقِ، فألَّفتُ كراسةً سمَّيتُها «**الغيثَ المغدق في تحريمِ المنطق**»[1]، وكتبها إنسانٌ مِنْ طلبةِ شيخِنا البلقينيِّ، ومشتْ في البلدِ، وقامتِ الغوغاءُ، وثارتْ نارٌ كبرى، فسألتُ شيخَنا البلقينيَّ: ما تقولونَ في المنطق؟ فقال: حرامٌ، ومدَّ بها صوتَه، فتركتُه لذلكَ، فعوَّضني الله علمَ الحديثِ الذي هو أشرفُ العلومِ.

***

(١) لا نجد كتاباً في قائمة الكتب في «التحدُّث»، ولا في رسالة السيوطي «فهرست مؤلفاتي» بهذا العنوان، وإنما فيهما: «القول المشرق في تحريم الاشتغال بالمنطق»، وهو متأخر عن «الغيث المغدق».

١٢ ـ فصل(١)

وفي هذه المدةِ أيضاً لزمتُ دروسَ شيخِ الإسلامِ مجتهدِ المذهبِ شرفِ الدين أبي زكريا يحيى بن محمد المناويِّ قاضي القضاةِ فقرأتُ عليه قطعةً من «المنهاج»، وسمعتُه عليه في التقسيمِ إلا دروساً فاتتني، وسمعتُ عليه الكثير مِنْ «شرح البهجة»، ومِنْ «حاشيته» عليها، ومِنْ «تفسير» البيضاويِّ، وغير ذلك.

وفي هذه المدة أيضاً لزمتُ دروسَ العلامةِ محقِّقِ الديارِ المصريةِ الشيخِ سيفِ الدين محمد بن محمد الحنفيِّ سماعاً لا قراءةً، فسمعتُ عليه دروساً عديدة مِنْ «الكشاف»، و«التوضيح»، و«حاشيته» عليه(٢)، و«شرح الشذور»، و«تلخيص المفتاح»، و«العضد»، وغير ذلك، وهي دروسٌ إليها المنتهى في التحقيقِ والتؤدةِ ونقلِ مقالاتِ العلماء، وناهيكَ برجلٍ يقولُ فيه العلامةُ كمال الدين بن الهمامِ: إنه محقِّقُ الدِّيارِ المصريةِ.

حدَّثني غيرُ واحدٍ عن الشيخِ كمال الدين بن الهمامِ أنه قال مرةً بمكةَ: مَن هو محقِّقُ الديارِ المصريَّة؟ فسكتَ الحاضرونَ، فقال: سيفُ الدينِ محقِّقُ الديارِ المصرية. ولا مريةَ في صحةِ ما قاله الشيخُ.

والذي أعتقدُه أنه لم يكن بعد الشيخِ كمالِ الدين بن الهمامِ في الحنفيَّةِ مثلُهُ، ولا بعدَ الشيخِ جلالِ الدين المحلِّي مثلُهُ مطلقاً في تحقيقِ العلمِ.

وكان الشيخُ سيفُ الدينِ مع نهايته في العلمِ ذا قدمٍ راسخٍ في الصَّلاحِ والدينِ

---

(١) سقط هذا الفصل من نسخة «التحدُّث». وهو في «بهجة العابدين» و«ترجمة العلامة السيوطي».

(٢) قال السيوطي في ترجمته في «المنجم» (ص ٢٠٧): «شرعَ في حاشية على «التوضيح»، كتبَ فيها إلى باب النكرة والمعرفة على أسلوب عظيم، سمعتُ عليه هذه القطعة».

والورعِ والتقشُّفِ والتواضعِ وطرحِ النفس، كثيرَ العبادة، تالياً لكتابِ الله، صواماً قواماً، بكاءً عند قراءةِ أحاديثِ الحساب والميزان، خاشعاً ناسكاً ولياً لله تعالى، توفيَ ـ رحمه الله ـ في ليلة الثلاثاء مِنْ ذي القعدة سنةَ إحدى وثمانين، ودفن بتربةٍ قربَ مقامِ الإمامِ الشافعيِّ رضي الله عنه.

وفي هذه المدةِ أيضاً لزمتُ دروسَ شيخِنا العلامةِ أستاذِ الأستاذين محيي الدين محمَّد بن سليمانَ بن سعد بن مسعود الكافِيَجي الحنفيِّ الروميِّ البَرْغمي، فأخذتُ عنه الفنونَ قراءةً وسماعاً من التفسيرِ والحديثِ والأصلينِ والعربيةِ والمعاني وغير ذلك. وكتب لي بخطِّه إجازةً[1].

فقرأتُ عليه مِنْ «شرح القواعد» له، وأشياء مِنْ مختصراته، وسمعتُ عليه من «الكشاف»، و«حواشيه»، و«المغني»، و«حاشيته»، و«توضيح» صدر الشريعة، و«التلويح» للشيخ سعد الدين، و«تفسير» البيضاوي، والكثير مِنْ تصانيفه كـ «شرح كلمتي الشهادة»، و«مختصر في علوم الحديث»، و«شرح أحكام القوافي»، وغير ذلك.

وما أعلمُ أنه خُتِمَ عليه كتابٌ؛ لأنه كان يقرأُ قراءةَ الأئمةِ الرَّاسخينَ في التَّحقيقِ، فكان يقرِّر في العشرينَ درجةً الأسطرَ القليلة.

وعلَّقتُ عنه فوائدَ وأبحاثاً، وأجازني بتدريسِ سائرِ الفنون، وكتبَ لي بخطِّهِ إجازةً[2].

---

(١) وهي في «ترجمة العلامة السيوطي» للداودي.

(٢) سبقتْ هذه الجملة: «وكتبَ لي بخطه إجازة» قريباً.

وسألني غيرَ مرةٍ ـ بشهادة الله ـ أنْ أكتبَ شرحاً على كتابه «أنوار السَّعادة في علوم الكلام»، وأنا أكرهُ الخوضَ في هذا العلمِ، فكرَّرَ عليَّ القول فقلتُ: اعفوني مِنْ ذلك.

وقرَّرني في تدريس الحديثِ بالشيخونيةِ لما شغرَ بوفاةِ الفخرِ المقسي مِنْ غير أنْ أسألَهُ، ولا كان لي بذلك شعورٌ، بل ولا كنتُ أظنُّ أنَّ ذلكَ يكون.

وكانت مدةُ ملازمتي للشيخِ أربع عشرةَ سنةً، ما دخلتُ إليه مرةً إلا استفدتُ منه ما لم أسمعه قبلَ ذلك مِنْ نفائسِ التحقيقاتِ الجليلةِ، وقلتُ في مدحِه أبياتاً أنشدتُهُ إيّاها فسرَّ بها كثيراً[1].

وهي هذه: [من الكامل]

شيخَ الشيوخِ وصاحبَ العلم الوفي ... يا فائقَ البدر المنير الأشرفِ

يا عالماً كلُّ البرايا نحوه ... ترنو إليه تطلُّعَ المُستشرفِ

يا جامعاً كلَّ العلوم مع التقى ... والحلمِ والإحسانِ والصدرِ الصفي

أضحيتَ في التفسير كشّافاً له ... فلنا تجلَّى منه ما لم يُكْشفِ

ولئن تُحقق في الحديثِ أدلةً ... فمشارقُ الأنوار نحوكَ تقتفي

ولأنتَ في فقهٍ وحلمٍ زائدٍ ... لأبي حنيفةَ مشبهٌ والأحنفِ

ولئن تحرِّر في الأصولِ مناطَه ... تسطو على الرَّازي بسيفٍ مرهفِ

ولئن تبيِّن في المعاني مَدْركاً ... تُبدِ البديعَ بذوقِك المُستظرفِ

ولكم غدا علمُ العروض مذلَّلاً ... والنحوُ ملكاً كيف شئتَ تصرَّفِ

---

(١) قال الشاذلي هنا: «وذكرَها». وقد أوردها الداودي في الباب الثامن مِن كتابه، فجئتُ بها منه إلى هنا.

لو كنتَ في زمن الخليلِ وسيبويـ ـه لقدَّماك وأذعنا لكَ في وفي
والله إنّك في العلوم لقدوةٌ كلُّ الأنامِ لنحوِ نهجِكَ مقتفِ
والكلُّ معترفٌ بما قد قلتُه سيّان إنْ أحلفْ وإنْ لم أحلفِ
ولذهنك السيالِ نورٌ ساطعٌ فالكوكبُ الوقّادُ منه يختفي
كم مِنْ عويصٍ فهمُه قرَّبتَه لو رام غيرُكَ قربَه لم يُسْعِفِ
كم عينِ معنىً دونَهُ كم حاجبٍ أبرزتَه فأضاءَ كالبدر الوفي
كم مِنْ بحوثٍ قد تعالتْ للسُّها ما ردَّها إلا الذي لم يُنْصِفِ
كم مِنْ دروسٍ قد تسامتْ للعُلا تُلقى لنا كم مِنْ عزيز مُصَنَّفِ
كم مِنْ مواعظَ مُذْكرات ذا النُّهى كم مِنْ محاسنَ إنْ تعدَّ فلا تفي
فالله يُبقي للأنام جنابَك الـ ـمحروسَ ترقى للمقامِ الأشرفِ

* * *

١٣ ـ فصل[١]

وفي هذه المدة قرأتُ على صديقِ والدي قاضي القضاةِ عزِّ الدين الكناني الحنبليِّ، فأخذتُ عنه قراءة بحثٍ قطعةً مِنْ «جمع الجوامع» لابن السبكيِّ، وقطعةً مِنْ «نظم مختصر ابن الحاجب» الأصليِّ، ومِنْ «شرحه»، كلاهما تأليفه.

وقرأتُ في الميقاتِ فأخذتُ عن الشيخِ مجد الدين إسماعيل بن السباعِ ـ وهو مِنْ طلبةِ والدي ـ رسالة «المقنطرات» للمِزِّي.

وعن الشيخِ عز الدين عبد العزيزِ بن محمد الوفائي الميقاتي ـ وكان وحيدَ دهره في هذا الفنِّ ـ رسالة «المقنطرات»، ورسالة «المجيب»، كلاهما تأليفه، ونظمتُ قطعةً مِنْ رسالته الأولى وعرضتُها عليه فتعجَّب لذلك[٢].

وقدمَ في هذه المدةِ رجلٌ من الروم يُسمَّى محمد بن إبراهيم الشيروانيَّ ـ عالم بالطبِّ ـ فقرأتُ عليه كتاباً مختصراً في الطبِّ مِنْ تأليف العلامة عز الدين بن جماعةَ، وأجازني بإقرائه، وكتبَ لي خطَّه بذلك على ظاهرِ النسخةِ.

وحضرتُ في هذه المدةِ عند الشيخِ تقي الدين بن أبي بكر شادي الحصكفيِّ دروساً يسيرةً دون العشرةِ أيام، ثم لم يعجبني حالُ جماعتهِ لكثرةِ هزلهم فانقطعتُ عنه.

وحضرتُ في هذه المدةِ عند الشيخِ شمسِ الدين محمد بن أحمد الباني فقرأتُ عليه من «المنهاج» دروساً مِنْ باب الجراحِ إلى باب الجناية، ودروساً من «البهجة»

---

(١) سقط هذا الفصل من نسخة «التحدُّث». وهو في «بهجة العابدين» و«ترجمة العلامة السيوطي».

(٢) وقد ذكر السيوطي لنفسه في قائمة المؤلفات الآتية: «نظم رسالة ربع المقنطرات لشيخنا عز الدين الميقاتي». ولم يذكره في «فهرست مؤلفاتي».

قراءةً وسماعاً، وخرَّجت له «مشيخة»[١] عن شيوخٍ أجازوا له قرأتُها عليه[٢]. ثم انقطعتُ عنه.

ولزمتُ مِنْ أولِ سنة ثمانٍ وستينَ شيخَنا الإمامَ العلامةَ تقيَّ الدينِ أحمد بن الكمالِ محمد بن محمد بن حسن الشُّمُنيَّ الحنفيَّ، فأخذتُ عنه الحديثَ والعربيةَ والمعاني، وسمعتُ عليه قطعةً كبيرةً من «المطول»، و«توضيح» ابن هشامٍ، وقرأتُ عليه روايةً الكثيرَ، وكتبَ لي تقريظاً على تأليفي «شرح ألفية ابن مالك»، وعلى «جمع الجوامع» في العربيةِ، وشهد لي غيرَ مرةٍ بالتقدُّم في العلومِ بلسانه وبنانه، وخرجتُ له فهرست مرويَّاته[٣]، وجزءاً فيه الحديثُ المسلسلُ بالنحاة[٤]، ومدحته بقصيدةٍ فسرَّ بها وأعجبتهُ، ورجعَ إلى قولي مجرداً في حديثٍ، فإنه أورد في «حاشيته على الشفا» حديثَ أبي الحمراءِ في الإسراءِ وعزاه إلى تخريجِ ابن ماجَهْ، فاحتجتُ إلى إيرادهِ بسندهِ فكشفتُ ابنَ ماجَهْ في مظنتهِ فلم أجدهُ، فاتهمتُ نظري فمررتُ عليه مرةً ثانية فلم أجده، فعدتُ ثالثةً فلم أجده، ورأيتُه في «معجم الصحابة» لابن قانعٍ[٥]، فجئتُ

---

(١) وسمّاها «الفتح المبين السامي في مشيخة الشمس البامي».

وعن نسبة الشيخ يقول السيوطي في ترجمته في «المنجم» (ص ١٧٨): «الشيخ شمس الدين البامي: هكذا اشتهر بالميم على الألسنة، وصوابه: الباني بالنون نسبة إلى بانة قرية بالجيزة».

(٢) لم تذكر في «فهرست مؤلفاتي» ربما لأنه اختلف مع الشيخ فيما بعدُ وحصلتْ بينهما خصومةٌ علميةٌ، وقد وصلتْ إلينا ونُشرت (ناقصة، من غير الخاتمة). انظر: مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد ٥٩، الجزء الثاني، المحرم ١٤٣٧ ـ نوفمبر ٢٠١٥.

(٣) لم يُذكر هذا في «فهرست مؤلفاتي».

(٤) كذلك لم يُذكر في «فهرست مؤلفاتي».

(٥) انظر «معجم الصحابة» له: (٣/ ٢٠٢). وقد عزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٥/ ٢١٩) إلى ابن قانع والطبراني [المعجم الكبير ٢٢/ ٢٠٠] وابن مردويه». وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩/ ١٢١): «فيه عمرو بن ثابت وهو متروك».

إلى الشيخِ وأخبرته، فبمجردِ ما سمعَ مني ذلك أخذ نسختَهُ وأخذَ القلمَ فضربَ على لفظ ابن ماجَهْ وألحق ابنَ قانعٍ في الحاشيةِ، فأعظمتُ ذلك وهبتُه لعظمِ منزلةِ الشيخِ في قلبي واحتقاري في نفسي فقلتُ: ألا تصبرونَ لعلكم تراجعون؟ فقال: لا، إنما قلَّدتُ في قولي البرهانَ الحلبيَّ[١].

ولم أنفكَّ عن الشيخِ إلى أن ماتَ، وكانت وفاتُه ـ رحمه الله ـ في ذي الحجة سنة اثنتينِ وسبعينَ وثماني مئة، ورثيتُه بأربعِ قصائدَ[٢].

قلتُ ـ وهي مِنْ غُرر القصائدِ التي لا نظيرَ لها ـ[٣]: [من البسيط]

رزءٌ عظيمٌ بـه تُستنزَلُ العِبرُ ... وحادثٌ جلَّ فيه الخطبُ والغِيَرُ
رزءٌ مصابُ جميعِ المسلمين بـه ... وقلبُهم منه مكلومٌ ومنكسرُ
ما فقدُ شيخ شيوخ المسلمين سوى انْـ ... ـهدامِ ركنٍ عظيمٍ ليس ينعمرُ
رزيةٌ عظمتْ بالمسلمين وقد ... عمّتْ وطمّتْ فما للقلب مصطبرُ
تبكيه عينُ أُولي الإسلام قاطبةً ... ويضحك الفاجرُ المسرورُ والغمرُ
مَنْ قام بالدينِ في دنياه مجتهداً ... وقامَ بالعلمِ لا يألو ويقتصرُ
كلُّ العلوم تناغيه وتنشدُه ... لما قضى: مهلاً يا أيها البشرُ

---

(١) قلتُ: والذي في «الكشف الحثيث عمَّن رمي بوضع الحديث» للبرهان الحلبي (ص ٩٦): «وذكر هذا الحديث القاضي عياض في «الشفا» عن ابن قانع عن أبي الحمراء قال: قال رسول الله. فذكره».

(٢) قال الشاذلي هنا: «وذكرَها»، ولكنه لم ينقلها، وقد أوردَها الداودي في الباب الثامن من كتابه «ترجمة العلامة السيوطي» فجئتُ بها منه إلى هنا.

(٣) هذا الوصفُ من كلام السيوطيِّ، والقصيدة في «بغية الوعاة» (١/ ٣٧٩ ـ ٣٨١)، و«حُسن المحاضرة» (١/ ٤١٠ ـ ٤١٣).

إذ كان في كل علـــمٍ آيـــةً ظهـــرتْ ... وما العيـانُ كمَـنْ قـد جـاءَهُ الخـبرُ

بـاعٌ طويـلٌ يـدٌ عليـاء مـعْ قـدَمٍ ... لهـا رسـوخٌ سـواه مـا لـه ظفـرُ

النقـلُ والعقـلُ حقـاً شـاهدانِ رضـا ... بأنـه فـاق مَـنْ يـأتي ومَـنْ غـبروا

أبـان علـمَ أصـول الديـن متضحـاً ... وكـم جـلا شُـبهاً حـارت بهـا الفِكَرُ

وفي الكتـــاب وفي آياتـــه ظهـــرتْ ... آياتُـــه حـــين يتلوهـــا ويعتـــبرُ

محقـــقٌ كامـــلُ الآلات مجتهـــدٌ ... ومـا عسـى تبلـغُ الأبيـاتُ والسـطرُ

وفـي الحديث أياديـه[1] قد انتشـرتْ ... آثـارُهـــا وشـــذا فيـاحِها العطرُ

قد تـوَّج الفقـهَ بالشـرحِ المفيدِ وقد ... حـلـتـه بالـسـيرا أبحاثُـه الغـررُ[2]

أنعـمْ بنُعمـان عينـاً حيـن يُذكَـرُ فـي ... أصحابـه الشـيخُ دامـتْ فوقَـه الدررُ

يسطو بسـيفٍ على الرازيِّ[3] مفتخِراً ... لدى الأصـول وما في القـوم مفتخرُ

كلامُـه في علـوم العـرب أجمعهـا ... مغنـي اللبيـب إذا أعيـتْ بـه الفكـرُ

والنَّظـم في الرتبـة العليـا فضيلتُـه ... يحكيـه في الإنسـجام القطـرُ والنهـرُ

عـلى هـدى الأقدمـين الغـرِّ منهجُـه ... علمـاً وقـولاً وفعـلاً مـا بـه نكـرُ

نقـيُّ عِـرضٍ تقـيُّ الديـن لا دنـسٌ ... يَشـــينه لا ولا في شـــأنه غـــيرُ

سـعى إليـه قضـاءُ العصـر يخطبُـه ... فـردَّهُ خائبـاً زهـداً بـه حصـرُ

لـه مـكارمُ أخـلاق يسـودُ بهـا ... أكابـرَ العـصر إنْ طالـوا وإنْ فخـروا

---

(١) في «بغية الوعاة»: وفي الأحاديث آياتٌ قد انتشرت...

(٢) في «بغية الوعاة»: حلاه بالدر أبحاث له غرر.

(٣) في مخطوطة «ترجمة العلامة السيوطي»: النعمان! وأثبتُّ ما في «بغية الوعاة».

وجـود حاتـمَ يجـري مِـنْ أناملـهِ ... لو افديـه وإنْ قلُّـوا وإنْ كثـروا

لـه فصاحـةُ سَـحبانٍ وشـاهدُها ... إجماعُ كلِّ الـورى والنـصُّ والنظـرُ

لـو يحلـفُ الخلـقُ بالرحمـنِ أنَّ لـه ... كلَّ المحاسـنِ والإحسانِ ما فجروا

عـمَّ الـورى منه علـمٌ مـا لـه مـددٌ ... ومِـنْ فوائـده مـا ليـسَ ينحصـرُ

وكلُّ أعيـان أهـلِ العصـرِ مرتفـعٌ ... بالأخـذِ عنـه لعليـاه ومفتخـرُ

المنهـلُ العـذبُ حقـاً للـورود فمـا ... عـن غـيره لهـمُ وردٌ ولا صـدرُ

شيخَ الشيوخِ ولا أوحشتَ مِنْ سكنٍ ... ولا عفـا لـك ربـعٌ زانـه الخفـرُ

حياتُـك الحـقّ في الداريـن ثابتـةٌ ... مـا العالمـون بأمـواتٍ وإن قُـبروا

قطعـتَ عمـرَك إمّـا نـاشراً لهـدى ... أو نافعـاً لفتـى قـد مسَّـه الضـررُ

عـلى سـواك ربيـعُ العلـم رونقُـه ... محـرَّمٌ وهـمُ مِـنْ فهمـه صَفـروا

غرسـتَ دوحـة علـمٍ للـورى فهُـمُ ... مِـنْ مسـتظلٍّ ومِـنْ دانٍ لـه الثمـرُ

وكـم قُصـدتَ إلى إيضـاحِ مشـكلةٍ ... أو حـلِّ معضلـةٍ طـارت بها الشـررُ

ولـم تشـنك ولاياتُ القـضاء فـلا ... تُراعُ مِنْ[1] حاسبٍ يُحصـي ويختبِرُ

ومَـنْ يكـنْ عمـرَهُ التقـوى بضاعتُـه ... فـلا يخـافُ ونِعْـمَ العَمـرُ والعُمـرُ

حـزتَ العـلا في الورى علمـاً ومنقبةً ... سـوى الـذي لـك عنـد الله مُدَّخـرُ

أبشـرْ بـروحٍ وريحـانٍ ودار رضـا ... ورحمـةٍ وصفـاءٍ مـا بـه كـدرُ

أبشـرْ وبشـراك صدقٌ ما بهـا ريبٌ ... كمـا بهـا يشـهد التنزيـلُ والأثـرُ

يُثنـي عليـك جميـعُ الخلـق قاطبـةً ... إنَّ الثنـاء عـلى هـذا لمعتَـبرُ

---

(١) في الأصل: «ما»، والمُثبتُ من «بغية الوعاة» و«حُسن المحاضرة».

يُذكِّرُ الموتُ قربَ الإنتقالِ وما كمثل موت تقيِّ الدينِ مذَّكرُ
فاللهُ يخلفه في نسلهِ كرماً واللهُ أعظمُ مَنْ يرجى وينتظرُ
واللهُ يقضي بإسراعِ اللحوقِ فما للقلبِ بعد هُداةِ الدِّينِ مصطبرُ
دهرٌ عجيبٌ يطمُّ السمعَ مُنكَرُه وما به للهدى عونٌ ولا وزرُ
وكلَّ وقت يُرى الأخيارُ قد ذهبوا وللأشرةِ فيه النارُ تستعرُ
حبرٌ فحبرٌ إمامٌ بعدَ آخرَ لا يُرى له خلَفٌ كلا ولا نُظُرُ
إذا نجومُ الهدى والرشد قد أفلتْ ضلَّ الورى فلهم في غيهم سكرُ(١)
همُ الألى تُشرقُ الدنيا ببهجتهم لا شمسُها وأبو إسحاق والقمرُ
وإن تكن أعينُ الإسلام ذاهبةً تترى فعمّا قليلٍ يذهبُ الأثرُ

وقلت أرثيه(٢) أيضاً(٣): [من الطويل]

نعم بعدَ شيخي مربعُ العلمِ داثرُ فما أنصفتْ إنْ لم تَنُحْه المحابرُ(٤)
إمامٌ حوى كلَّ الفضائل والعُلا وأدركَ ما لا ترتجيه الأكابرُ

---

(١) في الأصل: «نكر». والمُثبت من «بغية الوعاة» و«حُسن المحاضرة».

(٢) هذه القصيدة و«القصيدة الكافية» التي بعدها قال السيوطي في كتابه «المنجم» (ص ٩٠) إنه أوردَهما في كتابه «التحدُّث بنعمة الله»، وسقطتا من النسخة التي وصلتْ منه. وقد عاد السيوطيُّ وأدرجَ قصيدتيه الأخريين في رثائه كما سبقَ نقلُه قريباً عن الشاذلي فاجتمعت الأربعُ.

(٣) قال في «المنجم» (ص ٩٠) إنها عشرون بيتاً. والمذكورُ تسعةَ عشرَ بيتاً.

(٤) افتتح البرهانُ القيراطي قصيدته في رثاء الإمام عبد الرحيم الإسنوي بقوله:

نعمْ قُبِضتْ روحُ العلا والفضائلِ بموتِ جمالِ الدِّين صدرِ الأفاضلِ

انظر «حُسن المحاضرة» (١/ ٣٧٠).

تقــىً لا يدانيــه تقــىً ونزاهــةٌ ومِـنْ علمـهِ مُـدّتْ بحـورٌ زواخـرُ

ومــا علمُــه إلا ســماءٌ رفيعــةٌ وأبحاثُــهُ فيهــا نجــومٌ زواهــرُ

ومــا علمُــه إلا ريــاضٌ أنيقــةٌ وأبحاثُــهُ فيهــا زهــورٌ نــواضرُ

وألفاظـه في الـدرس يُجلى بها الدُّجى عــلى أنهــا للُّــبِّ حقــاً ســواحرُ

وعفــةُ نفــسٍ لا تدانيــهِ عفــةٌ عــلى أنــه بالفقـر والضـرِّ صابـرُ

وقلـبٌ خـلا ممّـا يهـمُّ أولي الدُّنـا عــلى أنــه بالفضـل والديـن عامـرُ

ولـم يُلهـه مـالٌ وجـاهٌ ومنصـبٌ وكانــتْ لــه تقــواه نِعْـمَ المتاجـرُ

إذا عُـدّت الأفـرادُ فابـدأ بشـيخنا وقــفْ فلديــه لا تُثنّــى الخنــاصرُ

أيـا شـيخَ الاسـلامِ الرفيـعَ مقامُـهُ وكلُّ المعــالي دونــه والأكابــرُ

ورثتَ العـلا والدِّين عـن والدٍ وعن أبيــه وأجــدادٍ وغــيرُك قــاصرُ

فلـو يقبل المـوتُ الفداءَ مـن الورى فدتـك نفـوسٌ للـورى لا جواهـرُ

وقسَّـمتَ في الرحمـن ذاتَـكَ كلَّهـا فقسـمُك مِـنْ ربّ المـكارم وافـرُ

أنامـلُ للتصنيـفِ والكـفُّ للنـدى لســانُك للذكـرى وقلبُـك شــاكرُ

ولليــلِ أقــدامٌ تقــومُ إذا الــورى هنـتْ بالكـرى عيناً وجفنُك سـاهرُ

وظهـرُك ركّيـعٌ ووجهُـك سـاجدٌ ودمعُـك جـوفَ الليـل يحكيـه هامرُ

لتبكيــه مـعْ كتْـب العلـوم يراعُهـا وإنْ قــلَّ دمــعٌ فلتمــد المحابـرُ

لقــد علمــتْ نفســي يقينــاً بأنــه إلى الـروحِ والريحانِ والـروضِ صائرُ

وقلت أرثيه أيضاً: [من الكامل]

دُهِمَ الورى لمّا النذيرُ نعاكا وغدوا سكارى مِنْ عظيم سراكا

يا واحداً في الفضل لم يُر ثانياً عِطفيه آتاك الإلهُ رضاكا

قلدتَ أعناقَ الأنام جميعِهم ممَّنْ عرفتَ وغيرَه نُعماكا

ما بين علمٍ يُستفادُ ومِنْ ندى وهدى أنار الكونَ والأفلاكا

العلمُ دأبُك والشعارُ لك التُّقى والحلمُ خلقُك والعفافُ رداكا

تشكو العلومُ ضياعَها لما قضيـ ـتَ ويتمَها لمّا حللتَ ثراكا

ونهجتَ نهجَ الصالحين ومسلكاً لا يقتضيه من الأنام سواكا

لم تأت قط حمى مليكٍ خاضعاً بل كلُّهم يسعون نحو حماكا

وسعى القضاءُ إليك يسألُ راغباً فرددتَه مِنْ بغضهِ وقلاكا

وسواك يسعى جهدَه فيفوتُه سبحان مَنْ أغواهمُ وهداكا

بُدّلت بالدنيا الدنية رتبةً عليا وبالضر الشديد شفاكا

وهمتْ عليك الهامعاتُ الغرُّ مِنْ غفرانه حتى يفيض فناكا

ولئن لهجتُ بذكركِم وصفاتِكم فجوانحي بالشوق لا تنساكا

وأعلِّلُ النفسَ الكئيبةَ صابراً أرجو مع الأجر الجزيل لقاكا

وقلت أرثيه أيضاً[1]: [من الوافر]

ألا قد طالَ تبريحي وحُزني على الشيخِ الإمامِ ابنِ الشُّمُنِّي

---

(١) والقصيدة في «المنجم» (ص ٩٠ ـ ٩١).

إمــامُ العالمــين بــكل علــمٍ ... وشــيخُ المســلمين بــكلِ فــنِّ
ومَــنْ قــد كان للدنيــا عصامــاً ... وللإســلام ركنــاً أيّ ركــنِ
ومَــنْ خضعــت لــه الأعنــاقُ طُــراً ... ومَــنْ كلُّ الأنــام عليــه تُثنــي
ومَــنْ كل العلــوم لديــه كانــت ... محصنــةً مــن الإحصــا بحُصــنِ
ففــي الفُتيــا حكــى النُّعمــانَ فهمــاً ... وفي النحــوِ المُــبردَ وابــنَ جنّــي
وفي علــم الحديــثِ لــه أيــادٍ ... بهــا تحيــى القلــوبُ كوبــل مُــزنِ
وفي الأصلــين فخــرَ الديــن ضاهــى ... وفي التحقيــق فــردٌ لا نُثنــي
وفي علــم المعــاني ذو بيــانٍ ... بإيضــاحٍ وتلخيــصٍ بحُســنِ
وتقريــرٍ إذا مــا شــاء قــوّى ... ويرمــي مــا يُوهِّنــه بوهــنِ
وإنْ أبــدى مناظــرةً وبحثــاً ... فمــا حــزنٌ عــلى هــذا بحــزنِ
تمــدّ الكتــبُ أيديهــا افتقــاراً ... وأولاهُــم بهــذا المــدّ مُغنــي
إمــامٌ ألمعــيٌّ لوذعــيٌّ ... جميــلُ الوصــف لا يرمــى بأفــنِ
ولا يُطريــه مــدحٌ أو ثنــاءٌ ... ولا يُلفــى لعطفيــه تثنّــي
صفــاتٌ كامــلاتٌ ليــس تُحصــى ... بعــدٍّ أو بكيــلٍ أو بــوزنِ
ومــنٌّ جــلَّ أنْ نحكيــه يومــاً ... بغيــثٍ لــم يشُــبْهُ نــوعُ مــنِّ
فكــرِّرْ وصــفَ هــذا الحَــبر كيمــا ... تشــنِّفَ مســمعي منْــهُ وأذني
ليهنيــهِ مقيــلٌ في ظــلالٍ ... وروضــاتٍ لــدى جنّــاتِ عــدنِ

* * *

١٤ ـ فصل[(١)]

ثم حُبِّبَ إليَّ طلبُ الحديثِ، وذلك بعدما تصدَّرتُ للتدريسِ وألَّفتُ غيرَ ما تأليف، فابتدأتُ في السماعِ وتحصيلِ الإجازاتِ **في ربيع الآخر سنة ثمانٍ وستين** فلم أكثرْ من السماعِ لأمور:

منها: اشتغالي بالدرايةِ تدريساً وتأليفاً وأخذاً عن أئمتِها المعتبرينَ اغتناماً لملازمتِهِم قبلَ حلول وفاتهم، وذلك أهمُّ عندي من الرِّوايةِ.

ومنها: أني وجدتُ شيوخَ السماعِ عوامَّ وسوقةً ونسوةً وعجائزَ، فكنتُ أستنكفُ وأنا مدرِّسٌ عن القراءةِ على هؤلاء.

وليس لك أنْ تقول: لم يَستنكفْ عن مثلِ ذلك التاجُ بنُ مكتومٍ الإمام العلامةُ حيث قال: [من الطويل]

وعـابَ سـماعي للأحاديـثِ بعدَمـا ... كـبرتُ أنـاسٌ هـم إلى العيـبِ أقربُ
وقالـوا: إمـامٌ في علـومٍ كثـيرةٍ ... يـروحُ ويغـدو سـامعاً يتطلـبُ!
فقلـتُ مجيبـاً عـن مقالتهـم وقـد ... غـدوتُ لجهـلٍ منهـمُ أتعجـبُ:
إذا اسـتدركَ الإنسانُ ما فاتَ مِنْ علا ... فللحـزمِ يُعـزى لا إلى الجهلِ يُنسـبُ

لأنَّ ابن مكتومٍ كان يسمعُ حالَ إمامَتِه على أئمةٍ وعلماءَ وفضلاءَ ونبلاءَ.

ومع ذلك فلم أترك السماعَ جملةً فسمعتُ بقراءتي وقراءة غيري:[(٢)]

---

(١) سقط هذا الفصل من نسخة «التحدُّث». وهو في «بهجة العابدين». وجاء في «ترجمة العلامة السيوطي» للداودي سطور منه.

(٢) وقال الشاذلي هنا: «وأخذَ ـ رحمه الله ـ يسردُ مسموعاته، وهي كثيرة جداً»، وقد سقط أولُ =

[الصّحيحينِ[(١)].

والنصفَ من سنن النَّسائيِّ الصغرى.

وبعضَ الكبرى.

والنصفَ من السُّنن لابن ماجه.

وبعضَ أبي داود.

وبعضَ الترمذي.

والموطأَ روايةَ أبي مصعبٍ كاملاً.

وبعضَ رواية يحيى بن يحيى.

وبعضَ رواية يحيى بن بكير.

وجميعَ مسند الشافعيِّ.

ورسالتَه.

والسننَ له روايةَ المزني.

ونحوَ النصفِ من «مسند» أحمدَ.

وجميعَ مسند عبدٍ.

ومسندَ الدارميِّ.

ومسندَ العدنيِّ.

وقطعةً كبيرةً من مسندِ الطيالسيِّ.

= المسموعات من النسخة الخطية كما أسلفتُ، واستدركتُ من «ترجمة العلامة السيوطي» ما لم يذكر، فاتصل الكلامُ والحمد لله.

(١) من هنا إلى المعقوف عند: «والغَيلانياتِ سوى الأولَ» استدركتُه مِن «ترجمة العلامة السيوطي».

والناسخَ والمنسوخَ لأبي داود.

وجميعَ المعجمِ الصغيرِ للطبرانيِّ.

وقطعةً من الكبير.

والأوسطِ.

والأولَ من «مكارم الأخلاقِ» له.

وبعضَ مسندِ أبي حنيفةَ للبلخيِّ.

وذمَّ المسكرِ للضياءِ

والثاني من مسندِ ابن مسعودٍ لابن صاعدٍ.

والأولَ من الجنائزِ للمروزيِّ.

والبعثَ لابن أبي داودَ.

والبعثَ والنُّشورَ للبيهقيِّ.

وبعضَ «الدلائلِ» له.

وجميعَ الشمائلِ للترمذيِّ.

والشِّفا للقاضي عياضٍ.

ومسندَ الشهابِ للقضاعيِّ.

والذكرَ والتسبيحَ ليوسفَ القاضي.

والعلمَ للمُرْهبيِّ.

والجمعةَ للنسائيِّ.

وصومَ عاشوراءَ للمنذريِّ.

وفضلَ رمضانَ لابن أبي الدنيا.

وفضلَ رمضانَ لأبي اليُمن بن عساكرَ.

وفضلَ رجب لأبي القاسم بن عساكرَ.

وفضلَ شعبانَ لابن أبي الصيفِ اليمنيِّ.

وفضلَ رجب للخلالِ.

وبعضَ آدابِ الصحبةِ للسُّلميِّ.

وفضلَ الصلاةِ لابن فارسٍ.

وأخبارَ بشر الحافي لأبي عمرو بن السماكِ.

وجزءَ الاسمِ الأعظمِ للمنذريِّ.

واليقين[1] لابن أبي الدنيا.

والتوكُّلَ له.

وجزءَ ما اتَّفق لفظهُ واختلفَ معناهُ للمبرِّدِ.

وأمالي ثعلب.

والأولَ من فضائلِ بني هاشمٍ لابن معروفٍ.

وفضلَ من اسمهُ محمَّدٌ وأحمدُ لابن بكيرٍ.

وأسئلةَ البَرقانيِّ.

والأنباءَ المبينةَ عن فضلِ المدينةِ لأبي القاسمِ بن عساكرَ.

وأخبارَ الطفيليينَ للخطيبِ.

---

(١) في الأصل المخطوط من «ترجمة العلامة السيوطي»: التفسير! والصواب ما أثبتُّ.

وعمدةَ الأحكامِ.

ومعجمَ الإسماعيليِّ.

ومشيخةَ ابن شاذان الصغرى.

ومشيخةَ قاضي المرستانِ الصغرى.

ومشيخةَ ابن اللتي.

ومشيخةَ أبي العباسِ أحمد بن عبد الدائمِ.

ومشيخةَ أبي بكر بن عبد الدائمِ.

ومشيخةَ البروجرديِّ.

ومشيخةَ الوجيهِ بن الدهانِ.

ومشيخةَ الملك المعظم.

ومشيخةَ الواني.

ومشيخةَ إبراهيمَ بن خليل.

ومشيخةَ المحبِّ الحنفيِّ سوى الجزء الأول والثاني.

ومشيخةَ المطعمِ.

وذيلَ مشيخةِ القلانسيِّ.

ومشيخةَ عائشةَ بنت شبلٍ الصنهاجيةِ.

والثالثَ من الجعدياتِ.

والحربياتِ.

والثالثَ والرابعَ والخامسَ من السِّراجياتِ.

والأولَ والسابعَ من فوائدِ ابن السماكِ.

والغَيلانياتِ سوى الأولَ][1]والحادي عشر.

والخامس والثامن من المحامليات.

وجزءاً منتقى من سبعة أجزاء المخلص.

وجزءَ الآبنوسي الصغير.

وجزءَ الإفك للدير عاقولي.

وجزءَ الأنصاري.

وجزءَ أيوب السختياني.

وجزءَ البطاقة.

وجزءَ بِيبَى.

وجزءَ التمثال.

وجزءَ الجرباذقاني.

وجزءَ أبي الجهم.

وجزءَ ابن جوْصا.

وجزءَ الحارث بن أبي أسامة.

والأمالي والقراءة للحربي.

والأمالي والقراءة لابن عفان.

وجزءَ الحريري.

---

(١) هنا ينتهي استدراكُ السقط، من «ترجمة العلامة السيوطي».

وجزءَ أبي جعفر الحضرمي.

وجزءَ الحلوى.

وجزءَ حليمة السعدية.

وجزءَ ابن حيويه.

وجزءَ خيثمة وابن معروف.

وجزءَ الدراج.

وجزءَ ذي النون.

وجزءَ الزمخشري.

ونسخةَ إبراهيم بن سعد.

وجزءَ أبي سعد البغدادي.

وجزءَ سفيان بن عيينة.

وجزءَ الصائن الشحاذي.

وعوالي طراد الزينبي.

وجزءَ ابن الطلاية.

وجزءَ ابن عبد الصمد.

وفوائد العراقيين للنقاش.

وجزءَ ابن عرفة.

وجزءَ أبي الحسن بن العطار.

وجزءَ العماد الكاتب.

وجزءَ الغطريف.

وبعضَ الثاني من حديث الفاكهي.

وجزءَ أبي أحمد الفرضي.

وجزءَ ابن فيل.

وجزءَ القدوري.

وجزءَ لوين.

وجزءَ لؤلؤ.

والمئةَ الشريحية.

والمئتين الصابونية.

وجزءَ ابن مخلد.

ومسلسلات ابن أبي عصرون.

ومسلسلات الديباجي.

والسابع من مسلسلات ابن مسدي.

ومسلسل البكري.

ومسلسلات ابن شاذان.

ومسلسلات التيمي.

والأول من مسلسلات العلائي.

والمسلسل لابن الملقِّن.

وجزءَ المُعافى بن زكريا.

وجزءَ ابن نجيد.

وجزءَ ابن نظيف.

ونغبةَ الظمآن.

وجزءَ هلال الحفار.

وجزءَ الهمداني.

وعوالي أبي الوقت.

والوعدَ والإنجاز لابن الطيلسان.

وجزءَ اليونارتي[1].

وسداسيات الرازي.

وسباعيات لأبي القاسم بن عساكر.

والرابع من ثمانيات النجيب.

وتساعيات العز بن جماعة.

وعشاريات العراقي.

وعشاريات الصدر المناوي.

والأول والسابع من أمالي أبي بكر الأنصاري.

وجزءاً من أمالي أبي سهل بن القطان.

والثاني من أمالي أبي موسى المديني.

والأربعين للجوزقي.

---

(١) في الأصل: البوتاري. خطأ.

والأربعين لابن المقرئ.

والأربعين للحاكم.

والأربعين للشيخ نصر المقدسي.

وبعض الأربعين للثقفي.

والأربعين لعبد الخالق الشحامي.

والأربعين البلدانية للسِّلفي.

والأربعين للصدر البكري.

والأربعين في اصطناع المعروف للمنذري.

والأربعين المختارة لابن مسدي.

والأربعين للفارقي.

والأربعين لأبي هريرة بن الذهبي.

والأربعين لأبي الفرج الغزي.

والأربعين لأبي بكر بن الحسين المراغي.

وبعض صحيح ابن حبان.

وبعض المستخرج على مسلم لأبي نُعيم.

وبعض «الحِلية» له.

وبعض سنن الدارقطني.

وبعض سنن سعيد بن منصور.

وبعض مسند إسحاق بن راهويه.

وبعض مسند مسدد.

وبعض مسند أبي يعلى.

والجزءَ الثالث من «معجمه».

وبعض مسند البزار.

وبعض الترغيب للأصبهاني.

وبعض المجالسة للدينوري.

وبعض الناسخ والمنسوخ للحازمي.

وبعض سيرة ابن سيد الناس.

وبعض مشيخة الرازي.

وبعض مشيخة الخفاف.

وبعض مشيخة ابن سكينة.

وبعض مشيخة النعال.

وبعض مشيخة الصفي خليل المراغي.

وبعض مشيخة البدر بن جماعة.

وبعض مشيخة ابن البخاري.

وبعض معجم الدمياطي.

وبعض شعب الإيمان للبيهقي [..........][1].

---

(١) في الأصل بياضٌ بمقدار أربع كلمات. ولا شيء عند الداودي.

وبعض تسهيل ابن مالك.

وبعض تلخيص المفتاح.

وبعض ديوان المتنبي.

وبعض ديوان أبي تمام.

وبعض سقط الزند لأبي العلاء المعري.

وبعض ديوان الصرصري.

ومقامات الحريري.

وألفية ابن مالك.

وجمع الجوامع لابن السبكي.

والبردة.

ومما لم أسمعه كاملاً[......][1].

وأجاز لي خلقٌ من الديارِ المصريةِ والحجازِ وحلب.

وقد جمعتُ معجماً كبيراً في أسماء مَن سمعتُ عليه، أو أجازني، أو أنشدني شعراً، فبلغوا نحو ست مئة نفسٍ[......][2].

وشيوخ الروايةِ عنهم أربعُ طبقاتٍ:

الأولى: مَن يروي عن أصحابِ الفخر بن البخاريِّ، والشَّرفِ الدمياطيِّ، ووزيرة، والحجارِ، وسليمان بن حمزةَ، وأبي نصر بن الشيرازيِّ، ونحوهم.

---

(١) في الأصل بياضٌ بمقدار كلمة. وليست الجملة عند الداودي.

(٢) في الأصل بياضٌ بمقدار كلمة. ولا شيء عند الداودي.

والثانيـة: مَـن يروي عن السـراجِ البلقينـيِّ، والحافظ أبي الفضل بـن العراقيِّ، ونحوهمـا، وهـي دون التي قبلَهـا في العلو.

والثالثة: مَن يروي عن الشرفِ بن الكويكِ، والجمال الحنبليِّ، ونحوهما، وهي دونَ الثانية.

والرابعة: مَن يروي عن أبي زرعةَ بن العراقيِّ، وابن الجزريِّ، ونحوهما، وهذه لتكثيرِ العدَّةِ وتكبير المعجمِ، ولم أروِ عنها شيئاً لا في الإملاءِ ولا في التخريجِ ولا في التأليفِ.

* * *

وهـذه أسـماءُ شـيوخي مـن الطبقـاتِ الثـلاثِ الأول، معرِّفـاً بهـم علـى وجه الاختصـار[١]:

١ ـ أحمدُ بن إبراهيمَ بن نصر الله الكنانيُّ الحنبليُّ، قاضي القضاةِ عزُّ الدينِ أبو البركاتِ بن قاضي القضاة برهان الدينِ بن قاضي القضاةِ ناصر الدين، ولدَ في ذي القعدة سنة ثماني مئة، وسمعَ على خاله الجمال الحنبليِّ، والشرفِ[٢] بن الكويك، وأجازَ له الحافظ أبو الفضلِ العراقيُّ، وأبو بكر المراغيُّ، وعائشةُ بنت عبد الهادي، وغيرهم، ماتَ في جمادى الأولى سنة ٨٧٦.

٢ ـ أحمدُ بن إبراهيمَ بن سليمان القليوبيُّ، الشهابُ أبو العباس، سمع على أبي علي بن المطرزِ، والدَّجَويِّ، والشرف بن الكويك، مات سنةَ ٨٦٨.

٣ ـ أحمدُ بن عبد الله بن علي، الشهابُ بن الجمال بن القاضي علاء الدين الكنانيُّ الحنبليُّ، ولد سنة ثماني مئة، وسمع على أبيهِ، وابن الكويكِ، وأجاز له المراغيُّ، ورقيةُ بنت مزروعٍ، مات سنة ٨٨١.

٤ ـ أحمدُ بن عبد القادرِ بن محمد بن طريف الشاوي، الشهابُ أبو العباسِ، ولد سنة ٧٩٤، وسمعَ على عليِّ بن أبي المجدِ، والتنوخيِّ، والعراقيِّ، والهيثميِّ، والحلاويِّ، وسارة بنت السبكيِّ، وأجاز له السويداويُّ، ومحمد بن عبد الرحيم بن الفراتِ، ومريم بنت الأذرعيِّ، وفاطمةُ بنت المنجا، وابن قوام، وخلقٌ تفرَّد بهم، مات في [ذي][٣] القعدةِ سنة ٨٨٤.

٥ ـ أحمدُ بن علي بن أبي بكرِ الشارمساحيُّ، العلامةُ شهابُ الدين الفرضيُّ

---

(١) والترقيم مضاف مني.

(٢) في الأصل: الشريف. خطأ.

(٣) زيادة مني.

الحاسبُ الفقيهُ الشافعيُّ، أجاز له التقيُّ بن حاتم، وابن الملقِّنِ، والبلقينيُّ، والأبناسيُّ، وغيرهم، مات سنة ٨٦٥ عن سنٍّ عاليةٍ [........][1].

٦ ـ أحمدُ بن علي بن محمَّد بن محمد بن علي بن محمود الكنانيُّ العسقلانيُّ، قاضي القضاة، إمامُ الحفاظِ، شهابُ الدين أبو الفضلِ المشهورُ بابن حجر، لا شكَّ في أنَّ لي منه إجازةً، فإنَّ والدي كان يحضرُ مجالسَهُ كثيراً، وقد أخبرني مَنْ أثقُ به أنه كان يجيزُ لمن حضرَ مجلسَهُ وأولادِهم، ولد سنة ٧٧٣، وترجمتهُ في «المعجم»[2] خمسُ كراريس، وشهرتُه تغني عن الإطنابِ بذكرِهِ، ماتَ في ذي الحجةِ سنةَ ٨٥٢.

٧ ـ أحمدُ بن محمد بن أحمد بن محمد النويريُّ الهاشميُّ العقيليُّ المكي، شرفُ الدين أبو القاسمِ، خطيبُ المسجدِ الحرامِ بن الخطيبِ كمال الدين أبي الفضلِ بن قاضي الحرمينِ محبِّ الدينِ أبي البركات بن قاضي القضاة كمالِ الدين أبي الفضلِ، ولد سنة ٨١٣، وحضر على المراغيِّ، وأجازَتْ له عائشةُ بنت عبد الهادي، وعبدُ القادر الأرمويُّ، وابن الكويك، وغيرهم، مات [.........][3].

٨ ـ أحمدُ بن محمد بن عبد الرحمن بن عمر البلقينيُّ، شهابُ الدين بن تاجِ الدين ابن قاضي القضاةِ جلالِ الدينِ بن شيخ الإسلامِ سراجِ الدين، ولد سنة ٨٠٨، وسمعَ على ابن الكويك، وأجازَ له عائشةُ بنت عبد الهادي، وعبد القادر الأرمويُّ، وخلقٌ.

٩ ـ أحمدُ بن محمد بن علي بن حسن بن إبراهيم الأنصاريُّ الخزرجيُّ الشهيرُ

---

(١) في الأصل بياضٌ بمقدار ثلاث كلمات.

(٢) يقصد معجم شيوخه الكبير: «حاطب ليل وجارف سيل».

(٣) في الأصل بياضٌ بمقدار سطر. وفي «المنجم» (ص ٥٩): «مات سنة خمس وسبعين وثماني مئة في شعبان».

بالشِّهاب الحجازيِّ، الأديبُ الشاعرُ، ولد في شعبانَ سنة تسعينَ وسبع مئة، وسمعَ على ابن أبي المجدِ، والمجد الحنفيِّ، والبدر النسَّابةِ، والبرهان الأبناسيِّ، وأجازَ له العراقيُّ، والهيثميُّ، ماتَ في رمضان سنة ٨٧٥.

١٠ ـ أحمدُ بن محمد بن محمد بن حسنِ الشُّمُنِّي، شيخُنا الإمامُ العلامةُ تقيُّ الدينِ، ولد سنة إحدى وثماني مئة في رمضانَ، وسمع على الجمالِ الحنبليِّ، وابن الكويك وغيرهما، وأجازَ له البُلْقينيُّ، والعراقيُّ، والهيثميُّ، والحلاويُّ، والمراغيُّ، وغيرهم، مات سنة ٨٨٢.

١١ ـ أحمدُ بن محمَّد بن فهد، محبُّ الدين أبو بكر بن شيخِنا الحافظِ تقيِّ الدين أبي الفضلِ الهاشميُّ، من ذرية محمَّد بن الحنفيةِ، ولد في رمضانَ سنة تسعٍ وثماني مئة، وسمع على الجمالِ بنِ ظهيرةَ، والمراغيِّ، وخلقٍ، وأجازَ له جده نجم الدينِ، وصاحبُ «القاموس»، وابن الكويكِ، وعائشةُ بنت عبد الهادي، وغيرهم.

١٢ ـ إبراهيمُ بن أحمدَ بن يونس الغزيُّ ثم الحلبيُّ، البرهانُ بن الضُّعيّف، ولد في حدودِ سنة ٧٩٢، وسمعَ من ابن صديقٍ.

١٣ ـ إبراهيمُ بن محمدِ بن عبد الله بن سعد الديريُّ الحنفيُّ، قاضي القضاةِ برهانُ الدينِ بن قاضي القضاة شمسِ الدينِ، سمع على أبيه، وابن الكويكِ، مات سنة ٨٧٦.

١٤ ـ إسماعيلُ بن أبي بكر بن إسماعيلَ بن إبراهيمَ بن عبد الصمد الهاشميُّ العقيليُّ الزَّبِيديُّ، شرف الدين بن رضا الدين بن العلامة قطب الدينِ، ولد بعد ٨٠٠ بزَبِيد، وسمعَ من صاحب «القاموس»، وغيره، وأجازَ له المراغيُّ، وعائشة بنت عبد الهادي، وابن الكويكِ، وخلقٌ.

١٥ ـ آمنة بنت شرفِ الدين موسى بن أحمد بن محمد الأنصاريِّ الدمهوجيِّ المحليِّ.

١٦ ـ آسيةُ بنتُ جار الله بن صالح الشَّيبانيِّ الطبريِّ المكيِّ، أم محمد، ولدت سنة ٧٩٧، وسمعَت من أمِّ سلامةَ، وأجازَ لها ابن صديقٍ، والعراقيُّ، والهيثميُّ، والمراغيُّ، والبدرُ بن أبي البقاءِ السبكيُّ، وخلق.

١٧ ـ إلف بنت عبد الله بن قاضي القضاةِ علاءِ الدين علي الكنانيِّ الحنبليِّ، سمعَتْ على والدها.

١٨ ـ إلف بنت العلامةِ بدرِ الدين الحسنِ بن محمد بن أيوب الحسنيِّ الشافعيِّ الشهير بالشريفِ النسَّابة، أجاز لها لطيفةُ بنت الأبناسيِّ، وعائشةُ بنت المراغيِّ.

١٩ ـ أمة الخالقِ بنت عبد اللطيف المناويِّ العقبيِّ، أجازَ لها عائشةُ بنت عبد الهادي، والأرمويُّ.

٢٠ ـ أمة العزيز بنت محمدِ بن الشيخ يوسف بن الشيخِ إسماعيلَ الإنبابيِّ، أجاز لها مَن أجازَ لأمة الخالقِ.

٢١ ـ أم هانئٍ بنت الشيخ نور الدين أبي الحسنِ علي بن قاضي القضاةِ تقيِّ الدين عبد الرحمن بن عبد المؤمنِ الهورينيِّ، والدةُ شيخنا العلامةِ سيفِ الدين الحنفيِّ، ولدت سنة ٧٧٨، وسمعتْ على العفيفِ النشاوري، وابن الشيخةِ، والسويداويِّ، وعبد الرحمن بن رزين، والصَّلاحِ الزفتاويِّ، وابن أبي زبا، وغيرهم، وأجاز لها العراقيُّ، والهيثميُّ، وابن الملقنِ، وابن حاتمٍ، وابن الكويك، والأبناسيُّ، والغماريُّ، والحلاويُّ، والصرديُّ، والبلبيسيُّ، وابن الميلقِ، وغيرهم، ماتت في صفر سنة ٨٧١.

٢٢ ـ أم هانئٍ بنتُ أبي القاسم بن العلامةِ شيخِ النحاةِ أبي العباسِ الأنصاريِّ المكيِّ، أجاز لها عائشةُ بنت عبد الهادي، وأبو اليسر بن الصائغِ، وخلق.

٢٣ ـ أم هانئٍ بنتُ شيخنا الحافظِ تقيِّ الدين أبي الفضلِ محمد بن فهدٍ، ولدت سنةَ ٨١٧، وسمعت على ابن سلامةَ، وأجازَ لها خلقٌ.

٢٤ ـ أبو بكر بن أحمدَ بن إبراهيمَ بن أحمدَ المرشديُّ المكيُّ فخر الدينِ، ولد سنة ٨٠٣، وسمع من المراغيِّ، وغيره، وأجاز له ابن صديقٍ، والعراقيُّ، والهيثميُّ، وصاحب «القاموس»، والجوهريُّ، وخلقٌ.

٢٥ ـ أبو بكر بن صدقةَ بن علي المناويُّ، زكيُّ الدين، سمعَ على أبي عليِّ بن المطرزِ، والأبناسيِّ، والعراقيِّ، والهيثميِّ، وأجاز له ابن الملقنِ، مات في رجب سنة ثمانين وثماني مئة.

٢٦ ـ حنيفةُ بنت عبد الرحمنِ بن أحمد بن عمرَ بن عرفات القمنيِّ، أجازَ لها ابن خيرٍ، وغيره.

٢٧ ـ الخضرُ بن محمد بن الخضرِ بن داودَ بن يعقوبَ الحلبيُّ، بهاءُ الدين أبو الحياةِ، ولد سنة ٧٨٥، وسمع على ابن صديقٍ، والشريفِ الإسحاقيِّ، وابن الكويك، والجمالِ الحنبليِّ، وغيرهم، مات سنة ٨٧١.

٢٨ ـ خديجة بنت المحدث شهاب الدين أحمد بن علي بن خلف بن عبد العزيز بن بدران الحسيني، أم سلمة، ولدت سنة ٧٩٨، وحضرت على الجوهري، والمنصفي.

٢٩ ـ خديجة بنت عبد الرحمن بن علي بن أحمد الهاشمي العقيلي النويري المكي، ولدت سنة ٧٩٧، وأجاز لها المراغي، والكمال الدميري، وخلق.

٣٠ ـ خديجة بنت نور الدين علي بن شيخ الإسلام سراج الدين عمر بن الملقن، ولدت سنة ٧٨٨، وحضرت على ابن الكويك، ماتت ٨٧٣[١].

٣١ ـ خديجةُ بنت فرج الزيلعيِّ.

٣٢ ـ رجب بنت الشهابِ أحمدَ بن محمد القليجيِّ، ولدت سنة ٨٠٠، وحضرت على جدَّتها لأمها سارة بنت التقيِّ السبكيِّ، ماتت سنة ٨٦٩.

٣٣ ـ رضوانُ بن محمدِ بن يوسف العقبيُّ المحدِّثُ، زين الدين أبو النعيمِ، لا أشكُّ في أنَّ لي منه إجازةً، فإنه كان مسمع الحديثِ بالشيخونيةِ، وكان والدي يحضرُ مجلسَ الختم عندَه، وكنتُ كثيراً ما أحضرُ مع والدي الشيخونيةَ، مات في رجب سنةَ ٨٥٢.

٣٤ ـ رقيةُ بنت عبد القويِّ بن محمد بن عبد القويِّ البجائيِّ المكيِّ، أجاز لها ابن صديقٍ، والعراقيُّ، والهيثميُّ، والمراغيُّ، وغيرهم.

٣٥ ـ زينب بنت إبراهيم الشنويهيِّ، أم الخيرِ، حضرتْ على العراقيِّ، والهيثميِّ، وابن أبي المجدِ، والتنوخيِّ.

٣٦ ـ زينبُ بنت أحمدَ بن محمد بن موسى الشوبكيِّ المكيِّ، أم حبيبةَ، ولدت سنة ٧٩٩، وحضرت على ابن صديقٍ، وأجاز لها العراقيُّ، وغيره.

٣٧ ـ زينبُ بنت محيي الدين أبي نافعٍ محمد بن عبد الله العمريِّ الأزهريِّ، ولدت سنة ٨١٧، وأجاز لها [ابن][٢] الكويكِ، ورقيةُ بنت القارئ.

---

(١) لم يظهر في الأصل سوى رقم: ٨، وأثبتُّ التاريخ من «الضوء اللامع» (١٢/ ٢٩) إذ لم يُذكر في «المنجم».

(٢) من «المنجم» (ص ١٢١).

٣٨ ـ سالمُ بن محمد بن محمد بن سالم المكيُّ القرشيُّ، أمين الدين بن الضياءِ، ولد قبل ٧٩٠، وأجاز له المراغيُّ، وصاحب «القاموس».

٣٩ ـ سارةُ بنت محمدِ بن محمود بن محمد بن أبي الحسينِ[١] بن محمودِ الربعيِّ البالسيِّ، سبطةُ شيخ الإسلامِ سراج الدينِ بن الملقنِ، حضرت على جدِّها المذكور، والقدوريِّ، ماتت سنة ٨٦٩.

٤٠ ـ ستُّ قريشٍ بنت شيخِنا الحافظ تقي الدين أبي الفضلِ بن فهد، ولدت سنة ٨١٤، وحضرت على المراغيِّ، وأبي حامدِ بن ظهيرةَ، وأجازَ لها خلق[٢].

٤١ ـ شاكر بن عبد الغنيِّ بن الجيعانِ، علمُ الدين الكاتبُ، أجازَ له ابن صديقٍ، والمراغيُّ، وعائشةُ بنت عبد الهادي، وصاحب «القاموس»، وخلق، مات سنةَ ٨٨٢.

٤٢ ـ صالحُ بن عمر بن رسلانَ بن نصيرِ بن صالح بن شهاب الكنانيُّ، شيخُنا شيخُ الإسلامِ قاضي القضاةِ علمُ الدين أبو التقى بن شيخِ الإسلام المجتهدِ سراجِ الدين أبي حفص البُلْقينيِّ، ولد سنة ٧٩١، وسمع على والده، وحضرَ إملاء الحافظِ أبي الفضل العراقيِّ، وأجاز له التنوخيّ، وعمر البالسيُّ، والكمالُ بن عبد الحقِّ، وابن الصائغِ، وخديجةُ بنت سلطان، وفاطمةُ بنت المنجا، وفاطمةُ وعائشةُ ابنتا عبد الهادي، وعبد الرحمنِ بن السلقوسِ، وعبد القادرِ بن القمر، وابن قوام، والمراغيُّ، وعبد الله بن خليل الحرستانيُّ، وعبد القادرِ الأرمويُّ، وخلقٌ نحو مئةٍ وخمسينَ نفساً، مات في رجب سنة ٨٦٨.

٤٣ ـ صالحةُ أم الهناءِ بنت نور الدين أبي الحسنِ علي بن شيخ الإسلامِ

---

(١) في الأصل: الحسن. والمُثبت من «المنجم» (ص ١٢٢) و«ترجمة العلامة السيوطي».

(٢) ربما كان بعدها كلمةٌ لم تظهر في التصوير.

سراج الدين عمر[1] بن الملقنِ، حضرت على جدِّها، ومولدُها سنة ٧٩٥، وماتت سنة ٨٧٦ في رمضان.

٤٤ ـ صفيةُ بنت ياقوت بن عبد الله الحبشيِّ المكيةُ، ولدت سنة ٨٠٤، وسمعَت على ابن سلامةَ، وأجاز لها ابن صديقٍ، والمراغيُّ، وخلقٌ.

٤٥ ـ عبد الله بن أحمد بن عمر الدَّميريُّ، جمال الدينِ، ولد سنة ٧٩٥، وسمعَ على محمد بن قاسم السيوطيِّ.

٤٦ ـ عبد الله بن عبد الملك بن إبراهيم بن عيسى الدَّميريُّ، ولد سنة ٨١٢، وأجاز له رقيةُ بنت القارئ، والفويُّ، وخلق.

٤٧ ـ عبد الخالقِ بن عمر بن رسلان، ضياءُ الدين بن شيخ الإسلامِ المجتهدِ سراجِ الدين البلقينيُّ، شقيقُ شيخنا قاضي القضاةِ علم الدينِ، ولد سنة نيف وتسعين وسبع مئة، وسمع على والده، وأجازَ له عائشةُ بنت عبد الهادي، والمراغيُّ، وخلقٌ، مات سنة ٨٦٩.

٤٨ ـ عبدُ الرحمنِ بن أحمدَ بن عبد الرحمنِ القمصيُّ، جلالُ الدين أبو الفضلِ وأبو المعالي، ولد سنة ٧٩٢، وسمع على ابن أبي المجدِ، والتنوخيِّ، وابن الشيخةِ، والبلقينيِّ، والعراقيِّ، والهيثميِّ، وابن الكويكِ، وغيرهم.

٤٩ ـ عبدُ الرحمنِ بن عبد الوارثِ بن محمد البكريُّ المالكيُّ، القاضي نجم الدينِ، ولد سنة ٧٨٣، وسمع على النجمِ البالسيِّ، مات في ذي القعدة سنة ٨٦٨.

٥٠ ـ عبدُ الرحمن بن علي بن عمر بن عليٍّ، جلالُ الدينِ أبو هريرةَ بن نور الدينِ أبي الحسنِ بن شيخ الإسلامِ سراج الدين بن الملقنِ الأنصاريِّ، ولد سنة

---

(١) في الأصل: محمد!

٧٩٠، وسمع على جدِّه، وابن أبي المجدِ، والتنوخيِّ، والحلاويِّ، والسويداويِّ، مات في شوال سنة ٨٧٠.

٥١ ـ عبد الرحمنِ بن محمد بن إبراهيمَ بن أحمد المرشديُّ المكيُّ، وجيهُ الدين أبو الجودِ، ولد سنة ٨٠٧، وسمع من المراغيِّ، وأجاز له عائشةُ بنت عبد الهادي، وابن الكويكِ، وخلقٌ.

٥٢ ـ عبدُ الرحمنِ بن محمد بن عمرَ الدمياطيُّ المعروفُ بابن الكعكيِّ، سبطُ العارفِ بالله تعالى الشيخ يوسفَ العجميِّ، ولد سنة ٧٧٨، وأجازت له فاطمةُ بنت المنجا، ومحمدُ البالسيُّ، وابن صديقٍ، وابن قوامٍ، وابن منيعٍ، وغيرهم.

٥٣ ـ عبد الصمدِ بن عبد الرحمنِ بن محمد بن أبي بكر الهرسانيُّ، سمع على جدِّهِ، وابن أبي المجدِ، والتنوخيِّ، وابن الشيخةِ، والأبناسيِّ، والغماريِّ، والهيثميِّ، والعراقيِّ.

٥٤ ـ عبد العزيز بن عبد الواحدِ، عزُّ الدينِ التَّكروريُّ الفقيهُ الشافعي، أجازَ له الكمال الدَّميريُّ.

٥٥ ـ عبد الغنيِّ بن محمد بن أحمد بن عثمانَ البساطيُّ، القاضي زين الدينِ بن قاضي القضاةِ العلامة صاحب التصانيفِ شمس الدين المالكيّ، سمعَ على الجمالِ الحنبليِّ، وابن الكويكِ، وأجازت له عائشةُ بنت عبد الهادي، والأرمويُّ، وخلقٌ.

٥٦ ـ عبد القادرِ بن أبي القاسمِ بن أحمد بن محمد بن عبد المعطي الأنصاريُّ المكيُّ المالكيُّ، قاضي مكةَ محيي الدين العلامةُ الفقيهُ النحويُّ، ولد سنة ٨١٤، وسمع من ابن سلامةَ، وأجازت له عائشةُ بنت عبد الهادي، والأرمويُّ، وابن الكويكِ.

٥٧ ـ عبدُ القادر[١] بن محمدِ بن الشيخ أحمد بن محمد بن بشر بن محمد المطريُّ، ولدَ سنة بضع عشرة[٢] وثماني مئة، وأجاز له ابن الكويكِ، وجماعة.

٥٨ ـ عبدُ القادر[٣] بن محمد بن محمد الطوخيُّ، القاضي محبُّ الدين أبو البقاءِ، سمعَ على رقيةَ بنت القارئ، وجماعةٍ، ولد سنة ٨١٢، ومات سنة ٨٨٠ في رجب.

٥٩ ـ عبد الكريمِ بن إبراهيم بن محمد النبراويُّ، ولد سنة ٨٠٨، وأجازَ له ابن الكويك، و[ابن][٤] سلامةَ، ورقيةُ بنت القارئِ[٥]، وخلقٌ.

٦٠ ـ عبدُ الكريم بن محمد بن علي بن محمد الهيثميُّ، ولد سنة ٧٩٢، وأجازَ له ابن الملقِّنِ.

٦١ ـ عبد اللطيف بن عبيد بن أحمد الطلخاويُّ، سمع على الفُويِّ، والجمالِ الحنبليِّ، والمجدِ البرماويِّ.

٦٢ ـ عبد الوهابِ بن سعد[٦] بن الديريّ، تاجُ الدين بن قاضي القضاة سعدِ الدين ابن قاضي القضاة شمسِ الدين الحنفيِّ، ولد سنة ٧٩٥، وسمع على جدِّه.

٦٣ ـ عطيةُ بن محمدِ بن محمد بن محمد بن فهد المكيُّ، وليُّ الدينِ أبو الفتحِ، أخو شيخنا الحافظ تقيِّ الدين، ولد في شوال سنة ٨٠٤، وحضر على ابن

---

(١) كان هذا الاسم بعدَ الآتي برقم (٦٢): «عبد الوهاب بن سعد» الآتي فقدَّمتُه إلى موضعه الصحيح.

(٢) في الأصل: بضعة عشر.

(٣) كان هذا الاسم والذي بعده بعدَ الآتي برقم (٦٤): «علي بن أحمد السويفي» فقدَّمتُهما إلى موضعهما الصحيح.

(٤) زيادة لا بدَّ منها.

(٥) في الأصل: القاضي! والتصحيح من «المنجم» (ص ١٤٩).

(٦) في الأصل: أحمد. وأثبت ما في «المنجم» (ص١٥١)، و«الضوء اللامع» (٥/ ١٠٠).

صديقٍ، وسمع من أبي حامدِ بن ظهيرةَ، والمراغيِّ، وأجاز له صاحب «القاموس»، والعراقيُّ، وخلقٌ.

٦٤ ـ عليُّ بن أحمد السويفيُّ المالكيُّ، نور الدين أبو الحسنِ، ولد سنةَ ٧٨٤، وسمعَ على ابن [أبي] المجدِ، والتنوخيِّ، والحلاويِّ، والعراقيِّ، والهيثميِّ.

٦٥ ـ عليُّ بن عبد الرحيمِ بن محمد القلقشنديُّ المقدسيّ، ولد سنة ٨٠٤، وسمعَ على محمد بن سعيدِ بن محمد المقدسيِّ من أصحاب الميدوميِّ.

٦٦ ـ عليُّ بن محمد بن عبد الرحمن بن عمر البلقينيُّ، علاءُ الدين بن تاجِ الدين بن قاضي القضاةِ جلال الدينِ بن شيخ الإسلامِ سراجِ الدين، سمعَ على ابن الكويك، وأجازَ له عائشةُ بنت عبد الهادي، والشهابُ الحسبانيُّ، والجمالُ الشرائحيُّ، والجمالُ الحنبليُّ، وابن طولوبُغا، وعبدُ القادر الأرمويُّ، وخلق.

٦٧ ـ عليُّ بن محمدِ بن محمدِ بن الحسينِ المخزوميُّ البرقيُّ الحنفيُّ، القاضي نور الدينِ، سمع على ابن الكويكِ، والجمالِ الحنبليِّ، مات في جمادى سنة ٨٧٥.

٦٨ ـ عليُّ بن محمدِ بن محمد بن علي بن أحمد بن عبد العزيزِ العقيليُّ النويريُّ المالكيُّ، قاضي المالكيةِ بمكةَ، تلميذُ والدي، نورُ الدين بن قاضي الكمالِ أبي اليمنِ(١)، ولد في شعبانَ سنة ٨١٥، وسمع من ابن سلامةَ، وغيره، وأجاز له ابن الكويكِ، والجمالُ الحنبليُّ.

٦٩ ـ عليُّ بن تاجِ الدين محمد بن الشيخِ العارفِ بالله سيدي يوسفَ العجميِّ الكورانيّ، أجاز له فاطمةُ بنت المنجا، وابن صديقٍ، وابن قوامٍ، وعمر البالسيُّ، وابن منيعٍ، وغيرُهم.

---

(١) في «المنجم» (ص ١٥٥): «نور الدين ابن قاضيها أبي اليمن ابن قاضيها كمال الدين».

٧٠ـ عمرُ بن خليلِ بن حسنٍ، ركنُ الدينِ أبو حفصٍ، يعرفُ بابن المشطوبِ، سمع على الحافظ جمال الدين الشرائحيِّ، مات سنة ٨٨٤.

٧١ـ عمرُ بن محمدِ بن محمد بن محمد بن فهدٍ، صديقُنا الحافظُ نجمُ الدينِ أبو القاسم بن شيخِنا الحافظِ تقيِّ الدين بن فهدٍ المكيُّ، ولد سنة ٨١٢، وسمع من المراغيِّ، والجمالِ بن ظهيرةَ، وابن سلامةَ، وابن طولوبغا وغيرهم، وأجاز له عائشةُ بنت عبد الهادي، وعبدُ القادرِ الأرمويُّ، وصاحب «القاموس» وغيرهم، مات سنة ٨٨٥.

٧٢ـ عمرُ بن موسى بن الحسنِ المخزوميُّ الحمصيُّ الشافعيُّ، قاضي القضاة بدمشقَ، سراج الدين، ولد سنة ٧٧٧، وأجازَ له السراجُ البلقينيُّ، والبدرُ بن أبي البقاء السبكيُّ، ومات في سنة ٨٦١.

٧٣ـ عمائمُ بنت الشريفِ النسابةِ الإمامِ حسامِ الدين الحسنِ بن محمد بن أيوبَ الحسنيِّ، أجاز لها مَن أجاز لأختِها إلف.

٧٤ـ فاطمةُ بنت أحمدَ بن عبد الله بن أخي كمال، زوجُ الشريفِ النسابةِ، أجازَ لها من أجازَ لابنتيها.

٧٥ـ فاطمةُ بنت شهابِ الدين أحمد بن محمد الشغريِّ، أجاز لها رقيةُ بنت القارئ، والفويُّ، وخلقٌ.

٧٦ـ فاطمةُ بنت أبي القاسم علي اليسيريُّ، أجازَ لها أبو هريرةَ الذهبيُّ.

٧٧ـ فاطمةُ أم الحسنِ بنت تاجِ الدين محمد بن الشيخ يوسفَ العجميِّ، أجازَ لها[1] من أجازَ لأخيها عليٍّ.

٧٨ـ فاطمةُ بنت جمالِ الدين محمد بن قاضي المدينةِ زين الدينِ أبي بكر بن الحسينِ المراغيِّ الأمويِّ، سمعتْ على جدِّها.

---

(١) في الأصل: أجازها. وهو خلاف ما درج عليه المؤلف، وخلاف ما جاء في «المنجم» (ص ١٦٥).

٧٩ ـ قاسِم بن عبد الرحمنِ بن محمد بن الكويكِ القبانيُّ زين الدينِ، ولد سنة ٧٨٦، وسمعَ على التنوخيِّ، وابن الكويكِ، مات في شعبان سنة ٨٧٢.

٨٠ ـ كماليةُ بنت أحمدَ بن محمد بن ناصرِ بن عليٍّ الكنانيِّ المكيِّ، ولدت سنة ٨٠٥، وأجازَ لها ابن صديقٍ، والمراغيُّ، وخلقٌ.

٨١ ـ كماليةُ بنت نجمِ الدينِ محمد بن أبي بكر بن علي بن يوسفَ الأنصاريّ الذرويّ المرجانيّ المكيّ، ولدت في محرم سنة ٧٩٤، وأجازها التنوخيُّ، والسويداويُّ، والحلاويُّ، وابن أبي المجدِ، وابن الشيخةَ، وابن العلائيِّ، وابن الذهبيِّ، والعراقيُّ، ومحمد البالسيُّ، وخلقٌ.

٨٢ ـ محمدُ بن إبراهيمَ بن علي المراكشيُّ الأصلِ المصريُّ الأديبُ الشاعرُ، أصيلُ [الدين][1] المعروف بابن الخضريِّ، ولد في محرم سنة ٧٨٤، وسمعَ على أبي علي بن المطرزِ، والغماريِّ، والجوهريِّ، وابن الكويكِ، وغيرهم.

٨٣ ـ محمدُ بن أحمدَ بن أبي بكر بن إسماعيلَ البوصيريُّ، ناصرُ الدين أبو الفتحِ بن الحافظِ شهابِ الدين، ولد في رجب سنة ٨١٥، وأجازَ له الجمالُ الحنبليُّ، والفويُّ، والجمالُ بن ظهيرةَ، وجماعة.

٨٤ ـ محمدُ بن أحمدَ بن صالح الشطنوفيُّ، سمعَ على الجمالِ الحنبليِّ.

٨٥ ـ محمدُ بن أحمدَ بن عبد الله بن أحمد القزوينيُّ، القاضي جلالُ الدين، ولد سنة ٧٨٧، وسمع على ابن الكويكِ.

٨٦ ـ محمدُ بن أحمدَ بن عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن إسماعيلَ الغماريُّ الفزاريُّ القرقشنديُّ، القاضي نجم الدين، ولد في ربيع الآخر سنة ٧٩٥، وحضرَ على ابن أبي المجدِ، والتنوخيِّ، والعراقيِّ، والهيثميِّ.

---

(١) من «المنجم» (ص ١٧١).

٨٧ ـ محمدُ بن أحمدَ بن عبد الرحمن القمصيُّ، شمس الدينِ، سمعَ على ابن الكويكِ وغيره.

٨٨ ـ محمدُ بن أحمدَ بن عليِّ بن محمدِ بن محمدِ بن عليِّ بن أحمدَ بن حجرٍ العسقلانيُّ الأصل، المصريُّ الأصيلُ، بدر الدين أبو السعاداتِ وأبو المعالي بن حافظ العصرِ قاضي القضاةِ شهابِ الدين أبي الفضلِ، ولد سنة ٨٠٠[1]، وأجازَ له المراغيُّ، وعائشةُ بنت عبد الهادي، ولطيفةُ بنت الأبناسيِّ، وخلقٌ، مات في جمادى سنة ٨٦٩.

٨٩ ـ محمدُ بن أحمدَ بن عماد بن يوسفَ الأقفهسيُّ، شمسُ الدينِ بن الإمام شهابِ الدين بن العماد الشافعيُّ، ولد في رمضانَ سنة ٧٨٠، وسمعَ من التنوخيِّ، والسويداويِّ، والحلاويِّ، وأجازَ له ابن الذهبيِّ، وابن العلائيِّ، وابن أبي المجدِ، وغيرهم، مات في ربيع الأول سنة ٨٦٧.

٩٠ ـ محمدُ بن أحمدَ بن محمد المخزوميُّ الباني، الشيخُ شمسُ الدين الفقيه الشافعيُّ، ولد سنة ٨١٠، وأجازَ له ابن الكويكِ، والجمال الحنبليُّ، وغيرهما.

٩١ ـ محمدُ بن أبي بكر بن الحسينِ بن عمرَ المراغيُّ العثمانيُّ، ناصرُ الدين أبو الفرجِ بن قاضي المدينةِ العلامة زين الشافعي، سمعَ من والدِه وغيره.

٩٢ ـ محمدُ بن أبي بكر بن محمد السنهوريُّ، القاضي شمس الدينِ، ولد سنة ٧٩٩، وسمعَ على ابن الكويكِ.

٩٣ ـ محمدُ بن حسن بن عبد الله بن سليمانَ بن محمد القرنيُّ الأويسيُّ، بدرُ الدين أبو المعالي، ولد سنة ٧٩٦، وسمع على ابن أبي المجدِ، والتنوخيِّ، والعراقيِّ، والهيثميِّ، مات في رجب سنة ٨٧١.

---

(١) بل سنة ٨١٥ كما في «الجواهر والدرر» للسخاوي: (٣/ ١٢١٩).

٩٤ ـ محمدُ بن حسنِ بن عبد الوهابِ الطرابلسيُّ، شمس الدينِ، ولد سنة ٧٦٤، وذكرَ أنه سمعَ على الشهابِ بن الحبالِ، والشهابِ بن البدرِ.

٩٥ ـ محمدُ بن حسنِ العلقميُّ، القاضي بهاء الدين، سمعَ على الكمالِ بن خير.

٩٦ ـ محمدُ بن خالدِ بن جامع البساطيُّ، أجازت له عائشةُ بنت عبد الهادي، وعبدُ القادرِ الأرمويُّ، والجمالُ الحنبليُّ، وخلقٌ.

٩٧ ـ محمدُ بن عبد الله بن إبراهيمَ السعديُّ الأزهريُّ، محيي الدين أبو نافعٍ، ولد سنة ٧٨٦، وسمع على ابن الكويكِ، والجمالِ الحنبليِّ، وأجازَ له ابن الملقنِ، والبلقينيُّ، والعراقيُّ، والكمالُ الدَّمِيريُّ، مات سنة ٨٧٠.

٩٨ ـ محمدُ بن عبد الله بن صدقةَ المتبوليُّ، سمعَ على التنوخيِّ، وابن أبي المجدِ، وابن الكويكِ.

٩٩ ـ محمدُ بن عبد الرحمنِ بن عليِّ بن أحمدَ بن عبد العزيزِ العقيليُّ النويريُّ المكيُّ المالكيُّ، كمال الدينِ أبو الفضلِ، ولد في رجب سنة ٧٩٧، وسمع من المراغيِّ، وأجاز له التنوخيُّ، وابن الشيخةِ، والسويداويُّ، والحلاويُّ، والعراقيُّ، والبلقينيُّ، وابن الملقنِ، والهيثميُّ، ومريمُ بنت الأذرعيِّ، وأخوها محمدٌ، وغيرُهم.

١٠٠ ـ محمدُ بن عبد الرحمنِ بن منصور بن محمد العسلونيُّ الفكيريُّ السكندريُّ ثم الدمياطيُّ، أجاز له المراغيُّ، مات سنة ٨٧٢.

١٠١ ـ محمدُ بن عبد الرحيمِ بن علي بن منصورِ العقبيُّ، أبو الخيرِ، ولد سنة ٨١٦، وسمعَ على الشمسِ الشاميِّ، وأجازَ له ابن الكويكِ، ورقيةُ بنت القارئ، وخلقٌ، مات في صفرَ سنة ٨٩٨[1].

---

(١) هذا التاريخ أضافه المؤلف لاحقاً، ثم إن في «الضوء اللامع» (٨/ ٥٢) أن تاريخ الوفاة سنة (٨٩٤).

١٠٢ ـ محمدُ بن عبد الرحيمِ بن محمدِ بن أحمدَ بن أبي بكر بن صديقٍ الطرابلسيُّ الحنفيُّ، القاضي معينُ الدينِ، ولد في ذي القعدةِ سنة ٨١٢، وسمعَ على ابن الكويكِ.

١٠٣ ـ محمدُ بن عبد العزيزِ بن محمد بن مظفرٍ البُلْقينيُّ، القاضي بهاءُ الدينِ أبو البقاء بن القاضي عزِّ الدين، حضرَ على ابن أبي المجدِ، والتنوخيِّ، والعراقيِّ، والهيثميِّ، وأجازَ له ابن العلائيِّ، وابن الذهبيِّ، وابن صديق، وسعد البهائيُّ، وسارةُ بنت السبكيِّ، وخلقٌ.

١٠٤ ـ محمدُ بن عبد الواحدِ بن عبد الحميدِ بن مسعود السِّيواسيُّ ثم الإسكندريُّ، العلامة المجتهدُ كمالُ الدين بن الهمامِ، ولد في حدودِ سنة ٧٩٠، وأجاز له المراغيُّ، ورقيةُ المدنيةُ، وغيرهما، وبلغَ رتبة الاجتهادِ وادَّعى ذلك، واختار في شرحه لـ«الهداية» أشياءَ تخالفُ مذهبَ أبي حنيفةَ، مات في رمضان سنة ٨٦١.

١٠٥ ـ محمدُ بن علي بن أحمدَ بن أبي بكر الشاذليُّ، شمسُ الدينِ أبو عبد الله بن الشيخِ نورِ الدين أبي الحسن البندقداريِّ، سمعَ على ابن أبي المجدِ، مات سنة ٨٦٩.

١٠٦ ـ محمدُ بن علي بن عمرَ بن حسن التلوانيُّ، أبو حامد بن الشيخ نور الدين الشافعيُّ، أجازت له عائشةُ بنت عبد الهادي، والأرمويُّ، وخلقٌ.

١٠٧ ـ محمدُ بن علي بن محمد الحلبيُّ، محبُّ الدين بن الألواحيِّ، سمعَ على ابن أبي المجدِ، والتنوخيِّ، والعراقيِّ، والهيثميِّ، والحلاويِّ، وأجاز له خلقٌ.

١٠٨ ـ محمدُ بن عمرَ بن عمرَ بن حصن الملتوتي الوفائيُّ الأزهريُّ، أبو الفضلِ، سمع على الزفتاويِّ، والتنوخيِّ، والسويداويِّ، والحلاويِّ، وابن الشيخةِ، وابن الخياطِ، والجوهريِّ، وغيرهم، مات في جمادى الأولى سنة ٨٧٣.

١٠٩ ـ محمدُ بن محمدِ بن أحمدَ بن محمدِ الأسيوطيُّ، القاضي فخرُ الدين، ولد سنة ٧٩٣، وسمع على التنوخيِّ، وابن أبي المجدِ، والنجمِ البالسي، وابن الشيخةِ، مات سنة ٨٧٠.

١١٠ ـ محمدُ بن محمدِ بن أحمدَ بن يوسفَ العقبيُّ، شمس الدين أبو الخيرِ، ولد سنة ٨١٧، وسمع على ابن الكويكِ، ورقية بنت القارئ، وخلق.

١١١ ـ محمدُ بن محمدِ بن أبي بكر بن علي بن يوسفَ الأنصاريُّ الذرويُّ المرجانيُّ المكيُّ، كمال الدين أبو الفضلِ بن نجم الدين، ولد في ذي الحجة سنة ٧٩٦، وسمع من ابن سكر، وابن صديقٍ، والمراغيِّ، وأجاز له التنوخيُّ، وابن الذهبيِّ، وابن العلائيِّ، وابن أبي المجدِ، والحلاويُّ، وابن الشيخةِ، والسويداويُّ، وابن الملقنِ، وغيرهم.

١١٢ ـ محمدٌ أبو الفتحِ أخو الذي قبله، ولد سنة ٨٠٩، وسمع من المراغيِّ، وأجازَ له ابن الكويكِ، وأبو حامد بن ظهيرةَ، والجمالُ الحنبليُّ، وغيرهم.

١١٣ ـ محمدُ بن محمدِ بن الخضرِ المصريُّ، أبو البركاتِ بدر الدينِ، سمعَ من الجمالِ الحنبليِّ وغيرِه، مات سنة ٨٦٨.

١١٤ ـ محمدُ بن محمدِ بن عبد الله بن أحمدَ الزفتاويُّ، القاضي ناصرُ الدينِ أبو اليمنِ، سمعَ من ابن الفصيحِ، والمجد الحنفيِّ، وأجازَ له العراقيُّ، وعائشةُ بنت عبد الهادي، وخلقٌ، مات في جمادى الأولى سنة ٨٧٦.

١١٥ ـ محمدُ بن محمدِ بن عمرَ بن الزاهدِ، بدر الدينِ، سمع من ابن الكويكِ، مات سنة ٨٧١.

١١٦ ـ محمدُ بن محمدِ بن محمدِ بن أحمدَ بن إبراهيمَ الطبريُّ المكيُّ، إمامُ

المقام بها، محبُ الدِّين أبو المعالي ولد سنة ٨٠٧، وسمعَ من المراغيِّ، أجاز له ابن طولوبغا، وعائشةُ بنت عبد الهادي، وابن الكويكِ، وغيرهم.

١١٧ ـ محمدُ بن محمدِ بن محمدِ بن أحمدَ بن العزِّ المصريُّ، رضيُّ الدينِ بن العالم محبِّ الدينِ بن الأوجاقيِّ، ولد سنة ٨٠٠، وسمع على ابن الكويكِ، والصدر الإبشيطيِّ، والجمالِ الحنبليِّ، وأجازَ له المراغيُّ، وغيره، مات سنة ٨٨٩.

١١٨ ـ محمدُ بن محمدِ بن حسينِ بن علي بن أحمدَ بن عطيَّة بن ظهيرةَ القرشيُّ المخزوميُّ المكيُّ المالكيُّ، رضيُّ الدينِ أبو حامد، ولد سنة ٨٠٩، وسمع من المراغيِّ، وأجاز له ابن الكويكِ، وعائشةُ بنت عبد الهادي، وصاحبُ «القاموس»، وغيرهم.

١١٩ ـ محمدٌ وليُّ الدينِ أبو عبد الله، أخو الذي قبله، ولد سنة ٨١٢، وشيوخُه شيوخُ أخيهِ.

١٢٠ ـ محمدُ بن محمدِ بن عبد الرحمنِ بن عبد الستارِ التنكزيُّ الحريريُّ، ولد سنة ٧٧٢، وسمع من ابن الكويكِ.

١٢١ ـ محمدُ بن محمدِ بن محمدِ بن محمدِ بن عبد الله بن فهدٍ الهاشميُّ العلويُّ المكيُّ، الحافظ تقي الدينِ أبو الفضلِ، ولد في ربيع الآخر سنة ٧٨٩، وسمعَ من البرهان الأبناسيِّ، وابن صديقٍ، والمراغيِّ، وأجاز له التنوخيُّ، والعراقيُّ، والهيثميُّ، وخلقٌ، مات سنة ٨٧١.

١٢٢ ـ محمدُ بن محمدِ بن عليٍّ الغراقيُّ، أبو السعودِ، سمع على ابن الكويكِ، وأجازَ له المراغيُّ، ورقيةُ، وجماعةٌ، مات سنة ٨٨٩.

١٢٣ ـ محمدُ بن محمدِ بن محمدِ السمهوديُّ، وليُّ الدين، ولد سنة ٧٨٩، وأجازَ له ابن البلقينيِّ، مات سنة ٨٧١.

١٢٤ ـ محمدُ بن مقبلِ بن عبد الله الحلبيُّ، أبو عبد الله، مسندُ الدنيا على الإطلاقِ، ولدَ سنة ٧٧٩، وسمعَ على أحمدَ بن عبد العزيز بن المرحلِ، وأجاز له الصَّلاح بن أبي عمرَ، وأبو طلحةَ الحراويُّ، والحافظ أبو بكر بن المحبِّ، ومحمد بن سليمان بن غانم المقدسيُّ، ومحمدُ بن عبد القادر الجعفريُّ، وأبو اليمن بن الكويكِ، والشهابُ بن الناصحِ، وأبو بكر بن الحبالِ، وإسماعيلُ بن بردس، وحسينُ بن عبد الرحمن التكريتيُّ، ورسلان الذَّهبيُّ، والجمالُ الباجيُّ، وعبد الله بن أبي بكر الدمامينيُّ، والتقيُّ الواسطيُّ، وعبد الوهاب القرويُّ، وعبد الوهاب بن السلارِ، وأبو الهول الجزريُّ، وفرج الحافظيُّ، وجويريةُ الهكاريَّة، وخلقٌ آخرون، وتفرَّدَ بالروايةِ عن أكثرِ شيوخهِ، مات سنة ٨٧١، وقلتُ لمَّا بلغني موته: [من المنسرح]

في عامِ سبعينَ بعدها سنةٌ ... بعد ثمانِ المئينَ بالحصرِ

لم يبقَ في العصرِ مَنْ يُقال له ... أخبركُمْ واحدٌ عن الفخرِ

١٢٥ ـ محمد بن يوسفَ بن محمود الرازيُّ، شمسُ الدينِ بن العلَّامة شيخِ الشيخونيةِ عزِّ الدين أبي المحاسن، سمعَ على ابن حاتمٍ، والجمال بن خيرٍ، مات في ربيع الآخر سنة ٨٧٠.

١٢٦ ـ محمدُ بن موسى بن محمود الحنفيُّ، الإمامُ بخانقاهِ شيخو، سمعَ على الفويِّ، وغيره.

١٢٧ ـ مسلمُ بن عليِّ بن محمدِ بن أبي بكر الأسيوطيُّ، القاضي زكيُّ الدينِ أبو المناقبِ بن المسند نور الدينِ، ولد سنة ٨٠٤، سمع من ابن الكويكِ، مات سنة ٨٧٣.

١٢٨ ـ موسى بن أمير المؤمنينَ المتوكلِ على الله محمدِ بن المعتضدِ بالله أبي بكرٍ العباسيُّ، ولد سنة نيِّفٍ وتسعينَ وسبع مئة.

١٢٩ ـ نشوانُ بنت الجمالِ عبد الله بن قاضي القضاةِ علاءِ الدين علي الكنانيِّ الحنبليِّ، أمُّ عبد الله، سمعتْ على والدها، وأجازَ لها إبراهيم بن السلارِ، ورسلان الذَّهبيُّ، وعمرُ البالسيُّ، وغيرهم.

١٣٠ ـ هاجرُ بنت المحدثِ شرفِ الدين محمدِ بن محمدِ بن أبي بكرِ بن عبد العزيزِ القدسيِّ، أم الفضلِ، ولدت سنة ٧٩٠، وسمعت الكثيرَ على والدها، والتنوخيِّ، وابن مغلطاي، وابن الشيخةِ، وابن المطرزِ، والبلقينيِّ، والعراقيِّ، والصدرِ المناويِّ، والسراجِ الكوميِّ، والصرديِّ، والحلاويِّ، وابن أبي المجدِ، والزفتاويِّ، وأبي بكر بن جماعةَ، والسويداويِّ، ومريمَ بنت الأذرعيِّ، وسارةَ بنت السبكيِّ، والوحيدِ أبي حيانَ، وغيرهم، وأجازَ لها أبو هريرةَ بن الذهبيِّ، وابن العلائيِّ، وأبو اليمن بن الكويكِ، وعمر البالسيِّ، وخلقٌ، ماتت في المحرم سنة ٨٧٤.

١٣١ ـ يحيى بن محمدِ بن محمدِ بن [محمد][1] المُناويُّ، شيخُنا شيخُ الإسلامِ قاضي القضاةِ مجتهدُ المذهبِ، شرفُ الدين أبو زكريا، ولد سنة ٧٩٨، وسمع على ابن الكويكِ، وابن خيرٍ، مات في [جمادى الآخرة][2] سنة ٨٧١.

١٣٢ ـ يحيى بن محمد بن [إبراهيم][3] الأقصرائيُّ، شيخُ الحنفيةِ، أمين الدينِ، ولد سنة ٧٩٥[4]، وأجازَ له عائشة بنت عبد الهادي، وعبد القادرِ الأرمويُّ، والجمالُ الحنبليُّ، وخلقٌ، مات في محرَّم سنة ٨٨٠.

١٣٣ ـ يوسفُ بن إينال باي بن قحماسِ بن عبد الله الظاهريُّ، أجازَ له من أجازَ للشيخِ أمين الدين بن الأقصرائيِّ، مات سنة ٨٧٠.

---

(١) من «المنجم» (ص ٢٣٧).

(٢) بياضٌ في الأصل. والمُثبت من «المنجم» (ص ٢٣٨).

(٣) من «المنجم» (ص ٢٣٨).

(٤) بيض الناسخ للرقم: ٥، واستدركتُه من «المنجم» (ص ٢٣٨)، وانظر حاشية محققه.

١٣٤ ـ يوسفُ بن محمد بن علي الفلاحيُّ السكندريُّ، القاضي جمال الدينِ، ولد سنة سبع وثماني مئة، وذكر أنه سمع على الكمالِ بن خيرٍ، ومات في سنة ٨٧٧.

فهؤلاء مئة وثلاثون[1]، هم عوالي شيوخي في الروايةِ على اختلافِ طبقاتهم، وقد أَلَّفَ الحافظُ أبو الفرجِ بن الجوزي «مشيخته» فلم يذكر فيها إلا دونَ مئة نفسٍ.

وأمّا الطبقةُ الرابعةُ ممن سمعتُ عليه أو أجازَ لي من أصحابِ أبي زرعةَ بن العراقيِّ، وأبي الخير بن الجزري المقرئِ، والبرهانِ الحلبيِّ، وأبي ذر الزركشيِّ، ونحوهم، فإنهم أكثر مِنْ مئتي نفسٍ، وقد تركتُ ذكرهم هنا لعدم الحاجةِ إليهم؛ إذ لا أروي عنهم شيئاً، بل أنا في غالبِ الرواياتِ مساوٍ لهم في الدرجةِ، وهم مذكورون بأسرهم في «المعجم».

***

(١) المذكور (١٣٤) شيخاً.

١٥ ـ فصل

وقد وقعَ لي ثلاثةُ أحاديثَ عشاريةٌ بيني وبين النبي ﷺ فيها عشرةُ أنفس، وهذا في غايةِ العزةِ، وها هي:

الحديث الأول:

أخبرني مسند الدنيا أبو عبد الله محمدُ بن مقبلٍ الحلبيُّ كتابةً إليَّ من حلب، في رجب سنة تسعٍ وستين وثماني مئة[1]، عن الصلاحِ محمد بن أحمد بن أبي عمر المقدسيِّ، أنَّ أبا الحسن عليَّ بن أحمد بن البخاريّ أخبره، عن أبي القاسم عبد الواحد بن القاسم الصيدلانيِّ، أخبرتنا فاطمةُ بنت عبد الله الجوزذانيةُ، وأبو الفضل جعفرُ بن عبد الواحدِ الثقفيُّ سماعاً عليهما قالا: أخبرنا أبو بكر بن ريذه، أنا أبو القاسمِ سليمانُ بن أحمد بن أيوب الطبرانيُّ، حدثنا عبيد الله بن رماحس القيسيُّ سنة أربعٍ وسبعينَ ومئتين، حدثنا أبو عمرو زيادُ بن طارقٍ، وكان قد أتت عليه مئة وعشرونَ سنة قال: سمعت أبا جرول زهير بن صردَ الجشميَّ يقول: لمَّا أَسَرَنا رسولُ الله ﷺ يوم حنينٍ يوم هوازنَ، وذهب يفرق السبيَ والشاءَ فأتيتُه فأنشأتُ أقول: [من البسيط]

امنُنْ علينا رسولَ اللهِ في كرمٍ ... فإنَّكَ المرءُ نرجوه وننتظرُ

امنُنْ على بيضةٍ قد عاقَها قدرٌ ... مشتَّتٍ شملُها في دهرِها غيرُ

أبقتْ لنا الدهرُ هتّافاً على حزنٍ ... على قلوبهمُ الغمّاءُ والغُمَرُ

إنْ لم تداركهمُ نعماءُ تنشرُها ... يا أرجحَ الناسِ حلماً حين يختبرُ

امنُنْ على نسوةٍ قد كنتَ ترضعُها ... إذ فوكَ تملأهُ من محضِها الدّررُ

---

(١) وكان السيوطي آنذاك في مكة.

إذ كنتَ طفلاً صغيراً كنتَ ترضعُها وإذ يزينُكَ ما تأتي وما تذرُ[(١)]
لا تجعلَنَّا كمَن شالَت نعامتُهُ واستبقِ مِنَّا فإنا معشرٌ زهرُ
إنا لنشكرُ للنعماءِ إذ كفرَتْ وعندنا بعد هذا اليومِ مدَّخرُ
فألبسِ العفوَ مَن قد كنتَ ترضعهُ مِن أمهاتكَ إنَّ العفوَ مشتهرُ
يا خيرَ مَن مرحَتْ كُمتُ الجيادِ به عند الهياجِ إذا ما استوقدَ الشررُ
إنَّا نؤمِّلُ عفواً منكَ تلبسُهُ هذي البريةَ إذ تعفو وتنتصرُ
فاعفُ عفا اللهُ عمّا أنتَ راهبهُ يومَ القيامةِ إذ يُهدى لك الظفرُ

قال: فلما سمعَ النبيُّ ﷺ هذا الشعرَ قال: «ما كان لي ولبني عبد المطلبِ فهو لكم»، وقالت قريش: ما كان لنا فهو لله ولرسولِهِ، وقالت الأنصارُ: ما كان لنا فهو لله ولرسوله.

هكذا أخرجه الطبرانيُّ في «المعجم الصغير».

وأخرجه أبو سعيد بن الأعرابيِّ، وأبو الحسين بن قانع في «معجميهما».

وله شاهدٌ من روايةِ ابن إسحاقَ في «المغازي» قال: حدثني عمرو بن شعيبٍ، عن أبيهِ، عن جده قال: لما كان يومُ حنينٍ يوم هوازنَ، فذكر القصةَ وسياقُه أتمُّ.

وأخرجه الحافظ ضياءُ الدين المقدسيُّ في «المختارة»، من حديث زهير بن صردَ، واستشهدَ له بحديث عمرو بن شعيبٍ، فهو عنده على شرط الحسنِ.

الحديث الثاني:

وبهذا الإسنادِ إلى الطبرانيِّ: حدثنا محمدُ بن أحمد بن يزيدَ القصَّاصُ، حدثنا

---

(١) هذا البيت مستدرك من «النادريات» (ص ١٣٨).

دينارُ بن عبد الله مولى أنسٍ، حدثني أنسُ بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «طوبى لمن رآني وآمن بي، ومن رأى من رآني، ومن رأى من رأى من رآني».

الحديثُ الثالث:

وبه إلى الطبرانيِّ: حدثنا جعفرُ بن حميدِ بن عبد الكريم بن فروخ [بن دِيْزَج][1] ابن بلالِ بن سعد الأنصاريُّ الدمشقيُّ قال: حدثني جدي لأمي عمرُ بن أبان بن مفضل المدنيُّ قال: أراني أنس بن مالك الوضوءَ، أخذ ركوةً فوضعها على يسارِه وصبَّ على يده اليمنى فغسلها ثلاثاً، ثم أدارَ الركوةَ على يده اليمنى فتوضأ ثلاثاً ثلاثاً، ومسحَ برأسه ثلاثاً ثلاثاً، وأخذ ماءً جديداً لسماخهِ فمسحَ سماخَه، فقلت له: قد مسحت أذنيكَ، فقال: يا غلام إنهما من الرأس ليسَ هما من الوجهِ، ثم قال: يا غلام، هل رأيتَ أو فهمتَ أو أعيدُ عليك؟ فقلتُ: قد كفاني وفهمتُ، قال: هكذا رأيتُ رسولَ الله ﷺ.

* * *

(١) بياضٌ في الأصل، والمُثبت من الداودي، و«النادريات» (ص ١٤٣).

١٦ ـ فصل

ووقع لنا من الأحاديثِ الصحيحةِ ما بيننا وبين النبيِّ ﷺ فيه أحدَ عشرَ نفساً، وذلك كثيرٌ جداً، ونسوقُ هنا منه عشرةَ أحاديثَ.

الحديث الأول:

أخبرني الجلالُ عبد الرحمنِ بن أحمدَ القمصيُّ بقراءتي عليه، أنا الجمالُ عبد الله الكنانيُّ الحنبليُّ، أنا أبو الحرمِ محمدُ بن محمدِ القلانسيُّ، أنا غازي بن أبي الفضلِ الحلاويُّ.

ح وكتبَ إليَّ عالياً بدرجةٍ محمدُ بن مقبلٍ الحلبيُّ، عن الصلاحِ المقدسيِّ، عن أبي الحسنِ بن البخاريِّ قالا: أنبا أبو حفص بن طبرزذ، أنا أبو القاسمِ هبة الله بن الحصينِ، أنا أبو طالبِ بن غيلانَ، أنا أبو بكرٍ محمَّدُ بن عبد الله بن إبراهيم الشافعيُّ، ثنا علي بن الحسن بن عبدويه، نا عبد اللهِ بن بكرٍ السهميُّ، نا حميدٌ، عن أنسٍ رضي الله عنه قال: كانَ رسول الله ﷺ في طريقٍ ومعه أناسٌ فعرضتْ له امرأةٌ فقالت: يا رسولَ الله لي إليكَ حاجةٌ، قال: «يا أمَّ فلان! اجلسي في أدنى نواحي السككِ حتى أجلسَ إليكِ»، ففعلتْ، فجلس إليها حتى قضَت حاجتها.

أخرجه مسلمٌ، وأبو داود.

الحديث الثاني:

أخبرتني أمُّ الفضلِ بنت الشرفِ محمد القدسيّ بقراءتي عليها، أنا أبو إسحاقَ إبراهيمُ بن أحمد التنوخيُّ سماعاً، أنا الحافظُ أبو الحجاج المزيُّ سماعاً، أنا أبو الحسن بن البخاريِّ سماعاً.

ح وأنبأني عالياً محمدُ بن مقبلٍ، عن الصلاحِ المقدسيِّ، عن أبي الحسن بن البخاريِّ، أنا أبو حفص بن طبرزذ، أنا القاضي أبو بكر محمدُ بن عبد الباقي الأنصاريُّ، أنا أبو إسحاقَ إبراهيمُ بن أحمدَ البرمكيُّ، أنا أبو محمدٍ عبد الله بن إبراهيمَ، ثنا أبو مسلمٍ إبراهيمُ بن عبد الله بن مسلم الكجيُّ، نا محمد بن عبد الله الأنصاريُّ، نا سليمان التيميُّ، عن أنس بن مالكٍ رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا هجرةَ بين المسلمينَ فوق ثلاثةِ أيامٍ»، أو قال: «ثلاث ليال».

هذا حديثٌ صحيحٌ.

الحديث الثالث:

وبهذا الإسنادِ إلى الأنصاريِّ: حدثني التيميُّ، عن أنس بن مالكٍ رضي الله عنه قال: عطسَ عند النبيِّ ﷺ رجلان، فشمَّت ـ أو فسمَّت ـ أحدَهما ولم يشمِّت الآخرَ، فقيل: يا رسول الله عطسَ عندك رجلان فشمَّتَّ أحدَهما ولم تشمِّتِ الآخرِ؟ فقال: «إنَّ هذا حمدَ الله عزَّ وجلَّ فشمتُّهُ، وإن هذا لم يحمدِ الله فلم أشمِّتهُ».

أخرجه الأئمةُ الستَّة.

الحديث الرابع:

وبه إلى الأنصاريِّ: نا حميدٌ، عن أنسٍ رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «انصر أخاكَ ظالماً أو مظلوماً»، قلت: يا رسول الله! أنصرُهُ مظلوماً فكيف أنصرُهُ ظالماً؟ قال: «تمنعُه من الظلمِ فذاك نصرُكَ إياه».

أخرجه البخاريُّ، والترمذيُّ.

الحديث الخامس:

وبه إلى الأنصاريِّ: ثنا سليمانُ التيميُّ، عن أنسٍ قال: قال رسول الله ﷺ: «من كذبَ عليَّ متعمِّداً فليتبوأ مقعدَهُ من النارِ».

أخرجه الشيخانِ، والنَّسائيُّ.

الحديث السادس:

وبه إلى الأنصاريِّ: ثنا حميدٌ، عن أنسٍ، أنَّ النبيَّ ﷺ دخلَ على أم سليمٍ فرأى أبا عمير حزيناً فقال: «يا أمَّ سليم! ما بال أبي عميرٍ حزيناً»؟ [قالت: يا رسول الله](١) مات نُغيره، فقال رسول الله ﷺ: «أبا عُمير ما فعلَ النُّغير»؟

الحديث السابع:

وبه إلى الأنصاريِّ: نا حميدٌ، عن أنسٍ قال: كان يسوق رجلٌ يُقال له أنجشةَ بأمهاتِ المؤمنين فاشتدَّ بهم السيرُ فقال ﷺ: «يا أنجشةُ رويدكَ، ارفق بالقوارير».

أخرجه الشيخان.

الحديث الثامن:

وبه عن حميدٍ، عن أنسٍ، أنَّ الرُّبَيِّعَ بنت النضرِ عمته لطمَت جاريةً فكسرت سِنَّها، فعرضوا عليهم الأرشَ فأبوا، فطلبوا العفوَ فأبوا، فأتوا النبيَّ ﷺ فأمرَهُم بالقصاصِ فجاءَ أخوها أنسُ بن النضرِ فقال: يا رسولَ الله! أتُكسَرُ سنُّ الرُّبَيِّعِ؟ والذي بعثك بالحقِّ لا تُكسَرُ سِنُّها، فقال رسول الله ﷺ: «كتابُ الله القصاصُ»، فعفا القومُ، فقال رسول الله ﷺ: «إنَّ من عبادِ اللهِ مَن لو أقسمَ على الله لأبرَّه».

أخرجه البخاريُّ.

الحديث التاسع:

أخبرني أبو الفضلِ محمدُ بن عمرَ بـن حصـنٍ الوفـائيُّ بقراءتي عليه، أنا أبو الفرجِ عبد الرحمنِ بن الشيخةِ الغزِّيُّ، أنا أبو الحسنِ علي بن إسماعيلَ بن إبراهيمَ بن قريشٍ، أنا النجيبُ عبد اللطيفِ بن عبد المنعم الحرانيُّ، أنا أبو الفرجِ

---

(١) من الداودي.

عبد المنعم بن كليبٍ، أنا أبو القاسمِ عليُّ بن أحمدَ بن محمدَ بن بيان، أنا محمدُ بن محمدِ بن مخلدٍ، أنا إسماعيلُ بن محمد الصفارُ، أنا الحسنُ بن عرفةَ، ثنا القاسمُ بن مالكٍ المزنيُّ، عن المختارِ بن فلفلٍ، عن أنسِ بن مالكٍ رضي لله عنه قال: بينما رسول الله ﷺ ذات يومٍ إذ أقيمت الصلاةُ فقال: «يا أيها الناسُ! إنِّي إمامُكم فلا تسبقوني بالركوعِ ولا بالسجودِ، ولا ترفعوا رؤوسَكم فإني أراكم من ورائي ومِن خلفي، والذي نفس محمَّدٍ بيده لو رأيتم ما رأيتُ لضحكتُم قليلاً ولبكيتم كثيراً»، قالوا: يا رسول الله! ما رأيت؟ قال: «الجنة والنار».

أخرجه مسلمٌ، والنَّسائيُّ.

الحديث العاشر:

وبه إلى الحسنِ بن عرفة: ثنا القاسمُ بن مالكٍ، عن المختار بن فلفلٍ، عن أنسِ بن مالكٍ رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أنا أولُ شفيعٍ يومَ القيامةِ، وأنا أكثرُ الأنبياءِ تبعاً يوم القيامةِ، إنَّ من الأنبياءِ مَن يأتي يوم القيامةِ ما معه مصدِّقٌ غيرُ واحدٍ».

أخرجه مسلمٌ.

والأحاديثُ التي وقعتْ لنا بهذه الشريطةِ كثيرةٌ، واقتصرنا على هذا القدرِ لحصولِ الغرضِ به.

* * *

١٧ ـ فصل

وفي ربيع الآخرِ سنة ٨٦٩ توجهتُ إلى الحجازِ الشَّريفِ لأداءِ فريضةِ الحجِّ.

وقد جمعتُ فوائدَ هذه الرحلةِ وما وقعَ لي بها وما ألفتُه أو طالعتهُ أو نظمتُه ومَن أخذتُ عنه من شيوخِ الرواية في تأليفٍ سمَّيتُه: «**النحلة الزكية في الرحلة المكية**»[1].

وكان سفرُنا في بحر القُلزمِ من جهة الطورِ.

وكنتُ شرعتُ في **اختصار «الألفيةِ»** نظماً فختمتُه بالقربِ من تاران، وقلتُ في آخره: [من الرجز]

نظمتُها في نحو ثلثي أصلِها	ولن ترى مختصراً كمثلِها
ختمتُها بظهرِ بحرِ القلزمِ	مسافراً للبلدِ المحرمِ
وفي ربيعٍ لاحَ زهرُ نظمِها	وفي جُمادى فاحَ مسكُ ختمِها
مِن عام تسعةٍ وستينَ التي	بعد ثمانِ مئة للهجرةِ

ووصلتُ إلى مكةَ المشرفةِ في نصف جمادى الآخرة.

ومما وقعَ لي بها أنني ألفتُ فيها كراسةً على نمط «عنوان الشرفِ» في يومٍ واحدٍ تحتوي على نحوٍ، ومعانٍ، وبديعٍ، وعروضٍ، وتاريخٍ، وسمَّيتُها: «**النفحة المسكية والتحفة المكية**».

واجتمعتُ فيها بنحويِّ الحجازِ قاضي المالكيةِ محيي الدين عبد القادرِ بن أبي القاسمِ بن العلامةِ النحويِّ أبي العباسِ أحمد بن محمد بن عبد المعطي الأنصاريِّ

---

(١) ويُلحظ أنه لم يُذكر في «فهرست مؤلفاتي»!

الخزرجيِّ السعديِّ صاحبِ المصنفاتِ المفيدة كـ «شرح التسهيل»، و«حاشية التوضيح»، وغير ذلك، وأوقفته على «شرح الألفية» تأليفي، فكتبَ لي عليه تقريظاً، وسيأتي بنصِّه[1].

واجتمعتُ فيها بتاجِ الأصحابِ الحبيبِ في الله الحافظِ نجمِ الدين عمرَ بن شيخِنا الحافظِ تقيِّ الدين أبي الفضل محمد بن فهدٍ، وهو من طلبةِ والدي، ومن شيوخِنا في الرواية، فإنه أجازَ في استدعائي، وعنده شيوخٌ عوالٍ كقاضي المدينةِ زين الدين أبي بكر بن الحسين المراغيِّ، وعائشةَ بنت عبد الهادي، وخلقٍ، فكتبَ عني من نظمي عدة مقاطيعَ، ورأى «**طبقات النحاة الكبرى**» تأليفي، فحثَّني على اختصارِها.

واجتمعت فيها بتلميذِ والدي قاضي الشافعيةِ بمكةَ برهانِ الدينِ إبراهيمَ بن نور الدينِ عليِّ بن قاضي مكة كمالِ الدين أبي البركاتِ محمد بن ظهيرة المخزوميِّ، فقامَ في الواقعِ بحقوقِ والدي وأكرمني وأجلَّني، ثم مشتْ بيننا الأعداءُ، فوقعتْ بيننا وقعةٌ طالت مدتها عشرينَ سنة، ثم أرسلَ يطلبُ مِن مصنفاتي، فحصلَ منها جملةٌ، فأرسلتُ إليه في سنةِ ٨٨٨ كتاباً بالصلحِ، وهذه صورتُه:

بسم الله الرحمن الرحيم

كلُّ نهـرٍ فيـه مـاءٌ قـد جرى فإليـه المـاءُ يومـاً سـيعود[2]

يبدي محبةً كانت في نهرِ العروقِ من قديمٍ جارية، ومودةً كانت في الآباء ثابتةً وإن كانَ عطَّلها بعضُ الكدرِ فهي الآن في الأبناءِ غيرُ واهية.

على أنـه ـ والله شـهيدٌ ـ ليس كلُّ مـا نقـل إلـى المسـامعِ الكريمـةِ مـن تلـك

---

(١) في الفصل (٢٣).

(٢) [من الرمل].

الأكـدارِ بصحيـح، وإن كان بعضُـه قـد وقـعَ فقـد اسـتدركَ بالمحو ولـم يقِـفْ عليه أعجـم ولا فصيح.

ومَن نقلَ ما نقلَ إنما اعتمدَ على التوهُّم، وقصدَ بذلك أغراضاً أدناها التوسُّم.

ولستُ كواحدٍ من هؤلاء؛ فإنَّ الواحدَ منهم عبدُ بطنه: إن أعطيَ مدحَ وأثنى، وإن مُنعَ ذمَّ وهجا.

وأمّا أنا فإني أصحبُ الإنسانَ في الحالينِ حقَّ الصُّحبة، وأحفظ له في حضورِه وغيبتِهِ رفيعَ الرُّتبة.

لكن مع حفظِ الأدَب، والوقوفِ عند الحقِّ المحضِ الخالصِ من شُبَه الرِّيَب.

وقد كان لكم في قلبي من قبلِ أن أحجَّ الحجةَ الأولى(١)، وقبل أن أراكم، من المحبةِ ما لا يقدرُ قدرُها، ولا يستطاع حصرُها.

وكنت أضمرُ للمخدومِ في قلبي أن أكونَ له من الناصرينَ، وعلى أعدائه من الثائرين.

فلما حصلَ الاجتماعُ بالمخدومِ رأيته يراني بغير العينِ التي أراه، ويسوقني مساقَ الطَّغامِ الجُفاة.

وربما قدَّم عليَّ في المجلسِ مَن لا أرضى أباه خادماً لنعلي، ولستُ ممَّن يرضى بالذلِّ لأبناءِ الدنيا ولا يرضى بذلك مَن كان مثلي. [من البسيط]

ولا ألـينُ لغـيرِ الحـقِّ أسـألُهُ ... حتى يلـينَ لـضرسِ الماضـغِ الحجرُ

فهنالـك وقـعَ مـا وقـع، وحصـلَ مـا حصل، وفـرحَ به مَـن نقلـه إليكـم، وزادَ عليـه لمـا نقل.

---

(١) إشارة إلى أنه حج أكثر من مرة.

وعلى كل تقديرٍ فقد زالَ الجفاء، وحصلَ الصفاء.

ومُحي ذلك المكتوبُ في عدة سنين، في طاعونِ سنة ثلاثٍ وسبعين.

وبُدلت تلك الإساءةُ بإحسان، وكتبتُ لكم التراجمَ الفائقةَ في كتاب «أعيان العصر»[١] فإنكم للأعيان أعيان.

مع أنَّ الأصولَ في تلك المدة ـ بحمد الله ـ لم تزل محفوظة، والأحسابَ بعين التعظيمِ والتبجيلِ ملحوظة.

وما زلتُ أعرفُ لكم حقَّكم، ومقامُكم بذلك حقيق، فمتى يسمحُ الزمانُ برئيسٍ يكونُ له في الرئاسة أصلٌ عريق، ويتمسكُ من العلمِ بحبلٍ وثيق؟

إنما هي دنيا، تنقص العلماء والأشراف، وتعلو الجهالُ والأطراف.

وأنتم ـ بحمد الله ـ في رؤساء عصرِكم كالشامَة، لِما اجتمع لكم من الصفاتِ العلية: فحسيبٌ ورئيسٌ وعالمٌ وعلَّامة.

والله تعالى يُمتع ببقائكم، ويَزيد في علوِّكم وارتقائِكم[٢].

* * *

(١) يقصد «نظم العقيان في أعيان الأعيان» (ص ١٧ ـ ٢٣).

(٢) وتنظر بعض أخبار المؤلف في مكة، ومنى، والمدينة، في كتابه «أنشاب الكثب» (ص ٤٠٣)، و(ص ٤٢٠)، و(ص ٤٥٧)، و«حسن المحاضرة» (١/ ٤٥٩).

١٨ ـ فصل

ولما رجعتُ إلى الوطنِ في أولِ سنة ٨٧٠ أنشأتُ رحلةً أخرى إلى دمياطَ والإسكندريةِ وأعمالهما، وذلك في رجب من هذه السنةِ، وقد جمعتُ فوائدَ هذه الرحلةِ في تأليف يُسمَّى: «**الاغتباط في الرحلة إلى الإسكندرية ودمياط**»، وتُسمَّى أيضاً: «**قطف الزَّهر في رحلة شَهر**»[1].

وفي هذه الرحلة حدثتُ بعشاريَّاتي، وبأشياءَ مِن نظمي، وكُتِبَ الكثيرُ من كلامي، وتصنيفي، وطُلب مني الإجازة.

فممن سمعَ مني وكتبَ عني واستجازني من أقراني في الاشتغالِ على الشيوخ ولكنهم أسنُّ مني بكثير:

ـ الفاضلُ جلالُ الدين محمد بن أحمد السمنوديُّ الشافعيُّ، مدرِّسُ سمنود والمفتي بها، سمع من نظمي، وكتب «شرح الألفية» تأليفي، وغيره.

ـ الفاضلُ شهابُ الدين أحمد بن أحمد الجديديُّ، مدرِّسُ دمياط ومفتيها، وشيخُ الخانقاه المعينية بها، سمع مني «عشارياتي»، والجزءَ الأول من «نَوْر الحديقة» من نظمي، مع جماعةٍ أخرَ من دمياط، وكتبَ هو طبقةَ السماعِ بخطِّه على ظهرِ الجزأين.

ـ الفاضلُ شمسُ الدين محمدُ بن شرف الدين محمد المنزليُّ المشهورُ بالظريفِ، قرأ عليَّ الجزء الأولَ من «نَوْر الحديقة» بالمنزلة.

ـ الفاضلُ شمس الدينِ محمد بن علي العطائيُّ، سمع «عشارياتي»، وكتبها، والأولَ من «نور الحديقة» بدمياط، وأنشدني لنفسه مدحاً فيَّ وكتب لي بخطه: [من السريع]

---

(١) ويُلحظ أنه لم يُذكر في «فهرست مؤلفاتي»!

رأيــتُ شــاباً مــا أرى مثلــه ... في العلـمِ والديـنِ معـاً والصـلاحْ
تبســم الثغــرُ بــه ضاحــكاً ... وافــترَّ عــن درٍّ وشــهدٍ وراحْ
شــبهتُه لمــا بــدا مقبــلاً ... بالشيخِ محيي الدينِ وابنِ الصلاحْ

ـ الفاضل شمس الدين محمد بن محمد بن أيوب الفُويّ القارئ، سمع مني الأول من «نور الحديقة» بفوة، وقال يخاطبني: [من الطويل]

قدمتــم فأحييتــم مــوات قلوبنــا ... وأذكرتمونــا ســالفاً بالأفاضــلِ
فواحسرتــا لا العلــم فزنــا بــه ولا ... ظفرنــا مــن التقصــير يومــاً بطائــلِ

ـ القاضي عز الدين بن عبد السلام السكندري الشافعي ـ في جماعة كثيرة ـ سمعوا مني بالإسكندرية المسلسل بالأولية، و«العشاريات»، والأول من «نور الحديقة»، وكتبوهما، وبعض[1] البخاري، وبعض «الشفا»، وأجزتهم وأولادهم، وقال القاضي عز الدين يخاطبني: [من الوافر]

أيــا مــولى زكا أصــلاً وفصــلا ... ويــا مــن قــد حــوى علمــاً وفضــلا
قدمــتَ الثغــرَ أصبــحَ في ابتســامٍ ... أفــدتَ بــه علومــاً عنــك تتــلى
رويــتَ لنــا الحديــث ومنــك فزنــا ... بإســنادٍ عــلا نرويــه نقــلا
ومــن روضــات علمــك قــد شــممنا ... عبــيراً فــاق غاليــة وأعــلى
جــزاك الله عنــا كل خــير ... فقــد أحســنت قــولاً ثــم فعــلا
جــلال الديــن أعنــي بامتداحــي ... عليــه الله أســبغ منــه ظــلا

---

(١) في الأصل: وكتب. والمثبت من الداودي.

وقال أيضاً في لغز نظمته لهم محاجياً: [من الوافر]

لقد أهدى لنا المولى الجلالي عقودَ النظم كالسحر الحلالِ
ونمَّقها ورصَّعها بلفظٍ بديعٍ كالجواهر واللآلي
ففاقتْ كلَّ منظومٍ ونثرٍ وراح لها عبيرٌ كالغوالي

ـ القاضي الأديب الفاضل جمال الدين يوسف بن محمد الفلاحي، سمع من شعري، وقال يخاطبني: [من السريع]

أفدي جلال الدين من ماجد محقق في كل علم سما
أفاد علم الحق عن سادة لهم من الإسناد فضل سنا

وقصة اللغز الذي أشرت إليه آنفاً أني لما ركبت من دمنهور قاصداً الإسكندرية ـ وكان ذلك في شهر شعبان، وقاضي الإسكندرية مسمَّى شعبان ـ وهو مشهور بالنظم والأدب، فأردت أن أنظم لغزاً في شعبان، وأحاجيه به فقلت على الفور: [من الوافر]

إمامَ النظم والنثر العلي ومقصدَ كل ذي علم ونبلِ
أبنْ لي دمتَ قصداً للأحاجي فمَن حاجاك حاجى خير أهلِ
عن اسمٍ جاء خمساً وهي سدس لجملته بقول غير هزلِ
وإنْ ألقيت خمسيه فلفظٌ حوى معنى مقاطعة ووصلِ
وإنْ طرفيه تلقي فهو لبسٌ له في الدين تمييز بفضلِ
وصحِّفْ أوليه وبعده احذفْ أخيريه تجدْهُ عذاب نكلِ
وصحِّفْ أولاً واحذفْ ثلاثاً أخيراً يتبع الباقي بفصلِ

وكـم معنـى حـواه ولـو أطـوّل معانيـه أتـتْ مـن هطـل وبـلِ
ذليـلات مطيعـات ولكـنْ أريـد القصـدَ في قـولٍ وفعـلِ
أجـبْ عنـه فأنـت القصـدُ فيـه وغـيرك لـم يكـن يُقصـد لحـلِّ

فلم يهتد هو ولا أحد من أهل الإسكندرية إلى الجواب، ولو تفطنوا لقولي في آخره: «فأنت القصد فيه» لعلموا من أول نظرة أنه في شعبان، فإنه اسم المخاطب به، فلما كان بعد عودي إلى القاهرة بمدة أرسل إلي الجواب، وها هو ذا: [من الوافر]

أيـا مـولى يحاجـي مـن يحاكـي معيديـاً سـماعاً شـبه مثـلي
لقـد أبديـت يـا ذا الفضـل نظمـاً يفـوق النظـم نجمـاً في المحـل
فشـعبان بشـعبان مجيـب عـن اسـم رمتـه بفصيـح سـؤل
وإن رمـت البيـان فخـذ حروفـاً لـه خمسـاً وتنسـبها بعـدل
لشـهر كامـل سدسـاً تراهـا وشـأن منـه في قطـع ووصـل
ولبـس عبـاءة وتقـر عينـي إذا رخمتهـا أحسـن بشـكلي
وفي التصحيـف الاول سـغب عيـش وإن الجـوع فيـه عـذاب نـكل
وفي الثـاني مـن التصحيـف سـن مـع الإتبـاع فصـل أي فصـل
ومنـه بـان فـن في المعـاني وشـاع بيانـه عقـداً بحـل
فإغضـاء بفضلـك عـن جـواب وعـن إمهالـه فيـه ورسـل
وإن لـم ترتـضي فالعفـو زيـن فعـلي أنْ أفـوز بـه لعـلي[1]

---

(١) وفي «أنشاب الكثب» للمؤلف ذكرٌ لمقروءاته في «سنهور» (ص ٣٩٣)، و«جوجر» (٤٠٢)، و«منية سمنود» (ص ٤٠٥)، و«دمياط» (ص ٤٣٠، ٤٣٨)، وغيرها، وقد دخل «بوصير» كما في «ترجمة العلامة السيوطي»، الباب الثامن.

١٩ ـ فصل

ثم لما رجعتُ من هذه الرحلةِ[١] انتصبتُ للتدريسِ، وذلك من شوال سنة سبعينَ، فلم أردَّ طالباً لا مبتدئاً ولا فاضلاً.

وفي سنةِ إحدى وسبعينَ حضرَ دروسي الفضلاء، ومَن كان مدرساً من سنينَ، وقرؤوا عليَّ في تصانيفي وغيرها، منهم:

الشيخ بدرُ الدين حسن بن علي القيمريُّ، أحد العلماءِ البارعين في الفرائضِ، والحسابِ، والعروضِ، والميقاتِ، وأحدُ الفضلاء المشاركين في الفقه، والعربيةِ، فلزمني عشرَ سنين، وقرأ عليَّ الكثير من كتبي، وغيرها، كـ«منهاج» النوويِّ، و«شرح الألفية» لابن عقيل.

ومنهم: الشيخ سراجُ الدين عمرُ بن قاسم الأنصاريُّ، شيخُ القراء، فلزمني إلى الآن عشرينَ سنةً، وكتب من مصنفاتي المطولةِ وغيرها جملةً وافرة، وقرأ عليَّ أكثرَ ما كتبه.

***

وفي يوم الجمعةِ مستهلَّ سنةِ اثنتين وسبعينَ ابتدأتُ إملاءَ الحديثِ بالجامع الطولونيِّ، وكان للإملاء من حينِ انقطعَ بموت حافظ العصرِ ابن حجرٍ نحوُ عشرينَ سنة.

---

(١) وللمؤلف كتاب بعنوان: «الرحلة الفيومية» سيأتي ذكره في المصنفات، ولم يجر لهذه الرحلة ذكر هنا، وهي قبل حجه الأول، كما في «الضوء اللامع» (٤/ ٦٦).

وله رحلة إلى «بوش» في صعيد مصر سنة (٨٧٤)، ذكرها الداودي في الباب الثامن في «ترجمة العلامة السيوطي».

وأولُ من أملى الحديثَ بالجامع الطولونيِّ الربيعُ بن سليمانَ صاحب الشافعيِّ رضي الله عنه.

واخترتُ كون الإملاءِ يوم الجمعةِ بعد الصلاةِ على خلافِ ما كان عليه الحفاظُ الثلاثة الذين أملوا في هذا القرن: العراقيُّ، وولدُه، وابن حجر، فإنهم كانوا يُمْلون بكرةَ يوم الثلاثاء؛ اتباعاً مني للحفاظِ المتقدمينَ كالخطيبِ البغداديِّ، وابن السمعانيِّ، وابن عساكر، فإنهم كانوا يُمْلون يوم الجمعةِ بعدَ الصلاة.

فأمليتُ أربعة عشرَ مجلساً مطلقةً.

ثم أمليتُ ستة وستينَ مجلساً على الفاتحةِ ونصفِ حزبٍ من سورة البقرة(١).

ثم وقعَ الطاعونُ بالديارِ المصريةِ، فاشتغل كلٌّ بنفسه فقطعتُ الإملاء في شعبان سنة ٨٧٣ بعد أن أمليتُ ثمانين مجلساً سواء.

ثم أعدتُه في سنة ٧٤ فأمليتُ خمسةً وأربعينَ مجلساً في تخريج أحاديثِ «الدرة الفاخرة في كشف علوم الآخرة» للغزالي(٢).

---

(١) من هنا ـ والله أعلم ـ نشأ مشروعُهُ جمع التفسير المأثور فألّف «ترجمان القرآن» ثم «الدر المنثور».

(٢) وقال في كتابه «الحاوي للفتاوي» (١/ ١٣): «أما قول مَنْ قال: إن «الدرة الفاخرة» موضوعة على الغزالي فليس كما قال، فقد نسبها إليه الأكابر منهم القرطبي في «التذكرة»، وينقل منها الصفحة والورقة بحروفها، ومنهم خاتمة الحفاظ أبو الفضل بن حجر في «تخريج أحاديث الشرح الكبير»، نعم «الدرة» الموجودة الآن مشتملةٌ على ألفاظ ركيكة وأشياء غير مستقيمة الإعراب، والذي يظهرُ أن ذلك من تغيير النساخ؛ لكثرة تداول أيدي العوام عليها، فزادوا فيها ونقصوا وحرَّفوا وغيَّروا، وقد نقل الحافظُ ابنُ حجر في التخريج عنها شيئاً ليس موجوداً فيها الآن فكأنه ممّا أسقطه النُّساخ، وقد أمليتُ عليها تخريجاً في خمسين مجلساً [في «التحدُّث»: ٤٥] في سنة أربع وسبعين [وثماني مئة] حرَّرتُ فيه ما وقع فيها من الأحاديث والآثار، وبيَّنتُ ما له أصلٌ وما لا أصلَ له».

ثم قطعتُ الإملاءَ مدةً مديدة.

ثم سألني بعضُ تلامذتي ـ وهو المحدِّثُ البارعُ الفاضلُ الصالحُ شهابُ الدين أبو الفضلِ أحمد بن الأمير تاني بك الإلياسي[1] ـ في إعادته؛ لشغفهِ بالحديث وبراعته فيه، ولم يرَ قطُّ بعينه مجلسَ إملاء، فأعدتُه في أول سنة ٨٨٨ فأمليتُ ثلاثين مجلساً مطلقةً[2]، ثم قطعتُه.

* * *

(١) انظر ترجمته في «الضوء اللامع» (١/ ٢٦٥ ـ ٢٦٦)، و«المجمع المفننِ» (١/ ٢٧٧ ـ ٢٧٨)، وثمَّ ما يتعلق به وبشيخه السيوطي في ترجمة والده الأمير تاني بك (كُتب هناك: تنبك) في «المجمع المفنن» (٢/ ٨٠٠).

(٢) وفي هذه النوبة أنشد الشاعرُ القادري في المؤلف قصيدته الدالية الآتية: شجاك بربعِ العامرية معهدُ.

٢٠ ـ فصل

وتصديتُ للإفتاءِ من سنةِ إحدى وسبعينَ، فلا يَعلم مقدارَ ما كتبتُ عليه من الفتاوى إلا الله، وقد جمعتُ غرائبَ الفتاوى التي لي نثراً ونظماً في مجلدٍ دون الواضحاتِ والمشهورات، وفتاوى خالفَنا [فيها][1] أهلُ العصرِ فانتصبنا لبيانِ الحقِّ فيها بالتأليف، فألَّفنا في كلِّ مسألةٍ منها مؤلفاً، وذلك أكثر من خمسينَ واحدة، ففيها خمسون مؤلفاً جعلناها في مجلدينِ على حدةٍ، فمجموعُ الفتاوى الآن ثلاث مجلدات[2].

ولمّا بلغتُ درجة الترجيحِ لم أخرج في الإفتاءِ عن ترجيحِ النوويِّ وإن كان الراجحُ عندي خلافه.

ولما بلغتُ رتبة الاجتهادِ المطلقِ لم أخرج في الإفتاءِ عن مذهبِ الإمامِ الشافعيِّ رضي الله عنه كما كان القفَّال ـ وقد بلغ رتبة الاجتهادِ ـ يفتي بمذهبِ الشافعيِّ لا باختياره ويقول: السائلُ إنما يسألني عن مذهبِ الشافعيِّ، لا عن ما عندي.

مع أني لم أخترْ شيئاً خارجاً عن المذهب إلا يسيراً جداً، وبقية ما اخترتُه هو من المذهبِ، إما قولٌ آخرُ للشافعيِّ رضي الله عنه جديدٌ أو قديمٌ، أو وجهٌ في المذهبِ لبعض أصحابه، وكل ذلك راجعٌ إلى المذهبِ وليس بخارجٍ عنه.

* * *

---

(١) من الشاذلي.

(٢) وكأنه جمعَ الكل في كتاب واحد، هو: «الحاوي للفتاوي»، وهذا ما يشير إليه ما جاء عند الداودي: «الفتاوى ويُسمَّى: الحاوي: مجلدان». ويشتمل «الحاوي» (المطبوع) على (٨١) رسالة عدا الفتاوى المنثورة والفتاوى المنظومة غير المعنونة.

٢١ ـ فصل

وفي رجب سنةَ سبعٍ وسبعين وثماني مئةٍ وليتُ تدريسَ الحديثِ بالشيخونية.

وأولُ مَن وليه في حياة الواقفِ:

المحدِّث جمالُ الدين عبد الله الزولي، له تأليفٌ في تراجمِ رجال «العُمدة».

ثم وليه حافظُ العصر ابن حجرٍ من سنة ثمانٍ وثماني مئة.

ثم نزلَ عنه فوليه الشيخ شمسُ الدين الشطنوفيُّ النحويُّ.

ثم وليَه بعد وفاته ولدُه شهابُ الدين أحمد.

ثم ماتَ فقررَ فيه ولدهُ ـ وهو صغيرٌ ـ ونابَ عنه الشيخُ فخر الدين المقسي سنينَ عدة، ولم يتأهل صاحبُ الوظيفةِ بعد كبرهِ فدندن الناسُ بأنَّ هذه الوظيفةَ لي بشرطِ الواقف، وبلغ ذلك النائبَ المذكورَ فتخيل مني، وزاده تخيلاً تصدري لإملاءِ الحديثِ، فبادرَ واستنزلَ صاحبَ الوظيفة عنها بخمسين ديناراً، فأقام فيها أربعَ سنينَ ثم توفي، فوليتُها بعدَهُ بشرطِ الواقف.

وهذا تصديرٌ ألقيته بحضرةِ شيخنا العلامةِ مُحيي الدين الكافِيَجي وجماعةِ المدرسة، وذلك في رجب سنةَ سبعٍ وسبعينَ وثماني مئة، وقد مضى لي من العمرِ ثمان وعشرون سنةً:

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهَ أحمدُ وله الفضائلُ التي لا يبلغُ العدُّ حصرَها، وإياه أشكرُ الفواضلَ التي لا يطيقُ العبدُ شكرَها، وعليه أعتمدُ في أمورٍ كم استعظمَ الفَطِنُ اللبيبُ إمرها، فسهلَ أمرَها، ومنه أستمدُّ التوفيقَ والهدايةَ فكم منح نعماً لا يقدر الحاسبُ الحفيظُ قدرَها.

وأشهدُ أن لا إله إلا الله وحدَهُ لا شريكَ له شهادةً تخفِّفُ عن نفسِ قائلها يومَ القيامةِ وزرَها.

وأشهدُ أنَّ سيدَنا محمداً عبدُه ورسولُه ذو المعجزاتِ التي بهرَ نورُها شمسَ الأفلاكِ وبدرَها.

صلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه ومن قام بتوضيحِ سبيلِهِ من الأُمَّةِ دهرَها.

ورضي الله عن الأئمةِ الأعلامِ أئمةِ الدينِ الذين قاموا بأعباءِ السنَّةِ النبويَّةِ وحازوا فخرَها، وعن سيدنا ومولانا شيخ الشيوخِ ركنِ الإسلام أدامَه الله يرفعُ أعلامَ الدين، ويدفعُ شبهاتِ الملحدين، ويضعُ إصرَها.

ونصرَ الله مولانا السلطانَ الملكَ الأشرفَ، وحمى به ملة الإسلامِ وشدَّ أزرها.

ورحمَ واقفَ هذا المكانِ المباركِ وأثابه على مقاصدِه الجميلةِ ولا حرمَهُ أجرَها.

أخبرني جماعةٌ من شيوخي، منهم:

شيخُنا شيخُ الإسلامِ قاضي القضاة علم الدينِ البُلْقينيُّ

وحافظُ الحجازِ تقيُّ الدين أبو الفضل بن فهد الهاشميُّ

والشيخُ جلال الدين أبو هريرةَ بن أبي الحسن بن شيخ الإسلامِ سراجِ الدين ابن الملقنِ:

قال الأول والأخير: أنا التنوخيُّ.

وقال الثاني: أنا ابن صديقٍ قالا: أنا أبو العباسِ الصالحيُّ قال: أنا عبد الله بن عمرَ بن اللتي قال: أنا أبو الوقتِ السجزيُّ قال: أنا أبو الحسن الداوديُّ قال: أنا أبو محمد السرخسيُّ قال: أنا أبو إسحاق الشاشيُّ قال: أنا عبد بن حميدٍ قال: نا

إسماعيل بن أبي أويسٍ قال: حدثني محمدُ بن عبد الرحمن بن أبي بكر الجدعانيُّ عن المثنى بن الصَّبَّاحِ، عن عطاء بن أبي رباحٍ، عن ابن عباسٍ رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ:

«يا ابن عباس! احفظِ الله يحفظكَ، واحفظِ الله تجده أمامك.

وتعرَّفْ إلى الله في الرخاءِ يعرفكَ في الشدَّةِ.

واعلَمْ أن ما أصابكَ لم يكن ليخطئكَ، وأنَّ ما أخطأك لم يكن ليصيبكَ.

وأنَّ الخلائقَ لو اجتمعوا على أن يعطوكَ شيئاً لم يردِ الله أن يعطيكَهُ لم يقدروا على ذلك، أو أن يصرفوا عنك شيئاً أراد الله أن يعطيكَهُ لم يقدروا على ذلك.

وأن قد جفَّ القلمُ بما هو كائنٌ إلى يوم القيامةِ.

فإذا سألتَ فاسألِ الله، وإذا استعنتَ فاستعن بالله.

فإنَّ النصرَ مع الصبرِ، والفرجَ مع الكربِ، وإنَّ مع العسرِ يسراً».

* * *

الكلامُ على هذا الحديثِ من وجوه:

الأول في بيانِ ما يتعلَّقُ به من جهة صناعةِ الحديثِ:

هذا الحديثُ حسنٌ صحيحٌ مشهورٌ، أخرجه الترمذيُّ، والإمام أحمدُ في «مسنده» من طرقٍ، عن الليثِ بن سعدٍ وابن لهيعةَ، عن قيس بن الحجاجِ، عن [حنش][1] الصنعانيِّ، عن ابن عباسٍ أنه ركبَ خلفَ رسول الله ﷺ يوماً فقال له رسول الله ﷺ: «إني معلمك كلماتٍ:

---

(١) بياضٌ في الأصل، والمُثبت من الداودي.

احفظِ الله يحفظكَ، احفظِ الله تجدُه تجاهكَ، وإذا سألتَ فاسأل الله، وإذا استعنتَ فاستعن بالله.

واعلم أنَّ الخلائقَ لو اجتمعوا على أن ينفعوكَ لم ينفعوكَ إلا بشيءٍ قد كتبه الله لك، ولو اجتمعوا على أن يضرُّوكَ لم يضروكَ إلا بشيءٍ كتبهُ الله عليكَ.

رفعتِ الأقلامُ وجفَّت الصُّحفُ».

قال الترمذيُّ: حسنٌ صحيحٌ.

ومعنى قوله: حسنٌ صحيحٌ قد استشكَلَهُ جمعٌ من المتأخرينَ؛ فإنَّ الحسنَ قاصرٌ عن درجةِ الصحيحِ، فإنَّ الصحيحَ ما اتصلَ سنده بروايةِ العدلِ الضابطِ عن مثله إلى منتهاهُ من غير شذوذٍ ولا علةٍ قادحةٍ.

والحسنُ ما قلَّ ضبطُ راويهِ العدلِ، أو لم يسلم إسنادهُ من مستورٍ أو مدلسٍ زالت تهمتهُ بمجيءِ نحوهِ من وجهٍ آخر، فهو دون الصحيحِ لا محالةَ.

وكيفَ يجتمع إثباتُ القصورِ ونفيُه في حديثٍ واحد؟

وقد تكلَّم الناسُ في الجوابِ عن هذا الإشكالِ.

ومحصلُ ما وقفتُ [عليه][1] ستة أجوبةٍ:

الأول: ذكره ابن الصلاحِ، واقتصر عليه النوويُّ في «التقريب»:

أنَّ وصفَهُ بذلك باعتبارِ تعدُّدِ الإسنادِ، والمعنى أن له إسنادين:

أحدهما: يقتضي الصِّحةَ.

والآخر: يقتضي الحسنَ، فصحَّ أن يقال: حسنٌ صحيحٌ، أي حسنٌ باعتبارِ إسنادٍ، صحيحٌ باعتبارِ آخرَ.

---

(١) من الداودي.

وهذا الجواب ردَّه الشيخ تقيُّ الدين بن دقيق العيدِ بأنَّ الترمذيَّ وصفَ بذلك أحاديثَ فردةً ليس لها إلا طريقٌ واحدٌ، كالحديثِ الذي أخرجه من طريق العلاءِ بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة: «إذا بقيَ نصفُ شعبانَ فلا تصوموا»، فإنه قال فيه: حسنٌ صحيحٌ غريبٌ لا نعرفه إلا من هذا الوجهِ على هذا اللفظِ.

الجواب الثاني: ذكره ابن الصلاحِ أيضاً:

أنَّ المراد بالحسنِ اللغويِّ دون الاصطلاحي.

وردَّه ابنُ دقيق العيد أيضاً بأنه يلزمُ عليهِ أن يطلقَ على الحديثِ الموضوعِ إذا كان حسنَ اللفظِ أنه حسنٌ، وذلك لا يقوله أحدٌ من المحدثينَ.

الجواب الثالث ـ وهو لابن دقيق العيدِ ـ:

أنَّ الحسنَ لا يشترطُ فيه القصورُ عن الصحةِ إلا حيثُ انفردَ الحسنُ، أمّا إذا ارتفعَ إلى درجةِ الصِّحةِ فالحسنُ حاصلٌ لا محالةَ تبعاً للصحةِ؛ لأنَّ وجود الدرجةِ العليا ـ وهي الحفظُ والإتقانُ ـ لا ينافي وجودَ الدنيا كالصدقِ، فيصحُّ أن يُقال: حسنٌ باعتبارِ الصِّفةِ الدُّنيا، صحيحٌ باعتبار العُليا، ويلزمُ على هذا أن كلَّ صحيحٍ حسنٌ ولا عكسَ، فبين الحسنِ والصحيحِ إذاً عمومٌ وخصوصٌ مطلقٌ.

وشبهُ ذلك قولهم في الراوي: صدوقٌ فقط، وصدوقٌ ضابط، فإن الأولَ قاصرٌ عن درجةِ رجال الصحيحِ، والثاني منهم، فكما أنَّ الجمعَ بينَهما لا يشكل، فكذلك الجمعُ بين الصحة والحسنِ.

الجوابُ الرابع ـ وهو لابن كثيرٍ ـ:

أنَّ الجمعَ بين الصحةِ والحسنِ درجةٌ متوسطةٌ بين الصحيحِ والحسنِ، قال: فما قيل فيه: حسنٌ صحيحٌ أعلى رتبةً من الحسنِ ودون الصَّحيحِ.

قال العراقيُّ: وهذا تحكمٌ لا دليلَ عليه، وهو بعيدٌ.

الجوابُ الخامس ـ لشيخ الإسلام أبي الفضلِ بن حجر ـ:

وهو التوسُّط بين كلامي ابن الصلاحِ وابن دقيق العيدِ، فيُخَصُّ كلامُ ابن الصلاحِ بما له إسنادانِ فصاعداً، وجواب ابن دقيقِ العيدِ بالفرد.

الجواب السادسُ ـ له أيضاً ـ:

وهو الذي مشى عليه في «النخبة» و«شرحها» أنَّ الحديث إنْ تعدد إسنادهُ فالوصفُ راجعٌ إليه باعتبارِ الإسنادينِ أو الأسانيدِ، وعلى هذا فما قيل فيه: حسنٌ صحيحٌ فوق ما قيل فيه: صحيحٌ فقط، لأنَّ كثرة الطرقِ تقوي.

وإنْ لم يتعدد[1] إسنادُه فبحسبِ اختلافِ النقَّادِ في راويه، فيرى المجتهدُ منهم بعضَهم يقول فيه: صدوق، وبعضهم يقول: ثقة، ولا يترجَّح عنده قولُ واحد منهما، أو يترجَّح ولكنه يريدُ أن يشيرَ إلى الخلاف فيقول: حسنٌ صحيحٌ، وكأنه قال: حسنٌ عند قوم، صحيحٌ عند آخرين، فغايةُ ما فيه أنه حذفَ حرفَ العطف وهو: أو.

وعلى هذا فما قيل فيه: حسنٌ صحيحٌ، دون ما قيل فيه: صحيحٌ؛ لأنَّ الجزمَ أقوى من التردُّدِ. وهذا الجوابُ مركَّبٌ من جوابِ ابن الصلاحِ وابن كثيرٍ.

إذا عرفتَ ذلك فالحديثُ الذي أوردناه مما وصفَ به باعتبار تعدُّدِ الإسنادِ؛ فإن الطريقَ التي أخرجَه منها الترمذيُّ وأحمدُ تقتضي الصحة، وهي طريقُ الليث بن سعدٍ، عن قيس بن الحجاجِ، عن حنشٍ، عن ابن عباسٍ.

والليثُ إمامٌ جليلٌ لا يحتاجُ للتنبيهِ على جلالته.

وقيسُ بن الحجاجِ كلاعيٌّ حميريٌّ بصريٌّ وثَّقه ابن حبان.

---

(١) في الأصل: ينفرد!

وحنشٌ هو ابن عبد الله ـ ويقال ابن علي ـ الشيبانيُّ الصنعانيُّ أحد رجالِ مسلمٍ.

والطريقُ التي سقناها تقتضي الحسنَ.

أمّا إسماعيلُ بن أبي أويس بن عبد الله بن أويس المدنيُّ الأصبحيُّ ابن أختِ مالك بن أنسٍ فقد أخرج عنه الشيخان، وقال فيه أحمد: لا بأسَ به، وقال يحيى: صدوقٌ ليس بذاك، وقال أبو حاتم: محله الصدقُ وكان مغفلاً، وقال النَّسائيُّ: ليسَ بثقة، فضعفهُ راجعٌ إلى سوءِ الضبطِ، وقد زال محذورهُ بمجيئهِ في روايةِ غيره، وهذا شأنُ الحسن.

وأمّا محمَّد بن عبد الرحمنِ بن أبي بكر الجدعانيِّ [فإنه ليِّنُ الحديثِ][1].

وأمّا المثنى بن الصَّبَّاحِ اليمانيُّ أبو عبد الله فقال فيه أحمد: مضطربُ الحديثِ [ضعيفٌ، اختلط بأَخَرةٍ][2].

وقد تابعَهُ عبد الواحدِ بن سليم، عن عطاء، أخرجه ابنُ أبي الدنيا في بعض مؤلفاتهِ.

وعبدُ الواحد ـ وإن ضعَّفه أحمدُ والنَّسائي ويحيى ـ فقد وثَّقه ابن حبان، ومتابعتُه للمثنى تقتضي حسنَ حديثه.

وأمّا عطاءُ ابن أبي رباحٍ فلا يُسأل عنه لجلالته.

وقد تابعَ حنشاً وعطاءً على روايته عن ابن عباس عبد الملكُ بن عميرٍ [......][3].

---

(١) بياضٌ في الأصل، والمُثبت من الداودي.

(٢) بياضٌ في الأصل، والمُثبت من الداودي.

(٣) بياضٌ بمقدار ثلاثة أرباع السطر. ولا شيء عند الداودي.

وقد رَوى هذا الحديثَ عن النبيِّ ﷺ أيضاً سهلُ بن سعد الساعديُّ، وعبد الله ابن جعفر بن أبي طالبٍ، وهذا معنى وصفنا له بأنه مشهورٌ، فإنَّ الحديثَ إن لم يكن [له][1] غيرُ طريقٍ واحدةٍ سُمِّي غريباً.

وإن كان له طريقان سُمِّي عزيزاً لعزَّته، أي قوَّته بمجيئه من وجهٍ آخر.

وإن كان له ثلاثةُ طرقٍ فصاعداً ولم يبلغ حدَّ التواترِ يكن مشهوراً.

فأمّا حديثُ سهلٍ:

فأخرجه الدارقطنيُّ في «الأفراد»، وابنُ أبي الدنيا، والأصبهانيُّ في «الترغيب»، من طريق زهرةَ بن عمرو، عن أبي حازمٍ، عنه، أنَّ رسول الله ﷺ قال لعبد الله بن عباسٍ: «يا غلام! ألا أعلمكَ كلماتٍ تنتفعُ بهن؟» قال: بلى يا رسول الله، قال: «احفظِ الله يحفظكَ، احفظِ الله تجدهُ أمامكَ، تعرَّف إلى الله في الرخاءِ يعرِفْكَ في الشدَّةِ، إذا سألتَ فاسألِ الله، وإذا استعنتَ فاستعِن بالله، جفَّ القلمَ بما هو كائنٌ، فلو جهدَ العبادُ أن ينفعوكَ بشيءٍ لم يكتبه الله لكَ لم يقدروا عليه، ولو جهدَ العبادُ أن يضرُّوكَ بشيءٍ لم يكتبه الله عليكَ لم يقدروا عليه، فإن استطعتَ أن تعملَ لله بالصدقِ في اليقين فافعل، فإن لم تستطِع فإنَّ في الصبرِ على ما تكرهُ خيراً كثيراً، واعلم أنَّ النصرَ مع الصبرِ، وأن الفرجَ مع الكربِ، وأنَّ مع العسر يسراً».

قال الدارقطنيُّ: تفرَّد به زهرة، عن أبي حازم.

قلتُ: [....][2].

وأمّا حديثُ أبي سعيد الخدريِّ:

---

(١) من الداودي.

(٢) بعده بياضٌ، وكتب الناسخ: «بياضٌ بأصله». ولا شيء عند الداودي.

فأخرجه أبو يعلى في «مسنده»: نا إبراهيم بن عزرة الساميُّ، نا يحيى بن ميمونٍ، عن عليِّ بن زيدٍ، عن أبي نضرةَ، عن أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ لابن عباسٍ: «يا غليم! يا غلام ـ أو يا غلام يا غليم ـ احفظِ عني كلماتٍ [لعلَّ الله تعالى أن ينفعكَ بهن][1]، احفظ الله يحفظكَ، احفظ الله تجده أمامكَ، احفظِ الله في الرَّخاءِ يحفظكَ في الشِّدةِ، إذا سألتَ فاسأل الله، وإذا استعنتَ فاستعِن بالله، جفَّ القلم بما هو كائنٌ إلى يوم القيامةِ، فلو جهدَ الخلائقُ أن يعطوكَ شيئاً لم يقدرهُ الله لك ما استطاعوا ذلك، أو يمنعوك شيئاً قدَّره الله لكَ ما استطاعوا ذلك، اعمل باليقينِ مع الرضى، واعلم أنَّ مع العسرِ يُسراً، واعلم أنَّ مع العسرِ يسراً».

قال الحافظ أبو الفضل العراقيُّ: تفرد به يحيى بن ميمون بن عطاءِ بن زيد البصريُّ، وهو متَّفقٌ على ضعفه.

وأمّا حديثُ عبد الله بن جعفر:

فأخرجه الطبرانيُّ في «الكبير» عنه: أنَّ النبيَّ ﷺ أردفَهُ وعلمه نحوَ ما علم ابنَ عباسٍ.

وفي إسنادِه عليُّ بن أبي علي الهاشميُّ اللَّهَبِيُّ ـ من ذريةِ أبي لهبٍ ـ ضعفه أحمدُ، والشافعيُّ، وأبو حاتمٍ، والنَّسائيُّ.

فهذا ما يتعلَّقُ بشواهدِ الحديثِ جملة.

ولبعضِ أجزائه شواهدُ تأتي إنْ شاء الله تعالى.

* * *

---

(١) بياضٌ في الأصل، والمُثبت من الداودي.

الوجهُ الثاني والثالثُ والرابعُ والخامسُ فيما يتعلَّقُ به لغةً وإعراباً ومعنىً واستنباطاً:

قوله: «يا ابن عباس»:

في رواية التِّرمذيِّ: «يا غلام»، ورواية أبي سعيد: «يا غلام يا غليم»، والغلامُ لغةً: اسمٌ لمن هو دون البلوغِ، فالحديثُ ممَّا تحمَّله ابن عباسٍ دونَ البلوغ [وأدّاه][1] بعده فقبل منه، خلافاً لمن منعَ ذلكَ.

وفيه جوازُ نداءِ الشَّخصِ بغير اسمه، وبالتصغيرِ لتأديبٍ، أو شفقةٍ، أو نحو ذلك.

قوله: «احفظ الله يحفظك» أي: احفظ الله بالطاعةِ يحفظكَ بالرعايةِ.

قوله: «احفظِ الله تجده أمامك»، في رواية الترمذيِّ: «تُجاهك» [وهي بضمِّ التاءِ المبدلةِ من الواو][2] بمعنى[3] أمامكَ، أي يراعيكَ في أحوالكَ، وهذا بمعنى الذي قبلَهُ وتأكيدٌ له.

قوله: «تعرف إلى الله في الرخاء يعرفك في الشدة»، أي: تحببْ إليه بالطاعةِ حتى يعرفكَ في الرخاء مطيعاً، فإذا وقعتَ في شدة عرفكَ بالطاعةِ فجعلكَ ناجياً[4].

والأفعال الثلاثة في قوله: يحفظْك وتجدْهُ ويعرفْكَ مجزومةٌ، لأنها جوابٌ

---

(١) بياضٌ في الأصل، والمُثبت من الداودي.

(٢) بياضٌ في الأصل، والمُثبت من الداودي.

(٣) كتبها الناسخ: التابعي!

(٤) بعده بياضٌ، وكتب الناسخ: «بياضٌ بأصله». ولا شيء عند الداودي.

للأمرِ، والصحيحُ في عاملها أنه أداةُ شرطٍ مقدَّرةٌ هي [وفعلها، والمجزوم][1] جوابُها.

واستدلَّ بعضُهم بقوله: «يعرفك في الشدةِ» على جوازِ أن يقال في الله: عارفٌ، بناءً على الاكتفاءِ في الإطلاقِ بورود الفعلِ، والأكثر على منعِ وصفه تعالى بعارفٍ، لأنَّ المعرفةَ تستدعي سبقَ جهلٍ.

وأجابوا بأنَّ الاكتفاءَ بورودِ الفعلِ في جوازِ الإطلاقِ قولٌ خولفَ قائله، وعلى تقديرِ القولِ به فذكرُه في الحديثِ من باب المقابلةِ والمشاكلةِ، كقوله: ﴿ وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران: ٥٤] ﴿ وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا ﴾ [الشورى: ٤٠] ففي الحديثِ هذا النوعُ من أنواعِ البديعِ.

وهل هذا الإطلاقُ مجازٌ؟

الظاهر نعم، والعلاقةُ المصاحبةُ خلافاً لمن زعمَ أنَّ ذلك واسطةٌ بين الحقيقةِ والمجازِ.

وفيه من أنواعِ البديعِ أيضاً: الطباقُ بين الرخاءِ والشدةِ.

قوله: «واعلم أنَّ ما أصابكَ لم يكن ليخطئكَ وأنَّ ما أخطأك لم يكن ليصيبكَ» [يُقال: أخطأَهُ الأمرُ أي تخطَّاه إلى غيرِه، و][2] فيه إشارةٌ إلى الإيمانِ بالقدر.

وفي معنى هذه الجملةِ ما رواه الترمذيُّ بسندٍ ضعيفٍ، عن [جابر][3] بن عبد الله قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لا يؤمنُ عبدٌ حتى يؤمنَ بالقدرِ كلِّهِ حتى يعلمَ أنَّ ما أصابَهُ لم يكن ليخطئَهُ وما أخطأَه لم يكن ليصيبَه».

---

(١) بياضٌ في الأصل، والمُثبت من الداودي.

(٢) من الداودي.

(٣) بياضٌ في الأصل، والمُثبت من الداودي.

قولـه: «وأنْ قـد جـف»: أنْ هنـا مخففـة مـن الثقيلـةِ، واسـمها ضميـرُ الشـأنِ المحـذوفُ.

قوله: «فإذا سألت» الفاء للسببيةِ أي: إذا كان الأمرُ قد مضى والقدرُ قد وقعَ فلا معنى لسؤالِ الخلقِ، فإذا سألتَ فاسألِ الله وحدَهُ، وإذا استعنتَ فاستعن بالله وحدَهُ.

قوله: «فإنَّ النصرَ معَ الصَّبرِ»:

في رواية سهلٍ: «فإن في الصبرِ على ما تكرهُ خيراً كثيراً».

وروى أحمدُ وغيره، عن أبي سعيد الخدريِّ مرفوعاً: «من يصبر يصبرهُ اللهُ، ومن يستعِنْ يُعِنه اللهُ، ومن يستعفِف يعفهُ الله، وما رزقَ العبدُ رزقاً أوسعَ له من الصبرِ، والصبرُ حبسُ النفسِ على ما تكره»[1].

قولـه: «وإنَّ مـع العسـرِ يسـراً» كـرَّر ذلـك في حديـثِ أبي سـعيد، وكأنـه اتباعٌ للفـظ الآيـة، وقـد وردَ في الحديث: «لن يغلب عسـرٌ يسـرينِ» إشـارةً إلى أنَّ العسـرَ فـي المحليـنِ واحدٌ، واليسـرَ في الجملـةِ الأولى غيرُ الـذي في الثانية، وهـذه قاعدةٌ ذكرهـا أهـلُ البيانِ وغيرهم: إذا كـررتِ النكرةُ فالثاني غيـرُ الأولِ، أو المعرفةُ فالثاني عينُ الأولِ.

واستدلُّوا لها بالحديثِ المذكورِ، وقد أخرجه عبد الرزاق في «تفسيره»، والحاكم في «مستدركه» [من طريقهِ، عن معمر، عن أيوبَ][2] عن الحسنِ قال: خرجَ النبيُّ ﷺ يوماً مسروراً فرحاً وهو يضحكُ ويقول: «لن يغلب عسرٌ يسرينِ، ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ۝٥ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشرح: ٥ ـ ٦]».

(١) بعده بياضٌ، وكتب الناسخ: «بياضٌ بأصله». ولا شيء عند الداودي.

(٢) بياضٌ في الأصل، والمُثبت من الداودي.

وهذا مرسلٌ صحيحُ الإسنادِ، لكنَّ مراسيلَ الحسنِ مختلفٌ فيها فبعضُهُم صحَّحها، وبعضهم قال: هي شبهُ الريحِ؛ لأخذه عن كلِّ أحدٍ.

ولكن [لهذا][١] الحديثِ شواهدُ مِن حديث أنسٍ، وابن مسعودٍ مرفوعاً.

وعن عمرَ وعليٍّ وابن مسعودٍ موقوفاً.

وقد أوضحتُها في «**التفسير المسند**»، وأشبعتُ الكلام على هذه القاعدةِ وفروعِها في: «**شرح ألفية المعاني**» وفي: «**الأشباه والنظائر**»، ولله الحمد والمنّة.

* * *

---

(١) من الداودي.

٢٢ ـ ذكر أسماء المصنفات التي صنَّفتها، وهي سبعة أقسام[1]:

القسم الأول: ما أدَّعي فيه التفرُّد، ومعناهُ أنه لم يؤلَّفْ له نظيرٌ في الدنيا فيما علمتُ، وليس ذلك لعجزِ المتقدمينَ عنه ـ معاذ الله ـ ولكن لم يتفِقْ أنهم تصدَّوا لمثلِهِ.

وأمّا أهلُ العصرِ فإنهم لا يستطيعونَ أن يأتوا بمثله لما يحتاجُ إليه من سعةِ النظرِ وكثرةِ الاطلاعِ وملازمةِ التعبِ والجدِّ.

والذي هو بهذه الصفةِ من كتبي ثمانيةَ عشرَ مؤلفاً:

١ ـ الإتقانُ في علوم القرآنِ.

٢ ـ الدرُّ المنثور في التفسير المأثور.

٣ ـ ترجمانُ القرآن.

٤ ـ أسرارُ التنزيل.

٥ ـ الإكليل في استنباط التنزيل.

٦ ـ تناسقُ الدرر في تناسبِ الآياتِ والسور.

٧ ـ النكتُ البديعات على الموضوعات.

٨ ـ جمعُ الجوامع في العربيَّة.

٩ ـ شرحه يُسمَّى: همعَ الهوامع.

١٠ ـ الأشباهُ والنظائرُ في العربية تُسمَّى: المصاعدَ العليَّة في القواعدِ العربية.

---

(١) كتب السيوطي ثلاث قوائم لمؤلفاته، هذه الأولى، والثانية في ترجمته لنفسه في «حسن المحاضرة»، والثالثة في رسالته «فهرست مؤلفاتي»، وهي القائمة الأخيرة المعتمدة.

١١ ـ السلسلةُ في النحو.

١٢ ـ النكتُ على الألفيةِ، والكافيةِ، والشافيةِ، والشذورِ، والنزهةِ، في مؤلفٍ واحدٍ.

١٣ ـ الفتحُ القريب على «مغني اللبيب».

١٤ ـ شرح شواهدِ «المغني».

١٥ ـ الاقتراحُ في أصولِ النحوِ وجدله.

١٦ ـ طبقاتُ النحاةِ الكبرى تُسمَّى: بغيةَ الوعاة[١].

١٧ ـ صونُ المنطق والكلام عن فنِّ المنطقِ والكلام.

١٨ ـ الجامعُ في الفرائضِ. لم يتم.

***

القسم الثاني: ما ألف ما يناظره ويمكن العلامةَ أن يأتي بمثله، وذلك ما تم أو كُتب منه قطعة صالحة من الكتب المعتبرة التي تبلغ مجلداً وفوقه ودونه.

وذلك خمسون مصنفاً:

١ ـ المعجزاتُ والخصائصُ النبوية. مجلدٌ ضخم.

٢ ـ لبابُ النقول في أسبابِ النزول.

٣ ـ تكملـةُ تفسيرِ الشيخِ جـلال الديـن المحلـي، وهـي مـن أول البقـرةِ إلى آخر الإسـراءِ.

٤ ـ حاشيةٌ على تفسير البيضاويِّ، وصلتُ فيها إلى آخر سورة الأنعام[٢]. مجلد وسط.

---

(١) ثم جعل هذا العنوان للطبقات الصغرى. انظر ما جاء في آخرها (٢/ ٤٢٩).

(٢) ثم أتمها.

٥ ـ التوشيح على الجامعِ الصحيح. مجلد.

٦ ـ الديباج على صحيح مسلمِ بن الحجاج.

٧ ـ كشف المغطَّى في شرح الموطا. كُتب منه قطعة صالحة. مجلد.

٨ ـ لـمُّ الأطـراف وضـمُّ الأتـراف، وهو مختصرُ أطـراف المزي، مرتـبٌ على حـروف المعجمِ في ألفـاظ الأحاديثِ، لخصته من «الكشـاف في معرفـة الأطراف» للحسيني. مجلد.

٩ ـ تدريبُ الراوي في شرحِ تقريبِ النواوي. مجلد.

١٠ ـ شرحُ ألفية العراقي. ممزوج. جزء لطيف.

١١ ـ المرقاةُ العلية في شرح الأسماء النبوية.

١٢ ـ الرياضُ الأنيقة في شرح أسماء خير الخليقة.

١٣ ـ دررُ البحار في الأحاديث القصار. مرتبةٌ على حروفِ المعجم. مجلد.

١٤ ـ اللآلئُ المصنوعة في الأخبارِ الموضوعة، وهو تلخيصُ موضوعاتِ ابن الجوزيِّ مع زياداتٍ وتعقباتٍ. مجلد.

١٥ ـ قطرُ الدرر على نظمِ الدرر، وهو شرحُ ألفيتي في علم الحديثِ. كتبت منه قطعاً متفرقة نحو مجلد.

١٦ ـ القولُ الحسن في الذبِّ عن السنن، وهو تعقباتٌ على موضوعاتِ ابن الجوزي.

١٧ ـ منهاجُ السنة ومفتاحُ الجنة. كتبتُ منه قطعة صالحة.

١٨ ـ شرحُ الصدور بشرحِ حالِ الموتى والقبور.

١٩ ـ مختصرُه يُسمَّى: الفوز العظيم في لقاءِ الكريم.

٢٠ ـ البدورُ السَّافرة عن أمورِ الآخرة.

٢١ ـ لبّ اللباب في تحريرِ الأنساب.

٢٢ ـ طبقاتُ الحفَّاظ.

٢٣ ـ طبقاتُ المفسِّرين. كُتب منها قطعة صالحة.

٢٤ ـ عين الإصابة في معرفةِ الصحابةِ، وهو تلخيصُ «الإصابة» لإمام الحفاظ ابن حجرٍ. كُتب منه قطعةٌ صالحةٌ.

٢٥ ـ جامعُ المسانيد، وهو مسندٌ معلَّل. كُتب منه مجلدٌ لطيفٌ.

٢٦ ـ مختصر «التنبيه» يُسمَّى: الوافي.

٢٧ ـ دقائقُه.

٢٨ ـ مختصر «الروضة» مع زيادات كثيرة، يُسمَّى: الغُنية. كُتب منه إلى أثناء الصداقِ.

٢٩ ـ دقائقُه.

٣٠ ـ التعليقةُ الكبرى على «الروضة»، وتُسمَّى: الأزهارَ الغضَّة في حواشي الروضة. كُتب منها إلى الأذان في مجلدٍ. وأود لو تم تأليفها ولا عليَّ من سائر المصنفاتِ الناقصة، ولله عليَّ نذرٌ إن تمتْ على الوجهِ الذي في عزمي فإنها لا يحتاجُ معها إلى غيرِها أصلاً.

٣١ ـ الأشباهُ والنظائرُ. مجلد.

٣٢ ـ شرح «التنبيه». ممزوجٌ كُتب منه الآن إلى أثناء الحج.

٣٣ ـ الينبوع في ما زادَ على «الروضة» من الفروع. كُتب منه مجلدٌ في المسودة.

٣٤ ـ تلخيصُ «الخادم»، وهو مختصر «الخادم» للزركشي. كُتب منه من الزكاةِ إلى آخر الحجِّ.

٣٥ ـ الخلاصةُ في نظم «الروضة» مع زياداتٍ كثيرة، وليس فيه كلمة حشو. كُتب منه من أول الطهارة إلى الصلاةِ في نحو ألف بيتٍ، ومن الخراجِ إلى السرقة في أكثرَ من ألفِ بيت.

٣٦ ـ رفعُ الخصاصة في شرحِ الخلاصة: وهي شرحُ النظمِ المذكورِ. مجلدان. شرحتُ فيها القدر الذي نظمَ أولاً فأولاً.

٣٧ ـ الكوكبُ الساطع في نظمِ جمع الجوامع لابن السبكي. ألف وخمس مئة بيت.

٣٨ ـ شرحُه، مجلد.

٣٩ ـ شرح الشاطبيةِ. ممزوجٌ.

٤٠ ـ شرح «ألفية» ابن مالك. ممزوجٌ.

٤١ ـ الألفيةُ في النحو والتصريف والخط تُسمَّى: الفريدة.

٤٢ ـ شرحُها يُسمَّى: المطالع المفيدة. لم يتم.

٤٣ ـ الألفيةُ في المعاني والبيان تُسمَّى: عقود الجمان.

٤٤ ـ شرحُها يُسمَّى: حلَّ العقود.

٤٥ ـ التَّخصيص في شرح شواهد «التلخيص».

٤٦ ـ التَّذكرة. خمس مجلدات[1].

٤٧ ـ طبقاتُ النحاةِ الصغرى. مجلد.

---

(١) ثم بلغتْ خمسين مجلداً.

٤٨ ـ تاريخ الخلفاء. مجلد.

٤٩ ـ حُسن المحاضرة في أخبارِ مصرَ والقاهرة. مجلد.

٥٠ ـ مختصره. مجلد لطيف.

● ● ●

القسم الثالث: ما تمّ من الكتبِ المعتبرةِ الصغيرةِ الحجمِ التي هي من كراسين إلى عشرة. وذلك ستون[1] مؤلفاً:

١ ـ التحبير في علوم التفسير.

٢ ـ معتركُ الأقران في مشتركِ القرآن.

٣ ـ مفحمات الأقران في مبهمات القرآن.

٤ ـ المهذَّب فيما وقع في القرآن من المعرَّب.

٥ ـ خمائلُ الزهر في فضائلِ السور.

٦ ـ شرح الاستعاذةِ والبسملة.

٧ ـ إسعافُ المبطأ برجال الموطأ.

٨ ـ التذنيب في زوائدِ التقريب.

٩ ـ الألفية في مصطلح الحديث وتُسمَّى: نظمَ الدرر في علمِ الأثر.

١٠ ـ مناهل الصفا في تخريج أحاديث «الشفا».

١١ ـ الأزهارُ المتناثرة في الأخبارِ المتواترة.

١٢ ـ تمهيد الفرش في الخصالِ الموجبةِ لظلِّ العرش.

---

(١) في الأصل: سبعون، وكذا في «بهجة العابدين». ولكنَّ العناوين المذكورة ستون! فمن الواضح أن السيوطي أراد أن يكتب (ستون)، فسها وكتب: (سبعون).

١٣ ـ مفتاحُ الجنة في الاعتصامِ بالسنة.

١٤ ـ ما رواه الواعون في أخبارِ الطاعون.

١٥ ـ خصائص يوم الجمعة. وهي مئة خصوصة.

١٦ ـ الدررُ المنتثرة في الأحاديثِ المشتهرة.

١٧ ـ الآيةُ الكبرى في قصةِ الإسرا.

١٨ ـ الكلمُ الطيب والقولُ المختار في المأثورِ من الدعواتِ والأذكار.

١٩ ـ الطبُّ النبوي.

٢٠ ـ الهيئةُ السَّنية في الهيئة السُّنية.

٢١ ـ كشفُ التلبيس عن قلبِ أهلِ التدليس، وهو مختصر «إيضاح الإشكال» للحافظ عبد الغني مع زوائد.

٢٢ ـ تحفة النابه بتلخيصِ «المتشابه»، وهو مختصرُ كتاب للخطيبِ.

٢٣ ـ حسن التلخيص لـ«تالي التلخيص»، وهو مختصر «تالي التلخيص» للخطيب.

٢٤ ـ المدرج في المدرج.

٢٥ ـ الروضُ الأنيق في مسندِ الصديق.

٢٦ ـ العذبُ السَّلسَل في تصحيحِ الخلافِ المرسل، في «الروضة».

٢٧ ـ تخريج أحاديثِ «صحاح» الجوهري، يُسمَّى: فلقَ الصباح.

٢٨ ـ حاشيةٌ على شرحِ الشُّذور.

٢٩ ـ شرحُ الرَّحبية في الفرائضِ. ممزوج.

٣٠ ـ تشييدُ الأركان مِن ليس في الإمكانِ أبدعُ مما كان.

٣١ ـ تأييدُ الحقيقةِ العلية وتشييدُ الطريقةِ الشَّاذلية.

٣٢ ـ درُّ التاج في إعرابِ مشكل «المنهاج».

٣٣ ـ الوفية باختصارِ الألفية. ست مئة بيت.

٣٤ ـ شرحُ الملحة. ممزوج.

٣٥ ـ شرح «القصيدة الكافية» في التصريف.

٣٦ ـ البديعيَّة تُسمَّى: نظمَ البديع في مدحِ الشفيع. كراسةٌ مورًّى فيها باسم النوع.

٣٧ ـ شرحُها.

٣٨ ـ النقاية في أربعةَ عشرَ علماً.

٣٩ ـ شرحُها يُسمَّى: إتمام الدراية لقراءِ النقاية.

٤٠ ـ الوسائل إلى معرفة الأوائل.

٤١ ـ شواردُ الفرائد في الضوابطِ والقواعد، من أربعة فنون.

٤٢ ـ قلائدُ الفوائد. نظم فيه فوائد علمية.

٤٣ ـ رفعُ شأنِ الحُبشان.

٤٤ ـ تاريخُ الملائكة.

٤٥ ـ وظائفُ اليوم والليلة.

٤٦ ـ طبقاتُ الكتَّاب.

٤٧ ـ طبقاتُ الشافعيَّة. مختصرة جداً.

٤٨ ـ دَرُّ السحابة في مَن دخلَ مصرَ من الصَّحابة.

٤٩ ـ آدابُ الملوك.

٥٠ ـ داعي الفلاح في أذكارِ المساءِ والصباح[١].

٥١ ـ رفعُ الباس عن بني العباس.

٥٢ ـ تاريخُ أسيوط.

٥٣ ـ القول المشرِق في تحريمِ الاشتغالِ بالمنطق.

٥٤ ـ منتهى الآمال في شرحِ حديثِ إنَّما الأعمال.

٥٥ ـ جهدُ القريحة في تجريدِ النَّصيحة، وهو مختصر «نصيحةِ أهل الإيمان في الردِّ على منطقِ اليونان» لابن [تيمية][٢].

٥٦ ـ تمامُ الإحسان في خلقِ الإنسان.

٥٧ ـ الإفصاح بفوائدِ النكاح.

٥٨ ـ ضوءُ الصباح في فوائدِ النكاح.

٥٩ ـ تقريرُ الاستناد في تيسيرِ الاجتهاد.

٦٠ ـ الردُّ على من أخلدَ إلى الأرض وجهل أنَّ الاجتهادَ في كلِّ عصرٍ فرض[٣].

* * *

القسم الرابع: ما كان كراساً ونحوه سوى مسائل الفتاوي، وذلك مئة مؤلف:

١ ـ كبتُ الأقران في كتبِ القرآن.

٢ ـ مراصدُ المطالع في تناسبِ المقاطعِ والمطالع.

٣ ـ الذيلُ الممهَّد على «القول المسدَّد».

---

(١) جاء في آخره (ص ٩٢) أنه فرغ منه في ٢١/ ٧/ ٨٩٢.

(٢) بياضٌ في الأصل، والمُثبت من الشاذلي والداودي.

(٣) ألفه والذي قبله سنة ٨٨٨.

٤ ـ تخريجُ أحاديثِ شرح العقائد.

٥ ـ أنموذجُ اللبيب في خصائصِ الحبيب.

٦ ـ بزوغُ الهلال في الخصالِ الموجبة للظلال.

٧ ـ جيادُ المسلسلات.

٨ ـ تذكرةُ المؤتسي بمن حدَّث ونسي.

٩ ـ جزءٌ فيمن وافقَت كنيتهُ [كنيةَ][1] زوجه من الصَّحابة.

١٠ ـ جزءٌ في أسماءِ المدلِّسين.

١١ ـ اللمع في أسماءِ مَن وضع.

١٢ ـ ريحُ النسرين فيمن عاشَ من الصحابةِ مئةً وعشرين.

١٣ ـ العُشَاريات.

١٤ ـ المقدمةُ في الفقه.

١٥ ـ شرحُ «الكوكبِ الوقاد في أصولِ الاعتقاد» نظم العَلم السخاوي.

١٦ ـ الشمعةُ المضيَّة في العربيَّة.

١٧ ـ موشحةٌ في النحو.

١٨ ـ مختصرُ الملحة.

١٩ ـ قطرُ النَّدى في ورودِ الهمزةِ للنِّدا.

٢٠ ـ الجمعُ والتفريق بين الأنواعِ البديعية[2].

---

(١) من الشاذلي والداودي.

(٢) هو شرح «البديعية» وقد سبق في القسم الثالث.

٢١ ـ النفحةُ المسكيَّة والتحفةُ المكيَّة. على نمط «عنوان الشرف».

٢٢ ـ دررُ الكلِم وغررُ الحكم.

٢٣ ـ المقاماتُ. أربع.

٢٤ ـ شرح الحيعلة والحوقلة.

٢٥ ـ مختصر «شفاءِ الغليل في ذمِّ الصاحبِ والخليل» يُسمَّى: الشهاب الثاقب.

٢٦ ـ الشماريخ في علمِ التاريخ.

٢٧ ـ تحفةُ الظرفاء بأسماءِ الخلفاء. قصيدةٌ رائيةٌ مئة بيت.

٢٨ ـ فتحُ الجليل للعبدِ الذليل في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ الآية [البقرة: ٢٥٧]. استنبطتُ منها مئةً وعشرينَ نوعاً من أنواعِ البديع.

٢٩ ـ الأزهارُ الفائحة على الفاتحة. وهو مِنْ أول ما صنفتُ.

٣٠ ـ الكلامُ على أولِ سورةِ الفتح. وهو تصديرٌ.

٣١ ـ الكلامُ على(١) حديثِ: احفظ الله يحفظك. وهو تصديرٌ.

٣٢ ـ اليدُ البُسطى في تعيينِ الصلاة الوسطى.

٣٣ ـ مطلع البدرينِ في مَن يُؤتى أجرين.

٣٤ ـ أبوابُ السَّعادة في أسبابِ الشهادة.

٣٥ ـ طيُّ اللسان عن ذمِّ الطيلسان.

٣٦ ـ جزءٌ في شُعب الإيمان.

٣٧ ـ جزءٌ في ذمِّ زيادة الأمراء.

---

(١) في الأصل: عن. وهو من الناسخ.

٣٨ ـ جزءٌ في ذمِّ القضاء.

٣٩ ـ جزءٌ في موتِ الأولاد.

٤٠ ـ آخر يُسمَّى: التسلِّي والإطفا لنارٍ لا تطفا.

٤١ ـ سهامُ الإصابة في الدعواتِ المُجابة.

٤٢ ـ الثغورُ الباسمة في مناقبِ فاطمة.

٤٣ ـ جزءٌ في فضلِ الشتاء.

٤٤ ـ مختصرُ أذكارِ النووي يُسمَّى: أذكارَ الأذكار.

٤٥ ـ أربعون حديثاً في الجهاد.

٤٦ ـ أربعونَ حديثاً في ورقة.

٤٧ ـ شرحُها. كُتب منه كراس.

٤٨ ـ الأساس في فضلِ بني العباس.

٤٩ ـ حصولُ الفوائدِ بأصولِ العوائد.

٥٠ ـ القول المُجمل في الردِّ على المُهمل(١).

٥١ ـ المعاني الدَّقيقة في إدراكِ الحقيقة.

٥٢ ـ جزءٌ في الصَّلاة على النبيِّ ﷺ.

٥٣ ـ كشفُ الصَّلصلةِ عن وصفِ الزلزلة.

٥٤ ـ جزءٌ في ذمِّ المكس.

٥٥ ـ الرفد في فضلِ الحفد.

---

(١) يقصد السخاوي.

٥٦ ـ جزءٌ في أدبِ الفتيا.

٥٧ ـ الروضُ الأَريض في طهرِ المحيض.

٥٨ ـ ميزان المَعْدلة في شأنِ البسملة.

٥٩ ـ الظفر بقلمِ الظفر.

٦٠ ـ المُستظرفة في أحكامِ دخولِ الحشفة.

٦١ ـ الحجج المُبِينة في التفضيلِ بين مكَّة والمَدينة.

٦٢ ـ بُلغة المحتاج في مناسكِ الحاج.

٦٣ ـ ترجمةُ الشيخِ محيي الدين النووي.

٦٤ ـ ترجمةُ شيخِنا قاضي القضاة البُلْقيني.

٦٥ ـ الزهرُ الباسم فيما يزوِّج فيهِ الحاكم.

٦٦ ـ إلقامُ الحجر لمن زكَّى سابَّ أبي بكر وعمر، وهو جزءٌ في ردِّ شهادة الرافضة.

٦٧ ـ أرجوزة تُسمَّى: فضلَ الكلام في حكمِ السلام.

٦٨ ـ أرجوزة تُسمَّى: السلاف في التفضيلِ بين الصلاةِ والطواف.

٦٩ ـ السلالة في تحقيقِ المقرِّ والاستحالة.

٧٠ ـ الاقتناص في مسألةِ النماص.

٧١ ـ فصل الخطاب في قتلِ الكلاب.

٧٢ ـ فصل الكلام في ذمِّ الكلام.

٧٣ ـ درج المعالي في نصرةِ الغزالي على المنكرِ المتغالي.

٧٤ ـ الأخبار المرويَّة في سببِ وضعِ العربية.

٧٥ ـ العرف في معنى الحرف. ردٌّ على البهاءِ بن النحاس[١].

٧٦ ـ شذا العرف في إثباتِ المعنى للحرف. ردٌّ على الشريفِ الجرجاني[٢].

٧٧ ـ رسالةٌ في: ضربي زيداً قائماً.

٧٨ ـ المنى في الكنى.

٧٩ ـ اللآلئُ المكلَّلة في تفضيلِ المَعلاة على المَسفلة[٣].

٨٠ ـ أحاسنُ الاقتباس في محاسنِ الاقتباس.

٨١ ـ التعريف بآدابِ التأليف.

٨٢ ـ الجُمانة في اللغة.

٨٣ ـ رسالةٌ في تفسيرِ ألفاظٍ متداولة.

٨٤ ـ مقاطعُ الحجاز. مِن نظمي.

٨٥ ـ نَوْرُ الحديقة. مِن نظمي.

---

(١) عدتْ اليزابت ماري سارتين هذا الرد كتاباً، ومنحته رقما غير «العرف»، وكذلك الذي بعده، كما في (ص ١١٩ ـ ١٢٠) من طبعتها، والصواب عندي أنهما كتابان لا أربعة، وبذلك يتم العدد في هذا القسم مئة كما قال المؤلف، وعلى عدِّها يكون العدد (١٠٢).

(٢) قال السخاوي في ترجمة السيوطي في «الضوء اللامع لأهل القرن التاسع» (٤/ ٦٧): «ونقص السيدَ والرضي في النحو بما لم يبد مستنداً فيه مقبولاً بحيث إنه أظهر لبعض الغرباء الرجوع عنه فإنه لما اجتمعا قال له: قلت: إن السيد الجرجاني قال: إن الحرف لا معنى له أصلاً لا في نفسه ولا في غيره، وهذا كلام السيد ناطق بتكذيبك فيما نسبتَه إليه فأوجدنا مستندك فيما زعمته، فقال: إنني لم أر له كلاماً ولكنني لما كنتُ بمكة تجاريتُ مع بعض الفضلاء الكلام في المسألة فنقل لي ما حكيتُه وقلدتُه فيه، فقال: هذا عجيب ممن يتصدى للتصنيف كيف يقلد في مثل هذا مع هذا الأستاذ؟! انتهى».

(٣) في الأصل: المعملة على المشغلة. وهو تحريفٌ بعيدٌ، وقد نشرتُ الرسالة في شبكة الألوكة.

٨٦ ـ الكلامُ على قوله تعالى: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِمَا كَسَبُواْ﴾ الآية [فاطر: ٤٥].

٨٧ ـ تذكرةُ النفسِ، في التصوُّف.

٨٨ ـ شرحُها.

٨٩ ـ تعريفُ الأعجم بحروفِ المعجم.

٩٠ ـ الشَّهد في النحو، وهي قصيدةٌ من بحرِ الهزج.

٩١ ـ العرف الشذي في أحكامِ ذي.

٩٢ ـ الجوابُ الأسدّ في تنكيرِ أحدٍ وتعريفِ الصَّمد.

٩٣ ـ عمدة المتعقِّب في الردِّ على المتعصب، في واقعةٍ وقعتْ مع القاضي شمسِ الدين الأمشاطي قاضي الحنفيَّة.

٩٤ ـ العبراتُ المسكوبة في أنَّ استتابةَ تارك الصَّلاةِ مندوبة.

٩٥ ـ كشفُ اللبس عن قضاءِ الصبحِ بعدَ طلوعِ الشمس.

٩٦ ـ درجُ العُلا في قراءةِ أبي عمرو بن العَلا.

٩٧ ـ الدرُّ النثير في قراءةِ ابن كثير.

٩٨ ـ إرشادُ المهتدين إلى نصرةِ المجتهدين.

٩٩ ـ حسنُ النية وبلوغُ الأمنية في الخانقاهِ الركنية.

١٠٠ ـ الطلعةُ الشَّمسية في تبيينِ الجنسيَّة من شرطِ البيبرسيَّة.

* * *

القسم الخامس: ما ألف في واقعاتِ الفتاوى من كراسٍ وفوقَه ودونَه، وذلك الآن ثمانون مؤلفاً[١].

١ ـ القول الفصيح في تعيين الذبيح.

٢ ـ المصابيح في صلاة التراويح.

٣ ـ بسط الكف في إتمام الصف.

٤ ـ القول المُضي في الحنث في المضي.

٥ ـ وصول الأماني بأصول التهاني.

٦ ـ الدر المنظم في الاسم الأعظم.

٧ ـ نتيجة الفكر في الجهر بالذكر.

٨ ـ إعمال الفكر في فضل الذكر.

٩ ـ الخبرُ الدال على وجودِ القطبِ والأوتادِ والنجباءِ والأبدال.

١٠ ـ جزءٌ في السبحة.

١١ ـ جزءٌ في رفع اليدينِ في الدعاء.

١٢ ـ تنويرُ الحلك في إمكانِ رؤية النبي والملك.

١٣ ـ اللمعة من أجوبةِ الأسئلةِ السبعة.

١٤ ـ القول الجلي في حديث الولي.

١٥ ـ رفع الصوت بذبحِ الموت.

(١) في «الحاوي للفتاوي» خمسون كتاباً منها.

١٦ ـ نُصرة الصديق على الجاهل الزنديق[1].

١٧ ـ رفع التعسُّف في إخوة يوسف.

١٨ ـ القول الأشبه في حديث: «من عرف نفسه فقد عرف ربه».

١٩ ـ اللمعة في تحقيقِ الرَّكعة لإدراكِ الجمعة.

٢٠ ـ جزءٌ في صلاة الضحى.

٢١ ـ بذلُ العسجد لسؤالِ المسجد.

٢٢ ـ قطعُ المجادلة عند تغييرِ المعاملة.

٢٣ ـ رفعُ منار الدين وهدم بناء المفسدين[2].

٢٤ ـ جزء في الغُنج.

٢٥ ـ إزالة الوهن عن مسألةِ الرهن.

٢٦ ـ الجوابُ الحاتم عن سؤالِ الخاتم.

٢٧ ـ الجوابُ الحزم عن حديث: «التكبير جزم».

٢٨ ـ بذلُ الهمَّة في طلبِ براءةِ الذمة.

٢٩ ـ الإنصاف في تمييزِ الأوقاف.

٣٠ ـ فتح المغالق مِن أنتِ تالق.

٣١ ـ شدُّ الأثواب في سدِّ الأبواب.

٣٢ ـ الفوائد المغترفَة من بيتِ طرفة.

---

(١) ثم عدَّل العنوان إلى «الحبل الوثيق في نصرة الصديق»، وهو في «الحاوي» (١/ ٥٠٤).

(٢) واختصره في «هدم الحاني على الباني»، وسيأتي في هذا القسم برقم (٧٨)، وهو في «الحاوي» (١/ ١٧٧).

٣٣ ـ رفع السِّنَة في نصبِ الزِّنة.

٣٤ ـ الأجوبة الزكيَّة عن الألغازِ السبكيَّة.

٣٥ ـ تنزيهُ الأنبياء عن تسفيهِ الأغبياء.

٣٦ ـ جزيلُ المواهب في اختلافِ المذاهب.

٣٧ ـ الفوائدُ الكامنة في إيمانِ السيدة آمنة، وتُسمَّى أيضاً: التعظيم والمنَّة في أنَّ والدي المصطفى في الجنة.

٣٨ ـ سيفُ النُّظار في الفرقِ بين الثبوتِ والتكرار.

٣٩ ـ الزندُ الوَرِي في الجوابِ عن السؤالِ السكندري.

٤٠ ـ فجر الثمد في إعرابِ أكملِ الحمد.

٤١ ـ حسنُ التَّصريف في عدمِ التَّحليف.

٤٢ ـ الزند في السلمِ في القند.

٤٣ ـ تنبيهُ الواقف على شرطِ الواقف.

٤٤ ـ تنبئةُ الغبي بتبرئةِ ابنِ عربي.

٤٥ ـ المباحثُ الزكيَّة في المسألةِ الدَّوركيَّة.

٤٦ ـ إنباهُ الأذكياء لحياةِ الأنبياء.

٤٧ ـ الحظُّ الوافر من المغنم في استدراكِ الكافرِ إذا أسلم.

٤٨ ـ الإعلام بحكمِ عيسى عليه السلام.

٤٩ ـ القذاذة في تحقيقِ محلِّ الاستعاذة.

٥٠ ـ نفحُ الطيب من أسئلةِ الخطيب.

٥١ ـ الجوابُ المصيب عن اعتراضاتِ الخطيب.

٥٢ ـ السهمُ المصيب في نحرِ الخطيب.

٥٣ ـ إتمامُ النعمة في اختصاصِ الإسلامِ بهذه الأمة.

٥٤ ـ شدُّ الأيطال على أهلِ الإبطال.

٥٥ ـ جزءٌ في فضلِ التاريخ وشرفهِ والحاجةِ إليه.

٥٦ ـ تزيينُ الأرائك في إرسالِ النبيِّ ﷺ إلى الملائك.

٥٧ ـ إتحافُ الوفد بنبأِ سورةِ الحفد.

٥٨ ـ إسبالُ الكساء على النساء.

٥٩ ـ رفعُ الأسى عن النسا.

٦٠ ـ اللفظُ الجوهري في ردِّ خباطِ الجوجري.

٦١ ـ الأخبارُ المأثورة في الاطِّلاءِ بالنَّوْرة.

٦٢ ـ المعتلي في تعدُّدِ صورِ الولي.

٦٣ ـ الفوائدُ البارزة والكامنة في النِّعم الظاهرةِ والباطنة.

٦٤ ـ الكر على عبدِ البر.

٦٥ ـ رفعُ الشَّر ودفعُ الهَر الصادرَيْنِ مِن عبد البر.

٦٦ ـ وقعُ الأسل فيمن جهلَ ضربَ المثل.

٦٧ ـ تحفة الأنجاب بمسألةِ السِّنجاب.

٦٨ ـ تعريفُ الفئة بأجوبةِ الأسئلةِ المئة.

٦٩ ـ ضوءُ الشَّمعة في عددِ الجمعة.

٧٠ ـ كشفُ الضَّبابة في مسألةِ الاستنابة.

٧١ ـ النقولُ المشرقة في مسألةِ النَّفقة.

٧٢ ـ الفوائدُ الممتازة في صلاةِ الجنازة.

٧٣ ـ الإعراضُ والتولي عن من لا يُحسن أن يصلِّي، ويُسمَّى أيضاً: الصِّحة والثبوت في ضبطِ دعاءِ القنوت.

٧٤ ـ البدرُ الذي انجلى في مسألةِ الولا.

٧٥ ـ حسنُ المقصِد في عملِ المولد.

٧٦ ـ حصولُ الرِّفق بأصولِ الرِّزق.

٧٧ ـ دفعُ التَّشنيع في مسألةِ التَّسميع.

٧٨ ـ هدمُ الحاني على الباني.

٧٩ ـ المحرَّر في قوله: ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [الفتح: ٢].

٨٠ ـ القولُ المشيَّد في وقفِ المؤيَّد.

* * *

القسم السادس: مؤلفاتٌ لا أعتدُّ بها لأنها على طريق البطالين الذين ليسَ لهم اعتناءٌ إلا بالرواية المحضة، ألفتُها في زمن السماعِ وطلبِ الإجازات، مع أنها مشتملةٌ على فوائدَ بالنسبة إلى ما يكتبهُ الغيرُ.

[وذلك أربعون مؤلَّفاً][1]:

١ ـ المسلسلاتُ الكبرى. مجلد.

---

(١) من «بهجة العابدين».

وقد أهملَ السيوطي في «فهرست مؤلفاتي» (٣٢) كتاباً منها، ولم يرتضِ سوى ثمانية.

٢ ـ أربعونَ حديثاً متباينة.

٣ ـ أربعونَ حديثاً توافقَ فيها اسم الشيخ والصحابي.

٤ ـ الملتقطُ من «الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة» لابن حجر، مجلد.

٥ ـ المعجم الكبير لشيوخي يُسمَّى: حاطب ليل وجارف سيل.

٦ ـ المعجمُ الصغيرُ يُسمَّى: المنتقى.

٧ ـ المعجمُ الأوسطُ، وهو العُمدة[١].

٨ ـ الرحلةُ المكيَّة والمدنيَّة.

٩ ـ قطفُ الزهر في رحلةِ شهر.

١٠ ـ الرحلة الفيوميَّة[٢].

١١ ـ فهرستُ المرويَّات.

١٢ ـ المنتقى من «تفسير» ابن أبي حاتم.

١٣ ـ المنتقى من «سنن» سعيد بن منصور.

١٤ ـ أربعونَ حديثاً من روايةِ مالكٍ عن نافعٍ عن ابن عمر.

١٥ ـ المنتقى من «تفسير» الفريابي.

١٦ ـ المنتقى من «سيرة» ابن سيد الناس.

١٧ ـ المنتقى من «مسند» مسدَّد.

١٨ ـ المنتقى من «معجم» الطبراني.

---

(١) أظنُّه «المنجم في المعجم».

(٢) لم يتطرق المؤلفُ إلى ذكر هذه الرحلة فيما سبق من فصول كتابه!

١٩ ـ المنتقى من «سنن» البيهقي.

٢٠ ـ تلخيص «معجم» الحافظ ابن حجر.

٢١ ـ المنتقى من «فضائل القرآن» لأبي عُبيد.

٢٢ ـ المنتقى من «تفسير» عبد الرزاق.

٢٣ ـ المنتقى من «مسند» ابن أبي شيبة.

٢٤ ـ المنتقى من «مسند» أبي يعلى[١].

٢٥ ـ البراعة في تراجمِ بني جماعة.

٢٦ ـ الفتح المسكي في تراجمِ البيتِ السبكي.

٢٧ ـ فهرست خرَّجتُه لشيخنا الإمام الشُّمُنِّي.

٢٨ ـ جزء خرَّجتُه له فيه المسلسل بالنحاة وغيره.

٢٩ ـ مشيخة خرَّجتُها للشيخ شمس الدين الباني.

٣٠ ـ مشيخة خرَّجتُها لمولانا أمير المؤمنينَ المتوكل على الله خليفة العصر[٢].

٣١ ـ جزء خرَّجتُه للشهابِ الحجازيِّ فيه المسلسلُ بالشعراءِ والكتابِ.

٣٢ ـ المنتقى من «أسنى المطالب» لابن الجزري.

٣٣ ـ المنتقى من «معجم» الدمياطي.

٣٤ ـ المنتقى من «تاريخ» الخطيب.

٣٥ ـ المنتقى من «مشيخة» ابن البخاري.

---

(١) في الأصل: علي!

(٢) تُوفي يوم الأربعاء سلخ المحرم سنة (٩٠٣). انظر ترجمته في «تاريخ الخلفاء» ص ٧٧٨ ـ ٧٨٠.

٣٦ ـ المنتقى من «معجم» ابن قانع.

٣٧ ـ المنتقى من «الوعد والإنجاز».

٣٨ ـ المنتقى من «أحاسن المنن في الخلق الحسن».

٣٩ ـ المنتقى من «مصنف» عبد الرزاق[١].

٤٠ ـ مقاليد التقاليد.

* * *

القسم السابع: ما شرعتُ فيه وفتر العزمُ عنه وكُتب منه القليل[٢]:

١ ـ مجمع البحرين ومطلع البدرين، في التفسير، جامعٌ بين المنقولِ والمعقولِ والروايةِ والدراية، وكُتب منه إلى قوله تعالى: ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ﴾ في كراريسَ، وكُتب منه سورةُ الكوثر.

٢ ـ مفاتيحُ الغيب، تفسيرٌ مسندٌ كبيرٌ جداً. كُتب منه من ﴿سَبِّحِ ٱسۡمَ رَبِّكَ ٱلۡأَعۡلَى﴾ إلى آخر القرآن في مجلدٍ.

٣ ـ شرحُ سنن ابن ماجه. مطولٌ. كُتب منه كراريسُ من أوله.

٤ ـ شرحُ مسند الإمام الشافعيِّ. كُتب منه مجالسُ على درسي الشيخونية.

---

(١) للسيوطي «منتقى من مسند إسحاق بن راهويه»، و«منتقى من مسند الحارث بن أبي أسامة»، و«منتقى من مسند أحمد بن منيع»، ذكرها في كتابه «أنشاب الكتب» (ص ١١٨)، و(ص١٢٦)، و(ص١٣٠)، ولم يذكرها هنا. والأول والثالث في الجزء السادس من تذكرته «الفلك المشحون». وفي «التذكرة» منتقياتٌ أخرى لم تُذكر هنا أيضاً.

(٢) وفيها ما أتمّه وأوردَه في «فهرست مؤلفاتي»، وهو (٢٦) كتاباً.

٥ ـ مرقاةُ الصعود إلى سنن أبي داود. كُتب منه كراسان. وفي عزمي إكمالُه فإن يسَّر الله به نقلتُه إلى القسمِ الثاني[١].

٦ ـ التعليقةُ السنيةُ على السنن النَّسائية. كُتب منه دون كراسٍ.

٧ ـ ميدان الفرسان في شواهدِ القرآن. كُتب منه دون كراسٍ.

٨ ـ مجازُ الفرسان إلى مجازِ القرآن، وهو مختصرُ «مجاز القرآن» للشيخ عز الدين بن عبد السلام. كُتب منه دون كراس.

٩ ـ تنويرُ الحوالك على موطأ مالك. كُتب منه أوراق.

١٠ ـ الروضُ المكلل والوردُ المعلل، في مصطلح الحديثِ.

١١ ـ أزهارُ الآكام في أخبارِ الأحكام. كُتب منه دون كراس.

١٢ ـ الفوائدُ المتكاثرة في الأحاديثِ المتواترة. كُتب منه كراريس، والعمدةُ على مختصرِه المتقدِّم.

١٣ ـ كشفُ النِّقاب عن الألقاب. كُتب منه ورقة.

١٤ ـ مختصر «النهاية» لابن الأثير، يُسمَّى: تقريب الغريب. كُتب منه كراسان.

١٥ ـ بغية الرائد في الذيلِ على «مجمع الزوائد». كُتب منه كراسٌ.

١٦ ـ الحصرُ والإشاعة لأشراطِ الساعة.

١٧ ـ زوائدُ الرجال على «تهذيب الكمال».

١٨ ـ زوائد «شعب الإيمان» للبيهقيِّ على الكتب الستة. كُتب منه الثلثُ في خمس كراريس.

١٩ ـ زوائد «نوادر الأصول» للحكيم. كُتب منه أوراق.

---

(١) كان ذلك.

٢٠ ـ تجريد «العناية إلى تخريج أحاديث الكفاية» لابن الرِّفعة. كُتب منه كراسٌ.

٢١ ـ تجريد أحاديثِ الموطأ. كُتب منه دون كراس.

٢٢ ـ زوائد «سنن» سعيد بن منصور يُسمَّى: لطائف المنن. كُتب منه أوراق.

٢٣ ـ منتقى من «تاريخ» ابن عساكر.

٢٤ ـ نشر العبير في تخريج أحاديث الشرحِ الكبير. [كُتب][1] منه كراس.

٢٥ ـ المقتصرُ في تخريج أحاديثِ المختصرِ لابن الحاجب. كُتب منه أوراق.

٢٦ ـ توضيحُ المدركِ في تصحيح «المستدرك». كُتب منه كراس.

٢٧ ـ الحواشي الصغرى على «الروضة» تُسمَّى: قطف الأزهار. كُتب منه نحو عشرة كراريس.

٢٨ ـ اللوامعُ والبوارق في الجوامعِ والفوارق. كُتب منه دون كراس.

٢٩ ـ شرح «الروض» لابن المقرئ. كُتب منه كراس.

٣٠ ـ مختصر «المطلب». كُتب منه أوراق.

٣١ ـ مختصر «الأحكام السلطانية» للماوردي. كُتب منه كراسان.

٣٢ ـ الورقات في الفقهِ. كُتب منه ربع العبادات.

٣٣ ـ شرح «التدريب» للبُلْقيني. كُتب منه كراريس.

٣٤ ـ حاشية على «قطعة» الإسنوي. كُتب منها كراسان.

٣٥ ـ تشنيفُ الأسماع بمسائل الإجماع. كُتب منه ورق[2].

٣٦ ـ شرح «تنقيح اللباب» للشيخ ولي الدين. كُتب منه ورقة.

---

(١) زيادة مني.

(٢) لعل الصواب: ورقة.

٣٧ ـ الكافي في زوائد «المهذب» على «الوافي». كُتب منه دون كراس.

٣٨ ـ مختصر «الإحياء» يُسمَّى: إرشاد العابدين. كُتب منه كراسان.

٣٩ ـ الدرر المنتثرات على «جامع المختصرات». كُتب منه ورقة.

٤٠ ـ جمعُ الجوامع في الفقه. كُتب منه ورقة.

٤١ ـ شرح «لمعة الإشراق في الاشتقاق» للسبكي. كُتب منه أوراق.

٤٢ ـ ألفيةٌ في القراءاتِ العشر. كُتب منها أوراق.

٤٣ ـ التوشيح على «التوضيح» لابن هشام.

٤٤ ـ السيفُ الصقيل في حواشي «شرح» ابن عقيل.

٤٥ ـ شرحُ «ضروري التصريف» لابن مالك. كُتب منه نصفُ كراس.

٤٦ ـ شرحُ «تصريف» العزي.

٤٧ ـ المعونةُ في شرح «اللؤلؤة المكنونة».

٤٨ ـ نكتٌ على «تلخيص المفتاح».

٤٩ ـ الخصيص في شرح شواهد «التلخيص». مطوَّلٌ، والعمدةُ على مختصره المتقدم[1].

٥٠ ـ حاشيةٌ على «شرح الشواهد» للعيني. كُتب منها كراس.

٥١ ـ شرح «بانت سعاد» ممزوجٌ. كُتب منه أوراق.

٥٢ ـ شرح «البردة». كُتب منه أوراق.

٥٣ ـ طبقاتُ الأصوليين.

---

(١) في القسم الثاني برقم (٤٥).

٥٤ ـ طبقاتُ شعراءِ العرب.

٥٥ ـ طبقاتُ الأولياء تُسمَّى: حلية الأولياءِ. كُتب مِن كلٍّ كراريسُ.

٥٦ ـ المشرقُ والمغرب في بلدانِ المشرق والمغرب، وهو مختصر «معجم البلدان» لياقوت. كُتب منه كراريسُ.

٥٧ ـ الملتقطُ من «الخطط» للمقريزيِّ.

٥٨ ـ شرح «الوسيط» للغزاليِّ. ممزوجٌ. كُتب منه كراس.

٥٩ ـ مختصر «تهذيب الأسماء واللغات» للنوويِّ. كُتب منه كراريسُ عدة يُسمَّى بالتذهيبِ.

٦٠ ـ نظم رسالة «ربع المقنطرات» لشيخنا عزِّ الدينِ الميقاتي.

٦١ ـ رفعُ الحواجبِ عن الكواكبِ. وهذا تمَّ في كراسة.

٦٢ ـ بيانُ الإصابة في آلتي الكتابة. كُتب منه كراريسُ.

٦٣ ـ الدررُ الثَّمينة في أحكامِ البحر والسَّفينة. كُتب منه كراريس.

٦٤ ـ تاريخُ العصر.

٦٥ ـ شرحٌ على جمعِ الجوامعِ، تأليفي في العربيَّة. ممزوجٌ. كُتب منه كراريسُ من أوله.

٦٦ ـ استذكارُ الألباء في شعرِ العربِ العرباء. كُتب منه كراريسُ.

٦٧ ـ مختصر «التهذيب» للبغويِّ. كُتب منه ورقةٌ.

٦٨ ـ الابتهاج في نظم «المنهاج». كُتب منه أوراقٌ.

٦٩ ـ شرحُ «التسهيل». ممزوجٌ. كُتب منه أوراقٌ.

٧٠ ـ شرحُ نظمِ «الاقتراح» للعراقيِّ. ممزوجٌ. كُتب منه أوراق.

٧١ ـ طبقاتُ الشافعيةِ. منظومةٌ. كُتب منه أوراقٌ.

٧٢ ـ مختصر «الغريبين» للهرويِّ. كُتب منه كراسان.

٧٣ ـ شرح «الوفية». كُتب منه أوراق.

٧٤ ـ شرح «عمدة الأحكام». ممزوجٌ. كُتب منه أوراق.

٧٥ ـ تلخيصُ دقائق «مختصر الروضة» للأصفوني. كُتب منه كراس.

٧٦ ـ شرحٌ على منظومتي «الخلاصة» في الفقه. ممزوجٌ. كُتب منه كراس.

٧٧ ـ شرحُ «ألفية» ابن معطٍ. ممزوجٌ. كُتب منه أوراق.

٧٨ ـ حاشية على «شرح المنهاج» للدَّمِيريِّ، تُسمَّى: هادي المحتاج. كُتب منه أوراق.

٧٩ ـ شرح «البهجة». ممزوجٌ. كُتب منه أوراقٌ، وكانَ الشروعُ فيه في سنة سبعٍ وستين، فلمَّا سمعتُ أنَّ الشيخَ زكريا شرعَ في مثلِ ذلك فترَ العزمُ عنه.

٨٠ ـ شرح «التحفة الوردية» في النَّحو. ممزوجٌ. كُتب منه أوراقٌ.

٨١ ـ المولَّداتُ في الفقه. كُتب منه أوراقٌ.

٨٢ ـ الدرُّ الثمين في المصدَّق بيمينٍ وبلا يمين. كُتب منه أوراقٌ.

٨٣ ـ تطريزُ العزيز.

* * *

٢٣ ـ ذكرُ بعضِ ما كُتبَ على مؤلفاتي تقريظاً أو قيلَ فيها مدحاً

كتبَ شيخُنا شيخُ الإسلامِ قاضي القضاةِ علمُ الدين البُلْقينيُّ على تأليفي «**شرح الاستعاذة والبسملة**»[١]، و«**شرح الحيعلة والحوقلة**»، وهما أولُ ما ألفته في زمنِ الطلبِ، وذلك في سنةِ خمسٍ وستينَ، ما نصُّه:

«الحمدُ لله، وسلامٌ على عبادِهِ الذينَ اصطفى.

وقفتُ على هذينِ التَّصنيفينِ اللطيفينِ المباركينِ المشتملَيْنِ على الفوائدِ الكثيرة، والفرائدِ الغزيرة، فوجدتُهما مشتملينِ على أشياءَ حسنةٍ، وألفاظٍ مستحسنةٍ، فحقّ أن ينوَّهَ بفضلِ مصنِّفِهما ويذكر ما حواهُ من الفضائلِ، وما حرَّره من المسائلِ، شكرَ الله سعيَهُ على ذلك، وسلكَ بنا وإياه أحسنَ المسالك، وجعلَنا وإياهُ مع الذينَ أنعمَ الله عليهِم وحَسنَ أولئِك».

***

وكتبَ شاعرُ العصرِ شمسُ الدين القادريُّ على مقدمتي المسمّاة بـ «الشمعة» ـ وهي من أوائلِ ما صنفتُ في هذه السنةِ أيضاً ـ ما نصُّه:

«وقفتُ على هذه الشمعةِ التي يَستضيءُ بها عند فقد الجلاسِ كلُّ جليس، ويراها الفريدُ عند استيحاشهِ من المذاكرةِ نعمَ الأنيس، ولقد فاقَ في الآفاقِ ضياؤها كلَّ قبس، وكيفَ لا تكونُ كذلك ونورُها من ذُكاءِ قبسِ الذَّكاءِ مقتبَس، ولقد حَلَتْ إذ حلَّت قالبَ الحسنِ فلا ترى فيها أمتاً ولا عوجاً، ولم لا تحلو ولم يزَل الشهدُ من الشمعةِ مُستخرجاً؟ [من الوافر]

---

(١) جاء في آخره: «فرغتُ من هذا الكتاب يوم الخميس عاشر المحرم الحرام سنة ست وستين وثماني مئة». انظر «عشر رسائل في التفسير وعلوم القرآن» (١/ ١١٦).

لقد جلَّى جلالُ الدينِ مَعنى ... كنورِ الشَّمسِ إشراقاً وطلعهْ
ووضَّحَ مشكلاتِ النَّحوِ حلاً ... فنوَّر ما دجا منهُ بشمعَهْ

ما زالَ بها وجهُ القبولِ مدى الأيامِ مبتهجاً، وجوادُ الذكاءِ ومصباحُ الإفادةِ مُسرجاً».

***

قال المصنفُ: ومهرتُ في النَّحوِ بحيثُ طالعتُ فيه كتباً جمةً، وعلقتُ فيه تعليقاتٍ كثيرةً، وأظنُّ أنَّ كتبَ العربيةِ التي وقفتُ عليها لم يقِفْ عليها غالبُ أهلِ العصرِ، ولا كثيرٌ ممَّن قبلَهُم، ومَن طالعَ كتابي «جمع الجوامع» على صغره، و«تذكرتي»، و«الطبقات الكبرى» تيقن ذلك، ولم يكن عندهُ شبهةٌ فيما ذكرتُ.

ثم انتقلتْ تلك الهمّةُ إلى الفقهِ ـ ولله الحمد ـ فهما الآن أحسنُ معارفي.

وتليهما المعاني والإنشاءُ واصطلاحُ الحديثِ.

وأمّا الفرائضُ فما لي فيها إلا مشاركةٌ.

وأمّا الحسابُ والعروضُ فمعرفتي بهما نزرةٌ.

وأمّا المنطقُ وعلومُ الفلسفةِ فلم أشتغِلْ بها لأنها حرامٌ كما ذكره النوويُّ وغيره، ولو كانت مباحةً لم أوثرها على علومِ الدينِ.

واختصرتُ «الألفية» في ست مئة بيتٍ وثلاثين، ودقائقها.

و«جمع الجوامع» في العربية كتابٌ لم يؤلف مثله في صغرِ الحجمِ والوجازةِ وكثرة الجمعِ نحو ثلثي «التسهيل»، وفيه ضعفا ما فيه من المسائلِ والخلافِ في

النحوِ والتصريفِ والخطِ، ورتبتُه على مقدِّمات وسبعِ[١] كتبٍ ترتيباً لم أسبَقْ إليه، وتمَّ ولله الحمد، ولم أتعب في شيءٍ من مصنفاتي كتعبي فيه، ووقفتُ [عليه][٢] شيخَنا الشمنيَّ فأعجبَ به وكتب عليه: «وقفتُ على هذا الجمعِ المفردِ، والتأليفِ الذي هو جوهرٌ منضَّد».

***

وأمّا «**شرح الألفية**» **لابن مالكٍ**، ممزوجٌ مختصرٌ، فأقمتُ في تأليفِه سنتينِ وحرَّرتهُ مدةً طويلةً، وقد قرظَ عليه جماعةٌ من العلماءِ والأدباءِ، وكتبَ نحوي مكةَ قاضي القضاة محيي الدين المالكيُّ الأنصاريُّ على «شرح ألفية ابن مالك» ما نصه:

«وقفتُ على هذا المؤلَّف، والروضِ المفوَّف، فألفيتُه غرَّةً في جبهةِ الشُّروح، ومركزاً عليه يدورُ التبيينُ والوضوح، أدى به مؤلفه [من][٣] شرحِ هذا النظمِ الحقَّ المفترض، وغاصَ بحارَ شروحِه فاستخرجَ منها الجوهرَ وترك ما سواهُ من العَرَض.

فلو رآه الإمام ابن مالكٍ، لقال: هذا «أوضح المسالك».

أو الحبر أبو حيان، لقال: هذا و«ارتشافُ الضَّرَب» سِيَّان.

أو ابن المُصنِّف، لقال: هذه ضالتي التي أنشدُها وأتطلبُ من لها يعرِف.

أو ابن هشام، لقال: هذا تحصيلُ المرام.

أو أبو الحسن المرادي، لقال: هذا بغيتي ومُرادي.

أو البرهان الأبناسي لبهرَه وهالَه، وقال: هذه الدرةُ المضيئةُ وما سواها هالَة.

أو ابن عقيل، لقال: هذا «المساعد» على «التسهيل».

---

(١) كذا.

(٢) زيادة لا بدَّ منها.

(٣) من الداودي.

فالله تعالى يبقي مؤلفَهُ جامعاً لأشتاتِ العلوم، حاوياً لتحقيقِ المنثورِ منها والمنظوم».

***

وكتبَ عليه شيخُنا الإمام العلامةُ تقيُّ الدين الشُّمُنيُّ:

«وقفتُ على هذا الشرحِ اللطيف، والروضِ المفوَّف أيَّ تفويف، ودعوتُ لمؤلفه بأن تطول حياتُه، وتعلوَ في العلومِ درجاتُه، وأن يجعلنا الله وإياه من صالحي أمَّة سيد المرسلين، صلى الله عليه وعلى آله وصحبِه أجمعين».

***

وكتبَ عليه أديبُ عصره الشيخُ شهاب الدين الحجازي(١):

«وقفتُ على هذا التأليفِ الذي لم يألَف ناظري سواه، الدالِّ بكثرةِ فوائده على تفردِ مَن سَوَّاه، والشرحِ الذي لم يطل مع ما حواهُ من العلمِ فأربى على «المطول» و«المختصر»، وطالت يدا مؤلفه فيه بطريقةٍ وُسطى فلم يسهِبْ وما قصَّر، فقد ملكَ بهذا الشرحِ قيادَ أرجوزة [ابن](٢) مالك، وتصرَّف في تصريفِها تصرُّفَ المالك، هو شرحُ الخلاصةِ بل خلاصةُ الشروح، وتوضيحُ الدلالةِ بل دليلُ الوضوح، بنى فيه وأعرب، وأتى بالعجائب وأغرب، ولمَّا تكلم على الموصولِ أطرَب.

فلو رآه الأخفشُ لكان كالخفَّاشِ لا يظهرُ لأحدٍ في النهار.

---

(١) ولكتابته سببٌ لطيفٌ، ذكره السيوطي في ترجمته في «المنجم» فقال (ص ٦٤): «اجتمعتُ به وهو يصنِّفُ كتابه «بغية الرائد في النيل الزائد» فقلت له: فاتك تصويرُ النيل من أصل منبعه إلى منتهاه، فقال لي: لم أقفْ عليه، فأحضرته له من تأليفٍ لابن جماعة في الطب، فألحقه في كتابه، وجازاني على ذلك بأن كتب لي تقريظاً على «شرح الألفية» تأليفي». وكانت وفاته في ٥ من رمضان سنة ٨٧٥.

(٢) من الداودي.

أو ابنُ عصفورٍ لقضى من وقتهِ أو طار.

ولو أدركَهُ الحريريُّ لم يظهَر له معهُ من الملحِ «مُلحة».

ولو لمحَ أبا حيان بنظره حصلت له العنايةُ في «اللّمحة».

ولو عاصره ابن هشامٍ لقضى منه العجب، وعلم أنه «مغني اللبيب» المعدم[١] عن «شذور الذهب».

أو سمعَه ابن عقيل اعتقلَ لسانُه ولم يظهر له «مساعد».

أو البدر العينيُّ لم يتعرض لـ «الشواهد».

ولو أبصرهُ الخليل لخالَـله، ولو نظر هذا الشرحَ أعجبَ منه ولم يجد ما عادلَه وعادَ له.

ولو اطَّلع عليه سيبويهِ لم يصنِّف كتابَه، ورأى أن تركَه عينُ الإصابَة.

فلله درُّ هذا الشارح فكم شرحَ بهذا الشرحِ صدراً، ورفع لمطالعيه بهِ قدراً، فاللهُ تعالى يعلي له بذلك وبغيره بين الأنامِ ذكراً، ويثيبهُ على ذلكَ وينفعه به في الدنيا والأخرى».

وكتبَ عليه حاملُ لواءِ الشِّعر في زمانهِ شهابُ الدين المنصوريُّ ويُعرف بالهائم:

«الحمدُ لله الذي أبت أسماؤهُ وأفعالهُ إلا أن تكونَ منزَّهة، وجلَّت صفتهُ عن أن تكونَ مشبَّهة، الذي فتحَ أبوابَ المعارف، ومنحَ أسبابَ العوارف، وأشهدُ أن لا إله إلا الله وحدَهُ لا شريكَ له الذي قصرت أفعالُ القلوبِ عن معرفةِ قدره، ووقفَ التعجُّبُ عن إدراكِ أمره، وأشهدُ أن لا إله إلا الله وحدَهُ لا شريكَ له، وأنَّ محمداً عبدُه ورسولُه المخصوصُ بجوامعِ الكَلِم، المرصوصُ درُّ لفظهِ المنتظم، صلى الله عليه وعلى آله

---

(١) كذا.

وصحبه الذين رفعوا منارَ الإسلام، ونصبوا في مَحاريبهم الأقدام، وجروا في الحروبِ رماحَهم للإقدام، ما قصر الضميرُ عن الإعرابِ وتطاولت الأَعلام.

وبعد: فقد وقفتُ على هذا الشرحِ صدوراً وأعجازاً، والمجموعِ الذي وقفَ كلُّ علمٍ مفردٍ عن مضاهاته قصوراً وإعجازاً، فوجدته قد انتهت إليه الإشارةُ بالكفِّ عن محاكاته، وتشبَّب الشعراءُ بموصوله في كل مقطوعٍ من أبياته، وقد تعرفَت نكراتُه، واتضحَت إشاراتُه، وتركَّب تركيبَ مزجٍ فقبله كلُّ مزاج، واستطبَّ منه سقيمُ الفهمِ بأسهلِ عِلاج، حتى تعدَّت أفعال بيانه إلى القاصرِ من الفُهوم، وتنقَّلت بالوضوحِ من الخصوصِ إلى العموم، فسبحانَ مَن منَّ على هذا الجلال، بملابسِ الإجلال، وحلَّى نجلَ الكمال، بتاجِ الإكمال، فلله درُّ ينبوعِه، ودرُّ مجموعِه، فلقد جمعَهُ جمعَ تصحيح، وبالغَ في استنباطِ اللبابِ والتوضيح.

فلو رآه الكسائيُّ لخلعَ عليه وشاحَيه.

أو ابن عصفور لطار إليه بجناحَيه.

ولو رآه المبرِّدُ لسخنت من حسدٍ عيناه.

أو جاراه ثعلبٌ لاستعجمَ فصيحهُ وظلَّ يعدو في الفلاة.

ولو عاصرهُ الرُّمانيُّ لأخرجَه من قشرهِ وعَصَره.

أو أبو حيان لأنضبَ «بحره» و«نهره».

هـذا وهـو أولُ مـا ترعـرعَ في زهـرة العمرِ ونشـا، وشـربَ من كـؤوس الآدابِ فانتشـى، ذلـك فضـلُ الله يؤتيـه مَن يشـا. [من مخلع البسـيط]

لله درُّ الجـلالِ نجـلاً	في درجـاتِ الكمـالِ حـلَّا
كـم مشـكلٍ عاطـلٍ كسـاهُ	مـن لفظِـه عسـجداً وحَـلَّى

ولما وقف شيخُنا الإمام تقيُّ الدين الشُّمُني على هذا التقريظِ الذي للمنصوريِّ أعجبه وكتبه بخطِّه في «تذكرته»، وناهيك بهذا من الشيخِ.

* * *

وكتب الفاضلُ الأديبُ نور الدين الذيبيُّ على كتابي «**النفحة المسكية**»: [من الكامل]

أبدعتَ يا حاوي الكمالِ مصنفاً ... بهر النُّهى منه عظيمُ جلالِه

هذا هو السِّحرُ الحلالُ وحبَّذا ... سحرُ البيانِ وسكرتي بحلالِه

وكتب المذكورُ أيضاً على مسودةِ «**شرحِ شواهدِ تلخيصِ المفتاحِ**»: [من الطويل]

أعقدٌ على جيدِ المجرَّة قد طفا ... من الزهرِ أم زهرُ الرياضِ تفوَّفا

أم الشادنُ الشادي بألحانِ معبدٍ ... يكرِّرُ أوصافَ الجلال فشنَّفا

هو البحرُ إلا أنه العذبُ في اللها ... سوى أنَّ فيه الدر يوجدُ أحرفا

كأن الدَّراري كنَّ طوعَ بنانهِ ... يصرِّفها أنى يشا أنْ يصنِّفا

فيفديه مني نورُ عيني وإنه ... أجلُّ وأبهى مِن مناها وأشرفا

وأسألهُ تخريجَ باقي شواهدٍ ... شواهدَ عند الحبرِ للبحرِ للوَفا

فدم ماجداً مولى يؤملُ في الحجا ... ويُقصَدُ من أقصى البلادِ ويعرفا

* * *

وكتب الفاضلُ خليل الذهبيُّ من أهل دمشقَ على كتابي «**بزوغ الهلال في الخصال الموجبة للظلال**»: [من الكامل]

لجلالِ دينِ الله فضلٌ زائدٌ ... ما مثلهُ والله في أمثالِه

جمعَ الخصالَ الموجباتِ لظلِّه أكرِمْ به وخلالِه وظلالِه

***

وقال شاعرُ العصرِ شمس الدين القادريُّ على كتابي «**تاريخ مصر**»: [من الوافر]

جلالَ الدينِ يا لك من جلالِ تنكَّبَ عن علاه الفرقدانِ

وأهداكَ الذكاءُ ذكا ذكاءٍ وبدرُ علاه مسعودَ القرانِ

دنا لمقامِكَ الناسُ ادعاءً وأبعدُ ما يرى منه التَّداني

وأنت بحلبةِ العلماءِ طِرفٌ يفوتُ الطَّرفَ مع شدِّ العنانِ

وقد أحرزتَ سبقاً كالمجلِّي إلى أقصى المدى يومَ الرِّهانِ

وكم أتعبتَ في مضمارِ علمٍ يراعاً صامتاً ذلقَ اللسانِ

يجيبُكَ إذ تجوبُ به جيوباً عن السِّحرِ الحلالِ من البيانِ

ومن مددِ الإلهِ وطولِ مد جنى زهر البديعِ من المعاني

وللباري تعالى عن شريكٍ لدى الظلماءِ مصحوبَ البنانِ

بمحرابِ الطروسِ له سجود بخمسٍ رُكَّعٍ قبلَ الأذان

وكم أطلعتَ بالتاريخِ وجهاً يزينُ سناهُ مرآة الزمانِ

وكتبُكَ بالنهى في كلِّ فنٍّ كجناتٍ مَشِيداتِ المباني

بها ما تشتهي وتلذُّ نفسٌ وعينٌ بالأمالي والأماني

وأحكمت الفروعَ على أصولٍ أحبَّ إلى الفهومِ من الجنانِ

فروعٌ للنهى دانٍ جناها إذا ما مسَّ بالورقِ الحسانِ

وإنَّ القـادريَّ لمـدحِ مـا قـد بلغـتَ لعاجـزٌ في كلِّ آنِ
وإنْ حاولـت جمـع عيـونِ مـصرٍ بعـصرك جمـع فضـلٍ وامتنـانِ
فجمعُهُـمُ لذكـركَ جمـعُ شـملٍ لأنَّـك عـينُ أعيـان الزَّمـانِ

***

وكتب القادريُّ أيضاً على كتابي «**فتح الجليل للعبد الذليل**» وهو الذي استنبطتُ فيه من قوله تعالى ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ الآية [البقرة: ٢٥٧] مئةً وعشرينَ نوعاً من أنواع البديع:

«الحمد الله الذي جلَّى بجلالِ الدينِ مرآة البديعِ والبيان، فأظهرَ بها وجهَ الصوابِ لإنسانِ كلِّ عينٍ وأقرَّ بها عين كلِّ إنسان، وصلواته على سيدِنا محمد الممدوحِ في كتابه المسطور، الذي نوَّرَ بهدايته ظلماتِ الضَّلال وأخرج به المؤمنينَ من الظلماتِ إلى النور، فهو أنصحُ من أزالَ بنصيحتهِ الغينَ عن القلوبِ ومُدح بنونٍ وصاد، وأزين زين لبسَ اللام للجهادِ وباء بالنصر وهو أفصحُ مَنْ نطق بالضاد، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه، ما تبسَّم بارق لبكاءِ سحابه.

وبعد: فقد وقفَ العبد على ما أجراه الله على لسانِ سيِّدي من فيضِ مننه المنيفة، لبيان ما خفي عن كثيرٍ من الناس من دررِ البلاغةِ المنتظمةِ في سلكِ الفصاحةِ من عقود الآية الشريفة، من البديعِ الذي لم يأتِ بمثله بديعُ الزمان، ولم ينسُج أحدٌ على منواله ممن حاكَ حللَ الملحِ من أهل علمي المعاني والبيان، فكنت المجلي في حلبة السَّبقِ الذي لم يدركهُ في مضمارِ البلاغةِ التالي، والسهمُ الذي فوقته يد العناية فأصابَ من مرامِ العلمِ غرض المعالي، فيما رقمَه في مصنَّفِه الذي سماهُ لجلالته

«فتح الجليلِ»، أقرَّ [الله][(١)] به وبمصنفه عينَ كلِّ محبٍ وخليل، فلم يبتغِ ناظري عن سكنِ محاسنِه ارتحالاً، واستخفني الطربُ حتى اطرحتُ الأدب وأنشدتُ بعد تأمله ارتجالاً: [من الوافر]

لقد أبقى كمالُ الدين[(٢)] حَبراً ... وبحراً لا يكدرهُ الوُرُودُ
جلا كأساً بهِ للروحِ راحٌ ... كأن حبابها الدرُّ النَّضيدُ
ضياءُ بديعِها كالشمسِ دانٍ ... وفي الإدراكِ مدركهُ بعيدُ
جلالَ الدين يا لكَ من جلالٍ ... جلا للناسِ معنىً لا يبيدُ
من التأويلِ عن سيَّالِ ذهنٍ ... بقدحِ الفكر ليسَ به جمودُ
وفقتم بالذكاءِ ذكا ذُكاءٍ ... فنار حجاكَ ليس لها خمودُ
كأنَّ فهومَكُم روضٌ حمتهُ ... عن الناسِ الأساودُ والأسودُ
ودر دونه القاموسُ أعيا ... على الغوَّاصِ جوهرهُ الفريدُ
وكم ورقٍ سبكتَ به نضاراً ... يراه مَنْ له نظرٌ حديدُ
حديثاً في القديمِ يدومُ منه ... على مرِّ الجديدينِ الجديدُ
ولو طالت يدا شخصٍ بعلمٍ ... إلى الجوزا وساعدَهُ السُّعودُ
لصافحت الذراعُ بصدقِ عزمٍ ... طويلَ الباعِ وافرُه مديدُ
وعينٍ مثل طرفِ النجمِ أمسى ... يجافيها بهمتكَ الهجودُ
وأنت مقلَّدٌ في كلِّ علمٍ ... بجيدِه يقلدُ منكَ جيدُ

---

(١) اسم الجلالة مستدركٌ من كتاب الداوودي.

(٢) لقب والد السيوطي.

وكم حلَّيتَ جيدَ الذكرِ عقداً ... بحل دونَ حلواه العقيدُ
فرائدُ بحرِ علمِكَ يزدهيهِ ... بحلٍّ من فوائدكَ العقودُ
ولا طرفٌ من الآثارِ إلا ... وطارِفُها لحفظكَ والتَّليدُ
سقى عهداً لجدك من سيوطٍ ... عهادٌ بالوفاءِ لها عهودُ
وما برحَت يراعُكَ في ركوعٍ ... بمحرابِ الطروسِ لها سجودُ
بجامعِ فضلِكُم يقرا ويرقى ... بفضلِ صلاتهنَّ المستفيدُ
بجاه محمَّدٍ صلى عليه ... إلـه الخلقِ ذو العرشِ المجيدُ

***

وقال القادريُّ أيضاً مشيراً إلى هذا الكتابِ وإلى قصةِ الاجتهاد، وأنشده في «الإملاء»[1]: [من الطويل]

شجاكَ بربعِ العامريةِ معهدُ ... به أنكرَتْ عيناكَ ما كنتَ تعهدُ
ترحَّلَ عنه أهلُهُ بأهلةٍ ... بأحداجِها غيدٌ من العينِ خُرَّدُ
كواعبُ أترابٌ حسانٌ كأنها ... بدورٌ بأغصانِ النَّقا تتأوَّد
ومما شجاني فوقَ عودٍ حمامةٌ ... ترجِّعُ ألحاناً لها وتغرِّدُ
كأنَّ بدمعي الكفَّ منها مخضَّبٌ ... وبالحزنِ مني الجيدُ منها مقلَّدُ
وبي غادةٌ كالشمسِ في أفقِ حسنها ... نأَتْ وبقلبي حرُّها يتوقَّدُ
ولو هدَّدت رضوى بتبريحِ هجرِها ... لأمسى من التَّهديدِ وَهْوَ مهددُ
خفيفةُ أعطافٍ نشاوى من الصِّبا ... ثقيلةُ أردافٍ تقيمُ وتقعِدُ

(١) أي: في مجلس إملاء السيوطي.

مِـن النافثاتِ السـحرَ في عقـدِ النُّهى ... بنجلاءَ عنها سـحرُ هـاروتَ يُسـنَدُ
وعينـي تـروّى عـن معيـنِ دموعهـا ... وسـمعيَ عـن عـذلِ العذولِ مسـدَّدُ
وأعجبُ من جسـمٍ حكى الماءَ رِقَّةً ... يقـلُّ بلطـفٍ قلبَهـا وهْـوَ جلْمَـدُ
وجنَّـاتِ وجْنَـاتٍ بمـاءِ نعيمهـا ... عـلى النـورِ نـارٌ أصبحَـت تتوقَّـدُ
مهـاةٌ إذا اسـتَنَّتْ بعـودِ أراكـةٍ ... عـلى متـن سِـمطي لؤلـؤٍ يـتردَّدُ
تريـكَ ثنيَّـاتِ العقيـقِ ببـارقٍ ... جـلا لي النَّقـا منـه العذيـبُ المبرَّدُ
كأنَّ بفيهـا مِـن سَـنا العلـمِ جوهـراً ... جـلاه جـلالُ الدِّيـنِ فهـو منضَّـدُ
إمـامُ اجتهـادٍ عالـمُ العـصرِ عامـلٌ ... بجامـعِ فضـلٍ ناسـكٌ متهجِّـدُ
ويحسـدُ طـرفُ النجـمِ بالعلـمِ طرفَهُ ... إذا بـاتَ ليـلاً فيـه وهـو مسـهَّدُ
ويقـدحُ زنـدُ العـزمِ زنـدَ ذكائـه ... فيصبـحُ منـه فكـرهُ يتوقَّـدُ
ومـن مـددِ المـولى وعـينِ عنايـةٍ ... وتوفيقِـه يحيـا ويحمـى ويحمَـدُ
ومجتهـدٌ قـد طـالَ في العلـمِ مـدركاً ... وباعـاً ففـي كلِّ العلـومِ لـه يـدُ
ومسـتنبطٌ مـن آيـةٍ بعـد آيـةٍ ... تـلي آيـةَ الكـرسيِّ معنـى يخلَّـدُ
فوائـد أشـتاتِ البديـعِ التـي بهـا ... تفـرَّدَ فيهـا جمعُـه فهـو مفـرَدُ
وأنواعُهـا عـشرون مـع مئـةٍ وقـد ... توحَّـد فيهـا بالـذَّكا فهـو أوحَـدُ
ولـم يـكُ للماضـينَ في الجمـعِ مثلها ... فسُـحْقاً لمن للفضلِ في الناسِ يجحَدُ
فحـقَّ لـه دعـوى اجتهـادٍ لأنـه ... هـو البحـرُ علمـاً زاخـرُ اللـجِّ مزبـدُ
عليـمٌ بـآلاتِ اجتهـادِ أولي النُّهـى ... أئمـةِ ديـنِ الله مـن حيـثُ تقصـدُ

فمــن ذاك علــمٌ بالكتــابِ وســنةٍ تبــين مــا في بحــره فهــو مــوردُ

ومــا فيهمــا مــن مجمــلٍ ومفصَّــلٍ ومــن مطلــقٍ ينفــكُّ عنــه المقيَّــدُ

وفحــوى خطــابٍ ثــم مفهــومِ مــا بــه يــدلُّ عــلى مفهومِــه حيــثُ يوجــدُ

ومعرفــةِ الإجمــاعِ فهــي لديننــا ثــلاثٌ عليهــا بالخنــاصرِ يعقَــدُ

وباللغــةِ الفُصحــى مــن العــربِ التــي بهــا نــزلَ الذكــرُ العزيــزُ الممجَّــدُ

ومعرفــةِ الأخبــارِ ثــم رواتهــا عــدولاً ومــن بالطعــنِ فيــه تــردُّدُ

وبالعلــمِ بالفــرقِ الــذي بــين واجــبٍ ونــدبٍ ومــا فيــه الإباحــةُ تقصَــدُ

ومــا بــين حظــرٍ موبــقٍ وكراهــةٍ وتقييدِهــا والعلــمُ نعــمَ المقيــدُ

وفي النحــوِ والتصريــفِ للمــرءِ عصمــةٌ مــن اللحــنِ فاللحَّــانُ باللحــنِ مكمــدُ

ومعرفــةُ الإعــرابُ أرفــعُ مرتقــى فطوبــى لمَــن يرقــى إليــه ويصعَــدُ

وعلــمُ المعــاني والبيــانِ كلاهمــا مــراقٍ إلى علــمِ البديــعِ ومصعَــدُ

وســلطانُ منقــول الفقيــهِ متــى تجِــدْ وزيــراً مــن المعقــولِ فهــو مؤيَّــدُ

وإنَّ الجــلاليَّ الســيوطيَّ للهــدى لكوكــبُ علــمٍ بالضِّيــا يتوقَّــدُ

وقد جادَ صيبُ[1] العلمِ روضةَ أصلهِ فطــابَ لــه بــالعلمِ فــرعٌ ومحتِدُ[2]

وذي حســدٍ مغــرىً بتعــدادِ فضلــهِ عــلى نفسِــه يبكــي أســىً ويعــدِّدُ

---

(١) في الأصل: بيت. خطأ، والتصحيح من «ترجمة العلامة السيوطي» للداودي، و«حُسن المحاضرة» (١/ ٤٩٩).

(٢) في الأصل: نوع ومحمد. خطأ، والتصحيح من الكتابين المذكورين.

فلـو أبـصرَ الكفَّـار في العلـمِ درسَـه ... وقــد شــاهدوا تقريــرَهُ لتشــهَّدوا
فخذها جـلالَ الدينِ في المدحِ كاعباً ... لهــا جيــدُ حســنٍ بالنجــومِ مقلَّــدُ
ولا تبتئـسْ مـن قـولِ واشٍ وحاسـدٍ ... فمــا برحَــتْ أهــلُ الفضائــلِ تُحسَــدُ
ومــن لحظـت مسـعاهُ عـينُ عنايـةٍ ... فطـرفُ أعاديـه مـدى الدَّهـرِ أرمَـدُ
وبالعلـمِ مَـن يؤمــن بوعـدِ إلهـهِ ... فــإن بوعــدِ الفــوزِ موعــدَه غــدُ
وحيثُ وهـي ثوبُ اجتهادٍ فذو العلا ... يقيِّــضُ في الدنيــا لــه مــن يجــدِّدُ
بمـن أخـبرَ المختـارُ عنهـم وإنهـم ... لطائفــةٌ بالحــقِّ للديــنِ تعضــدُ
بإخلاصِهـم لا الهجوُ يوماً يسـوؤهم ... ولا سرَّهــم مــدحُ الــذي راحَ يحمــدُ
وهـذا اعتقـادُ المؤمنـينَ أولي النهـى ... فــلا يــكُ في هــذا لديــكَ تــردُّدُ
[وإنَّ جــلالَ الديــنِ منهــم فإنــه ... بيمنـى علـومِ الديـنِ سـيفٌ مجـرَّدُ
وإنَّ القوافـي ضقـنَ ذرعاً عن الذي ... لــه مــن تصانيفٍ فليسَـت تعدَّدُ][١]
وإنَّ الفقــيرَ القــادريَّ لعاجــزٌ ... عــن المــدحِ في عليــاهُ إذ يتقصَّــدُ
[وقـاهُ إلـهُ العـرشِ مـن كلِّ محنـةٍ ... ومـا أضمـرَت يومـاً عِـداه وحُسَّـدُ
بجــاه رســولِ اللهِ أحمــدِ مرســلٍ ... بأمداحِــه جــاء الكتــابُ الممجَّــدُ
عـليــه مـع الآلِ الــكرامِ وصحبِهِ ... صلاة على طول المدى تتجـدَّدُ][٢]

***

(١) من الداودي.

(٢) بياضٌ في الأصل، والمُثبت من الداودي.

٢٤ ـ فصل

ومن سنةِ خمسٍ وسبعين أخذتْ مصنفاتي تسيرُ في الآفاق[١].

حدَّثني بعضُ أصحابي أنه رأى مناماً يتعلَّقُ بي فقصَّه على الشيخ الصالحِ محبِّ الدين الفيوميِّ الذي كان يعظُ الناس بجامع عمرٍو فقال له في تأويله: ما يموتُ حتى ينتشرَ علمُه بالمشرق والمغرب.

ففي هذه السنة[٢] قدمَ من المغربِ الشيخُ الفاضل الصوفيُّ يحيى بن أبي بكر المشهور بابن المجحودِ المصراتيُّ فاشترى من تصنيفي «تكملة تفسير الشيخ جلال الدين المحلي»، و«شرح ألفية المعاني»، و«شرح النقاية»، و«الكلم الطيب»، وسافرَ بها إلى بلاده.

ثم قدم هذا الرجلُ سنة اثنين وثمانين بإخوته، فسمعَ هو وإخوته مني الحديثَ وكتبوه عني.

وأخبرني أنَّ مؤلفاتي التي أخذها تداولَها الناس في بلده واشتغلوا بها، وأخذَ معه في هذه الكرةِ من تأليفي «الإتقان في علوم القرآن»، و«التوشيح على الجامع الصحيح»، و«تاريخ الخلفاء»، و«البديعية».

وفي سنة [أربع][٣] وسبعينَ سافرَ بعض أصحابِ والدي إلى البلاد الشاميَّة

---

(١) وقال عن مؤلفاته في «حُسن المحاضرة» في ترجمة نفسه (١/ ٢٩١): «وسافرتْ بحمد الله تعالى إلى بلاد الشام والحجاز واليمن والهند والمغرب والتكرور». وقد قرأ بعضُ الباحثين هذه الكلمة هكذا: «وسافرتُ»، فنُسِبتْ إلى الشيخِ رحلاتٌ لم تكن!

(٢) سنة (٨٧٥).

(٣) بياضٌ في الأصل، والمُثبت من الداودي.

والحلبيَّة وبلاد الرومِ بُصرى وإسطنبول، صحبةَ قاصد السلطانِ ـ وهو الأمير يشبك الجمالي ـ فأدخلَ معه إلى تلك البلادِ جملةً من مصنفاتي كـ «الإتقان»، و«جمع الجوامع» في العربية، و«شرحه»، و«نظم جمع الجوامع» في الأصول، و«شرحه»، و«ألفية المعاني»، و«شرحها»، و«النقاية»، و«شرحها»، و«شرح التقريب»، و«أصول النحو»، و«أسباب النزول»، و«شرح ألفية العراقي»، و«شرح ألفية ابن مالك»، و«ألفية الحديث»، و«ألفية النحو»، و«الأشباه والنظائر»، وجملةً كثيرةً من المؤلفات المختصرة، فلعلَّ الكتب التي دخلت إلى هذا الوجهِ من مؤلفاتي تزيد على المئة، فإنه كثرَ تردُّدُه من سنة [أربع][1] وسبعينَ إلى وقتنا هذا ـ وهو سنة تسعين ـ[2] من مصر إلى الشامِ، ومن الشامِ إلى مصرَ، يأتي كل مرة فيأخذُ جملة العشرين مؤلفاً وأكثر ويذهبُ به، ويأتي فيأخذ جملة أخرى، وهكذا.

وقدم من الشامِ طالبٌ حسن الخطِّ من أجل ذلك يُقال له نور الدين بن البيطارِ فأنزلتهُ بخلوتي في «الشَّيخونية»، وأقامَ أكثر من سنةٍ يكتبُ من مؤلفاتي إلى أن حصلَ منها أكثر من ثلاثينَ كتاباً، وذهب بها إلى الشامِ، ثم قدم مرة أخرى وكتبَ أكثرَ من عشرينَ وذهبَ بها.

وفي سنة تسعٍ وسبعين سافرَ بعض تلامذتي إلى الحجازِ ومعه «الأشباه والنظائر» فكتبها منه طالبٌ من اليمانيين وذهبَ بها إلى بلاد اليمنِ، ورآها معه قاضي الحجازِ ابن ظهيرة فاستكتبَ منها نسخة، ثم أرسل إلى صديقه الشيخِ عبد القادر بن شعبان ليكتب له «تكملة تفسير الجلال المحلي»، و«شرح ألفية ابن مالك»، و«ألفية الحديث»، فكتبها له.

---

(١) بياضٌ في الأصل، والمُثبت من الداودي.

(٢) أي (٨٩٠)، وهذا نصٌّ مهمٌّ على وقت تأليف هذا الكتاب.

ثـم سـافر رجلٌ مـن تلامذتي إليهم في سـنة سـبعٍ وثمانيـن ومعه جملـةٌ كثيرةٌ مـن مؤلفاتـي كـ «الإتقان»، و«شـرح البخـاري»، و«شـرح ألفيـة المعانـي»، وغير ذلـك فاشـتروها منه.

وقبلَ هذا بسنتين قدم ابن عمهِ [.........][1] ابن أبي القاسم بن قاضي القضاةِ أبي السعاداتِ بن ظهيرةَ فكتبَ «ألفية الحديث» نظمي، وقرأها عليَّ قراءةَ بحث وسافر بها وبـ «الخصائص الصغرى».

وفي سنة ثمانٍ وثمانين سافرَ رجلٌ آخر من طلبتي إلى الحجازِ ومعه جملةٌ من كتبي، منها مجلدٌ من «التفسير المأثور» فاشتروها منه.

وسافر أيضاً في هذه السنة سيدي عبد الرحمن ولد شيخِنا الشُّمُني ومعه جملةٌ من كتبي، من ذلك قطعة من كتاب «المعجزات»، فاشتروها منه، فامتلأت البلادُ الحجازية والشاميَّةُ من مصنفاتي.

ثم قدم قاصدُ ملك الهندِ فطلبَ التَّقليدَ من الخليفة أمير المؤمنينَ المتوكلِ على الله فأشارَ أميرُ المؤمنين بأن أؤلفَ كتاباً يجمعُ ما ورد في فضلِ بني العباس، وكتبَ بالذهبِ واللازورد وسُير إلى سلطان الهند، ولا أتحقَّقُ أنه دخل في الهندِ من مؤلفاتي إلا هذا الكتابُ.

وفي سنة اثنينِ وثمانينَ سافرَ رجلٌ إلى بلاد التكرورِ فصحب معهُ من مؤلفاتي «النقاية»، وكتاب «البرزخ»، و«نظم جمع الجوامع»، و«ظل العرش»، فوصلت إلى هناكَ وفرقت على الطلبةِ فتداولوها كتابةً وقراءةً.

ثم قدِمَ منهم شيخٌ وقد كتب «النقاية» من هناك فقرأها عليَّ، وأخذ معه «الإتقان»

---

(١) بياضٌ في الأصل بمقدار ثلاث كلمات. ولا شيء عند الداودي.

و«الخصائص الصغرى»، و«شرح النقاية»، وقطعة من «أسرار التنزيل»، وغير ذلك، وسافر بها.

ثم في سنة تسعٍ وثمانين قدم ركبُ التكرورِ وفيه السلطانُ والقاضي وطائفةٌ من الطلبةِ فجاؤوني بأسرهم، وأخذوا عني العلمَ والحديثَ، وقرؤوا عليَّ طائفةً من مصنفاتي، وأخذوا جملةً أخرى من مصنفاتي، فوق العشرين كـ «شرح البخاري»، و«شرح التقريب»، و«المعجزات»، و«البدور السافرة عن أمور الآخرة»، و«تاريخ الخلفاء»، و«الإكليل في استنباط التنزيل»، و«ألفية الحديث»، و«ألفية النحو»، و«شرح ألفية ابن مالك»، و«شرح ألفية المعاني»، و«شرح نظم جمع الجوامع»، و«تناسق الدرر في تناسب السور»، و«البديعية»، و«الحبل الوثيق»، وغير ذلك.

وقدم صحبةَ [القاضي][1] من ابن عمه خادمٌ خصيٌّ هدية لي، وسأل سلطانُ التكرورِ أن أكلمَ له أميرَ المؤمنين في أن يفوِّضَ إليه أمرَ بلاده لتكون ولايتُه صحيحةً بالشرعِ، وأرسلتُ إلى أميرِ المؤمنين في ذلك ففعلَ، وأنشأتُ له أنا التَّقليد، وسيأتي بنصه[2].

وفي ذي القعدةِ من هذه السنة[3] قدمَ وزير سلطانِ الهند العالمُ الفاضلُ محبُّ الدينِ نعمةُ الله اليزدي، فأرسلَ يطلبُ من بعضِ تلامذتي شيئاً من مصنفاتي، فأرسلَ إليه جملةً[4] منها.

---

(١) من الداودي.

(٢) لم يُذكر فيما وصل إلينا من هذا الكتاب، ولم ينقله الشاذلي ولا الداودي.

(٣) أي سنة (٨٨٩).

(٤) في الأصل: صحبة. والمثبت من الداودي.

ثم جاءني الوزيرُ المذكورُ إلى «الروضة»[١]، وبحث معي في عدةِ مواضعَ من كتاب «همع الهوامع» فوجدتُه رجلاً عالماً يفهمُ العلمَ ويذوقه، فتكلمتُ معه إلى أن سلمَ، ثم سألني أن أحدثَهُ بشيءٍ من لفظي فحدثته بـ «عشارياتي»، وكتبتُ له إجازةً، ثم طلبَ أشياءَ يشتريها من مؤلفاتي ويصحبها معه إلى بلادِ الهندِ، وسألني عن لبسِ فروِ السنجابِ المخنوقِ، وأن أكتبَ له الجوابَ على طريقة الاجتهادِ، فكتبتُ له الجوابَ على حدِّ ما سألَ، وسمَّيتُه: «تحفة الأنجاب بمسألة السنجاب»[٢].

* * *

(١) حيث كان يسكن السيوطي.

(٢) جاء في آخره أنه أملاه يوم الاثنين السابع من المحرم سنة (٨٩٠). وهو ضمن «الحاوي للفتاوي».

٢٥ ـ ذكرُ نعمةِ الله عليَّ في أن أقامَ لي عدوًّا يؤذيني، وابتلاني بأبي جهلٍ يغمصُني كما كان للسلفِ مثل ذلك

قال الله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ .... ﴾ الآية [الأنعام: ١١٢].

وأخرج الحاكمُ في «مستدركه»، عن أبي سعيد الخدريِّ قال: قال رسول الله ﷺ: «أشدُّ الناسِ بلاءً الأنبياءُ ثم العلماءُ ثم الصالحون».

ورأيت في «كراسة» لأبي حيان قال: «أوحى الله في الإنجيلِ إلى عيسى ابن مريم: لا يفقدُ النبيُّ حرمتَهُ إلا في بلده».

وأخرج البيهقيُّ في «المدخل»، من طريق الحسنِ بن صالح قال: قال كعبٌ لأبي مسلم الخولاني: كيفَ تجد قومك لك؟ قال: مكرمين مطيعين، قال: ما صدقَتْني التوراةُ إذاً: ما كان رجلٌ حكيمٌ في قومٍ قطُّ إلا بغوا عليه وحسدوهُ.

وأخرج ابن عساكرَ في «تاريخه»، من طريق محمَّد بن سوقةَ، عن عبد الواحدِ الدمشقيِّ قال: قيل لأبي الدرداءِ: ما بال الناسِ يرغبونَ فيما عندكَ من العلمِ وأهلُ بيتِك جلوسٌ لاهين؟ فقال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «أزهدُ الناسِ في الأنبياءِ وأشدُّهم عليهم الأقربونَ، وذلك فيما أنزلَ الله: ﴿ وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴾»، ثم قال: «إنَّ أزهدَ الناسِ في العالمِ أهلُه حتى يفارقَهُم».

وأخرج أبو نُعيمٍ في «الحلية»[1]، عن أبي الدرداءِ قال: قال رسول الله ﷺ: «أزهدُ الناسِ في العالمِ أهلهُ وجيرانُه».

---

(١) لم أجده في المطبوع.

وأخرج ابن عَديٍّ في «الكامل»[١]، عن جابرٍ قال: قال رسول الله ﷺ: «أزهدُ الناسِ في العالمِ أهلُه وجيرانُه».

وأخرج ابن عساكرَ، عن محمدِ بن [جحادةَ][٢]: أنَّ كعباً لقيَ أبا مسلمٍ الخولانيَّ فقال: كيفَ كرامتُك على قومك؟ قال: إني عليهِم لكريمٌ، قال: إني أجدُ في التوراةِ غيرَ ما تقول، قال: وما هو؟ قال: وجدتُ في التوراةِ أنه لم يكن حكيمٌ في قومٍ إلا كان أزهدهُم فيه قومُه ثمَّ الأقربُ فالأقربُ، فإن كان في حسبهِ شيءٌ عيَّـرُوهُ به، وإن كان عملَ برهةً من دهرهِ ذنباً عيَّروهُ به[٣].

وقال [بعضُهم][٤]: «ما كانَ كبيرٌ في عصرٍ قطُّ إلا كانَ له عدوٌّ من السَّفلة:

فكانَ لآدمَ عليه السلامُ إبليسُ لعنه الله.

وكانَ لإبراهيمَ عليه السلام نمرودُ لعنه الله.

وكانَ لموسى عليه السلام فرعونُ لعنه الله.

وكانَ لنبيِّنا محمَّدٍ ﷺ أبو جهلٍ لعنه الله». هذا كلامُه.

قلت: وكان للحسنِ [بن عليٍّ][٥] مروانُ بن الحكمِ[٦].

---

(١) (٨/ ٩٤).

(٢) بياضٌ في الأصل، والمُثبت من الشاذلي والداودي و«تاريخ دمشق» (٢٧/ ٢٠٣).

(٣) كتب الناسخ هنا: «بياضٌ بأصله». ولا شيء عند الداودي.

(٤) من الداودي.

(٥) من الداودي.

(٦) كتب الناسخ هنا: «هنا بياضٌ كبير بأصله». ولا شيء عند الداودي.

وكان لابن عمرَ عدوٌّ يعبثُ به إذا مرَّ، فروى ابنُ عساكرَ في «تاريخه» أنه مرَّ عليه يوماً فعبثَ به فالتفتَ إليه ابن عمرَ وقال: إنَّ لله يوماً يخسرُ فيه المبطلون.

ومن المعلومِ في كتبِ الحديثِ والتاريخِ ما قاساه ابنُ عباسٍ مِن نافعِ بن الأزرق، وما أسمعَهُ من الأذى، وما تعنَّتَهُ به من الأسئلةِ ـ وأسئلةُ نافعِ بن الأزرق لابن عباسٍ مشهورةٌ مرويةٌ لنا بالإسنادِ المتصلِ[1] مدونةٌ في ثلاثِ كراريسَ، وقد سقتُ غالبَها في «الإتقان»[2] ـ، وقولُ نافع لرفيقِه: قم بنا إلى هذا الذي نصبَ نفسَهُ لتفسيرِ القرآن بغيرِ علمٍ حتى نسألَهُ، وردُّ[3] ابنِ عباسٍ عليه بأبلغِ ردٍّ.

ومن المعروفِ في «صحيحِ البخاري» وغيره ما قاساه سعدُ بن أبي وقاصٍ أحدُ العشرةِ المشهودِ لهم بالجنَّة من جهَّالِ أهلِ الكوفة، وشكواهم إياهُ لعمرَ بن الخطابِ حتى قال له عمرُ: شكَوْكَ في كلِّ شيءٍ حتى قالوا: إنكَ لا تحسنُ أن تصلِّي.

فانظروا بالله إلى الذين أسلموا البارحةَ يزعمونَ في صاحبِ رسولِ الله الذي كان يُسمَّى ثلثَ الإسلامِ أو ربعَهُ أنه لا يحسنُ الصَّلاة!

وكذلك من المعلومِ ما قاساه الإمامُ مالكٌ من أهلِ عصرِهِ لما برزَ عليهم.

وما قاساه الإمامُ الشافعيُّ من أهل مصرَ لمَّا أَلَّفَ الردَّ على مالكٍ واضطرابُ البلدِ حتى كادَ البلدُ يفتتنُ.

وأمّا ما قاساه البخاريُّ من أندادِه، والغزاليُّ من أعدائِه، وغيرُهُم من المتقدِّمينَ والمتأخِّرين فشيءٌ كثيرٌ.

---

(١) قال المؤلفُ في كتابه «أنشاب الكثب في أنساب الكتب» (ص ٢٢٩): «قرأتُها على المحب بن الألواحي». ثم ساق الإسناد.

(٢) في النوع (٣٦)، (٣/ ٨٤٨ ـ ٩٠٢).

(٣) أي: ومن المعلوم قولُ... وردُّ.

وقد اجتمعوا كلُّهُم عندَ الله، وظهرَ لهم المحقُّ من المبطلِ، والأرفعُ رتبةً عندَ الله من غيرِه، وظهرَ لنا مصداقُ ذلك في هذه الدارِ ببقاءِ كلامِ هذه الأئمَّةِ وانتشارِهِ وظهورِه، واضمحلالِ مَن ردَّ عليهِم وطمسِ ذلك ودثورِه[١].

***

وفي ذي القعدةِ سنةَ تسعٍ وسبعين أثارَ بعضُ الجهال[٢] عليَّ ثائرةً بسبب مسألةِ

---

(١) وقد ردَّ على السيوطيِّ:

ابنُ المشد في مسألة الحنثِ بالحلفِ في المضي.

وأحد طلبة الجوجري في «الانتصار» لشيخه.

والنعماني في «المفصل في الرد على المغفل».

ومحمد الحجازي في «التنقير من الفقير».

والبقاعي في «السيف المسنون اللماع على المفتي المفتون بالابتداع».

وابن العليف في «الشهاب الهاوي على منشئ الكاوي»، و«المنتقد اللوذعي على المجتهد المدعي».

والبرهانُ بن الكركي في «الصارم المسنون لقطع عُنق اللئيم المفتون». فأين هذه الكتب؟.

(٢) لم يسمِّه السيوطيُّ في كل ما كتب، وقد تتبعتُ «الضوء اللامع» فاستطعتُ معرفتَه، وهو محمد بن أحمد بن موسى شمس الدين الطولوني الشافعي، ويعرف بابن المشد (٨٢٨ ـ ؟). وما ذكره السيوطيُّ عنه هنا ينطبقُ عليه، ولا أدري لم أبهمه؟! وقد ختمَ السخاويُّ الترجمة بقوله (٧/ ١١٤): «وكثرتْ معارضتُه للجلال بن الأسيوطي».

وختم السيوطيُّ الكلامَ عليه بأنه أَلَّفَ فيه رسالة سمّاها: «تحذير الرجال من الإصغاء إلى الدَّجال»، وذكرَ أولها، وهذا المقطع الذي ذكره يتفق مع «المقامة المستنصرية»، فإذن جعلَ هذه الرسالة فيما بعد مقامةً، وغيَّر العنوان إلى «المقامة المستنصرية»، وبهذا الاسم ذكرَها في «فهرست مؤلفاتي».

وقد قال عنه فيها: «تعمدتُ فيها تعميتَه وإبهامَه، ولو سمعها مَنْ دبَّ ودرجَ ممنْ يعرفه لقال: هذه أوصافُ فلانٍ لم يعد منها قلامة». انظر «شرح المقامات» (٢/ ١٠٧٧). وظن المحققُ الأستاذ سمير الدروبي ـ كما في (٢/ ١٠٧٨) ـ: أنه يَقصدُ برهان الدين الكركي. أقول: لا، بل هو ابن المشد، العدو اللدود الأول للسيوطي.

=

= وهذه ترجمة السخاوي له أسوقُها كاملةً لأهمية معرفةِ هذا العدوِّ العنيد للسيوطي:

«محمد بن أحمد بن موسى، الشمس الطولوني الشافعي ويُعرف بابن المشد.

كتبَ لي بخطِّه ما حاصلُه أنه ولد في سنة ثمان وعشرين قبل مجيء صاحب قبرس بسنة وشهر.

وحفظ «العُمدة» وعرَضها على شيخنا وأجازه.

واشتغلَ في صغره على العلامة في فنّه شعيب في الأنغام، وعُرِضَ على الظاهر جقمق فنزَّله في المولد واعظاً، ودام سنين.

وأخذَ في الفقه عن العلمِ البلقيني، والعلاءِ، والقلقشندي، ولازم البامي، والبكري، وأذنا له في التدريس والفتوى، فأولهما في سنة ستين، وثانيهما سنة سبعين.

وكذا أخذ في صِغره عن الكمال السيوطي، والشهاب الشارمساحي، وأذنَ له في إقراء «مجموع الكلائي» في سنة خمسين.

وسافرَ إلى الشام فأخذ عن الزين خطاب، والبدر بن قاضي شهبة، وقال: إنه أحضرَ إليه مِن تصانيفه «المسائل المعلمات على المهمّات» وأذنَ له في إصلاح ما ينبغي فيه.

وقرأ على الديمي ألفيةَ الحديث، والبخاري، والأذكار.

وكذا سمعَ على أم هانئ الهورينية، وغيرها كالزكي أبي بكر المناري.

وقرأ «المنهاجَ» الأصلي على الكمال إمام الكاملية، بل سمعَه في الشيخونية على العلاء القلقشندي، و«شرحه» للعبري مع «العضد»، و«شرح الشمسية»، و«المتوسط»، و«الجاربردي»، و«المختصر»، و«المطول»، و«أدب البحث» للمسعودي.

وغيرها مِنْ نحوٍ، وصرفٍ، وحكمةٍ، وهيئةٍ على ملا علي نزيل الجامبكية.

وقرأ ألفيةَ النحو في صغره على البدر بن العداس الحنفي، ثم الشمس إمام الشيخونية، بل قرأ عليه «تصريفَ العزي» في ثلاثة أيام، وعلى العلم الحصني «الأندلسية» في العروض، و«إيساغوجي»، و«شرح التصرف» وأجازه بها.

وسمعَ على البدر المارداني «الوسيلة»، و«كشف الغوامض» له، و«الياسمينية» في الجبر والمقابلة، وغيرها من مقدمات، وغيرها في الحساب والفرائض وأجازه بجميعها.

وكذا قرأ بعضَ المقدمات في الميقات على بعض الشيوخ، وعلى أبي الجود «مجموع الكلائي»، =

الحلف بالطلاقِ على غلبة الظنِّ، وهذا الرجلُ كان اشتغلَ بشيءٍ من العلمِ على بعض الشيوخِ الموجودين كالجلال البكريِّ، والشيخ شمس الدين الباني ـ وهو بالنونِ نسبة إلى «بانة» قريةٍ بالجيزة، لكنه اشتهرَ على ألسنة الناسِ: البامي بالميم ـ.

ولم يَرْقَ هذا الجاهلُ عن درجةِ المبتدئ فضلاً عما سوى ذلك، حتى حدَّثني سيدي يحيى الكرمانيُّ أنه سمعَهُ يذكرُ واو الثَّمانية وأنها في القرآنِ، قال سيدي يحيى: فقلتُ له: هذا كلامٌ مردودٌ، قال: فأنكرَ ذلك عليَّ وقال: هي في القرآنِ، قال: فقلتُ له: ردَّه ابن هشامٍ في «المغني».

فانظرْ إلى مَن وصلتْ رتبتُه أنه لا يعرفُ كلامَ الناسِ في هذه المسألةِ، وهذا أبداً حالُه كلما سمعَ عني شيئاً من التدقيقاتِ البديعةِ، والتحقيقاتِ المنيعة، تعجَّبَ منه وبالغَ في إنكارهِ لفرطِ جَهله.

ومما وقعَ منه أني قررتُ في الدرسِ أقوالَ الناسِ في الصَّلاةِ الوسطى ووصلتُها إلى عشرينَ قولاً، ثم أخذتُ أرجِّحُ القولَ بأنها الظهرُ، وأقيمُ عليهِ الأدلَّةَ الساطعة، فدارَ على الناسِ وشنَّع عليَّ بكوني رجحتُ أنها الظهرُ وإنما هي العصرُ.

فانظروا بالله يا أولي الألباب مَنْ وصل في قلةِ العقلِ إلى هذا الحدِّ.

***

= وسمعَ عليه الفرائض والحساب.

وكذا سمعَ الفرائض مع الفقه على الشمس الشنشي بمدرسة الطواشي.

ومِن شيوخه النجم بن حجّي وغيره.

وتميَّزَ في الفضائل، وتكسَّبَ بالتجارة بسوق جامع طولون، **وكثرتْ معارضتُه للجلال بن الأسيوطي**». «الضوء اللامع لأهل القرن التاسع» (٧/ ١١٢ ـ ١١٣).

وهذهِ المسألةُ ـ أعني مسألةَ الحلفِ بالطلاقِ على غلبة الظنِّ ـ أولُ أمرِها أني كنتُ في مجلسِ شيخِنا البُلْقينيِّ وفي المجلسِ علامةُ الشامِ الشيخُ نجم الدين بن قاضي عجلون، فقال له شخصٌ من الطلبةِ الحاضرين: يا شيخ نجم الدين! سمعتُ أنَّكُم تقولونَ في مسألةِ الحلفِ على غلبةِ الظنِّ شيئاً غريباً، فغمزَهُ الشيخُ نجم الدينِ وأشارَ إليه بإصبعهِ على فيه أنِ اسكُت.

فلما خرجنا من المجلسِ أعادَ عليه القولَ ونحن ماشونَ، فقال الشيخُ نجم الدين: الذي نشأنا عليه في بلادِنا ورأينا أشياخَنا يفتونَ به هوَ الحِنثُ، فلما قَدِمنا إلى مصرَ وجدنا الأمرَ فيها على خلافِ ذلك فسكَتْنا فقال له: ما توضحونَ لنا ما عندكم؟ فقال: نخشى أن تقوموا علينا كما قاموا في مسألةِ السِّنجابِ، قال: إنما قصدي الفائدةُ ولا يقفُ عليهِ أحدٌ.

فقال: أمّا كتابٌ مفرد فلم أفعل، لكني ذكرتُ شيئاً في كتابي «التحرير» فتعالَ إلى البيتِ فانظره. وافترقنا وما أدري هل ذهبَ إليهِ أو لا.

وتعلقتْ هذه المسألةُ بقلبي، وما وقعَ لي شيءٌ قطُّ وأهملتُ[1] النظرَ فيه، ولا سمعتُ أو رأيتُ شيئاً قطُّ ونسيتُهُ، فصرتُ أتطلَّبُ النظرَ في هذه المسألة، فاتَّفقَ أن استعرتُ مجموعاً من خزانة محمودٍ بخطِّ العلامةِ شمسِ الدين بن القماحِ ـ أحد مشايخ التاجِ بن السُّبكيِّ ـ فوجدته ذكرَ فيه فصلاً طويلاً في هذه المسألةِ من كلام قاضي القضاةِ تقيِّ الدين بن رزين تلميذِ ابن الصلاحِ، وقرَّرَ فيه الحنثَ فيما إذا كان النسيانُ في اليمينِ بأن حلفَ على الماضي، وعدمَ الحنث فيما إذا كانَ النسيانُ في الفعلِ بأن حلفَ على المستقبلِ، وخالفَ شيخَه ابنَ الصلاحِ حيث قال بالحنثِ في الأمرين معاً، وقرَّرَ بين الحالينِ فرقاً حسناً.

---

(١) في الأصل: وأعجلتُ. وأثبتُّ ما عند الداودي.

فأعجبني ذلك جداً، فلما صنفتُ كتابَ «الأشباه والنظائر» ذكرتُ فيه المسألةَ، ولخصتُ فيها كلام ابن رزينٍ، وذكرتُ ما يعضدُه من كلامِ النوويِّ.

فاتَّفق أني أقرأتُ «المنهاج» تقسيماً بالجامعِ الطولونيِّ، وكان أحدُ القراءِ عندي رجلاً يجتمعُ بالجاهلِ المبدأ بذكرِه، فلما وصلتُ في التدريسِ إلى هذه المسألةِ قررتُها غاية التقريرِ، وقرأتُ لهم كلامَ ابن رزين، وأوضحتُ لهم الفرقَ بين الحالين، وقلتُ لهم: إنَّ أهلَ الشَّامِ يفتونَ في هذه المسألةِ بالحنثِ، وأهلُ مصرَ بعدمِه، وأنا مع أهلِ الشام في ذلك، وانقضى المجلسُ فذهبَ أحدُ القرَّاءِ إلى الجاهلِ المذكورِ فذكرَ له ذلك فقال: هذا ضعيفٌ، راجعوهُ لعلهُ غلطان عسى يرجِعُ.

فانظروا بالله ما أكثرَ جهلَ هذا وقلةَ عقلهِ! ما لقي في ذلك المجلسِ مَن يأخذُ له نعلاً فيصفعهُ به ويقول له: تكلَّم في شغلِك، انظر بابَ اللوق، وربعَ فُسوق، أو دكانَ سُوق، ولكن ما زالتِ الكلابُ تنبح إذا رأت الأسد، والهرُّ ينتفخُ ويظنُّ أنه يحاكي السَّبع، والناموسةُ تظنُّ أنها بخرطومها تضاهي الفيلَ.

وله عشراءُ وأعوانُ بعضُهم يشاركه فيما هو مشهورٌ عنه، وبعضُهم يخالطُهُ في لعبِ الشطرنجِ، وأشدُّهم معاونةً له جناحان: جناحٌ أبيضُ يغلبُ عليه الحمقُ وسوءُ التدبير حتى إنَّ الوليدَ ليمكنهُ أن يسجنَه[1] بشعرة، وهو مع ذلك يدعي المعقولَ التامَّ والمعرفة، ويزعمُ أنه يقدرُ يدبِّرُ المملكةَ فضلاً عما دونَها.

وجناحٌ أسودُ يغلب عليه المكرُ والخبثُ وسوادُ الباطنِ، وهو مع ذلك دجَّالٌ كذابٌ عامِّيٌّ محضٌ، لو سئلَ عن مسألةٍ في الاستنجاءِ لم يحسِن جوابَها، ويتشدَّقُ في الأسواقِ بأنه مفيدُ الطالبين، لو استُفْتِيتُ عن كذا لأفتيتُ، وهو عبارةٌ عن سوقيٍّ لا يدري قَبيلاً من دَبير.

---

(١) لعلها: يسحبه.

ومما اشتدَّ ضَحِكي منه ما بلغني عنه أنه قالَ في مجلسِ أقضى القضاةِ وعينِ الحنفيةِ الشيخ خير الدينِ الشنشيِّ لخصمه ـ وقد قال له كلماتٍ ـ: أتقول لي هذا وأنا يجلسُ في حلقتي ستونَ طالباً؟ وهو [لو][١] أراد أن يجتمعَ عنده ستون قِطّاً لم يقدِرْ على ذلك.

فانظروا يا رجالُ إلى هذا القليلِ الحياءِ ما كفاه أن يقولَ مثل ذلك على الدكاكينِ بين الدَّلّالين، حتى يقولَه في مجالسِ قضاةِ المسلمين!

فلما رجعَ إليَّ ذلك القارئُ واستثبتني فيما قلتهُ صمَّمتُ على مقالتي، فرجعَ إليه وأخبره، فذهبَ واستفتى أهلَ البلدِ فأفتوه بعدمِ الحنثِ.

فلما بلغني قلتُ: لا بأسَ أن أصنِّفَ كراسةً أتتبَّعُ فيها نقولَ الأئمةِ في ذلك ليستفيدَها مَن له غرضٌ في الفائدةِ، فألفتُ كراسةً سمَّيتُها: «**القول المضي في الحنث في المضي**».

وكانت أولاً ورقاتٍ يسيرةً، فوصلَتْ إليه فزعمَ أنه كتب في معارضتِها شيئاً وذهبَ به إلى أهل البلدِ، [و][٢] كتبوا له عليه تقريظاً وأن عدمَ الحنثِ هو الصوابُ، منهم الشيخُ شمسُ الدين الجوجريُّ.

وكان ممن ذهبَ إليه الشيخُ شمس الدين الباني، وبينه وبين والدي ـ رحمه الله ـ عداوةٌ مشهورةٌ، وعداوةٌ في الآباءِ صلةٌ في الأبناء[٣]، وأعرفُ منه البغضَ الشديدَ لي.

ومن جملةِ ما وقعَ منه أنه لما استفتيتُ عن مسألةِ الصفِّ وأفتيتُ فيها استنباطاً

---

(١) من الداودي.

(٢) القائل العراقي.

(٣) من الداودي.

قلتُ لصاحبنا الجمالِ الكَرمانيِّ ـ وهو من تلاميذه ـ: اسألهُ عن رأيِه في المسألةِ، فأعادَ عليَّ الجوابَ أنه أجابَ فيها بمثلِ ما قلتُ، فلما ذهبوا إليه وأعلموهُ أني أفتيتُ بذلك رجعَ عن قولِه وأجابَ بخلافِه، وأفتى بتعزيرِ مَن قالَ بالأوَّلِ.

فانظروا إلى هذا العالمِ الذي حملَهُ حظُّ نفسِهِ على نقضِ قولِهِ والإفتاءِ بتعزيرِ نفسِه!

فلما ذهبَ إليه في هذه الواقعةِ كتبَ له التقريظَ، وزادَ أنَّ من قال بالحنثِ يلزمُهُ التَّعزيرُ، فما رأيتُ له مثلاً إلا ما قالَهُ الشيخُ عز الدين بن عبد السلامِ في واقعةٍ وقعتْ له، وذلك أنه نهى عن صلاةِ الرغائبِ وأفتى بإنكارِها فشنَّعَ عليه رجلٌ في عصرِه وضربَ له المثَلَ بقوله تعالى: ﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يَنْهَىٰ ۝٩ عَبْدًا إِذَا صَلَّىٰٓ﴾ [العلق: ٩]، فلما بلغَ ذلك الشيخَ عزَّ الدينِ صنَّفَ كتاباً في الردِّ عليه وتقريرِ أنها بدعةٌ وقال: «وأمّا ضربه لي المثَلَ بقوله ﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يَنْهَىٰ ۝٩ عَبْدًا إِذَا صَلَّىٰٓ﴾، فأنا إنما نهيتُ عن شيءٍ نهى عنه رسولُ الله ﷺ».

قال: «فرسولُ الله ﷺ بمقتضى قولِه ينهى عبداً إذا صلَّى». هذه عبارةُ الشيخِ عزِّ الدين في الردِّ على المشنِّعِ عليه.

وكذلك أقول أنا: إنما ذكرتُ شيئاً نصَّ عليه الشافعيُّ في موضعينِ من «الأمِّ»، وقال به جماعةٌ من أئمةِ أصحابِهِ المتقدمين، وقال به من المتأخرينَ ابنُ الصلاح، وابن رزينٍ، والقموليُّ، والأذرعيُّ، والزركشيُّ، والكمالُ الدَّميريُّ، والشيخُ وليُّ الدينِ العراقيُّ، فترى هؤلاءِ الجماعةَ بمقتضى قولِهِ يلزمُهُم التعزيرُ؟!

فإنْ قال: إنما أفتيتُ بتعزير مَن نسبه لمذهبِ الشَّافعيِّ.

قلنا له: إنما قال هؤلاء ناسبينَ إياه لمذهبِ الشافعيِّ، ولم يقولوه اجتهاداً لنفسِهم خارجاً عن المذهبِ، بل هو منصوصُه في «الأم».

ثم نعودُ ونقول: بل أنتَ الذي يلزمُكَ التعزيرُ لوجوهٍ:

الأول: أنك أفتيتَ بحظِّ نفسِكَ وعلى عدوِّكَ، وحقُّ المفتي أن يفتيَ بحكمِ الله لوجهِ الله، فإن المفتي موقِّعٌ عن الله ومخبرٌ عنه، لا عن نفسِه.

الثاني: أنَّكَ زعمتَ أنَّ مَن نقل خلافَ المذهبِ يلزمهُ التعزيرُ، ونحن قامت عندنا الأدلةُ والنقولُ على أنَّ المذهبَ الحنثُ، وأنَّ عدمَ الحنثِ خلافُ المذهب، فإن كان مَن نقلَ خلافَ المذهبِ على مقتضى قولك يلزمه التعزيرُ، فأنت عندنا نقلتَ خلافَ المذهبِ فيلزمُكَ التعزيرُ، مع أنا لا نقول بذلك لكنه جوابٌ جدليٌّ.

فإن قال: عدمُ الحنثِ تقررَ أنه المذهبُ.

قلنا: إنما تقرَّرَ بفتوى أهل البلدِ، وذلك وحدَهُ لا يثبتُ المذهبَ، وهم مُعارَضُون بفتوى أهلِ الشامِ.

فإن قال: أخذوهُ من أشياخِهم.

قلنا: لم يقله غير الإسنويِّ، والبُلْقينيِّ، والمذهبُ لا يثبتُ بهذين وحدَهُما مع معارضَتِهما بالأئمةِ الذين سمَّيناهم، ومع فروعٍ منقولةٍ في «الروضة» تساعدُهُم وتشهدُ لهم.

الثالث: أنَّ إفتاءك بتعزيرِ مَن قال ذلك حكمٌ نسبتَهُ إلى الله، وأنت كاذبٌ على اللهِ فيه، فإن أكثرَ ما عندكَ أن تزعُمَ أنَّ قائل ذلك مخطئٌ، ولم يحكم اللهُ ولا رسولُه على مخطئٍ بتعزيرٍ ولا إثمٍ، بل وعداهُ بالأجرِ، ووعدا المصيبَ بأجرين، فمِن أينَ جاءَ لزوم التعزيرِ؟! ما جاءَ إلا مِن قِبَل نفسكَ والشَّيطان.

ثم لما بلغني ذلك زدتُ في الكراسةِ التي ألفتُها نقولاً وأبحاثاً، وكتبَها الطلبةُ وتداولوها بأيديهم.

وأخبرني بعضُ الفضلاءِ أنه وجدَ[1] فتوى بخطِّ الشيخ وليِّ الدين العراقيِّ في هذه المسألةِ وأنه قال فيها: «كنّا نفتي فيها بعدمِ الحنثِ ثم استخرنا الله وأفتينا بالحنثِ». أو ما هذا معناه.

وذكر لي أنَّ هذه الفتوى في مجموعٍ عند سيدي جمال الدين يوسف، سبطِ شيخ الإسلامِ قاضي القضاةِ شهابِ الدين بن حجر.

ثم في ذي الحجة أرسلَ سيدي يحيى بن الجيعان يطلبُ مني المؤلَّفَ المذكورَ فأرسلتُ له منه نسخةً.

ثم في سنةِ ثلاثٍ وثمانين أرسلَ إليّ من الشامِ الشيخ برهان الدين البقاعيُّ مطالعةً يطلبُ فيها الكتابَ المذكور، وقد بلغَ أهلَ الشامِ خبره، فأرسلتُ له نسخةً.

وقدم القاضي شهابُ الدين بن الطباخِ فذكر لي أنَّ أهلَ الشامِ يلهجونَ بذكره، واستكتبَ منه نسخةً ملكاً له ليعيرَها لمن يريدُ كتابتَهُ منهم.

ثم في سنة خمس وثمانينَ جاءني صاحبنا الفاضلُ عزُّ الدين الفارسكوريُّ، فذكرَ لي أنَّ الشيخَ زكريا طلبَ منه نسخةً، فأعطيتُه نسختي فكتبَ منها نسخةً لنفسه، وذهب بنسختهِ إلى الشيخِ زكريا فأقامَت عنده أياماً وردَّها إليه، وأخبرني أنه قال: كانوا قاموا عليه قومةً ومعه الحقُّ وهو مظلومٌ معهم.

وأمّا ذاك الجاهل[2] فإنه استمرَّ كلَّ ساعةٍ يدندن بذلك في الأسواقِ وعلى

---

(١) في الأصل: وجدت. وأثبتُّ ما عند الداودي.

(٢) ابن المشد.

الدكاكين، وكلُّ مَن رآه من سوقيٍّ أو دلالٍ أو غلامٍ أو سائسٍ أو شربدارٍ أو صبيٍّ أمرد، يريهِ الذي كتبه له أهلُ البلدِ، ويفتخرُ بذلك ويأكلُ عليه الأكلَ في أسمطةِ الناسِ، ويأخذُ عليه الزكاة.

ولما بلغه ما وقعَ بيني وبين أزدمر حاجبِ الحجَّابِ من إنكاري عليه ما صدرَ منه في حقِّ السُّنة والصحابة، ذهبَ إليه ليعينَهُ عليَّ وملأ مسامعَه من ذمِّي. فردَّ الله كيدَهُ في نحره وصُرفَ عنه.

وتردَّد إلى سيِّدي علي باي بن المقر الكافليِّ برقوق، كافلِ الممالك الشَّامية، وبيدي مشيخةُ تربتهم، فصارَ يأكلُ رزقه ويملأ مسامعَهُ من ذمي، ثم إنَّ الله صرفَهُ عنه.

وكنتُ لما ساعدَهُ الباني في سنة تسعٍ وسبعينَ قلتُ بيتين وهما:

قولـوا لهـذا الـذي يسـعى ليهـدِمَ مـا	بنـاهُ ذو العـرشِ مِـن تشـييدِ أركاني
الله أســسَ لي بـيـتَ الـعُــلا قــدمــاً	فما رجاؤك أن يبنــي لـكَ البانــي؟

وقلتُ نثراً:

«شاهتِ الوجوه، وخرسَ اللُّكَع وفُضَّ فوه، ولُعن إبليسُ وجنودُه وذووه، لقد جئتُ وأَجَبت، وما بؤت بل أَصَبت، وغصتُ اللجة، فأوضحتُ البهجة، وأقمت الحجة، وحررتُ النقلَ والدَّليل، وميّزت الصحيحَ من العليل، فعمدت سوقة موقة، إلى العنادِ مَشوقة، جهلتْ العلم، وأضلت الحلم، لا مقدارَها عرفتْ، ولا أهل العلمِ أنصفْت، فلم يُفهم الخطاب، ولم يُفهم الصواب، فرامت توهينَ المعتمد بلا سند، واستعانَت بزيدٍ وعمرو، لِمَا حوتْ من الغُمر وخلتْ من الغَمر، وقطعنا بسيفِ الحقِّ رأسهم، وأزهَقْنا بروحِ العلمِ أنفاسهم، ومزَّقنا كلَّ معتدٍ مجرمٍ، ﴿وَمَن يُهِنِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن مُّكْرِمٍ﴾ [الحج: ١٨]».

ثم رتبتُ أسئلةً تتعلَّق بحروفِ المعجم وأخرجتُها لمن أبرزَ قوتهُ في هذه المسألةِ من الرؤوس، فلم يحرْ أحدٌ منهم عنها جواباً من ذلك الحينِ وإلى الآن. وهو هذا:

«الحمدُ لله.

يقولُ الفقيرُ العاجز عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطيُّ منادياً بالملأِ على رؤوسِ الأشهاد: مَن ادَّعى أنه في العلمِ والفهمِ مقدَّم، فليجِب عما استبهَم، من الأسئلةِ المتعلقةِ بحروفِ المعجَم، ومن عجزَ عن تحريرِ ألف باء تاء ثا، فليستصغِر نفسَه عن أن يقرِّرَ أبحاثاً.

وهي هذه الأسئلة:

السؤال الأول: ما هذه الأسماءُ: ألف باء تاء ثاء جيم، إلى آخرها، وما مسمَّاها، وهل هي أسماءُ أجناسٍ، أو أسماءُ أعلام؟

فإن كان الأول، من أيِّ أنواع الأجناسِ هي؟

وإن كان الثاني، فهل هي جنسيَّةٌ أو شخصيَّةٌ؟

فإن كان الأول، فهل هي منقولةٌ أم مرتجلَةٌ.

فإن كان الأول، فممَ نُقِلَتْ؟ أمن حروفٍ أم أفعالٍ أم أسماءِ أعيانٍ أم مصادرَ أم صفاتٍ؟

وإن كانت جنسية فهل هي من أعلامِ الأعيانِ أو المعاني؟

السؤال الثاني: مَنْ وضعَ هذه الحروفَ، وفي أيِّ زمنٍ وُضعت، وما مستندُ واضعها، هل هو العقلُ أو النقلُ؟

السؤال الثالث: هل هذه الحروفُ مختصَّةٌ باللغة العربيةِ أو عامَّةٌ في جميعِ اللغات؟

السؤال الرابع: الألفُ والهمزةُ هل هما مترادفان أو مفترقان؟

وعلى الثاني، فما الفرقُ وأيُّهما الأصلُ؟

السؤال الخامس: لمَ أجمعَ علماءُ اللغةِ والعددِ وغيرُهم من المتكلمينَ على المفرداتِ على الابتداءِ بحرفِ الهمزة، وهل هو أمرٌ اتفاقيٌّ أو لحكمةٍ؟

السؤال السادس: كلماتُ أبجد هوز إلى آخرِها، هل هي مهملةٌ أو مستعملةٌ، وما عُني بها، وما أصلُها، وكيف نقلَت إلى المرادِ بها، وما ضبطُ ألفاظها؟

السؤال السابع: ما حكمُها في الابتداءِ، والوقفِ، والمنعِ، والصرفِ، والتذكيرِ، والتأنيثِ، والإعرابِ، والبناءِ، واللفظِ، والرسمِ، وعند التسميةِ بها؟ وما حكمُها شرعاً عند نقشِها على ثوبٍ أو بساطٍ أو حائطٍ أو سقفٍ، وهل للحروفِ المجتمعةِ أو المتفرقة حرمةٌ؟

فهذه سبعةُ أسئلة، من أجابَ عنها فهو من الرجالِ، وإلا فلا مزيَّة له على الأطفال[1].

* * *

وفي رمضان سنة ستٍّ وثمانين، أثار عليّ الجاهلُ المذكورُ[2] ثائرةً أخرى بسببِ مسألةِ الهدم.

وقصةُ ذلك أن بخطِّنا ربعاً لشخصٍ يُسمَّى قاسم الحباك، وبجواره مسجدٌ وله خادمٌ يُسمَّى حسن المسيري.

---

(١) علق الناسخ على هذا الموضع بقوله (الورقة ٣٩أ): «قد كتبَ على هذه الأسئلة شيخُنا الشيخ أبو بكر الشنواني مؤلفاً نحو الخمس كراريس سمّاه: حلية أهل الكمال عن أجوبة الجلال».

(٢) يعني ابن المشد.

فكان حسنُ المذكورُ لا يزال يأتي ويشكو من سكانِ الربعِ المذكور، وأنهم يجتمعونَ فيه على أنواعٍ من الفساد، مِن زنى ولواطٍ وشربِ خمرٍ وضربِ آلاتٍ وغير ذلك، وأنَّ ذلك كثُرَ فيه وشاعَ بحيثُ يؤتى إليه من أمكنةٍ بعيدة، ويجتمعُ هناك خلقٌ كثيرٌ فيدخلُ جماعةٌ يباشرون الزنى واللواط، ويتأخرُ على البابِ جماعةٌ ينتظرونَ انتهاء النوبة لهم، فمنهم من يقفُ بالطريق، ومنهم من يجلسُ على بابِ المسجد، حتى قيل: إنه رُئي رجلٌ في ذلك المسجدِ ومعه صبيٌّ يلوطُ به.

وصار ذلك مشاعاً في تلك الخطةِ، وصار المكان معروفاً بذلك بحيثُ يُقصد من أمكنةٍ بعيدةٍ لذلك. وصار حسنُ المذكور يقول لي: ما ترى أشكوهم بأوجاقيَّة؟ أشكوهم بنقباءَ؟ أكبسُ عليهم؟ فأقول له: تلطَّف في الإنكارِ، ارفق، اقتصِر على التهديدِ بالقولِ دون الفعل.

والجاهلُ المذكورُ من جملة السكانِ في هذا الربع، ووالله لم أكن شعرتُ بذلك إلا بعدَ وقوعِ الواقعةِ التي ستُذكر.

واستمرَّ الحالُ على ذلك سنين، إلى أن ذَكر لي حسن المذكورُ في أولِ هذه السنةِ أنَّ المكانَ خلا من ذلك، فحمدتُ الله كثيراً.

فلما كان في رمضان جاءني وهو في أمرٍ عظيمٍ وقال لي: جاءت المصيبةُ على ما كانت.

فقلت: كيف؟

فذكر أن أميراً يُسمَّى قانصوه الشرفي ممن كان يتردَّدُ إلى المكانِ، وكان مسافراً في التَّجريدة، صحبةَ الأميرِ الكبير، وقد جاءت الأخبارُ بقدومِ التَّجريدة، فجاءت فئةٌ ممن كانوا يخالطونه على ما هو عليه، واستأجروا المكانَ من قاسمٍ، وأخذوا في

إصلاحِهِ وتهيئته ليجتمعوا فيه بعدَ قدومِهِ على ما كانوا عليه أولاً.

فقلت: اذهب إلى قاسمٍ وقل له عني: لا يؤجِّر هؤلاء، ومتى أجَّرَهم، أفتيتُ بهدمه. وقصدتُ بذلك التهويلَ عليه ليصرفَهُم من أولِ وهلةٍ فإنه أسهلُ من نقلِهِم بعد سكناهُم.

فذهب صاحب المكانِ إلى الجاهلِ المذكورِ وقصَّ عليه ذلك، فقال: هذا ما هو الشرعُ، وما مستندُه في ذلك؟

فجاءني شخصٌ وسألني عن مستندي في ذلك، فقلت له: أمورٌ كثيرةٌ سوف أذكرُها في تأليفٍ مستقلٍّ.

فقال لي: اذكُرْ شيئاً منها.

فقلت: قصةُ مسجدِ الضِّرار.

فذهب إلى الجاهلِ وذكر له ذلك، فقال: وأيشٍ في هذا؟ ذاك مسجدٌ بناه منافقون.

فرجع إليّ فقلت: وقوله ﷺ: «لقد هممت أن آمرَ بالصلاة فتقام، ثم آمرَ رجلاً فيصلي بالناسِ، ثم أنطلقَ معي برجالٍ، معهم حزمٌ من حطبٍ، إلى قومٍ لا يشهدونَ الصلاة، فأحرقَ عليهم بيوتَهم بالنار».

فرجعَ إليه فأخبره فقال: هذا [تأباه][1] القضيةُ، إنَّ الناسَ اختلفوا في صلاةِ الجماعة، فمنهم من قال: إنها فرضُ كفايةٍ، ومنهم من قال: إنها فرضُ عينٍ، والذين قالوا بذلك استدلوا بهذا الحديثِ، وما استدلوا به على الهدمِ لبيوتِ الفساد.

---

(١) بياضٌ في الأصل، والمُثبت من الداودي.

فلما نقل لي ذلك علمتُ أنَّ هذا كلامُ جاهلٍ، والكلامُ مع الجاهلِ ضائعٌ، فلم أردَّ عليه جواباً.

ثم إن الجاهلَ المذكورَ ذهب ليستفتيَ أهلَ البلد، فأفتوهُ بعدمِ الهدم، وزاد الباني أنَّ مَن قالَ بالهدمِ يلزمهُ التعزيرُ، كما جرتْ به عادتُه.

فنقول لهذا المفتي: يا شيخ! قد صحَّ القولُ بالهدمِ عن عمرَ بن الخطاب، وعثمانَ بن عفان، وابنِ مسعود، وعبد الله بن الزبيرِ، وعبد الله بن عباسٍ، وعمرَ بن عبد العزيزِ، ونصَّ عليه أئمةُ المذاهبِ الثلاثةِ، الحنفية والمالكية والحنابلة بأسرِهم، وأشارَ إليه من الشافعيَّةِ الغزاليُّ والكواشيُّ.

فمن هو الذي في هؤلاء الأئمة يلزمُه التعزيرُ؟ ولو استحييتَ من ربِّكَ لتثبتَّ فيما تقولُ، ولو استحضرتَ أن فتواكَ تعرَضُ عليك يوم القيامةِ وتسألُ عنها حرفاً حرفاً، لتحرزتَ فيما تكتبُهُ، كأنَّكَ ما سمعتَ قولَ القائل: [من الوافر]

فلا تكتُبْ بخطِّكَ غيرَ شيءٍ ... يسرُّك في القيامةِ أنْ تراهُ

وأنا لا أنكرُ علمَك ومشيختَك، لكن مثلي ومثلكَ كما قال الشيخُ عبد الله المنوفيُّ لبعضِ شيوخِه، وقد وقعَ منه في حقِّ بعضِ الطلبةِ كلامٌ غليظٌ، فقال الشيخُ عبد الله لشيخِه المذكور: أنت يا شيخ رجلٌ عالمٌ، ولكن ما أدَّبكَ العلمُ.

ورجعَ الجاهلُ المذكورُ بفتوى الباني، وهو طائرٌ فرحاً، وجلسَ على دكَّانه بالسُّوق، ونادى بأعلى صوتِه: فلانٌ خرقَ الإجماعَ بما أفتى به، هذا مجازفٌ في دينِ الله، هذا كذا، هذا كذا، وشرعَ يسبُّ ويشتمُ.

وذهبَ إلى سكانِ الربعِ المذكور وقال: لا روعَ عليكم، قد أفتوا بتعزيرِه، وما بقيَ يقدرُ يتعرَّضُ لكم.

فشال أهلُ الربعِ رؤوسَهُم، ونفخوا أشداقَهُم، وذلَّ المنكرون وانكسروا، واستعدَّ أولئكَ للفسادِ في صحيفةِ الشيخِ شمسِ الدين الباني.

فجاءني حسنُ الذي يتصدَّى للإنكارِ عليهم، وهو في غايةِ الذلِّ والخزيِ، لا يكادُ ينطِقُ، فقلت: اثبت فإنَّا على الحقِّ، قال الله تعالى ﴿وَلَا تَهِنُواْ وَلَا تَحْزَنُواْ﴾ الآية [آل عمران: ١٣٩]. أُقسِمُ بالله متى عادوا إلى ما كانوا عليه من الفسادِ لأسعيَنَّ في إعلامِ الإمامِ الأعظمِ به وأوقفُهُ على نقولِ أئمةِ المسلمينَ في هدمِهِ، ولو أفتى له ألفُ باني.

فقدرَ الله من ألطافهِ أنَّ قانصوه الذي كانوا يترقبونَ مجيئَهُ سيَّره السلطانُ إلى طرابلس، وتفرقت الجماعةُ ولم تقم لهم بعدُ قائمةٌ، وخلا المكانُ مما كانَ فيه من الفسادِ، وصار خالياً مغلقاً، ولله الحمدُ.

وألفتُ في المسألةِ [تأليفاً][1] سمَّيتُه: «**رفع منار الدين وهدم بناء المفسدين**»، **ويُسمَّى أيضاً**: «**هدم الحاني على الباني**»[2].

وأمّا الجاهل المذكور، فإنه طار بجناحيه، واتّشح بوشاحيه، وأخذ السنان بعضديه. [من الطويل]

يريدونَ كيما [أن][3] يقيموا اعوجاجَهُ وهل قوّم الأقوامُ ما عوَّج الله؟

وقلتُ في هذه الواقعة: [من الوافر]

ألا فاعجبْ لباني ربعِ فسقٍ وأنواعُ الفسادِ لديهِ حِرْفَه

---

(١) من الداودي.

(٢) هذا مختصر من الأول.

(٣) زيادة لصحة الوزن.

نَهينـا عــن لــواطٍ أو حشــيشٍ … فجهَّــلَ فيــه فتوانــا وسفَّــهْ

وقلتُ أيضاً: [من السريع]

يقـول ربـعُ الفسـقِ: مـا مسلـمٌ … مـمـا لـه أُرصـدتُ يرضانـي
ولا تـرى في النـاسِ ذا مُسكـةٍ … إلا يـرى في الـوزنِ نُقصانـي
وإن يزنـي أحـدٌ راجحـاً … فـالأعـرج اللائـط(١) وزّانـي
وقلـتُ إن لـم يُخـلَ ممَّـا بـه … فالشرعُ فيـه هـدمُ ذا الحانـي
واستُفتـي البـاني فأفتـى بـأنْ … مَـن قـالَ هـذا آثـمٌ جانـي
يـا أيُّهـا النـاس ألا فاسمعوا … مقـالَ حـقٍّ لـيسَ بالـواني
مَـن ذا الـذي أولـى بتأثيـمِهِ … عنـد محـبٍّ كـانَ أو شـاني
أهـادمٌ ربعـاً بنـوهُ لكـي … يُعصـى بـه الله، أم البانـي؟

***

وفي هذه السنةِ قبل هذه الواقعةِ بقليلٍ جاءني رجلٌ من عشراءِ هذا الجاهل يُسمَّى ابن خطابٍ، فذكر أنه طلَّقَ زوجته ثلاثاً، ولها في صحبتهِ عدةُ سنينَ واستولدَها عدةَ أولادٍ، وذكر أنه يريدُ أن يعيدَها من غير محلِّلٍ بحجةِ أنَّ أباها الذي زوّجه إليها

---

(١) كتب الناسخُ في الحاشية: «قال المصنف: لائط واللائط بمعنى المرمم المصلح، ومنه الحديث: تقوم الساعة وأحدكم يلوط حوضه. ابن الأثير في النهاية». وهذا تعليقٌ ضروريٌّ.

وقد عدّل السيوطي هذا التعبير في «المقامة المستنصرية» ـ كما سيأتي معنا في الملحق الثاني ـ إلى:

فالجاهل الفاسق وزاني.

كان لا يصلي، فهو فاسقٌ، والفاسقُ لا يصحُّ نكاحُه، والنكاحُ فاسدٌ فلا يقعُ الطلاقُ الثلاثُ. وطلبَ مني أن أفتيَ بذلك بحضرةِ الملأ.

فقلت: لا أفتي في هذه القضيةِ إلا بالرَّجمِ، فإنه زانٍ في أحدِ الحالينِ.

فذهبَ الجاهلُ المذكورُ فدلَّس صورةَ استفتاء: ما تقولون في وقوعِ الطلاقِ في النكاحِ الفاسدِ؟ ولم يذكر صورةَ الواقعةِ على ما هي عليه.

فأفتاه أهلُ البلدِ بأنَّ الطلاقَ لا يقعُ في النكاحِ الفاسدِ، فاستمسكوا بذلك في عودها من غيرِ محلِّلٍ.

وما كفاهم ذلك حتى أخذوا يشنّعون عليَّ أني أفتيتُ بوقوع الطلاقِ في النكاحِ الفاسدِ. فانظروا بالله إلى هؤلاء الدَّجَّالين وجرأتهم على الله وما وصلوا إليه من رقةِ الدِّيانة. والمسألةُ منقولةٌ عندنا أنَّ[1] اتفاق الزوجينِ على أمرٍ يفسد النكاحَ بعد وقوع الطلاقِ الثلاثِ لتعودَ بلا محلِّلٍ لا يُسمع.

وممن نقلَها الشيخُ وليُّ الدين العراقيُّ في «نكته»، وقال: إنَّ الخوارزميَّ صرح بها في «الكافي».

وقد قلتُ في هذه الواقعةِ: [من الوافر]

بتدليسٍ على المفتينَ أضحى ابـ ... ـنُ خطابٍ لشرعتِنا معطِّلْ

تطلَّقُ زوجةٌ بتاً ثلاثاً ... وترجعُ للنكاحِ بلا مُحلِّلْ

***

وفي مستهلِّ ذي الحجةِ سنةَ ثمانٍ وثمانين، وقعَ السؤالُ عن حديثِ القنوت: «وإليك نسعى ونحفِد»، هل هو بالدال المهملةِ أو المعجمةِ؟

---

(١) في الأصل: على. والمثبت من الداودي.

فكتبتُ أنه بالدالِ المهملة.

فذهبوا إلى الجاهلِ المذكورِ فقال: إنما هي بالمعجمةِ، وأعانه دجالونَ لا يعتبرُ بهم.

فانظروا بالله إلى هؤلاءِ الذين عاشوا في بلادِ المسلمينَ ستينَ سنة[1]، وهم يلحنونَ في قنوتهم وصلاتِهم ولا يحسنونَ التلفُّظَ فيها، ومع ذلك يعتمونَ بعمائمِ الفقهاء، ويمدونَ ألسنَتَهم للإنكارِ على أساطينِ العلماء!

وقد قلتُ في هذه الواقعة: [من البسيط]

من كان يسعى إلى الرحمنِ يعبدُهُ ... فذاك يحفِدُ بالإهمالِ أي خَدَما
ومن سعى نحوَ بابِ اللوقِ ذا عرجٍ ... فذاك يحفزُ أي بالزاي قد عجما
معناهُ يقفز قفزاً حال مِشيَتِه ... مستوفزاً عجلاً يا بئسَ ما اجترما
وليسَ في لغةِ العرباءِ يحفذُ أي ... بالذالِ معجمةً فيما روى العُلَما
ومن يقُلْ إنها بالذالِ مُعجمةً ... فذا مسيلمةُ الدجالُ إذ زَعَما

ثم ألفت في هذه المسألةِ كتاب: «**إتحاف الوفد بنبأ سورة الحفد**».

وقد وقفَ عليه الأديبُ البارعُ سيدي علي باي بن المقر الكافليِّ برقوق نائبِ الشام، فكتبَ عليه: [من البسيط]

مولايَ لا زلتَ بالإتحافِ تُرشدُنا ... إلى طريقٍ بها كلُّ الأنامِ نجوا
فقابلِ الناقصَ المعروفَ مَن عجمَت ... عنه الحقائقُ بالإهمالِ إنْ لهجوا

---

(١) ولد ابن المشد سنة (٨٢٨)، فقول السيوطي هنا: «ستين سنة» في عام (٨٨٨) ينطبق عليه.

وارقَ(١) بعلمكَ لا تعبأْ بحاسـدِكَ الـ ـمُزري فليسَ عليهِ في الورى حرجُ

فكتبت له: [من البسيط]

وافـــى قـريـضُـك دراً زانَه البلـجُ وفـاحَ مـنـه لـدى أحـبـابِكُـم أرجُ

تـالله مـا زال قـلـبي كلما سمعَـتْ أذني بـأبـيـاتِـه الـغـرّاء يـبـتـهـجُ

وطـابـقَ الـرأيُ مـنـي رأيَـكـم رشـداً فصارَ للقلـبِ مـن إهــمـالِـه ثلـجُ

ولـم أكُـن جَـرِجاً كـلا ولا حَـرِجـاً من جاهـلٍ مـا عليه في الـورى حرجُ

مـن نحوِ عشريـنَ عاماً وهـو ينعقُ في أرجــاءِ مـصـرَ لـه فـي غـيِّـه أججُ

***

وفي هذه السنةِ(٢) كان مبدأُ ثائرة الجَوْجَري، ولنقصَّ خبره فنقول:

هو الشيخُ شمسُ الدينِ محمد بن عبد المنعم بن محمد، ولدَ سنة إحدى وعشرين وثماني مئة، ونشأ تاجراً في دكانٍ بسوق الشربِ.

واشتغلَ بالعلمِ فأخذ الفقهَ عن شيخنا شيخ الإسلامِ شرفِ الدينِ المناويِّ واختص به، وعن شيخِنا شيخ الإسلام عَلَم الدين البُلْقيني.

وشدا طرفاً من العربيةِ والمعقولِ عن شيخِنا الإمام التقي الشُّمُنّي، وشيخِنا العلامةِ محي الدين الكافِيَجِي، وأخذ أيضاً عن شيخ الإسلامِ جلالِ الدين المحلّي.

وكان في زمن شيوخنا يعدُّ من أذكياءِ الطلبةِ وفضلائهم، وكان هو والشيخ فخرُ الدين عثمان المقسي أعيانَ طلبةِ شيخِ الإسلامِ المناوي، على بونٍ عظيمٍ

(١) رُسِم الفعل في الأصل كما يُلفظ للوزن: ارقى.

(٢) أي سنة (٨٨٨).

بينهما: الشيخُ فخرُ الدينِ أقعدُ وأجلُّ وأثبتُ، وليس عند الجوجريِّ إلا حركةٌ زائدةٌ، وكثرةُ كلامٍ ومسارعةٌ إلى القولِ من غير تثبُّتٍ ولا تأمُّلٍ.

ولم يبرع في شيءٍ من الفنونِ سوى الفقهِ، ولم يبلُغ في الفقهِ مبلغ الإمامةِ، بل الحدَّ الذي كان عليه في زمنِ كونهِ من أفاضلِ الطلبةِ لم يزد عليه.

ولقد جاورتُ أنا وإياه بمكة المشرفةِ في سنة تسعٍ وستين، وسنِّي إذ ذاكَ عشرونَ سنةً، فكنتُ أجلسُ أنا وإياه في حاشية المطافِ من قبل المغربِ بساعةٍ إلى بعد العشاءِ نتحاورُ في أنواع العلومِ، فما جاراني في شيءٍ منها فضلاً عن أن يسبقَني، ولا رأيتُه يبلغُ في شيءٍ منها مقامَ عالمٍ.

وكنتُ أستحضرُ له غرائبَ المنقولاتِ ودقائقَ الفنونِ الخفيَّةَ معزوَّةً إلى قائلها من الكتبِ المشهورةِ والغريبةِ، حتى يقضي هو والحاضرونَ العجبَ من ذلك، حتى انتقلنا إلى نظمِ الشِّعرِ، حتى انتقلنا إلى الحكاياتِ الهزلية، فقلت له: لا تحكي [حكايةً][(1)] إلا حكيتُ لك من نمطِها حكايتينِ أحسنَ مِن حكايتِكَ.

قال: ولِمَ تكون أحسن؟

قلت: لأنك تحكي عن زعيط ومعيط، وأنا إذا حكيتُ حكايةً أذكر من خرَّجَها من أئمةِ الحديثِ بإسناده، أو أوردَها من المؤلفينِ في كتابه.

وطلبتُ منه في تلك السنةِ شرحَهُ الذي ألَّفه على «الشذور»، فامتنعَ خشيةَ أن أكتبَ عليه حاشيةً أو أعترضَ عليه.

---

(١) زيادة مني.

فقلتُ له: أنت آمنٌ من ذلك.

فأرانيه فأحطتُ به خبراً[1] ورددتُه إليه، ووفيتُ له بما أمنتهُ.

وماتَ شيخُه شيخُ الإسلام المناويُّ، وهو على حاله في حياتِه، وكانت الأعينُ والإشارةُ بعد المناوي إلى الشيخ فخرِ الدين المقسي بحيثُ يضربُ به المثلُ في الفقهِ وحسنِ تقريره وتصرفِه وإفتائه.

فلما مات المقسي وشغَرَت القاهرةُ ممن له جَلَد وصبرٌ على غوغاءِ جماعةِ الطلبةِ والجفاة، عكفَ عليه جماعةُ الجامعِ الأزهرِ، فكان يحضرُ درسَهُ منهم سبعونَ نفساً أو يزيدون، وطارَ في القاهرةِ صيتُ الجوجريِّ وانهالت عليه الطلبةُ والمستفتونَ، فأطلق قلمَهُ بالإفتاءِ بالصوابِ وبغيره.

ولا أدفعُ الرجلَ عن معرفةٍ ولا أنسبهُ إلى جهلٍ، ولكنَّ الرجلَ ليس من المتمكِّنينَ الذين بلغوا مبلغَ الإمامة، وأكثرُ ما يُسأل عن الوقائعِ المشهوراتِ والمسائلِ الواضحات، فيجيبُ فيها بالصواب، ويسألُ عن أشياءَ غيرِ منقولةٍ أو النقلُ فيها عزيزٌ فلا يستحضرُه ويجيبُ من تلقاءِ نفسِه فيخطئ، ثم يسفِّهُ على من خالفُهُ ممن أتقنَ المسألةَ وعرفها وينسبهُ إلى الخطأِ والمجازفة، وهو المخطئُ والمجازفُ!

وها أنا أسوقُ ما وقعَ فيه الخلافُ بيني وبينه من المسائلِ:

فأول مسألةٍ غمصَني فيها مسألةُ الحنثِ في المضيِّ السابق ذكرها، فإنه كتبَ تقريظاً للدجالِ المذكورِ على ما كتبَهُ بزعمهِ في الردِّ عليَّ، افتتحَهُ بقوله:

---

(١) في الأصل: خبره.

«الحمد لله الذي رقى شمس الدين[1] رتب الكمال، وجعلَ بدايتَهُ نهايةَ الجلال»، وقد تقدم شرحُ بنائها[2].

***

المسألة الثانية: مسألة الأتقى، وذلك أنه وقعَ بين الأميرينِ أزدمر الطويلِ وخاير بك مِنْ[3] حديدٍ تنازعٌ في أبي بكر الصديقِ، هل هو أفضلُ الصحابةِ؟

وكان أزدمر مع كونه رافضياً زنديقاً[4] أيضاً لا يرى أنَّ حديثَ النبيِّ ﷺ حجةٌ، فكان إذا أوردَ له الإنسانُ الأحاديثَ الدالَّةَ على أفضليَّةِ أبي بكرٍ يردُّها ويقول: هاتوا دليلاً من القرآنِ، ويتكلَّمُ في ذلكَ بكلماتٍ تقتضي الكفر.

فقال أزدمر لخاير بك: اذكُرْ لي دليلاً من القرآنِ على أفضليَّةِ أبي بكرٍ، فذكر له قوله تعالى: ﴿وَسَيُجَنَّبُهَا ٱلْأَتْقَى﴾ [الليل: ١٧]، فإنها نزلَت في أبي بكرٍ، وقد قال تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣٩]. ولم يذكر خاير بك هذا الكلامَ من عند نفسِه، بل رآه في بعضِ كتبٍ فذكرَه.

فقال له أزدمر: بل الآية عامَّةٌ في أبي بكرٍ وغيره.

وتحاورا في ذلك فطالبَ كلٌّ منهما الآخرَ بشهادةِ العلماءِ له بنصرةِ قوله.

فرفع إلى الجوجريِّ سؤالٌ في ذلك، فكتبَ عليه: أنَّ الآية ـ وإن نزلَت في حقِّ أبي بكرٍ ـ فإنها عامَّةٌ في غيرِه، إذ العبرةُ بعمومِ اللفظِ لا بخصوصِ السببِ.

---

(١) هذا اللقب لمن اسمه محمد، وكذلك اسم ابن المشد.

(٢) لعل الصواب: نبئها.

(٣) هكذا يُنسب أمراء المماليك.

(٤) للمؤرخ عبد الباسط الملطي رأيٌ آخر. انظر ترجمته له في كتابه «المجمع المفنن» (٢/ ٥٢٢).

فلما جاءني السؤال لأكتبَ عليه ورأيتُ ما كتبه الجوجريُّ، قلت: سبحانَ الله، مثلُ هذا المقامِ يكتبُ فيه بالاسترواح.

ثم ألفتُ مؤلفاً سمَّيتُه: «**الحبل الوثيق في نصرة الصديق**».

قررتُ فيه اختصاصَ الآية بأبي بكرٍ بالطرقِ العلمية، ورددتُ ما كتبَه الجوجريُّ بالطرقِ المقبولة.

***

الثالثة: مسألةُ الغزاليِّ، وهي قوله «ليس في الإمكان أبدع مما كان»، فإن البرهانَ البقاعيَّ[1] وقعَ منه وهو بدمشقَ أنه صرَّحَ بتخطئة الغزاليِّ فيها ونسبَه إلى أنه أخذَ هذه المقالةَ من قواعدِ الفلاسفةِ وأصولِ المعتزلة، وألَّف في ذلك كتاباً سماه: «تهديم الأركان».

فقام عليه أهلُ دمشقَ وكادوا يقتلونه حتى اختفى في بيته ولم يستطعِ الخروجَ لصلاةِ الجمعة، وأرسلَ كتابه الذي ألَّفه إلى القاهرةِ ليأخذَ خطوطَ العلماءِ عليه، فكتبَ عليه الجوجريُّ تقريظاً من رأس القلمِ بعبارةٍ صوَّب فيها البقاعيَّ وخطّأ فيها الغزاليَّ، ونسبه إلى أنه بنى مقالتَهُ هذه على قولِ المعتزلةِ بوجوبِ الأصلح.

فلما أحضر إليَّ الكتابُ لأكتبَ عليه ورأيتُ ما كتبه الجوجريُّ، قلتُ: سبحان الله! مقامُ الغزاليِّ وإمامتهُ في علمِ الكلامِ بالمحلِّ الذي لا يوصَفُ، وقد كان طولَ عمرهِ منتصباً للردِّ على المعتزلةِ وأنواع المبتدعةِ، وله في ذلكَ التصانيفُ الشهيرةُ.

أفيظنُّ بحجةِ الإسلامِ أنه بنى مقالته على أصلٍ من أصولهم، وهو يصرِّحُ في

---

(١) توفي سنة (٨٨٥).

عدَّةٍ من كتبهِ بإبطالِ هذا الأصلِ، أو يظنُّ به أنه من القاصرينَ في علم الكلامِ حتى يمشيَ عليه هذا البناء، وهو لا يشعرُ؟

أما كان ينبغي التثبُّتُ والنظر في مجموعِ كلامِ الغزالي وتأمُّله حرفاً حرفاً حتى يتضحَ أنه جارٍ على قوانين أهل السنةِ، مع أن صدرَ كلام الغزاليِّ في هذه المسألةِ بعينها مصرِّحٌ بمخالفةِ المعتزلة؟

ثم إني ألفتُ في ذلك كتاباً سمَّيتُه: «**تشييد الأركان**» أوضحتُ فيه المسألةَ غايةَ الوضوح، ثم عملتُ كتاباً مختصراً سمَّيتُه: «**درج المعالي في نصرة الغزالي على المنكر المتغالي**».

فبالله يا معاشرَ المسلمين، مَن هو المجازفُ في هذه المسألةِ والتي قبلها، الذي قال بنصرةِ الصدِّيق والغزالي واحتجَّ لعليِّ مقامِهما واستوعبَ في ذلك نقولَ العلماءِ وبذلَ غاية جهدِه وإمكانَه حتى حفظَ منصبَهُما، أم الذي استروحَ وكتبَ من رأس القلمِ ما يؤيِّدُ مقالةَ الرافضيِّ وهدمَ مقام الغزاليِّ، ونسبته إلى البدعةِ أو القصور؟

***

الرابعةُ: مسألةُ مَن زنى بزوجةِ إنسانٍ أو اغتابَه، وقد ألفتُ فيها كتاب: «**بذل الهمة في طلب براءة الذمة**».

***

الخامسة: مسألةُ رعاية الغنم، وقد ألفتُ فيها: «**تنزيه الأنبياء عن تسفيه الأغبياء**».

***

السادسة: مسألةُ السؤالِ في المسجد، وقد ألفت فيها: «**بذل [العسجد لسؤال المسجد]**(١)».

***

السابعة: مسألةُ إنشاءِ صفٍّ قبل إتمامِ ما قبله، وقد ألفتُ فيها: «**بسط الكفّ في إتمامِ الصفّ**».

***

الثامنةُ: مسألة المسبوقِ في الجمعةِ إذا فارقَ قبلَ السلام، وقد ألفتُ فيها: «**اللمعة في تحرير الركعة لإدراكِ الجمعة**».

***

التاسعة: المسألةُ العظمى التي ارتُكِبَ فيها البدعةُ الكبرى التي لم تقَعْ منذُ قبضَ النبيُّ ﷺ إلا في هذا العصرِ، وهي مسألةُ فتحِ البابِ والشبابيكِ في المسجدِ الشريف النبوي، وقد ألفتُ فيها: «**شد الأثواب في سد الأبواب**».

***

العاشرة: مسألةُ معاليمِ الأوقاف، وقد ألفتُ فيها: «**الإنصاف في تمييز الأوقاف**».

***

الحادية عشرة: مسألةُ الدارِ المرصدةِ للفساد، وقد ألفت [فيها](٢): «**رفع منار الدين وهدم بناء المفسدين**».

***

---

(١) من الداودي.

(٢) زيادة مني.

الثانية عشرة: مسألةُ رؤيةِ النبيِّ ﷺ في اليقظةِ، وقد ألفتُ فيها: «**تنوير الحلك في إمكان رؤية النبي والملك**».

***

الثالثة عشرة: مسألة أنتِ تالق بالتاء، وقد ألفت فيها: «**فتح المغالق مِنْ أنت تالق**».

***

الرابعة عشرة: من كُتِب عليه فرض لولدِه، ثم غُيرت المعاملةُ ونودي على الفلوسِ بأنقصَ أو أزيدَ، وقد ألفت فيها: «**قطع المجادلة عند تغيير المعاملة**».

***

الخامسة عشرة: إعراب: «سبحانَ الله زِنةَ عرشه»، وقد ألفت فيها: «**رفع السِّنَة في نصب الزِّنَة**».

***

السادسة عشرة: مسألة ابن عربي، وقد ألفتُ فيها: «**تنبئة الغبي بتبرئة ابن عربي**».

***

وبقي مسائل أُخَر لم أؤلِّف فيها.

ومَن أرادَ أن يقفَ على حقيقةِ الحال، ويعرفَ المصيبَ فيها من المخطئِ، والمحقَّ من المبطلِ، فليراجع هذه الكتبَ المؤلَّفةَ فيها وينظرَ ما تضمَّنَته من التحريرِ والتحقيقِ، وهي مدونة في «**الفتاوي**»[1].

---

(١) «رفع منار الدين» و«تشييد الأركان» و«درج المعالي» و«تنبئة الغبي» ليستْ في «الحاوي للفتاوي»، وسبق أن «هدم الحاني على الباني» ـ وهو مختصر من «رفع منار الدين» في «الحاوي».

ثم لما كانَ في ذي الحجة من هذا العامِ[1] جاءني رجلٌ فسألَ عن النساءِ هل ثبتَ أنهنَّ يرين الله في الدارِ الآخرةِ أو تختصُّ الرؤيةُ بالرجالِ؟

فذكرتُ له أن المسألةَ ذات خلافٍ، وأن الراجحَ أنهنَّ لا يرين إلا في العيدِ خاصةً، وأني قد تتبعتُ الأحاديثَ والآثارَ صحيحَها وضعيفَها وحسنَها، فلم أرَ لهن ذكراً في حديثِ الزيارةِ يوم الجمعةِ.

فذهبَ السائل، وعاد إليّ مرة ثانية وقال: إنَّ الناسَ أبوا هذا القولَ وقالوا: بل النساءُ يشاركنَ الرجالَ في الرؤيةِ والزيارةِ يوم الجمعة، وقالوا: لابدَّ من استفتاءِ بقية علماءِ البلدِ في ذلك.

فعرفتُ أنهم بمجردِ ما يرفعونَ السؤالَ للجوجريِّ، يكتبُ عليه من رأسِ القلمِ بموافقةِ قولهم، فقلتُ: اكتبوا في آخرِ السؤال: والمقصودُ التثبُّت في الجوابِ دونَ الكتابةِ بمجرَّدِ ما يظهرُ في باديءِ الرأيِ.

فكتبوا ذلك وذهبوا إليه برقعةِ السؤالِ، فبمجرَّدِ ما نظرَ فيه قال: ظواهرُ الأدلَّةِ تقضي العمومَ. كأنه الدارقطنيُّ الذي أحاطَ علماً بجميعِ أحاديثِ الرؤيةِ حتى قالَ هذه الكلمةَ! إنما تصلحُ هذه الكلمةُ لحافظٍ عرفَ جميعَ الأحاديثِ الواردةِ في هذا المقام، ولم يجد في حديثٍ منها ما يخصِّصُ عمومَ سائرِ الأحاديثِ، فهذا يصلحُ له أن يطلقَ هذه العبارةَ.

وأمّا رجلٌ رأى في بعض الكتبِ حديثاً أو حديثين، فلا يصلحُ له أن يقول: «ظواهر الأدلة»، ويأتي بالجمعِ المعرَّفِ!

---

(١) (٨٨٨).

ثم أخذ القلمَ ليكتبَ فقال له السائل: انظروا ما في آخرِ السؤالِ، فلما [رأى][1] ذكرَ التثبُّتِ، قال: مَن أمركم أن تكتبوا هذه الكلمةَ؟

قالوا: فلان.

فوضعَ القلم: وقال: اتركوا الرقعةَ حتى ننظرَ. فأقامت عنده اثني عشر يوماً وهو يكشفُ الكتبَ ولم يظفَرْ فيها بنقلٍ.

وألفتُ أنا في هذه المدةِ تأليفاً سمَّيتُه: «**إسبال الكساء على النساء**».

ثم لخصتُه في تأليفٍ أخصر منه سمَّيتُه: «**رفع الأسى عن النسا**».

وأعلمتُ بهما السائل، فذهبَ إليه بعد اثني عشر يوماً لينظرَ هل كتب شيئاً، فقال له: عجزتُ وأنا أكشفُ فلم أجد المسألة في شيءٍ من الكتبِ، ماذا أجابَ به فلان؟

فذكروا له جوابي، وأني ألَّفتُ فيها، فقال: بالله، أحضروا إليّ مؤلَّفهُ حتى أراه.

فجاءني الرجلُ وذكر لي ذلك، فأشار عليَّ مشيرٌ بأن لا أرسلَه، لما قد علمَ مِن عادتهم أنهم يستفيدونَ المسائلَ الغريبةَ من تصانيفي ثم يحطُّون عليَّ.

فقلت: قلة المروَّةِ أنَّ هذا الرجلَ العالمَ يرسلُ يسألني في تأليفي ليستفيدَ منه علماً فأبخل به عليه.

فأرسلتُ له المؤلفَ الأصغرَ فأقام عنده أربعةَ أيامٍ.

ثم ذهب قاصدي ليأتيَ به فذكرَ عنه أنه قال: هذا كلُّهُ غلطٌ وكلامٌ يصادمُ بعضُه بعضاً.

---

(١) من الداودي.

فقال له القاصدُ: بيّنوا لنا مواضعَ الغلط.

فذكر له ثلاثةَ مواضعَ، ووجّه كونه غلطاً بكلامٍ أفشرَ مـن الفشار، ولا يقولهُ من شمَّ رائحةَ العلم.

فلما بلغني كلامُه اطمأنيت وكتبتُ له ورقةً لطيفةً فيها الجوابُ عما أوردَهُ على المواضعِ الثلاثةِ، فلما وصلَتْ إليه احتدَّ واستشاطَ غضباً وسفَّه على القاصدِ.

ثم جلسَ مجلسَ درسه وقال بين عصبته: رأيتُ مؤلفَ فلان في الرؤيةِ وضبطتُ عليه فيه ثلاثَ غليطاتٍ.

فلما بلغني ذلك شددتُ المئزرَ وشمَّرتُ عن ساعدي، وصنفتُ كتاب: «**اللفظ الجوهري في رد خباط الجوجري**».

قـررتُ فيـه الصـوابَ فـي المواضـعِ الثلاثـة بطـرق [أهـل][1] العلمِ مـن غير حرفِ سـفهٍ.

فشـاعَ خبـرُه في المدينـة وامتلأتْ بذكرهِ الأفواه، فشـقَّ ذلك علـى الجوجريِّ وعصبتـه، وشـرعوا يدندنـونَ ويسـفِّهون ويـدورونَ في جوانـبِ المدينـة صائحينَ مستغيثين.

ثم استهلَّت سنةُ تسعٍ وثمانين، ولهم ضجيجٌ وعجيج، ولا كعجيجِ الحجيج، وجرُّوا قضيةَ دعـوى الاجتهاد[2]، واجتمعوا بكلِّ كبيرٍ في البلدِ من كاتب السرِّ

(١) من الداودي.

(٢) وكانت سنة (٨٨٨)، إذ في تلك السنة ألَّف: «الرد على من أخلد إلى الأرض وجهل أن الاجتهاد في كل عصر فرض» كما قال في «الافتراض في ردِّ الاعتراض» (ص ٣٦).

والأمراءِ والرؤساء، وسألوهم في رفعِ الأمرِ إلى السلطانِ ليعقدَ بيني وبينهم مجلساً يناظروني فيه.

فلما بلغني ذلك، قلتُ: العلماءُ قد نصُّوا على أنه لا يسوغُ للمجتهدِ أن يناظرَ المقلِّدَ، فمناظرتي تحتاجُ إلى حضورِ مجتهدَيْنِ، مجتهدٍ يناظرني ومجتهدٍ يكونُ حكماً بيني ومن يناظرني.

واستمروا هكذا في الدَّندنة، والسَّفه وإطلاق الألسنة، إلى أن قدمَ وليُّ الله الشيخُ عبد القادر الطحطوطيُّ في شهر ربيع، فأرسلَ إلى القاضي كاتب السرِّ، ـ أطال الله بقاءه ـ أنَّ هذا الشرَّ الذي بين العلماءِ ليس بحسنٍ، فاسعَ بينهم في الصُّلح.

فأرسلَ القاضي كاتبُ السرِّ قاصداً إليّ يذكر لي ذلك، فأجبتُ إلى الصُّلحِ، فكتبتُ له رسالة: «**النجح في الإجابة إلى الصلح**»[1]. وهي هذه:

«بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلْمِ﴾ الآية [الأنفال: ٦١].

بعد التصديرِ بسلامٍ اقتداءً بالسنَّة، وابتداءً بالذي هو تحية الجنَّة، ودعاء من مخلصٍ في حبه، مبالغٍ وإن بعدت الأجسادُ في قربه، محقِّقٍ بلسانه وقلمِه ما وقرَ من المحبةِ في قلبه.

إنه لما وردَ القاصدُ الكريمُ أمس الليلة الماضية، وأدَّى من الرسالةِ العالية ما أدى فوعتْهُ أذنٌ واعية.

---

(١) وطُبعت ضمن «المقامات» بتحقيق الدكتور سمير الدروبي. انظر: «شرح المقامات» (٢/ ١٠٤١).

أجابَ الفقيرُ إلى ما اقتضتْهُ الآراءُ العالية من الصُّلح، وبادرَ إلى ذلك ولم يتلعثَمْ وعلمَ أنَّ في الجنح إلى ذلك غاية النُّجح.

ويقدمُ الفقيرُ للمسامعِ الكريمةِ مقدِّماتٍ:

منها أنه لم يقع منه فيما مضى على أحدٍ من البشرِ اعتداءٌ، ولا كان له تعرضٌ إلى أحدٍ في الابتداء، ولكن له منذ تصدى للإفتاء، وذلك سبعَ عشرة سنةً، ورجلان من المفتينَ مرصدانِ للاعتداءِ عليه، وإيصالِ كلِّ قولٍ فاحشٍ إليه.

فأمّا أحدهما فقد كنتُ في زمنِ الشباب ألممتُ بدروسِه بعضَ الإلمام، وزرتُها زيارةَ الطيفِ في المنام، فأنا أحفظُ له هذا القدر، وأقيمُ له في كلِّ ما صدرَ منهُ العذر[١].

وأمّا الآخر[٢]، وهو الذي قامَت عليه العجاجَة، وزعمَ الناسُ أنه انصدعَ «بلفظي الجوهري» صدعَ الزُّجاجة، فإني أخذتُ العلمَ عن شيوخِه، فهو وإن كبرَ سنُّهُ من جملةِ الرِّفاق، وقد ناظرتهُ بمكة المشرفة أيام مجاورتي[٣]، وذلك من عشرينَ سنةً، فما جاراني فضلاً عن السباق.

ثم إنه رأى الاعتداء عليَّ كأنه من جملةِ الدِّين، ولم يخطُرْ بباله أنه يدانُ كما يدين.

فاحتملتهُ الكرَّةَ بعدَ الكرَّة، وتجاوزتُ عنه بضعاً وعشرينَ مرَّة.

ومن جملتها كتابتهُ تحتَ خطي في رقعةِ الإفتاءِ المتعلقةِ برعاية الغنمِ: «هذا غلطٌ واضحٌ ووهمٌ فاضح»، في أحرفٍ أخرَ، وشنَّعَ بها المشنِّعُ عليَّ في أقطارِ

---

(١) يَقصدُ شمس الدين الباني.

(٢) الجوجري.

(٣) في حجته الأولى سنة (٨٦٩).

الأرض، وسعَّر نواحيها بالشَّرر، وعرضها مشنعاً بها عليّ على خلقِ الله من أميرِ المؤمنين فمَن دونه، وأبرزَ بسببِها كلَّ عدوٍّ مخزونَ صدرِه ومكنونَه، ولم أتفوَّه فيها ببنتِ شَفة، ولا لفظتُ مع كثرةِ ما سمعتُ مِن الأذى بحرفِ سفَه، حتى ظنَّ الناسُ الظُّنُون، وتوهموا أني غلطتُ فيما كتبتُ لكثرةِ ما رأوا عندي من السُّكون.

هذا مع كون المغلِّطِ كان وقعَ له أولاً من موافقةِ كتابتي ما وقع، وكان المشنِّعُ عليَّ قد رجعَه عما كتب ورامَ مني أن أرجعَ كما رجع. [من البسيط]

ولا ألــينُ لغــيرِ الحــقِّ أســألُه حتى تلـينَ لـضرسِ الماضـغِ الحجرُ

ثم أخذَ مستمراً على تعديه، مُفحشاً في تصديه، حتى وقعَت واقعةُ الرُّؤية، فلم يحفَظْ فيها نقلاً، ولا وقفَ عليها في كتابٍ أصلاً، وأرسلَ يطلبُ مؤلفي فيها فأرسلتُه إليه حشمةً ومروة، وجرياً على سنن أهل الفتوَّة.

فلما استفادَ منه غرضَه لم يولهِ براً، ولا قابله شُكراً، بل أولاهُ هجراً، وأسمعهُ نكراً، وحملهُ إصراً: [من الطويل]

وأظلـمُ أهـلِ الظلمِ مَن باتَ حاسـداً لمــن بــاتَ في نعمائــهِ يتقلَّــبُ

فـأرسلتُ لـه ورقةً لطيفةً فيها جوابُ ما أنكره، وتلطَّفتُ له في العبارةِ ولم أجانِسهُ فيما أصدرَه.

فبمجرَّدِ ما وصلَتْ إليه، وقعَ منه ما لا حاجةَ إلى ذكرِه، ومن ظنَّ أنه يعلو بظلمٍ أو سفَه، فإنه من حيثُ لا يشعرُ خافضٌ لقدرِه.

فألفتُ في مقابلِ ذلك: «**اللفظ الجوهري**» وهو جوهريٌّ كاسمه، مسكيٌّ في حدِّه ورسمِه، على قانونِ العلمِ والأدب، وأسلوبِ العلماءِ ذوي الرُّتب، ليسَ فيه كلمةٌ موحِشَة، ولا لفظةٌ مفحِشَة.

فإن أنكرَ الناسُ منه كلمةً في الفقرةِ الأخيرة، أفما يقابلُ في الميزانِ بما صدرَ منهُ مراتٍ من الكلماتِ الكثيرة؟

هل أباحَ الله له عِرضي وحرَّم عِرضَه؟ هل رخصَ له أن يقترضَ من عرضِ أخيه ولا يوفى قرضَه؟

هل أباحَ للأسنِّ أن يسفهَ وما يُسفهُ عليه؟ هل ملكَ بشهرتِه رقابَ الناسِ فوجبَ الانقيادُ إليه؟

أما علمَ أنَّ الجهلَ في الكتابِ والسنةِ هو ضدُّ حفظِ اللسان والحلم؟ أما بلغَهُ قولُ سيدي عبد الله المنوفي لبعضِ الأشياخ وقد وقعَ منه ما يشبه ذلك: أنتَ يا شيخ رجلٌ عالمٌ ولكن ما أدَّبك العِلم؟

وبعد هذا كله، فما في هذا الاسمِ مِن باس، ليت شعري كيفَ يعجبُ في التَّسمية[1] بمثلِ ذلك الناس.

أما سمعوا بمن سمَّى مِن العلماء السابقين: «الصارم الهندي في الرد على الكندي»؟

وبمَن سمَّى «نتف اللحية من ابن دحية»؟

وبمَن سمَّى «الصارم المنكي في الرد على السبكي»؟

وبمَن سمَّى «الصارم في قطع العضد الظالم»؟

في كتبٍ سُمِّيت بأمثالِ ذلك.

هذه الأسماء تنقلُ وتذكَر، ولم يستشنِعْها أحدٌ من العلماءِ ولا أنكَر.

ثم لم يستحضِر هذا الرجلُ سوابقَهُ الصادرَ عنه فعلها، ولا تلا قوله تعالى: ﴿ وَجَزَٰٓؤُاْ

---

(١) في بعض نسخ المقامة، وعند الداودي: «كيف أنكر التسمية». انظر: «شرح المقامات» (٢/ ١٠٤٨).

سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا ﴾ [الشورى: ٤٠]، بل سلَّطَ أعوانه، وشدَّدَ أشطانَه، وثاروا من كلِّ جانبٍ بالنارِ المسعرة، وتعدَّوا إلى أمورٍ هي وإن انقضت فهي في صحائفِهم مسطَّرَة، ﴿ذَٰلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِۦ ثُمَّ بُغِىَ عَلَيْهِ لَيَنصُرَنَّهُ ٱللَّهُ﴾ [الحج: ٦٠].

ثم إنهم ملؤوا الكونَ شرّاً، وسعروه برّاً وبحراً، وتصدى أفرادٌ منهم للردِّ فما ردُّوا بعِلم، ولا نطقوا بحِلم، و﴿سَيَجْعَلُ ٱللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾ [الطلاق: ٧]. [من البسيط]

قد ساعد الجوجريَّ اثنانِ وانتصرا ... له فدعهُ ولا تعبأْ بالاثنينِ

أصبحتُ كالوصلِ حلوَ اللفظِ أعذبَهُ ... وأمسيا في البَذا والفحشِ كالبينِ

وقلتُ مثل ذلك: [من البسيط]

ما زال بين الورى الباني يُسفِّهُ ما ... أفتي بهِ وهْو ذو حقدٍ وأضغانِ

وقد قفا اثنانِ في ذا الأمرِ مذهبَهُ ... فاتركهُما فهما في الشرِّ كالباني

وأمّا ما ذكرَهُ القاصدُ الكريمُ من أنَّ الناسَ صاروا فريقين، فإنَّ ذلك ليسَ بأمري، ولا ناشئٌ عن اختياري، بل ولا أزال أردُّهم، وعن الكلام أصُدُّهم.

وأمّا ما يُنسب إليَّ من إرسالِ الكتابات، فلم أكتُبْ في حقِّ المذكورِ بعد «اللفظ الجوهري» شيئاً.

وأمّا قضية «الكر»[1]، فقد سبق قبلها «التنقير»[2]، وديرَ به على الجمِّ الغفير، فلا أقلَّ من ردِّ الجواب وبيانِ الصواب.

---

(١) الكر على عبد البر.

(٢) لمحمد الحجازي، وهو ردٌّ على المؤلف.

ثم لمّا وقعَ منه النكران، واشتهرَ عنه الأَيْمان، كتمتُ «الكر» بعد ما كتبتُه، وطويتُه حشمةً معه وما نشرتُه.

وأمّا «رفع الشر»[1]، فجوابٌ لما صدرَ منه من القدح، وكررَ منه من عدةِ أعوامٍ من الجرح، ومَن يعترِضْ للأسدِ يقبِلْ إليه، ومَن يهُنْ يسهُلِ الهوانُ عليه. [من البسيط]

لا تطمعوا أنْ تهينونا ونكرمَكُم ... وأنْ نكفَّ الأذى عنكُم وتؤذُونا

وأمّا ما يتعلقُ بدعوى الاجتهاد، فإني لم أقلهُ في الابتداءِ صريحاً بلساني وإنما ذكرتُ ذلكَ في بعضِ الكتُب، فنقله مَن قصد التشنيعَ لا الشُّهرة.

فلمّا رُوجعتُ فيه صرتُ أقرِّرُ لمن راجعني فيهِ أمرَه، مع أني عددتُ تصدي هذا العدو لإشهارِه، فضلاً من اللهِ أجراهُ على يديه، فلا أستطيعُ القيامَ بشكرِ عُشر معشارِه.

وقد أنشدتُ في ذلك: [من السريع]

اشهدْ عظيمَ الفضلِ مِن سيدي ... أقامَ أعدائيَ لي يخدمونْ

يسعونَ في نشرِ ثَنائي بما ... أمكنَهُم مِن حيثُ لا يعلمونْ

ثم لم أذكرهُ مِن ثَمَّ إلا جواباً لقائل، وتقريراً لسائل، ولم يكن أصلُ دعواه فخراً، بل تحدثاً بنعمة الله وشُكراً، ولكنَّ الأمر كما قالَ ابن دقيق العيد[2]: [من الكامل]

---

(١) رفع الشر ودفع الهر الصادرين من عبد البر.

(٢) الأبيات للشريف الرضي، مِنْ قصيدته: في كلِّ يومٍ للأحبةِ مطرحُ. انظر: «ديوانه» (١/ ٢٥٩ ـ ٢٦٠).
والأبيات فيه هكذا:

=

ذنبـــي إلى البُهـــم الكـــوادنِ أننـــي | غَلَّستُ في طلبِ العُـلا وتـصـبَّحـوا
لـو لـم تكـن لي في القلـوبِ مَهابـةٌ | لم يكثروا في الـطعـنِ فـيَّ ويقدَحوا
نظـروا بعـين عـداوةٍ ولـــوَ انَّهـــا | عينُ الرِّضا لاستحسَنوا ما استقبَحوا

والذي يُنهى للمسامعِ الكريمةِ الآن أنَّ الفقيرَ أجابَ لما نُدبَ إليه من الصلحِ بمعنى الاستمرارِ على ما هو العادة، أنه لا يصدرُ منه في حقِّ أحدٍ من خلقِ الله اعتداءٌ مبتدا، ويحدثُ على ذلك زيادةً أنه لا يقابلُ أحداً على خبرِ اعتدا، ومتى نقلَ أحدٌ خلافَ ذلك، فهو كاذبٌ في نقله عني، ومن تعرَّض ممن يُنسب إليّ إلى مخاطبةِ مَن سفهَ مِن أصحابِ الجوجريِّ، فلستُ منه وليسَ مني.

استنبطتُ شرطَ هذين على نفسي ممّا وقعَ في صلحِ الحديبيةِ تأسياً وقدوةً، واتباعاً لسنةِ سيدِ المرسلين ﷺ ما أمكَن، فلنا فيه أسوةٌ حسنة[1].

وأمّا المخالفةُ في الفتاوي والتأليفِ في بيان الحقِّ فيها لئلا يضيع، فإنه إذا وجدَ شرطُه، تركَ منه التعرُّض لأسمائِهم، فليسَ لمجهولٍ غِيبة، ولا في الإبهامِ تَشنيع.

وقد انقضى هذا الأمرُ وطُوِيَ بساطُه أحسنَ طيّ، وأديتُ فيه كلَّ ما توجَّه أداؤهُ عليّ، ووافق فيه اللسانُ القلبَ ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ عَلِيمًا﴾ [النساء: ٧٠]، ﴿فَمَن نَّكَثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَـٰهَدَ عَلَيْهُ ٱللَّهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الفتح: ١٠]. هذا آخرُ الرسالة.

= ذنبـي إلى البُهـمِ الكـواذبِ أنني الطْـ | ـطرفُ المُطهَّـمُ والأغـرُّ الأقـرَحُ
يُولوننـــي خـــزرَ العيـــونِ لأنني | غلَّستُ في طلبِ العُلا وتصبَّحوا...
لـو لـم يكـن لـي فـي العيـون مهابةٌ | لـم يطعـن الأعـداءُ فـيَّ ويقدحـوا
نظـروا بعيـــن عـــداوةٍ لـــو أنهـــا | عينُ الرضا لاستَحسنوا ما استَقبحوا

(١) عند الداودي: أحسن أسوة. وقد جاء هذا في بعض النسخ، انظر «شرح المقامات» (٢/ ١٠٥٤).

فلما وقفَ القاضي كاتبُ السرِّ على هذه الرسالةِ وقُرئتْ في مجلسِهِ، تداولَ الناسُ كتابتَها وسكنتِ الفتنةُ وسكتَ أكثرُ المتعصِّبين.

ثم لم ينشب الجوجريُّ أنْ ماتَ بعد شهرينِ مِن هذهِ الواقِعة.

***

وأمّا العدوُّ الجاهلُ المبدأُ بذكره(١)، فإنه شقَّ عليه خمودُ الفتنةِ وسكونُ الشر، فسعى بعدَ أيامٍ قلائلَ واختلقَ عليَّ أكذوبةً ليثوِّرَ الناسَ عليَّ، وزعمَ أني تصديتُ للحطِّ على رجلٍ آخرَ والردِّ عليه بغيرِ سبب.

وهذا الكلامُ باطلٌ مختلق، فخشيتُ أن يمشي ذلك في البلدِ فيُظنَّ أني نقضتُ العهدَ، فأنشأتُ رسالةً سمَّيتُها: «**تحذير الرجال من الإصغاء إلى الدجال**».

وهي هذه:

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ [الحجرات: ٦].

هذا كتابُ عهدٍ يكون لما مضى تأكيداً، وتقريرُ عقدٍ يجدِّدُ ما تقدمَ تجديداً، وعودٌ على بدءٍ جمّ العائد، والعودُ أحمد، وردٌّ لما عساهُ يقعُ في نفوسِ الأحبابِ من القاعد، وبالحسدِ مكمَد، مضمونه أنّ من الناس، بل من النسناس، مَن في قلبه مَرض، وله أربٌ في التحريشِ بين المسلمينَ وغرض، فكانَ دأبهُ مِن عشرينَ سنة أن يشنَّ الغارة، ويقومَ في كلِّ وقتٍ للفتنةِ بالإثارة.

وهذا العدوُّ يزعمُ في دعواه أنه قرأَ على والدي(٢)، وما أظنُّ صدقَه في

(١) يعني ابن المشد.

(٢) ذكر هذا عنه السخاوي في ترجمته في «الضوء اللامع» (٧/ ١١٣) وقد اعتمد في الترجمة على ما كتبه هو له.

هـذه الدعـوى، فإنـه رجلٌ أخلـى اللهُ باطنَه مِن نـورِ العلـم، وأعرى ظاهـرَه مِن لباسِ التَّقوى، ولم يجعـل جزاءَ والـدي[١][......][٢]

❊ ❊ ❊

---

(١) كتب الناسخُ في الحاشية: «وساقَ «المقامة المستنصرية»، وقد رأيتُها مِن جملة ثلاث وثلاثين مقامة له رحمه الله».

(٢) كتب الناسخُ هنا: «وهنا بياضٌ كبيرٌ في نسخة المصنِّف التي بخطه نحو أربعة أوراق ويتلوه».
وقد أوردتُ المقامة كاملةً في الملحق الثاني.

٢٦ ـ ذكرُ ما أنعمَ الله عليَّ من التبحرِ في العلومِ وبلوغ رتبةِ الاجتهاد

قد رُزقتُ ـ ولله الحمد ـ التبحُّرَ في سبعةِ علومٍ: التفسيرِ، والحديثِ، والفقهِ، والنحوِ، والمعاني، والبيانِ، والبديعِ على طريقة العربِ والبلغاءِ لا على طريقِ المتأخرين من العجمِ وأهل الفلسفة، بحيثُ إنَّ الذي وصلتُ إليه في هذه العلوم سوى الفقهِ لم يصل إليه ولا وقفَ عليه أحدٌ من أشياخي فضلاً عمَّن دونهم.

ودونَ هذه السبعةِ في المعرفة: أصولُ الفقهِ، والجدلُ، والتصريف، ودونها: الفرائضُ، والإنشاءُ، والترسُّل.

فلا أقول: إنَّ مرتبتي في الإنشاءِ والترسلِ تبلغ مرتبةَ الشهابِ محمود، ولا ابن عبد الظاهر، ولا ابن فضل الله، بل هي دون ذلك في حدِّ التوسُّط.

وأمّا قولي في الفرائضِ: إنَّ معرفتي بها دون ما قبلها، فذلك لأني تبحرتُ في العلومِ السَّابقةِ تبحراً لا يدرَكُ قراره، ولم أتبحَّر في الفرائضِ كتبحُّري في تلك، مع أنَّ معرفتي بالفرائضِ فوقَ معرفة الموجودين الآن بأسرهم، ولقد ألَّفتُ فيها مؤلفاً سمَّيتُه: «**الجامع**»[1] لم أسبَق إلى مثله، جمعتُ فيه جميعَ مسائل الفنِّ وما فيها من الخلافِ على جميع المذاهبِ حتى مذاهب الصحابةِ والتابعين فمَن بعدهم، وهو في غاية الوجازةِ بحيثُ جاء في كراسينِ، ويجيء في الخطِّ الضيِّق في كراس.

وقد ظنَّ بعضُ الناس من قولي: إنَّ معرفتي بالفرائض دون معرفتي بالفنونِ السابقةِ أني قاصرٌ فيها، وذلك جهلٌ منه، وإنما قولي ذلك أمرٌ نسبي، فمعرفتي بالفنون السابقةِ كالبحرِ المحيط، ومعرفتي بالفرائضِ كالنيلِ بالنسبة إليه، ومعرفة غيري من أهل العصرِ بها كالخليجِ، بل كجدولِ السَّاقية بالنسبة إلى النيل، هذا فصلُ القولِ في ذلك، ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٧].

---

(١) لم يذكر السيوطي هذا الكتاب في رسالته «فهرست مؤلفاتي»!

ودون ذلك في المعرفة: القراءاتِ، ولم آخذها عن شيخٍ، فلذلك لم أقرئها أحداً لأنها فنُّ إسنادٍ، وقد ألّفتُ فيها التأليفَ البديع.

ودونها في المعرفة: الطبِّ.

وأمّا الحسابُ فأعسرُ شيءٍ عليَّ [مع][1] معرفتي به، ولكن يثقلُ عليَّ النظرُ فيه وتضيقُ منه أخلاقي، ومن ظنَّ أني قلتُ ذلك قصوراً عنه، فذلك لجهله بمقصودي.

وكم مِن مسألة عُرضت عليَّ فيه نظماً ونثراً فأجبتُ عنها في الحال! وإنما قصدي بذلك ثقلُ النظرِ فيه لعدم ملاءمتِه لطبعي.

وقد رأيتُ لذلك مستندينِ لطيفين فأعجباني جداً:

أحدُهما عن إمام الحرمينِ أنه قال: «لا يصبرُ على الحسابِ إلا بليدٌ».

والثاني: قال ابنُ تيمية: «الحسابُ وإن كان حقاً في نفسه، إلا أنه من علوم الأوائل، وقد قال ﷺ: «إنا أمة أميَّة، لا نكتب ولا نحسب».

وقد كان في الصحابةِ مجتهدون يقسمون مسائلَ الفرائضِ وغيرها بما عندهم من العلمِ، وبما ركزَ في طباعِهم من الفهمِ، مِن غير اعتبارِ القواعدِ التي اصطلحَ عليها الحُسَّاب، كما كانوا يتكلمونَ بالعربيةِ من غير اعتبارِ القواعدِ التي اصطلح عليها النحاة بعدهم»، قال: «وما من شيءٍ يستخرجُ بالحسابِ إلا ويمكن استخراجُه بطريقٍ أخرَى[2] عربيةٍ مغنيةٍ عنه». انتهى.

* * *

(١) من الشاذلي والداودي.

(٢) في الأصل: اخر.

٢٧ ـ فصل

وأمّـا الاجتهـادُ فقـد بلغـتُ ـ ولله الحمد والمنّـة ـ رتبـةَ الاجتهـادِ المطلقِ في الأحـكامِ الشـرعية، وفـي الحديثِ النبـويِّ، وفـي العربيَّة.

وبلوغُ رتبةِ الاجتهادِ المطلق في هذه الأمورِ الثلاثةِ كانت مجتمعةً في الشيخ تقيِّ الدين السُّبكيِّ، ولم تجتمع في أحدٍ بعدَهُ إلا فيَّ.

ولا يظنُّ أن مِن لازمِ المجتهدِ المطلق أن يكون مجتهداً في الحديثِ، مجتهداً في العربيَّةِ، لأنهم قد نصوا على أنه لا يشترطُ في الاجتهادِ المطلق التبحُّرُ في العربية، بل يكتفى فيها بالتوسُّط.

ونصوا في الحديث على ما يؤدِّي إلى ذلك، والاجتهادُ في الحديثِ هي الرتبةُ التي إذا بلغها الإنسانُ سُمي في عرف المحدِّثينَ بالحافظ.

وقد وصفوا بالاجتهادِ خلقاً لم يصفهمُ المحدثونَ بالحفَّاظ، ولا ذكروهم في طبقاتِ الحفَّاظ.

وممـن وصـفَ بالاجتهادِ المطلقِ الشـيخُ أبو إسـحاق الشـيرازيُّ، وأبو نصر بن الصبـاغِ، وإمـام الحرميـنِ، والغزالـيُّ، وكلٌّ منهـم لـم يعـدَّ فـي حفـاظِ الحديـث، وروى كل منهـم فـي تصانيفِـه أحاديـثَ احتجَّ بها وهي منكـرةٌ أنكرَهـا الحفاظُ كابن الصـلاحِ والنوويِّ.

وكأنَّ ابن الصلاحِ بسبب ذلك وصفَ المذكورينَ سوى ابن الصباغ بالاجتهادِ المقيَّدِ دون المطلقِ، فكأنه يرى أنه من شروط الاجتهادِ المطلقِ أن يكونَ من حفاظِ الحديثِ ونقَّاده. ولا شكَّ أنه رأيٌ قويٌّ، وإن كنت أخالفُ ابن الصلاحِ في قصرهِ هؤلاءِ على الاجتهاد المقيَّدِ وأوافق مَن وصفَهُم بالاجتهادِ المطلق، لأنه لا يلزمُ من

خفاءِ أحاديثَ يسيرةٍ عليهم أن يُسْلَبوا هذا الوصفَ، إذ ليس من شرطِ المجتهدِ أن يحيطَ علماً بكلِّ حديثٍ في الدنيا.

وقد خفي على الأئمةِ السَّابقين أحاديثُ عَلِمَها غيرهم، منها الأحاديثُ التي علَّقَ إمامُ الأئمةِ الشافعيُّ رضي الله عنه القولَ بها على صحَّتِها وقد صحَّت عندَ غيره.

بل وأكابرُ الصحابةِ كعمرَ بن الخطاب وغيره خفيَت عليهم أحاديثُ فكادوا يقضونَ بخلافها حتى حُدِّثوا بها، فخفاءُ القدرِ اليسيرِ من الأحاديثِ لا يقدحُ في حصولِ رتبةِ الاجتهادِ المطلَق.

وقد بلغ الشيخُ أبو محمد الجوينيُّ والد إمام الحرمينِ رتبةَ الاجتهادِ المطلقِ، وألف كتابه «المحيط»، التزم فيه الوقوفَ مع الحديثِ وعدم التقيُّد بالمذهبِ، فوقع للبيهقيِّ منه ثلاثة أجزاءٍ في حياة المصنفِ، فتعقَّب فيه أوهاماً حديثيةً، وأرسل رسالته إلى الجوينيِّ يبيِّنُ له ما تعقَّبه، وقال له في مسألةٍ اختارها بخلافِ ما نصَّ عليه الشافعيُّ[1]:

«الشيخ أهلٌ أن يجتهدَ ويتخيَّر، ولكن يحتاجُ إلى ثبوتِ الحديثِ الذي احتجَّ به، فإنه غيرُ ثابتٍ». فسلّم له رتبة الاجتهادِ مع خفاء أمرِ هذه الأحاديثِ عليه.

وقد كان الشيخ سراج الدين البُلْقيني مجتهداً مطلقاً، وكان أيضاً من حفاظِ الحديثِ، وصفه تلميذُه حافظ العصرِ ابن حجر بالحفظ، وذكرتُه أيضاً في «طبقات الحفاظ»[2]، ولكن لم يكن في الرتبةِ العليا من الحفظِ والنقدِ، بل كان عصريُّهُ

(١) انظر «الرسالة» ضمن «مجموعة الرسائل المنيرية» (٢/ ٢٨٧).

(٢) (ص ٥٣٨)، برقم (١١٧٦).

الحافظُ أبو الفضلِ العراقيُّ أحفظَ منه وأجلَّ في الفنِّ الحديثيِّ والنقدِ بكثير، وكانت عربيةُ البُلْقينيِّ وسطى.

وأمّا بقيةُ من جاء من المجتهدينَ بعد السبكيِّ إلى اليوم، فلم يكن فيهم من يبلغُ رتبةَ البُلْقينيِّ في الحديثِ.

وأمّا قبلَ السبكيِّ فاجتمعَ الاجتهادُ في الأحكامِ والحديثِ لخلقٍ، منهم ابن تيمية، وقبله ابن دقيق العيد، وقبله النوويُّ، وقبله أبو شامةَ، وقبله ابن الصلاحِ.

وأمّا في المتقدمين، فكثيرٌ جداً.

وأمّا الاجتهادُ في العربيةِ على انفراده، فما جاء بعدَ ابن هشامٍ مَن يصلحُ لأن يوصفَ به غيري إلا أن يكون الغماري، فإنه كان منفرداً بالنحوِ على رأسِ الثماني مئة، إلا أني لم أرَ شيئاً من كلامِه فأحكم عليه، والظاهرُ أنه لا يقصرُ عن هذه الرُّتبة.

وقبل ابن هشامٍ خلقٌ في هذه المرتبةِ كأبي حيان، وأكثر شيوخه: الأُبَّذِي وابن الضائعِ وغيرهما، وابن مالك في قوم آخرينَ في هذا العصر، وقبله أكثر.

فإن قلتَ: ما كفاكَ دعوى اجتهادٍ واحدٍ حتى تدعي اجتهادات ثلاثةً؟ وقد سمعنا بالاجتهادِ في الأحكام الشرعيةِ، وما سمعنا بالاجتهادِ في الحديثِ ولا في العربية!

قلتُ: قال الإمام فخر الدين الرازي في «المحصول»[1] ما نصُّه:

«المعتبر في الإجماعِ في كلِّ فن مَن كان من أهلِ الاجتهادِ في ذلك، وإن لم يكونوا من أهلِ الاجتهادِ في غيره، فالعبرةُ في مسائلِ الكلامِ بالمجتهد في الكلام،

---

(١) (٤/ ٢٨١ ـ ٢٨٢).

وفي مسائلِ الفقهِ بالمتمكِّن من الاجتهادِ في مسائلِ الفقه، فلا عبرةَ بالمتكلمِ في الفقهِ ولا بالفقيهِ في الكلام، بل من تمكَّنَ من الاجتهادِ في الفرائضِ دون المناسكِ يعتبر وفاقُه وخلافُه في الفرائضِ دون المناسكِ».

وقال أبو الحسين البصري في «شـرح المعتمـد»: «لا يجوزُ التقليـدُ في أصولِ الفقـه ولا يكـونُ كل مجتهـدٍ فيـه مصيبـاً، بل المصيـبُ فيه واحـدٌ بخـلافِ الفقهِ في الأمرينِ».

قال: «والمخطئُ في أصولِ الفقه ملومٌ غير معذورٍ، بخلاف الفقهِ فإنه معذور.

فهذه ثلاثُ قواعدَ خالفَ فيها الفقهُ أصولَه، لأن أصولَ الفقهِ ملحَقٌ بأصولِ الدين، لأن المطالبَ قطعيَّة». انتهى.

فانظر إلى كلامِ الإمامِ وأبي الحسين كيف أطلقا الاجتهادَ والمجتهدَ في أصولِ الفقهِ وسائرِ الفنون[1].

ولنتكلم على هذه الاجتهاداتِ الثلاثةِ ليعرفَها من يسمعُ بها ولا يدري ما هي:

أمّا الاجتهادُ في العربية، فهو أن يحيطَ العالم بها بأمرين:

أحدهما: نصوصُ أئمةِ الفنِّ مِن سيبويه إلى زماننا هذا، لا يشذ عنه فيها إلا النزرُ اليسيرُ.

والثاني: أنْ يحفظَ غالبَ شعرِ العربِ الذين يحتجُّ بأشعارهم في العربيَّة، وليس المرادُ الحفظ عن ظهر قلبٍ، بل يكونُ له اطلاعٌ على غالبِ دواوينهم، بحيث تسهلُ مراجعته إذا أرادَ ذلك، ويكون مع ذلك محيطاً بالقواعدِ التي بنى النحاةُ تصرُّفاتهم

---

(١) قوله: «فإن قلتَ: ما كفاك دعوى اجتهاد» إلى هنا جاء في الأصل بعد قوله: «تسهل مراجعته» الآتي بعد أسطر!! والتصحيح من الشاذلي والداودي.

عليها، وليس المرادُ بهذه القواعدِ المذكورةَ في واضحاتِ كتب النَّحو، بل قواعد أخرى هي كالأصولِ لتلكَ القواعد، وهذا شيءٌ دَرَسَ الآن فلا يعرفُه إلا متبحِّرٌ في الفنِّ ـ وقد ألفتُ كتاباً في أصولِ النحو التي هي بالنسبةِ إليه كأصولِ الفقهِ بالنسبةِ إلى الفقه، وكتاباً في قواعده على حروفِ المعجم كـ «قواعد» الزركشيِّ التي في الفقهِ ـ ويكونُ مع ذلك حَسَنَ التصرُّف، جيدَ الإدراكِ، له ملكةٌ وقدرةٌ على الاستنباطِ والتخريجِ والترجيحِ بما رسخَ عنده من التبحُّرِ وسَعَةِ النظرِ والإحاطة.

وأمّا الاجتهادُ في الحديث وهي مرتبةُ الحفظِ التي إذا وصلَ المحدِّثُ إليها لقِّبَ بالحافظ، فقال الخطيبُ البغدادي في «الجامع»(١):

«الوصفُ بالحفظِ على الإطلاقِ ينصرفُ إلى أهل الحديثِ خاصةً، وهو نعتٌ لهم لا يتعداهم، ولا يوصفُ به أحدٌ من أربابِ العلومِ سواهم، وهو أعلى صفاتِ المحدِّثين، وأسنى درجاتِ النَّاقلين، من وجدَت فيه قُبِلت أقاويله، وسُلِّم له تصحيحُ الحديثِ وتعليلُه».

وقال الشيخ تقي الدين السبكيُّ:

«سألتُ الحافظَ جمال الدين المزِّي عن حدِّ الحافظِ الذي إذا انتهى إليه الرجلُ جاز أن يطلقَ عليه الحافظ؟

قال: يرجع إلى أهل العرفِ.

فقلتُ: وأين أهل العرفِ؟ قليلٌ جداً.

قال: أقلُّ ما يكونُ أن يكون الرجالُ الذين يعرفُهم ويعرفُ تراجمَهم وأحوالَهم وبلدانهم أكثرَ من الذين لا يعرفهم، ليكونَ الحكمُ للغالِب.

---

(١) (٢/ ١٧٢).

فقلت له: هذا عزيزٌ في هذا الزمان، أدركتَ أنت أحداً كذلك؟

فقال: ما رأيتُ أمثلَ من الشيخِ شرف الدين الدمياطي. ثم قال: وابن دقيق العيدِ كان له في هذا مشاركةٌ جيدةٌ، ولكن أين السُّهَا من الثَّرَى؟

فقلت: كان يصلُ إلى هذا الحد؟

قال: ما هو إلا كان يشاركُ مشاركةً جيدةً في هذا، أعني في الأسانيدِ، وكان في المتونِ أكثرَ لأجلِ الفقهِ والأصول».

وقال الشيخُ فتح الدين بن سيد الناسِ: «المحدثُ في عصرنا من اشتغلَ بالحديثِ روايةً ودرايةً، وجمعَ واطَّلعَ على كثيرٍ من الرواةِ والرواياتِ في عصرِنا وتميَّزَ في ذلك حتى عُرف فيه خطُّه، واشتهرَ فيه ضبطُه، فإنْ توسعَ في ذلك حتى عرفَ شيوخَه وشيوخَ شيوخِه طبقةً بعد طبقةٍ بحيثُ يكونُ ما يعرفُه من كل طبقةٍ أكثرَ مما يجهلُه منها، فهذا هو الحافظُ».

قال: «وأمّا ما يُحكَى عن المتقدمينَ من قولهم: كنا لا نعدُّ صاحبَ حديثٍ مَن لم يكتب عشرين ألفَ حديثٍ في الإملاء، فذلك بحسبِ أزمنتهم».

وسأل الحافظُ ابنُ حجر شيخه الحافظَ أبا الفضل العراقيَّ:

ما يقول سيدي في الحدِّ الذي إذا بلغه الطالبُ في هذا الزمانِ استحقَّ أن يُسمَّى حافظاً، وهل يتسامحُ بنقصِ بعضِ الألفاظ التي ذكرَها المزيُّ وأبو الفتحِ في ذلك لنقصِ زمانه أم لا؟

فأجاب: الاجتهادُ في ذلك يختلفُ باختلافِ غلبةِ الظنِّ في وقتٍ ببلوغِ بعضِهم

للحفظ[١]، وغلبته في وقتٍ آخر[٢]، وباختلافِ مَن يكونُ كثيرَ المخالطةِ للذي يصفُه بذلك، [أو قليلَ المخالطة][٣].

وكلام المزيِّ فيه ضيقٌ بحيث لم يسمِّ ممن رآه بهذا الوصفِ إلا الدمياطي.

وأمّا كلامُ أبي الفتح فهو أسهل[٤] بأن ينشطَ بعدَ معرفة شيوخِه إلى شيوخ شيوخِهِ وما فوق.

ولا شكَّ أن جماعةً من الحفاظِ المتقدمين كان شيوخُهُم التابعين أو أتباع التابعين، وشيوخ شيوخِهم الصحابةَ أو التابعين، فكان الأمرُ في ذلك الزمان أسهلَ باعتبارِ تأخُّر الزمان.

فإن اكتفى بكون الحافظِ يعرف شيوخَهُ وشيوخَ شيوخِهِ أو طبقة أخرى، فهو سهلٌ لمن جعل فنَّه ذلك، دون غيره من حفظِ المتونِ والأسانيد، ومعرفةِ أنواعِ علومِ الحديثِ كلها، ومعرفةِ الصَّحيح من السَّقيم والمعمولِ به من غيره، واختلافِ العلماء، واستنباطِ الأحكام؛ فهو أمرٌ ممكنٌ بخلافِ ما ذُكر من جميعِ ما ذُكر، فإنه يحتاجُ إلى فراغٍ وطولِ عمرٍ وانتفاءِ الموانع.

وقد رُوي عن الزهري أنه قال: لا يولدُ الحافظُ إلا في كلِّ أربعينَ سنة. فإن صحَّ كان المرادُ رتبة الكمالِ في الحفظِ والإتقان، وإن وجدَ في زمانه من يوصفُ بالحفظِ، وكم من حافظٍ وغيرُه أحفظُ منه. انتهى.

وقال الحافظُ أبو الفضل بن حجرٍ في «نكته»[٥]:

---

(١) في الأصل: بلوغ بعضهم الحد. والمثبت من الداودي.

(٢) قال السخاوي في «الجواهر والدرر» (١/ ٨٣): «يعني بنقصه في وقت آخر».

(٣) من الداودي، ولقول العراقي تتمةٌ انظرها في «الجواهر والدرر» (١/ ٨٣).

(٤) في الأصل: أمر سهل. خطأ. والمثبت من السخاوي والشاذلي والداودي.

(٥) النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٢٦٨).

«للحافظِ في عُرف المحدثين شروطٌ إذا اجتمعت في الراوي سموهُ حافظاً، وهي الشهرةُ بالطَّلَبِ والأخذ من أفواهِ الرجال، والمعرفةُ بالتجريحِ والتَّعديل، والمعرفةُ بطبقاتِ الرواة ومراتبهم، وتمييزُ الصَّحيح من السَّقيم، حتى يكونَ ما يستحضرهُ من ذلك أكثرَ مما لا يستحضرهُ، مع استحضارِ الكثيرِ من المتون. فهذه الشروطُ إذا اجتمعَتْ في الرَّاوي سموه حافظاً».

وقال في كتابه «إنباء الغُمر»[١]:

«ذكرَ لي شيخُنا العراقيُّ أنَّ ابن السبكيِّ كان يقدِّم ابنَ رافعٍ على ابن كثيرٍ لمعرفته بالأجزاءِ وعنايته بالرحلة».

ثم قال ابن حجر: «والإنصافُ أنَّ ابن رافعٍ أقربُ إلى الوصف بالحفظِ على طريقةِ أهلِ الحديثِ مِن ابن كثيرٍ لعنايته بالعوالي والوفياتِ والأجزاءِ والمسموعاتِ دون ابن كثيرٍ. وابن كثير أقربُ إلى الوصفِ بالحفظِ على طريقة الفقهاءِ لمعرفته بالمتونِ الفقهيَّةِ والتفسيرِ دون ابن رافعٍ، فيجتمعُ منهما حافظٌ كاملٌ، وقلَّ مَن جمعَهُما بعد أهل العصر الأولِ كابن خزيمةَ والطحاويِّ وابن حبانَ والبيهقيِّ، ومن المتأخرين شيخنا العراقيّ».

وأمّا الاجتهادُ في الأحكامِ الشرعية، فقد ألَّفتُ في تقريره كتاباً حافلاً سمَّيتُه: «**تقرير الإستناد في تيسير الاجتهاد**»، وها أنا أسوقُهُ ها هنا برُمَّته ليُستفاد[٢][.........][٣]

* * *

---

(١) (١/ ١٦).

(٢) وقد سقتُهُ في الملحقِ الثالثِ آخر الكتاب.

(٣) كتب الناسخُ هنا: «هنا بياضٌ في نسخة المصنِّف، وبعده ذكر المبعوثين...».

٢٨ ـ ذكر المبعوثين على رأس كل مئة

روى أبو داود في «سننه»، والحاكم في «المستدرك»[١]، عن أبي هريرةَ، عن النبيِّ ﷺ، قال: «إن الله يبعثُ لهذه الأمةِ على رأسِ كل مئةِ سنةٍ من يجدِّدُ لها دينها».

قال الحافظ أبو الفضل العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء»: «إسنادُه صحيحٌ»[٢].

وقال أبو بكر البزار: «سمعتُ عبد الملك بن عبد الحميدِ الميمونيَّ يقول: كنتُ عند أحمدَ بن حنبل فجرى ذكرُ الشافعيِّ فرأيتُ أحمد يرفعُه وقال: رويَ عن النبي ﷺ أنه قال: «إن الله يقيِّضُ في رأسِ كلِّ مئة سنةٍ من يعلِّمُ الناس دينهم».

---

(١) سنن أبي داود (٤٢٩١)، والمستدرك (٨٥٩١).

(٢) قال في كتابه «تخريج أحاديث الإحياء الكبير» الورقة (٥ أ): «قال أبو داود: رواه عبد الرحمن بن شريح الإسكندراني، لم يجز به شراحيل.

قلت: إسناده صحيح، رجاله كلهم ثقات. وقد تقرر في علمَي الأصول والحديث أنَّ الحديث إذا رفعه ثقةٌ وقطعه ثقةٌ آخر أنَّ الحكم لمَن رفعه على الصحيح.

وسعيد بن أبي أيوب وعبد الرحمن بن شريح كلاهما ثقة، وسعيد الذي رفعَه أولى بالقبول؛ لأمرين:

أحدُهما: أنه لم يُختلف في توثيقه، وأمّا عبد الرحمن فقال فيه ابنُ سعد: منكر الحديث.

والثاني: أنَّ معه زيادة علم على مَن قطعه.

وقوله: «فيما أعلم» ليس بشكٍ في وصلهِ، بل قد جعَلَ وصلَه معلوماً له، والله تعالى أعلمُ». انتهى مصححاً.

وقال (العراقي) في «ترجمة... الإسنوي» (ص ٥٣): «هذا إسنادٌ صحيحٌ إلا أن أبا داود قال بعد تخريجه: رواه عبد الرحمن بن شريح الإسكندراني، لم يجز به شراحيل، أي جعله موقوفاً على شراحيل، وقد تقرَّرَ في علمَي الحديث والأصول أنَّ الحديث إذا رفعه ثقةٌ ووقفه ثقةٌ آخر أنَّ الحكمَ لمن رفعه على الصحيح، وقوله: «فيما أعلم» ليس فيه شكٌّ في رفعه بل قد جعل رفعه معلوماً».

قال: فكان عمرُ بن عبد العزيز على رأسِ المئة الأولى، وأرجو أن يكونَ الشافعيُّ على رأسِ المئة الأخرى»(١).

وأخرج البيهقيُّ(٢) من طريق أبي بكر المروذيِّ قال: «قال أحمد بن حنبل: إذا سئلتُ عن مسألةٍ لا أعرفُ فيها خبراً، قلتُ فيها بقول الشافعيِّ لأنه إمامٌ عالمٌ من قريشٍ، وقد رُوي عن النبي ﷺ أنه قال: «عالم قريشٍ يملأ الأرضَ علماً»، وذُكر في الخبر أن الله يقيضُ في رأسِ كلِّ مئة سنةٍ من يعلِّمُ الناسَ السننَ وينفي عن النبي ﷺ الكذبَ، فنظرنا فإذا في رأسِ المئةِ عمرُ بن عبد العزيز، وفي رأسِ المئتين الشافعيُّ».

وأخرج أبو إسماعيل الهرويُّ، من طريق حميد بن زنجويه قال: «سمعتُ أحمدَ بن حنبل يقول: يروى في الحديثِ عن النبيِّ ﷺ أنَّ الله يمنُّ على أهلِ دينه في رأسِ كلِّ مئة سنةٍ برجلٍ من أهل بيتي فيبيِّن لهم أمرَ دينهم. وإني نظرتُ في مئةِ سنةٍ فإذا هو رجلٌ من آلِ رسول الله ﷺ، وهو عمرُ بن عبد العزيز، وفي رأسِ المئة الثانية، فإذا هو محمدُ بن إدريسَ الشافعيُّ».

قال حافظ العصرِ ابن حجر في كتاب «مناقب الشافعي»:

«وقد سبقَ أحمدَ إلى عدِّ عمر بن عبد العزيزِ في المئة الأولى الزُّهريُّ، فأخرج الحاكمُ عقب روايته الحديثَ المذكورَ من طريق ابن وهب، عن يونس، عن الزهريِّ، قال: فلما كان في رأسِ المئة، منّ الله على هذه الأمةِ بعمرَ بن عبد العزيزِ».

---

(١) أخرجه البيهقي في «المَدْخل» (١/ ٣٥ ـ ٣٦)، وفي «مناقب الشافعي» (١/ ٥٥)، وابنُ عساكر في «تاريخ دمشق» (٥١/ ٣٣٨ ـ ٣٣٩)، والخبر في «توالي التأنيس» (ص ٤٧).

(٢) في «المَدْخل» (١/ ٣٢ ـ ٣٣)، وفي «مناقب الشافعي» (١/ ٥٤ ـ ٥٥).

قال الحافظ ابن حجر[١]: «وهذا يشعرُ بأن الحديثَ كان مشهوراً في ذلك العصر، ففيه تقويةٌ لسندِ الحديثِ مع أنه قويٌّ لثقةِ رجاله».

وقال الحاكم[٢]: سمعتُ أبا الوليد حسانَ بن محمد الفقيهَ يقولُ غيرَ مرةٍ: سمعتُ شيخاً من أهلِ العلمِ يقول لأبي العباسِ بن سريجٍ: أبشِر أيها القاضي، فإن الله منَّ على المؤمنينَ بعمرَ بن عبد العزيزِ على رأسِ المئة فأظهرَ كلَّ سُنَّةٍ وأماتَ كلَّ بدعةٍ، ومنَّ الله على رأسِ المئتين بالشافعيِّ حتى أظهرَ السنَّةَ وأخفى البدعة، ومنّ الله على رأسِ الثلاث مئةِ بك حتى قويَت كلُّ سنَّةٍ وضعفَت كلُّ بِدعة».

قال أبو جعفر النحاس في «ناسخه»[٣]: «قال سفيان بن عيينة: بلغني أنه يخرجُ في كلِّ مئةِ سنةٍ بعد موتِ رسول الله ﷺ رجلٌ من العلماءِ يقوي اللهُ به الدين، وإنَّ يحيى[٤] بن آدمَ منهم».

قال ابن السبكيِّ في «الطبقات الكبرى»[٥]:

«وردَ في بعضِ طرق الحديث: «إنَّ الله يبعثُ في رأسِ كلِّ مئة سنةٍ رجلاً من أهل بيتي يبينُ لهم أمرَ دينهم». ذكره الإمامُ أحمد بن حنبل وقال عقبه: نظرتُ في سنةِ مئةٍ فإذا هو مِن آل رسولِ الله ﷺ عمرُ بن عبد العزيز، ونظرتُ في رأسِ المئة الثانية فإذا هو مِن آلِ رسولِ الله ﷺ محمد بن إدريس الشافعيُّ».

---

(١) في «توالي التأنيس» (ص ٤٩).

(٢) في الأصل: الحافظ. والتصحيح من الداودي.

(٣) في الأصل: تاريخه. وهو تحريف. انظر الناسخ والمنسوخ (ص ٥٢٢).

(٤) في الأصل: عيسى! خطأ.

(٥) «طبقات الشافعية الكبرى» (١/ ٢٠٠ ـ ٢٠٣).

قال ابن السبكيِّ: «ولأجلِ ما في هذه الروايةِ من الزيادة، لا أستطيعُ أن أتكلَّمَ في المئينِ بعد الثانيةِ، فإنه لم يُذكَر فيها أحدٌ مِن أهلِ النبيِّ ﷺ».

قال: «ولكن هنا دقيقةٌ ننبِّهك عليها فنقول: لمّا لم نجِد بعدَ المئة الثانيةِ من أهلِ البيتِ مَن هو بهذه المثابة، ووجدنا جميعَ مَن قيل إنه مبعوثٌ في رأسِ كلِّ مئةٍ ممن تمذهبَ بمذهبِ الشافعيِّ وانقاد لقوله، علمنا أنه الإمامُ المبعوثُ الذي استقرَّ أمرُ الناس على قوله، وبعثَ بعدَهُ في رأسِ كلِّ مئةِ سنةٍ من يقرِّرُ مذهبَه».

قال: «وبهذا تعيّن عندي تقديمُ ابن سريج في الثالثة على أبي الحسن الأشعريِّ، فإن الأشعريَّ وإن كان أيضاً شافعيَّ المذهبِ، إلا أنه رجلٌ متكلمٌ كان قيامُه للذبِّ عن أصولِ العقائدِ دونَ فروعها، وكان ابن سريجٍ رجلاً فقيهاً وقيامُه للذبِّ عن فروعِ هذا المذهبِ، فكان ابن سريجٍ أولى بهذه المنزلة، لا سيما ووفاةُ الأشعري تأخَّرت عن رأسِ القرنِ إلى بعدِ العشرين.

وقد صحَّ أن هذا الحديثَ ذكر في مجلسِ أبي العباس بن سريجٍ، فقام شيخٌ من أهل العلمِ فقال: أبشر أيها القاضي، فإنَّ الله بعثَ على رأسِ المئة عمرَ بن عبد العزيز، وعلى الثانية الشافعيَّ، وبعثك على رأسِ الثلاث مئة. ثم أنشأ يقول: [من الكامل]

اثنـان قـد مضيـا فبـوركَ فيهمـا ... عمـرُ الخليفـةُ ثـم حلـفُ السـؤددِ

الشـافـعيُّ الألـمـعيُّ محمـدٌ ... إرثُ النـبوةِ وابـن عـمِّ محمـدِ

أرجـو أبـا العبـاسِ أنـكَ ثالـثٌ ... من بعدِهم سقيـاً لـتـربةِ أحـمـدِ

فصاح ابن سريجٍ وبكى وقال: لقد نعى إليَّ نفسي. فمات في تلكَ السنة.

وأمّا المئة الرابعةُ، فقد قيل: إن الشيخَ أبا حامد الإسفراييني فيها، وقيل: بل الأستاذُ سهلُ بن أبي سهل الصعلوكيُّ، وكلاهما من أئمة الشافعيِّين.

قال الحاكمُ: لما رويتُ أنا هذه الرواية ـ يعني حكايةَ ابن سريجٍ والأبيات ـ كتبوها ـ يعني أهل مجلسه ـ وكان ممن كتبها شيخٌ أديبٌ فقيه، فلما كان المجلسُ الثاني، قال لي بعض الحاضرين: إنَّ هذا الشيخَ قد زاد في تلك الأبياتِ ذكرَ أبي الطيب سهلٍ وجعله على رأسِ الأربع مئة، فقال: [من الكامل]

والرابـعُ المشـهورُ سـهل محمـد ... أضـحى عظيـماً عـند كلِّ موحدِ

يـأوي إليـه المسـلمونَ بأسرهـم ... في العلـمِ إن جـاؤوا بخطـب مؤيـدِ

لا زال فيمـا بيننـا خـيرَ الـورى ... للمذهـبِ الـمختـارِ خيرَ مجددِ

قال الحاكم: لما سمعتُ هذه الأبياتَ المزيدةَ سكتُّ ولم أنطق وغمّني ذلك إلى أن قدّر الله وفاته تلك السنة».

قال ابن السبكي: «وقد كان سهلٌ ممن لا يدفَعُ عن هذا المقامِ بوجهٍ يتضحُ لمشاركته للشيخِ أبي حامد في الفقهِ وقرب الوفاةِ من رأس المئة، بخلافِ الأشعريِّ مع ابن سريجٍ، مع زيادة تصوُّفِه وتبحُّرِه في بقيةِ العلوم».

قال: «والخامسُ حجةُ الإسلامِ الغزالي.

والسادسُ الإمامُ فخرُ الدين الرازيُّ».

قال: «ويحتمل أن يكون الإمام الرافعيّ، إلا أن وفاة الرافعي تأخرت إلى بعد العشرين والست مئة، كما تأخرَت وفاةُ الأشعريِّ».

وقال: «ومن العجيبِ موتُ ابن سريجٍ سنةَ ست وثلاث مئة والاختلافُ فيه وفي الأشعريِّ، وموتُ الأشعري بعدَ العشرين، وكذلك موتُ الإمام فخر الدينِ

سنة[1] ستٍّ وست مئة والنظرُ فيه وفي الرافعيِّ وتأخرَت وفاتُه هكذا.

والسابع الشيخُ تقيُّ الدين بن دقيق العيد باتفاق مَن أدركْنا مِن مشايخنا».

قال: «وقد ذيلتُ على الأبياتِ السَّابقة فقلت: [من الكامل]

ويقال: إنَّ الأشعريَّ الثالث الـ ـمبعوثُ للدين القويمِ الأيَّدِ

والحقُّ ليسَ بمنكرٍ هذا ولا هذا وعلَّهُما امرآن فعدِ

هذا لنصرة أصلِ دينِ محمدٍ كنظيرِ ذلك في فروعِ محمدِ

وضرورةُ الإسلامِ داعيةٌ إلى هذا وذاك ليهتدي مَن يهتدي

وقضى أناسٌ أنَّ أحمدَ الاسْفرا ييني رابعُهم ولا تستبعدِ

والخامس الحبرُ الإمامُ محمدٌ هو حجةُ الإسلامِ دونَ ترددِ

وابن الخطيبِ السَّادسُ المبعوثُ إذ هو للشريعةِ كان أيَّ مؤيِّدِ

والرافعيُّ كمثله لولا تأخْـ ـخُرُ موتِه كالأشعريِّ وأحمدِ

والسابع ابن دقيق عيدٍ فاستمِع فالقومُ بين محمَّدٍ أو أحمدِ»

وقال المُطَّوِّعيُّ في كتاب «المذهب في ذكر مشايخ المذهب»[2] في ترجمةِ الإمامِ سهل الصعلوكيِّ:

«كان ـ فيما قيل ـ عالماً في شخصٍ، وأمة في نفسٍ، وإمامَ الدنيا بالإطلاقِ، وشافعيَّ عصره بالإطباق. وقد أنشدَ فيه بعضُ أهلِ عصرِه: [من السريع]

---

(١) في الأصل: بعد. والتصحيح من «طبقات الشافعية الكبرى».

(٢) هذا النقل عن هذا الكتاب موجودٌ في «طبقات الشافعية الكبرى» (٤/ ٣٩٦)، ولعل السيوطي نقله منه.

إنـا روينـا عـن نبـيِّ الـهـدى | في السُّـنةِ الواضحـةِ السَّـامِيه
بـأنَّ لله امـرءاً قـائـمـاً | بـالـدينِ فـي كلِّ تناهـي مِيَـه
فعمـرُ الحـبرِ حليـفُ العـلا | قـامَ بـه في المئـةِ الباديـه
والشـافعيُّ المرتـضى بعـدَهُ | قـرَّرَه فـي الـمئةِ الثَّانيـه
وابـن سريـجٍ بعـدَهُ قـد أتـى | فـي الـمئةِ الـثالثةِ التَّاليـه
والشـيخُ سـهلٌ عمـدةٌ للـورى | فـي الـمئةِ الرابعـةِ الخاليـه

وقال الحافظ أبو الفضلِ العراقيُّ في «الترجمة» التي عملَها للإسنوي[1]:

«قد بلغني أنَّ بعضَ العلماءِ جعلَ في المئة السادسةِ النوويَّ، وفي المئة الخامسةِ قبلَها أبا طاهرٍ السلفيَّ، وفي المئة الرابعةِ قبلها الشيخَ أبا اسحاق الشيرازيَّ.

وكلٌّ من المذكورين قد ماتَ سنة ستٍّ وسبعينَ من المئة التي توفيَ فيها.

فإن كان ما ذكره من ذلك صحيحاً، فالظاهرُ أنَّ صاحبَ الترجمةِ نظيرهم في هذه المئةِ [السَّابعة][2]، فيكون هو المرادَ بالعالمِ الذي يجدِّدُ للناسِ دينَهُم.

وذلك وإن كان محتملاً ففيهِ نظر، لأنَّ الحديثَ فيه «على رأسِ كلِّ مئةِ سنة»، ولذلك جعلَ الإمامُ أحمدُ أنَّ المرادَ في المئة الأولى عمرُ بن عبد العزيز، وفي الثانيةِ الشَّافعيُّ».

قال: «فإن قيل: الظاهرُ من الحديثِ أنه أرادَ الأئمةَ الذين هم ولاةُ الأمور، ولذلك أدخلَهُ أبو داود في كتاب الملاحمِ.

---

(١) (ص ٥٤). وفي النقل اختصارٌ.

(٢) مِن مصدر النقل.

قلت[١]: قد جاءَ في كلامِ الإمام أحمدَ أنَّ المرادَ من يعلِّمُهم السننَ كما أخرجه الخطيبُ، قال: أخبرنا أحمد بن محمد العتيقي، ثنا عبد الرحمنِ بن عمرَ بن نصر الدمشقيُّ، ثنا أبو محمد بن الوردِ، ثنا أبو سعيد الفريابيُّ، قال: قال أحمد بن حنبل: إنَّ الله يقيِّضُ للناسِ في كلِّ مئةٍ سنةٍ مَن يعلِّمهم السننَ، وينفي عن رسولِ الله ﷺ الكذبَ، فنظرنا فإذا في رأسِ المئةِ عمرُ بن عبد العزيز، وفي رأسِ المئتينِ الشافعيُّ.

وقال البزار صاحب «المسند»: سمعتُ عبد الملك الميمونيّ يقول: كنتُ عند أحمدَ بن حنبل وجرى ذكرُ الشافعيِّ فرأيتُ أحمد يرفعُه وقال: يروى عن النبيِّ ﷺ أنَّ الله يبعثُ لهذه الأمَّةِ على رأسِ كلِّ مئةِ سنةٍ من يقرِّرُ لها دينها، فكان عمرُ بن عبد العزيزِ على رأسِ المئة، وأرجو أن يكونَ الشافعيُّ على رأسِ المئةِ الأخرى[٢].

وقال ابن عديٍّ: قال محمدُ بن علي بن الحسينِ: سمعتُ أصحابَنا يقولون: كان في المئةِ الأولى عمرُ بن عبد العزيز، وفي المئةِ الثانية الشافعيُّ»[٣].

قال العراقيُّ[٤]: «وقد نظمتُ الثلاثةَ الباقين على رأسِ كلِّ مئةِ سنةٍ إلى زماننا هذا بقولي: [من الكامل]

والخامسُ الطوسيُّ أعني حجةَ الـ ... ـإسلامِ وهو محمدُ بن محمدِ
ذاك الذي أحيا لنا «إحياؤُه» ... ميتَ العمى وجلا عن القلبِ الصَّدي
والسادسُ الفخرُ الإمامُ المرتضى ... ابن الخطيبِ عمى عيونَ الحسّدِ

(١) القائل العراقي.

(٢) سبق قريباً.

(٣) القول في «الكامل» (١/ ٢٠٥)، و«المدخل» للبيهقي (١/ ٣٥)، و«توالي التأنيس» (ص ٤٨).

(٤) في كتابه «ترجمة الإسنوي» (ص ٥٧ ـ ٥٨).

ذاك الـــذي نـصـــبَ الدَّلائل للهدى وأزال شـبهةَ ذي الضـلالِ الملحـدِ
والـــسابعُ التَّبجـي أبـو الفتـحِ الذي بـلـــغَ اجـتـهـادَ الـعـــلمِ قبضاً باليدِ
أحـيـا الأنـــامَ «إمامه» ولـــقـد رقى في شرحـه «الإلمـام» فـوقَ الفرقـدِ
والـــظـنُّ أن الـشـامـنَ الـمهديّ من ولـــد الـــنبـيِّ أو المسيحِ المهتدي
فالأمـرُ أقـربُ ما يكـونُ فـذو الحجا متـــأخِّـرٌ ويســـودُ غـيـر مسوَّدِ
أو ما تـــرى مـوتَ الأئـمـةِ ثمَّ من يـــمـــضي فلا خـلفٌ له في المقعدِ
لـــيـس ارتـفـاعُ الـعـلـمِ نزعاً إنما مـوتُ الأئـمـةِ رفـعُـه وكـأن قدِ»

ثم رأيتُ في هذا المعنى كراسةً لبعض المتأخرِين[1] مِنْ طبقةِ شيوخنا أو من قبلَهم بقليلٍ، ولا أدري مَنْ هو. قال فيها:

«أمّا تعيينُ مَنْ يجدِّدُ الدينَ على رأسِ كلِّ مئة سنة، فقد عيّن أحمدُ بن حنبل على رأسِ الأولى عمرَ بن عبد العزيز، وكانت وفاته سنة إحدى ومئة.

وعلى رأسِ الثانية الشافعيَّ، وكانت وفاته سنةَ أربعٍ ومئتين».

قال: «وكانَ على رأسِ المئة الثالثةِ أبو العباسِ بن سريج على المشهورِ، وتوفي سنة ست وثلاث مئة.

وقيل: أبو الحسنِ الأشعري، ورجحه الحافظُ أبو القاسم بن عساكر، وتبعه

---

(١) كتب الناسخ حاشية هي: «قوله: لبعض المتأخرين هو الإمام بدر الدين الأهدل في كتابه «الرسالة المرضية في نصرة مذهب الأشعرية»، ونقل المصنفُ هذا الفصل مِن كتابه وعزاه إليه في التنبئة بمن يبعثه الله على رأس كل مئة». والأمرُ كما قال رحمه الله، وهو الشيخ حسين بن عبد الرحمن بن محمد الأهدل (٧٧٩ ـ ٨٥٥)، ترجمته في «الضوء اللامع» (٣/ ١٤٥ ـ ١٤٧)، الترجمة (٥٥٧)، وجاء اسم الكتاب في المطبوع (٣/ ١٤٦): «الرسائل المَرضية في نصر...».

اليافعيُّ وغيره من المحقِّقين. وكان قد رجعَ عن مذهبِ المعتزلةِ ونصرَ مذهب السنَّةِ على رأسِ المئة الثالثةِ إلى أن توفي سنةَ أربعٍ وعشرينَ وثلاث مئة.

وعلى رأس المئةِ الرابعة:

قيل: سهلُ بن محمد الصعلوكيُّ، وقيل: أبو حامدٍ الإسفراييني، وقيل: القاضي أبو بكر الباقلانيُّ، ورجحه ابن عساكرَ وغيره.

وعلى رأس المئة الخامسةِ: حجةُ الإسلامِ الغزاليُّ، لا أعلم فيه خلافاً، ووفاته سنةَ خمسٍ وخمس مئة.

وعلى رأس المئة السادسة: الإمامُ فخرُ الدين الرازيُّ، ووفاته سنةَ ستٍّ وست مئة.

وعلى رأس المئة السابعةِ: تقي الدين بن دقيق العيد، ووفاته سنة اثنينِ وسبع مئة.

وعلى رأسِ المئة الثامنة:

قيل: سراجُ الدين البُلقينيُّ، وقيل: ناصر الدين بن بنت الميلق الشاذليُّ لكثرة تصانيفِه في علومِ الدينِ، وردِّه على المبتدعين خصوصاً على الحلولية والاتِّحادية.

والأولُ عليه جماعةٌ مـن فقهاء مصرَ[١]، منهم شمس الدين [ابن][٢] الجزريّ، جزم به في «مشيخته» له[٣]، وأثنى عليه كثيراً.

والثاني عليه جماعةٌ من الصوفيةِ، وذلك مدخولٌ لا يصحُّ؛ لأن الشيخَ ناصر الدينِ توفي قبل رأس المئةِ فإنه مات سنة سبعٍ وتسعين وسبع مئةِ، ووفاة البلقينيِّ سنةَ خمسٍ وثماني مئة.

---

(١) كذا. ولعل الصواب: من فقهاء عصرنا.

(٢) من «التنبئة»، و«مرقاة الصعود» (٣/ ١٠٦٩).

(٣) كذا، وليس في «التنبئة»، و«مرقاة الصعود»: له.

ويحتملُ أنه الشيخُ زين الدين العراقيُّ، وكان حافظ عصرِه في الحديثِ مع الديانةِ والأمانة والتصانيفِ النافعة، وكانت وفاته سنة ستٍّ وثماني مئة. ويحتملُ كلهم، فإن المجددَ قد يكونُ واحداً أو أكثر».

قال: «واعلم أن تعيينَ المجدد إنما هو بغلبةِ الظنِّ ممن عاصرَهُ من العلماءِ بقرائنِ أحواله والانتفاعِ بعلمه، ولا يكون المجدِّدُ إلا عالماً بالعلومِ الدينيةِ الظاهرةِ والباطنة، ناصراً للسنَّة قامعاً للبدعة.

ثم قد يكونُ واحداً في العالم كله كعمرَ بن عبد العزيزِ لانفراده بالخلافةِ، وكالإمام الشافعيِّ لإجماعِ المحقِّقين على أنه أعلمُ أهل زمانه. وقد يكون اثنينِ وجماعةً إن لم يحصل الإجماعُ على واحدٍ بعينه».

قال: «ثم قد يكونُ في أثناءِ المئة مَن هو أفضلُ من المجدِّد على رأسها، كذا رأيتُه لبعضِ المتأخرين.

وإنما كان التجديدُ على رأس كلِّ مئةٍ لانخرامِ علماءِ المئة غالباً واندراسِ السُّنن وظهورِ البدع، فيحتاجُ حينئذٍ إلى تجديدِ الدين، فيأتي الله من الخلفِ بعوضٍ عن السلفِ، وعلى هذا المعنى ينزَّلُ: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرينَ على الحقِّ ما أقاموا الدينَ لا يضرُّهم من خذلهم...» الحديث.

ولما عيّن الإمامُ أحمدُ بن حنبل في المئتينِ الأوليينِ عمرَ بن عبد العزيز، والشافعيَّ، تجاسرَ مَن بعده على تعيين مَن ذكرناه، وإنما عُيّن من ذكرَ على رأسِ كلِّ مئةٍ بالظنِّ ممن عاصره، وحصول الانتفاع به وبأصحابِه وبمصنفاتِه».

ثم ذكرَ الأبياتَ التي تقدَّمت للعراقيِّ وقال: «ما ذكرَهُ من أنَّ على رأسِ المئةِ

الثامنةِ المهديَّ أو عيسى ابن مريم لاقترابِ الساعةِ لم يصحَّ، فنحن الآن في سنة ثلاثينَ وثماني مئة ولم يقع شيءٌ من ذلك».

قال: «ويحتملُ أن يبقى تاسعٌ على رأس المئة التاسعةِ التي نحن فيها، ويكون المهديُّ أو عيسى ابن مريمَ في المئة العاشرةِ عند تمام الدورِ والعددِ العربيِّ. والله أعلم». انتهى ما نقلتُه مِنْ هذا المؤلَّف.

قلت: وقد صحَّ قوله: «يحتمل أن يبقى تاسعٌ على رأسِ التاسعةِ...» إلخ، فنحنُ الآن في سنةِ ستٍّ وتسعينَ وثماني مئة ولم يجئ المهديُّ ولا عيسى ولا أشراطُ ذلك.

وقد ترجّى الفقيرُ من فضلِ الله أن ينعمَ عليه بكونِه هو المجدِّدَ على رأسِ المئة، وما ذلك على الله بعزيزٍ.

***

٢٩ ـ ذكر اختياراتي في الفقه على وجه الاختصار، وهي مبسوطةٌ بأدلتها في «حواشي الروضة»(١)

م ـ أختار أنَّ المشمَّسَ مكروهٌ، وهو الراجحُ في المذهبِ، خلافَ ما اختارَه النوويُّ في كتبه ثم البُلْقينيُّ مِن أنه لا يُكره.

م ـ وأنَّ الماءَ القليل لا ينجسُ إلا بالتغيُّرِ.

م ـ وأن لحم الجزورِ لا ينقضُ الوضوء، وهو الراجحُ مذهباً ودليلاً، خلافَ قول النوويِّ: إنَّ الراجحَ من حيثُ الدليلُ أنه ينقض.

م ـ وأنَّ السواكَ إنما يكره للصائمِ بعد العصرِ لا بعد الزوالِ.

م ـ وأنَّ الترتيب في الوضوءِ شرطٌ لا ركنٌ، ولم أرَ مَن سبقني إليه.

م ـ وأنَّ الشَّعرَ يطهرُ بالدباغِ تبعاً للجلدِ، وهو أحدُ القولين، وصحَّحه السُّبكيُّ وغيره.

م ـ وأنَّ الحائضَ إذا طهرَت لم يتوقَّف حلُّ وطئِها على الغسلِ، بل على الاستنجاءِ فقط، وهذا مذهبُ الأوزاعيِّ، وهو خارجٌ عن مذهب الشافعيِّ رضي الله عنه.

م ـ وأنَّ الصلاةَ الوسطى هي الظهرُ.

م ـ وأنَّ من خافَ غلبة النومِ قبل العشاءِ فله أن يصليَ العشاءَ في وقت المغربِ ثم ينامَ، وهذا مذهبُ سعيدِ بن المسيّب.

---

(١) ذكرَ خمسةً وثلاثين اختياراً، وهذا العدد يوافقُ المذكور في «بهجة العابدين». وهو يزيدُ على ما جاء عند الداودي.

م ـ وأنَّ أوقاتَ الكراهةِ لا تصلَّى فيها تحيةُ المسجدِ [........][1] واختاره[2].

م ـ وأنَّ الأذانَ والإقامةَ وصلاتي العيدينِ مِن فروضِ الكفاياتِ، وهو أحدُ الوجهين.

م ـ وأنَّ الفرضَ في القبلةِ لمن بَعُدَ الجهةُ لا العينُ.

م ـ وأنَّ إثباتَ البسملةِ من الفاتحة ومن كل سورة بالقطعِ لا بالظنِّ، ونفيُها كذلك بالقطعِ لا بالظنِّ كسائرِ الحروف الثابتةِ في بعض القراءاتِ دونَ بعض، فهي نازلةٌ في حرفٍ دون حرفٍ، كلاهما قطعيُّ الإثباتِ والإسقاط. وفي هذه المسألةِ تأليفٌ سمَّيتُه: «**ميزان المعدلة**».

م ـ وأنَّ العبرةَ في الاقتداءِ بنية الإمامِ لا المأمومِ، فكلُّ مَن صلَّى صلاةً صحيحةً في اعتقادِهِ صحَّ الاقتداء به، وإن ارتكبَ ما يخالفُ اعتقادَ المأمومِ. وهذا أحدُ الوجهين.

م ـ وأنَّ الجمعةَ تنعقدُ بأربعةِ أنفسٍ، أحدهم الإمامُ، وهو القولُ القديم للشافعيِّ، واختارَهُ المزنيُّ.

م ـ وأنَّ الجمعةَ لا تصحُّ إلا في موضعٍ واحدٍ من البلدِ وإن عظم المصرُ وضاقَ الجامعُ، وهذا هو منصوصُ الشافعيِّ رضي الله عنه في «الأم».

وما رجَّحه الرافعيُّ والنوويُّ من جواز التعدُّدِ عند الحاجةِ فهو رأيٌ قاله طائفةٌ من الأصحابِ اجتهاداً لأنفسهم، وليس هو من مذهبِ الشافعيِّ في شيء لأنه ليسَ بنصِّه ولا مخرجٌ على نصه، بل هو خلافُ نصِّهِ الصريح، بل وخلافُ مذاهبِ جماهيرِ العلماء، بل قال السبكيُّ: خلافُ الإجماعِ.

م ـ وأنه إذا وقعَ التعدُّدُ فالجمعةُ الصحيحةُ هي التي وقعتْ في الجامعِ القديم.

---

(١) بياضٌ في الأصل. ولم تُذكر المسألة عند الداودي.

(٢) جاءتْ هذه الكلمة في آخر السطر بعد الفراغ، ولم يُذكر أحد.

وهذا كنت أحسبُ برهةً من الزمانِ أنه خارجٌ عن المذهبِ وإنما هو مذهبُ مالك، حتى رأيتُ الشيخ تاج الدين بن السبكيِّ جزمَ به في «منظومته»، وساقه مساقَ المذهبِ، وجعل محلَّ قولهم: إنَّ الجمعةَ السابقةَ ما إذا وُضع الجامعان معاً. ففرحتُ به جداً مع أن نسبتَه إلى المذهبِ شديدةُ الغرابة، فلم أرَ له سلفاً في ذلك.

وعبارته في «المنظومة»: [من الرجز]

ولا تجوزُ جمعتانِ في بلدْ ... وإنْ تناهى الخلقُ في العسرِ الأشدْ
وضاقَ بالجمِّ الغفيرِ المسجدُ ... نصَّ عليه الشافعيُّ الأوحدُ
واختارَهُ الشيخُ الإمامُ وقضى ... بأنه الدينُ القويمُ المرتضى
وكاد يدَّعي اتفاقَ الأمةِ ... عليه قبلَ محدثاتِ البدعةِ
وإنْ أباحَ لاحتياجٍ جُمَعا ... الرافعيُّ والنواويُّ معا
وليس لا تُباح فالصحيحةُ ... سابقةُ الإحرامِ لا المسبوقةُ
هذا إذا ما وُضعا معاً ولمْ ... يكن أحقَّ بالبناءِ في القدمْ
أُسس من أول يومٍ للتقى ... فإن يكن فهو الأحقُّ مطلقا
وجمعةُ القديمِ فالصحيحةُ[1] ... ولو علمتَ أنها المسبوقَةُ

م - وأنَّ الجمعَ بين الصلاتينِ بعذرِ المرضِ تقديماً وتأخيراً جائزٌ، وهو أحدُ [الوجهين][2] ونصَّ عليه الشافعيُّ في [.........][3] واختاره النوويُّ في «شرح مسلم»، وأفتى به السبكيُّ، ورجَّحه البلقينيُّ.

---

(١) في الأصل: به الصحيحة!
(٢) بياضٌ في الأصل. والمُثبت يفهم من سياق الداودي.
(٣) بياضٌ في الأصل. ولم يُذكر هذا عند الداودي.

م ـ وأنَّ تـارك الصـلاةِ لا يقتـلُ بـل يعَـزّر بالحبـسِ والضـربِ ونحوهما، وهو [........][١].

م ـ وأنَّ المدينةَ أفضلُ من مكةَ وهو [قول الشافعيِّ القديمِ][٢].

م ـ وأنه يجوزُ النزولُ بالمالِ عن مقاعدِ الأسواقِ والوظائفِ لِمَن هو أهلٌ لها بشرطِ الواقفِ، والزوجةِ[٣]، وكل استحقاقٍ سوى إقطاعاتِ بيتِ المال.

م ـ وأنَّ الوقفَ على النفسِ صحيحٌ.

م ـ وأن ذوي الأرحامِ يرثون[٤].

م ـ وأنَّ أربعةَ أخماسِ الفيءِ [.........][٥]، وليسَ للمقاتلةِ منها شيءٌ.

م ـ وأنه يجوزُ صرفُ الزكاةِ لواحدٍ.

م ـ وأن فضلاتِ النبيِّ صلى الله عليهم وسلم طاهرةٌ.

م ـ وأن الحالفَ على شيءٍ في المُضيِّ أنه كان أو لم يكن ناسياً أو جاهلاً ثم تبين خطؤهُ يحنثُ.

م ـ وأنه إذا حلفَ لا تخرجُ إلا بإذنِهِ فخرجتْ مرةً بإذنه لا تنحلُّ اليمين.

م ـ وأنه يُعتبر في الحلفِ اللفظُ والمعنى معاً، ومذهبُ الشافعيِّ اعتبارُ اللفظِ دون المعنى، ومذهبُ مالكٍ عكسهُ. ورأيي في ذلك أضيَقُ ولهذا قلَّ إفتائي في الحلفِ بالطلاق، فلا أفتي في ذلك إلا بما اتّفقَ على حكمه المذهبانِ.

---

(١) بياضٌ في الأصل. ولم تُذكر المسألة عند الداودي.

(٢) بياضٌ في الأصل. والمُثبت يُفهم من سياق الداودي.

(٣) ينظر: «اللطائف في النزول عن الوظائف» لتقي الدين السبكي. منشور في شبكة «الألوكة».

(٤) في الأصل: يرثن.

(٥) بياضٌ في الأصل. ولم تُذكر المسألة عند الداودي.

م ـ وأنَّ القتلَ بالسمِّ يجب فيه القصاصُ، وهو أحدُ القولينِ.

م ـ وأن سابَّ النبيِّ ﷺ، أو غيره من الأنبياءِ، يُقتلُ حتماً حداً، ولو تابَ لم يسقُط عنه القتلُ كسائرِ الحدود.

م ـ وأن قاذفَ إحدى أمهاتِ المؤمنينَ، يُقتلُ حَدّاً، وسواءٌ في ذلك عائشةُ أو غيرها.

م ـ وأنَّ سابَّ أبي بكرٍ وعمرَ رضي الله عنهما إذا أصرَّ يُقتلُ، وهو أحدُ الوجهين، فإن تابَ دُرِئَ عنه القتلُ.

م ـ وأنَّ كلَّ مَن سعى في الأرضِ بالفسادِ يُقتل.

م ـ وأنَّ شاربَ الخمرِ يُقتل في الرابعة[1].

* * *

---

(١) كتب الناسخُ بعده: «وهنا بياضٌ عظيم، أوراق، وفي أثناء هذه المسائل أيضاً، في النسخة التي بخط المصنف، وبعده: ذكر سائر...».

٣٠ ـ ذكرُ سائر اختياراتي في علمِ الحديثِ والأصولِ والنحو[1]

(١) قال الشاذلي: «ثم قال: ذكرُ اختياراتي في علم الحديث والأصول. وعدَّ مِنْ ذلك مسائلَ يسيرة».

ولم يَذكر (الشاذلي) النحو.

ولم يُذكر شيء من اختياراته النحوية في مخطوطة «التحدُّث»، وهي مذكورة عند الداودي، فهل سقطتْ من النسخة فيما سقط أو أنَّ السيوطي لم يذكرها وزادَها الداودي؟ الله أعلم، ولما لم أجزم رأيتُ إيراد ما ذكره الداودي هنا في الحاشية، وهو هذا:

«**فصل**: في اختيارات صاحبِ الترجمة في العربية:

اختارَ في الأسماء قبل التركيب أنها واسطةٌ لا معربةٌ ولا مبنيةٌ. وهو اختيارُ أبي حيّان.

وفي غير المنصرف إذا أضيف أو دخلته «أل» أنه يصير منصرِفاً. وهو رأي المبرد والسيرافي وابن السراج والزجاجي، وقال الجمهور: إنه باق على منع صرفه، وإنما جر بالكسرة لأمن دخول التنوين فيه.

وأنَّه يجوز جمع المركب المزجي بالواو والنون. وهو أحد القولين في المسألة، والجمهور على خلافه.

وأنَّ النون لحقت المثنى والجمع لرفع توهُّم الإضافة أو الإفراد. وهو اختيارُ ابن مالك، وقال الجمهور: إنها عوض من الحركة والتنوين.

وأنَّه ليس للإشارة إلا مرتبتان: قُربى وبُعدى. وهو اختيارُ ابن مالك، وذهبت طائفة إلى أنها ثلاث مراتب: قربى وبعدى ووسطى.

وأنَّ ألف ذا واو لا أصل لا منقلبة عن شيء [كذا]. وهو اختيارُ السيرافي، وقال سيبويه بخلافه.

وأنَّه تجوز نيابة «أل» عن الضمير. وهو مذهب الكوفيين.

وأنَّه يجوز تقديم متعلق الصلة. وهو مذهب الكوفيين.

وأنَّ أياً تعرب ولو حُذف صدر صلتها. وهو مذهب الخليل وطائفة، حتى قالوا: إن سيبويه غلط في مسألتين، أحدُهما هذه المسألة حيث قال ببنائها حينئذ.

وأنَّ نحو: بحسبك درهم خبر مقدَّم. وهو اختيارُ الشيخ محيي الدين الكافيجي، وكلهم قالوا: إنه مبتدأ زيدت فيه الباء. =

= وأنَّ المبتدأ والفاعل كلٌّ منهما أصلٌ برأسه، وليس أحدهما فرعاً للآخر. وهو اختيارُ الرضي.

وأنَّ المبتدأ والخبر كلٌّ منهما رفع الآخر لا الابتداء. وهو مذهب الكوفيين، واختاره ابن جني وأبو حيّان.

وأنَّ متعلق الجار والمجرور والظرف الخبر يقدر اسم فاعل لا فعلاً. وهو اختيارُ ابن مالك.

وأنَّ الخبر الفعلي إذا رفع ضمير المثنى البارز نحو: الزيدان قاما لا يجوز تقديمه كالمفرد. وسبقه إلى اختيار هذا والدُه في «حواشي ابن المصنِّف»، والجمهور جوزوا تقديمه كالجمع.

وأنَّ توالي المبتدآت لا يجوز في الموصولات خلافاً للنحاة بأسرهم.

وأنَّ باب ما الحجازية يجوز فيه تقديمُ الخبر الظرف لا معموله على الاسم، على عكس ما صحَّحوه.

وأنَّ الاختيار في المنادى المنون للضرورة النصب في العلَم، والضم في النكرة المقصودة. على عكس ما اختاره ابن مالك.

وأنَّه يجوز إضافة شهر إلى كل الشهور. ونقل عن سيبويه، والمتأخرون خصصوا ذلك بما أوله راء.

وأنَّ الآن معرب. والأكثرون على أنه مبني على الفتح.

وأنَّ قولهم: لَدُن غدوة بالنصب إذا عُطف على غدوة لا يجوز في المعطوف إلا النصب. وهو اختيارُ أبي حيّان خلافاً لابن مالك.

وأنَّه لا يبنى مضاف لمبني مطلقاً. وهو اختيارُ ابن مالك.

وأنَّ الجملة المفسرة لها محل من الإعراب بحسب مفسرها. وهو مذهب الشلوبين.

وأنَّ لن تفيد تأكيد النفي لا تأبيده. وهو أحد الأقوال في المسألة.

وأنَّ ذو بمعنى صاحب يجوز إضافتها إلى الضمير. خلافاً للمتأخرين.

وأنَّها إذا أضيفت إلى ياء المتكلم يقال فيها: ذي.

وأنَّ متعلق البسملة يقدر فعلاً مؤخراً مناسباً لما جعلت مبدأ له. وفاقاً لأهل البيان وطائفة، وخلافاً للبصريين والكوفيين معاً.

وأنَّه يجوز التأكيد بأجمع بدون كل. وهو اختيارُ أبي حيّان.

م ـ أختارُ أنَّ مَنْ عُرف بالكذبِ في الحديثِ لا تقبل رواياتُه أبداً ولو تابَ وحسنَتْ توبتُه. وهو مذهبُ أحمدَ بن حنبل.

م ـ وأنَّ عددَ التواترِ عشرةٌ فصاعداً.

ـ وأنَّ المعرَّب في القرآن [...][(١)]

م ـ وأنَّ كلَّ مجتهدٍ في الفروعِ مصيبٌ، وتفاوتُ المذاهبِ تفاوتُ راجحٍ وأرجحَ وفاضلٍ وأفضلَ، لا تفاوتَ خطأٍ وصوابٍ. فليسَ في الاجتهادِ ما يُحكم بخطئهِ إلا ما تبيَّنَ مخالفتهُ للنصِّ الصريحِ أو الإجماعِ بحيثُ ينقضُ حكم الحاكمِ به.

وأحسنُ عبارةٍ رأيتُها في هذا المعنى قولُ حجَّةِ الإسلام الغزاليِّ[(٢)]: «مقاصدُ الشرعِ قبلةُ المجتهدين، مَنْ توجَّهَ إلى جهةٍ منها أصابَ»[(٣)].

* * *

= وإثبات بدل الكل من البعض كما ذهب إليه بعضُهم، ومنعه الجمهور.

وأنَّه إذا اجتمع الاسمُ واللقبُ يجوز تقديم اللقب. وهو اختيارُ ابن الأنباري.

وأنَّ إذن تُكتب بالنون مطلقاً».

(١) كتب الناسخ هنا: «هنا بياضٌ بأصله كثير». ولم تُذكر المسألة عند الداودي.

(٢) انظر كتابه «حقيقة القولين» (ص ٣١٠ ـ ٣١١) (ضمن مجلة الجمعية الفقهية السعودية، العدد الثالث)، وفي النقل تصرُّف.

(٣) كتب الناسخُ هنا: «وبالأصل أوراق بياضٌ هنا».

أقول: وهنا تنتهي النسخة التي وصلتْ إلينا من كتاب «التحدُّث»، وسقطتْ تتمة الكتاب، وقد استدركتُ الساقط من كتابي الشاذلي والداودي، وكُتُب السيوطي نفسه، فانظر.

٣١ ـ [ذكرُ نبذةٍ مِنْ نظمي وإنشائي][(١)]

قلت أمدحُ النبيَّ ﷺ وهي **البديعيةُ** التي سمَّيتُ في كل بيتٍ منها ما فيها من النوعِ البديعي[(٢)] مورّياً به على طريقة العزِّ الموصليِّ وابنِ حجة[(٣)]: [من البسيط]

مِنَ العَقِيق ومِنْ تَذْكارِ ذي سَلَمِ **براعةُ** العينِ في **استهلالِها** بدَمِ

ومِنْ أُهيلِ النَّقا تمَّ النقا، وبدا **تناقصُ** الجسمِ مِنْ ضُرٍّ ومِنْ ضَرَمِ

---

(١) قال الشاذلي بعد أن ذكرَ اختيارات شيخه في العلوم: «ثم قال [أي السيوطي]: ذكرُ نبذة مِنْ نظمي وإنشائي. فبدأ بـ «**البديعية**»، وأعقبها بأشياء مِنْ محاسن نظمه الشريف».

ولا يوجد هذا في مخطوطة «التحدُّث»، إذ ينتهي ما وصل من النسخة بذكر مسألة من اختياره في علم الأصول، فهو من الساقط منها.

وقد عقد الداودي: «الباب الثامن في نظمِهِ غير ذلك (أي غير الفتاوى والنظم العلمي)، وشيءٍ مِنْ إنشائهِ وحِكَمِهِ»، وبدأ بالبديعية، وأعقبَها بأشياء كثيرة من نظمه وإنشائه. ـ وهذا يدل على أنه ينقل من «التحدُّث»، وربما زاد عليه فقد أطالَ فيه، بينما يقول السيوطي إنه سيذكرُ نبذة.

وقد نقلتُ «البديعية» مِن كتابه، ولما لم أكن على ثقة من غيرها اكتفيتُ بها، وليَنظر مَنْ شاء تتمة الباب الثامن في كتاب الداودي، ولا أستبعد أن تكون القصيدتان في مدح النبي ﷺ اللتان ساقهما الداودي مما ذكره السيوطي في كتابه «التحدُّث» هذا.

وقد أورد الداودي في هذا الباب قصيدة السيوطي في مدح الكافيجي، وأربع قصائد في رثاء الشمني، وقد مضتْ فيما سبق، ومن الواضح أن السيوطي ذكر هذه القصائد بمناسبة ذكر شيخيه في أثناء الكلام على دراسته عندهما، ولكن الداودي نقلَهما إلى الباب الخاص الذي عقدَه لنظمه وإنشائه.

وكذلك الإنشاء لستُ على ثقةٍ مما نقله الداودي من «التحدُّث» فلم أنقل منه شيئاً، وأحيل مَن أحبَّ على الباب الثامن المذكور.

(٢) وقد حمَّرَ الناسخُ هذه الألفاظ التي تشير إلى الأنواع، وهي هنا مُسودة.

(٣) نصُّ الداودي: «قال يمدحُ النبيَّ ﷺ وهي **البديعية** التي سمَّى في كل بيتٍ منها ما فيها من النوع البديعي مورِّياً به على طريقة العزِّ الموصليِّ وابنِ حجة». وقد أعدتُهُ إلى صيغة المتكلِّم كما كان.

وواهـلٌ والـهٌ **قلبـي** ولُبِّـيَ مِـنْ **تطريـفِ** مـا أودَعـوا في **طـيِّ نَشْرهـمِ**

مُحرّفُ الطبعِ حيثُ القلبُ محترفٌ مشـوَّشُ الفكـرِ مِـنْ كَلْـم ومِـنْ كَلِمِ

ولاحـقُ الدمعِ مِنْ عَينـي **يضارعُ** مِنْ حَيْنـي بأخـدودِ خـدِّي هَمْـعَ مكْتَتَمِ

ورمـتُ **رفـوَ** اصطبـاري إذ تمـزَّعَ لا يَبـلى عـلى **مُسـتعارٍ** مِـنْ ودادهـمِ

ولا جنـاحَ عليـهِ في **تلَفُّتـهِ** صـبٌّ لـه طـيرانٌ مِـنْ **جناحهـمِ**

والعاذلـون **بإيجـابِ** المـلامِ غلَـوا ومـا غَلَـوْا قيمـةً مِـنْ **سلبِ** ذوقهـمِ

مـا إنْ لهـمْ مِـنْ عقـولٍ يهتـدون بهـا ولا يُبالـون مِـنْ **إيجـابِ نَفْيهـمِ**

وكلمـا نسـجوا حَـوكاً بوشـيهمُ عنـي لهـم **رشَّـحُوهُ باختراعهـمِ**

أريـدُ **هجـواً بتعريـضِ المديـحِ** لهـم لأنهـم يَحملـون الضيـمَ في التُّهَـمِ

وإنْ أُصرِّحْ أُجامِـلْ في **مُواربـةٍ** لِأنهـم مِـنْ ذوي الأقـدار والحَشَـمِ

ممَّـنْ بمـا دون **إيهـامٍ** يُشـارُ لهـم متى تقُل: أين جونُ العِرْض والشِّيمِ؟

إنَّ **النزاهـةَ** تأبـى أنْ أقـولَ لهـم هُجراً، فحسبيَ إعراضيْ عـن الكلِمِ

تسليم أمـري لهم راموا ومـا نصحوا وهبْـه كانَ، فمـا **التسـليمُ** مِنْ شِيمي

أعـاذِلي ضقتُ مِنْ **تركيـبِ** عذلِكَ لي ذرعاً فذرْ عن ملامي واستفدْ حِكَمي

وعـدٍّ عـن عـذلِ حـرٍّ لسـتَ تلحقُـهُ على المـدى، **وتفنـنْ** في ضِيـا كَلمي

تُصحّـفُ العـدل **بالتلفيـق** مِـنْ عدَمٍ وتمنـعُ العـذل **بالإعنـاتِ** منْـعَ دمِ

كُفيـتَ شراً، فحـاذرْ أنْ تـرى مثَـلي إنَّ العـذولَ جديـرٌ بالبـلاء قَـمِ

فوِّفْ، أنلْ، سلِّ، هوّنْ، علِّ، حلِّ، أطلْ أقصِرْ، أهنْ، اعدلِ، اعذرْ، امنعْ، أعط، لُمِ

هازَلتَنـي إذ مـضى **جـدِّي** وفارَقَنـي سعدي وقلتَ: استرحْ مِنْ كُلفةِ الهِممِ

لقـد **تهكَّمـتَ** في إبـداء نصحـكَ لي ... يا نصحَ خِلٍّ يداوي القلبَ بالكلمِ

فَمِـي أبـانَ بـسرِّي **فالعتـابُ** عـلى ... **نفسي، وتصديرُ** لومي مِنْ حديث فمي

لا غَيَّـب الله عُـذَّالي وألهمهـم ... **تغايـرَ** القـولِ كـي أشـفى بذكرهـمِ

بالأمـس كنـتُ قريـرَ العـين مِـنْ أممٍ ... والآنَ **قابَلنـي** حُـزنٌ لبُعدهـمِ

أبيـتُ أسـحبُ **تذييـلَ** البـكاءِ عـلى ... ليلِ الوصال، وليلُ الهجر لم يرمِ

تهيّـأ السُّـقم لَمَّـا أنْ مضَـوْا، ولقـد ... طالـوا فراقـاً، ومـا طالـوا بوصلهـمِ

طوَوْا، أبَوْا، **نشرُوا**، واستخفَرُوا، هتكُوا ... بُغضي، ووَصلي، وسِرِّي، ذمَّتي، حُرَمي

واستدركوا بعد طولِ النأي عهدَهُمُ ... لكـنْ بنقـض عُـرىً كانتْ مِـنَ القِدمِ

واسـتطردوا الدمعَ حتى جـفَّ منبعُه ... جفـافَ عينـيَ في أيـامِ قُربهـمِ

قالوا: سَيجري وهُم يَعنون مجترَأً ... فقلـتُ: **أسـلوبُكم** جـارٍ عـلى **الحِكَمِ**

قَـولي لهـم **مُوجـبٌ** إذ قـالَ أعقلُهـم ... عدلـتَ قلـتُ: على مـا بي منَ السـقمِ

ولـم أقـصِّرْ بتفريـطِ الحقـوقِ بـلى ... قـصرتُ عنـد **رجوعـي** يومَ سـيرهمِ

قالوا: استقمْ قلتُ: هل منكم **مراجعةٌ**؟ ... قالوا: اصطبرْ قلتُ: صبري زادَ في ألمي

أضنى الهوى جسَـدي يـا غائبين ولـم ... **يسـتثنِ** إلا دموعـاً مَزْجُهـا بدمـي

لقــد **تجاهلتُــمُ** عنــي **بمعرفــةٍ** ... قلتـم: أطالـبُ وصـلٍ أم قِـرى أزمِ؟

برئـتُ مِـنْ حسَـبي، والغـرِّ مِـنْ أدبي ... إنْ لـم يشـابهْ هواهُـمْ أحرفَ **القَسـمِ**

ضيَّعـتُ في الحـبِّ أيامي ومـا ظَفِرتْ ... روحـي **بتسـهيم** تقريـبٍ فـوا نَدمـي

لا خيرَ في الحبِّ فاسمعْ حكْمَتي ولك **التـ** ... **تَخيـير** فيمـا حـلا فاتبعْـهُ واحتكـمِ

إنَّ **اقتضـابَ** مديحي المصطفى أرَبي ... والمـدحُ أعـلى وأولى **بازدواجهـمِ**

محمدُ بن الذبيحِ بنِ الخليلِ أبي الـ ـبتول، كهفُ اليتامى في **اطرادهمِ**

وأحمدُ الناسِ والمحمودُ، شُقَّ له مِنْ وصفه الحمدُ وصفاً غيرَ مُنْهضمِ

وخاتمُ الرُّسْل، وهْوَ المبتدا، وغدا خيرَ النبيين طُرّاً في **احتباكهمِ**

وهْوَ المُقدَّمُ في فصل القضاء على كلِّ النبيين في **عُنوان** حشرهمِ

ومذهبي أنه لو لم يحُزْ شرَفاً عليهمُ ما تخلَّوا عن **كلامهمِ**

والجنُّ والإنسُ والأملاكُ في رُتَبٍ والرُّسْلُ تحت لواهُ يومَ **جَمعهمِ**

كرِّرْ أحاديثَ مدحِ السابغِ النِّعَمِ بـ ـن السابغِ النِّعَمِ بنِ السابغِ النِّعَمِ

هو الكريمُ على اللهِ الكريم وفي الذ ـذكر الكريمِ له **التَّرْديدُ** بالكرمِ

أتْقى الأئمةِ لا **تبديلَ** منه إما مُ المتقين، وماحي حندسِ الظُّلَمِ

جزءٌ هوَ العالَمُ **الكليُّ** في شرفٍ أسنى الملوكِ لديه أصغرُ الخدمِ

ومَجمعُ القول فيه أنه جُمِعتْ فيه المحاسنُ مِنْ فرْقٍ إلى قدَمِ

كم صرحَ الذِّكرُ أنَّ المجدَ متشحٌ به وعن إسمه **يُكْنى** من العِظَمِ

علا **طباقَ** السمواتِ العُلا ودنا كقابِ قوسين أو أدنى لمُسْتنمِ

والرُّوحَ أخدمَ، والرحمنَ كلَّمَ والـ أملاكَ قدَّمَ في **حُسْنِ اتساقهمِ**

وخصَّه اللهُ **بالتمكين** في الملأ الـ ـأعلى فأملاكُه مِنْ جُملة الحشَمِ

[حوى الجمالَ بمعناهُ وصورتهِ وخاطبتْهُ الظِّبا والبُدْنُ بالكلِمِ][1]

وردَّ في الغار كيدَ المعتدين بنسـ ـج العنكبوتِ **وتوليدِ** بورْقهمِ

---

(١) زيادة من «نظم البديع» (ص ٤١).

إعانةُ (الله أغنتْ عن مضاعفةٍ ... من الدُّروع وعن عالٍ من الأُطُمِ)
ومن تواضعهِ **إردافُ** مَنْ سعدوا ... به هُدى وهُدوا للواضح اللقِمِ
يطيعُهُ صالحو الكونين والملأُ الـ ... أعلى ومَنْ **يعصهِ** يُخزي ويَنْتقمِ
واستخدمَ الغيثَ ينهاه ويأمرُه ... وكم وقاهُ إذا[١] حرُّ الهجيرِ حمي
مِنْ قبل مولدهِ **توشيحُ** بعثتهِ ... محبرٌ[٢] للورى في سالفِ القِدَمِ
سهلٌ رفيقٌ رحيمٌ لينٌ رَؤفٌ ... **تآلفَ اللفظُ** في معناهُ بالحكمِ
طلقُ الأكُفِّ، طويلُ الباعِ، طودُ عُلا ... له **اتساعُ** المعالي في ذُرى الكرمِ
والبسطُ والقبض مِنْ كفيهِ **متضحٌ** ... ذا للصديقِ، وذا للفاجرِ الخصِمِ
وأمرُه في الورى ماضٍ، ومنطقُهُ ... **موجَّهٌ**، ونَداهُ غيرُ منجزمِ
في رأسه غسَقٌ، في وجهه فلَقٌ ... في ثغره نسقٌ **تسميطُ** دُرِّهمِ
شيئان قد **أَشْبَها شيئين** منه علا ... وجهٌ وشعرٌ كمثلِ البدرِ في الظُّلمِ
يجولُ في الوعظ **إيغالاً** يُبيِّنهُ ... كأنه في الهدى نارٌ على علَمِ
بانَ الهدى، وضحَ الإشكالُ محترِزاً ... من الرَّدى إذ قضى **تشريعَ** دينهمِ
صان الشريعةَ في **إبداعه** سُنناً ... يُظهرن أنوارَها للناس في الظُّلمِ
والعمْرَ شطَّرَهُ فيهم وقدَّرَهُ ... **تشطيرَ** مُغْتَنِمٍ، للحقِّ ملتزِمِ
لذي البصائر إقبالٌ به سعدوا ... **والطردُ والعكسُ** للشانيهِ حيثُ عَمي
عن كنهِ معناهُ كَلَّ **المُطنبون** وقد ... أُوتيْ البلاغةَ **والإيجازَ** في الكلمِ

---

(١) في الأصل: إلى.

(٢) في المطبوع من «نظم البديع»: مخيراً.

مرصعٌ بنظيمِ النُّطق في الحِكَم … مرفعٌ بعظيمِ الخُلْقِ والحُلُمِ

مُدْنٍ أخا كرمٍ، مركٍ أخا ندمٍ … مطهّرُ القلب حقاً، راسخُ القَدمِ

ما السُّحْبُ تهملُ أو عمَّتْ بوارقُها … يوماً بأفضلَ مِنْ يُمناهُ في القِسَمِ

لو لم يكن كفُّه الوافي سحابَ ندى … لما استقَوا منه تعليلاً لوِرْدهمِ

لا يشبهُ البحرَ هذا مالحٌ، وندى … كفَّيه عذْبٌ بتفريق لمُحْتكِمِ

تشابهتْ منه أطرافُ البنانِ وزَهـ … ـرُ البانِ والمَيْزُ بادٍ فيه للحكمِ

يُقسِّمُ الخزيَ في الكفار يومَ وغى … قتلاً وسبياً وتشريداً لمُنهزمِ

فالسبيُ للمِلك، والتقسيمُ ما جمعوا … والروحُ للنار، والأجسادُ للرَّخمِ

بالسيف الابيض، والعسال الاسمر، والتـ … ـدبيج الاحمر، والكرارةِ الدُّهمِ

والحقُّ كالصبحِ كلُّ الخلق شاهدُهُ … والسيفُ كالصبحِ في تفريقِ جَمْعهمِ

«فأصبحوا لا تُرى إلا مساكنُهم» … من اقتباسٍ ذكا في الحربِ مضطرمِ

روَّى الصعيدَ بتفريعِ الدماء كما … تبليغ دعوته روَّته بالدِّيَمِ

دعا وقد عمَّ جدبُ الأرض فانتشأتْ … في الحال سُحْبٌ بغيثٍ أيِّ منسجمِ

لو شاء إغراقَهم في البَرِّ مدَّ لهم … بحرَيْ دماءٍ وَمَا بالموجِ مُلتطمِ

رفيعُ قدرٍ لو الضوءُ استجار به … بلا غلوٍ أمنَّا رؤيةَ الظُّلمِ

لِمْ لا تكون معانيه مهذبةً … واللهُ أدَّبهُ في المَهد واليُتُمِ

وكم له معجزاتٍ لم يشِنْ كسفٌ … شُموسَها لا كتشبيهٍ بسحرهمِ

كالشمسِ في الصحوِ لا توهيمَ يُوهنها … والنجمِ في عرفهِ الراقي لمُنْتسمِ

ولا يرومُ امرؤٌ فيها مناقضةً … ما لم يزُلْ أو يُزلْ أجبالَ ذي سلمِ

فرائـدُ الحُسـن فيـه عقـدُ ناظمـة حَلَّتْ كما حلَّ مَنْ وفاهُ في الحَرمِ
طرَّزتُ شعريْ بأوصافٍ له اتسقتْ يا حُسْنَ مُنْتَظَمٍ في حُسْن مُنْتَظِمِ
جزَّيتُ مُنْتظَمي وفَّيتُ ملتزَمي أهديتُ مِنْ كَلمي ألفيتُ مغتنمِي
رجوتُ من حُسْنِ ما أبديتُ في كلمي حُسْنَ المجاز إلى تصريعِ عَدنهمِ
وفي تناسبِ نظمي ما يُقدِّمني على الفُحُولة في مَيدانِ سَبقهمِ
يا أكرمَ الرُّسْل يا مَنْ في إشارتهِ حَوْزُ المنى وسرورُ الواجمِ الوَصِمِ
ومَنْ غدا في الورى توشيعُ ملتهِ يزهو على الزاهرَين الروض والنجمِ
تعطُّفاً لمُحبٍّ فيك ليس له تعطفٌ عنك معدودٌ من الخدَمِ
يا صاحبَ العلَمِ الهادي لقاصدهِ حُسْنَ البيان أجرْني في حِمى العلمِ
فمطلبي أنتَ أوفى بالنجاح له وأنت أدرى به يا مُسبغَ النِّعَمِ
مَنْ كان فيما غدا تجريدُ مقصده له رأى منه حبلاً غيرَ مُنفصمِ
ومَنْ يلذْ بحماهُ وهْوَ ملجأونا فلا اعتراضَ بما يخشاه مِنْ نِقَمِ
عليه منّا صلاةٌ ما لها عددٌ تفصيلُ مجملِها يربو على الدِّيَمِ
وآلهِ الغُرِّ باستتباع عترتهِ الباذلي النفسَ بذلَ الزاد في الأزمِ
عدِّدْ صفاتِهم العلياءَ مِنْ حسَبٍ والعلمِ والجودِ والإيفاءِ للذِّممِ
سادوا الورى، طاولوا الأعلامَ مصطرماً علوا، وكم أهملوا الأعداءَ ظلمهمِ[١]
روِّضْ ودمْ وأرحْ ردِّدْ وودَّ وزُرْ وأْزُرْ ووالِ دَوا داءٍ وزدْ ورمِ[٢]

---

(١) في المطبوع: الأعداء كلهم.

(٢) استعنتُ على قراءة هذا البيت بـ «شرح عقود الجمان» إذ وردَ فيه: (ص ٣٥٦).

مَـنْ جاءَهـم مُرتـجٍ مِن عِزهـمْ شرَفاً ... يولونـــهُ كرمـــاً يزهـــو **بوصلهـــمِ**

لهـم مناقــبُ تُــروى في مفاخرهــم ... ولا معانـــدَ يُلفـــى في **وِزانهـــمِ**

ألّفــتُ لفظـــي وأوزاني بمدحهـــم ... مؤمـــلاً ســعةً مِـــنْ وافـرِ الكـرمِ

إذا **تــزاوجَ** ذنبـــي والهمـــومُ فمـــا ... تُجلى مدحتُ علاهم فانجلتْ غُمَمي

آثارُهـــم عصَمـــي، وحبُّهـــم لزَمـــي ... في مدحهم كلِمي، **سجعي** ومنتظمي

وصحبِه خيرِ صحبٍ مَن حووا شرَفاً ... بغايــة العلـمِ **والتكميــلِ** في الحُلُـمِ

وكـم لهـم مِـنْ أيـادٍ معْ خَصاصتهمْ ... قـد **تمَّمـتْ** مكرمـاتِ الخُلـق للأممِ

لهـم إخـاءٌ ورُحمـى غـيرُ منكـرةٍ ... والذكـرُ أُنـزلَ في **تعريـضِ** سَـبْقهمِ

تكفيـك خاتمـةُ الفتح التـي جَمَعَتْ ... بدائـعَ الفضـل في **تنكيـتِ** مدحهـمِ

مَـن اعتدى **شـاكلوا** بالاعتـداءِ ومَنْ ... يـدنُ يحـلُّ مِـنَ التأمـين في حَـرمِ

كالنجـم مَـنْ يقتـدي يُهدى بهـم فلذا ... أحكمـتُ **عِقدي** على **حُسـن اتباعهمِ**

أكِّــدْ بــذمٍّ أعاديهـــم **مديحَـــك** إذ ... لا عيـبَ فيهم سـوى تفريـقِ جُنْدهمِ

فامـدحْ **بمؤتلـفٍ** فيهـمْ **ومختلـفٍ** ... **جمعاً**، وزدْ في عُلا أوصافِ شيخهمِ

والمـــحْ فضائلَـــهُ، واذكـــرْ مناقبَـــهُ ... مَـــن ذا **يماثلـــهُ** في الغـــار والحـــرمِ؟

واســـى النبـــيَّ بإنفـــاقٍ ومُنْتَـــصَرٍ ... ولا **يســـاويهِ** في التصديـــق مِـــنْ أرمِ

وفي ائتـلاف المعـاني والـوِزان تـلا ... زيـنُ الهـدى عمرُ الفاروق ذو الشيمِ

ثـم الشـهيد قتيـلُ الـدار لا عجـزاً ... عـن دفعهـم **باحـتراسٍ** أو قتالهـمِ

حِلمـاً وصفحـاً وإيثـاراً لِمَا شـهدتْ ... **تفسـيرُ** رؤيـاه في أيـام حَصرهـمِ

والصِّهر مَنْ **شـارَكَ** الصدِّيـق في قِدَمٍ ... في سبقِ الاسلام لا في الفضلِ مِنْ قَدَمِ

ومَـنْ سُـما جَـدِّه وصـفٌ لسـاعِدِهِ فإنَّـهُ هاشـمٌ حسْـبَ **اتفاقهـمِ**

أولئـك القـومُ كلّ القومِ ما انبَسَـطتْ نفـسي وشـنَّفَ سَـمْعي غـيرُ ذكرهمِ

يـا ربِّ **سـهِّلْ** سريعـاً باللُّحـوق بهمْ فضـلاً، **وأدمـجْ** مُحبـاً في لوائهـمِ

واكتبْ مدى العُمْرِ في الدنيا لنا حَسَناً حتى أرى عند موتي **حُسْـنَ مُخْتتمي**]

***

٣٢ ـ [ذكرُ إسنادي بالفقه وسلسلته إلى الإمام الشافعي رضي الله عنه][(١)]

[تَفقَّهتُ في مذهبِ إمامِ الأئمةِ الإمامِ الأعظمِ أبي عبد الله ناصرِ الحديثِ محمَّدِ بن إدريسَ الشافعيِّ رضي الله عنه وأرضاهُ على:

شيخِ الإسلامِ قاضي المذهبِ عَلَم الدينِ أبي التقى صالحِ بن شيخ الإسلامِ سراجِ الدين أبي حفصٍ عمر بن رسلانَ.

[وقاضي القضاةِ شرفِ الدين أبي زكريا يحيى بن محمد][(٢)] المناويِّ.

وعلى العلامةِ فَرَضيِّ زمانهِ شهابِ الدين أحمدَ بن علي الشارمساحيِّ في الفرائضِ خاصَّةً.

فأمّا البُلقينيُّ ـ وهو أعلاهم إسناداً ـ فتَفقَّهَ على والدِه، وتَفقَّهَ أيضاً على أخيهِ قاضي القضاةِ جلال الدينِ عبد الرحمنِ.

وأمّا المناويُّ فتَفقَّهَ على العلامةِ قاضي القضاة الحافظِ وليِّ الدينِ أبي

---

(١) قال الشاذلي: «ثم قال: ذكرُ إسنادي بالفقه وسلسلته إلى الإمام الشافعي رضي الله عنه».
ولا يوجد هذا في مخطوطة «التحدُّث»، فهو من الساقط منها، وهو عند الداودي في الباب الثاني، فاستدركتُه منه، وأعدتُّ الصيغة إلى المتكلِّم. وقد بدأ هو نقله بقوله: «**ذكر اتّصاله في الفقهِ بإمام الأئمةِ الإمام الشافعيِّ ـ رضي الله عنه ـ** تَفقَّهَ صاحبُ الترجمةِ...».
وقد ذكرَ السيوطي سلسلة الفقه مختصرةً في «المنجم في المعجم» (ص ١٣٢ ـ ١٣٣)، وفي «زاد المسير في الفهرست الصغير» (ص ٣٨٧ ـ ٣٩٣) وقال في آخرها: «ولسلسلة الفقه طرقٌ أخرى كثيرة ذكرتُها في كتاب «التحدُّث بنعمة الله». وهذا نصٌّ على أنَّ ما ساقه الداودي منقولٌ من كتاب «التحدُّث» بنصِّه.

(٢) زيادة مني مستفادة من «زاد المسير» (ص ٣٩٢).

زرعةَ أحمد بن الحافظ الكبيرِ زين الدينِ أبي الفضلِ عبد الرحيم بن الحسين العراقيِّ، وتَفقَّهَ هو والجلال بن البلقينيِّ على شيخ الإسلامِ سراجِ الدين البُلقينيِّ.

وتَفقَّهَ السراجُ البلقينيُّ على الشيخِ شمس الدين محمدِ بن عدلانَ.

وتَفقَّهَ ابن عدلان على القاضي وجيهِ الدين عبد الوهابِ بن الحسنِ[1] البَهنسيِّ.

وتَفقَّهَ البهنسيُّ على الإمامِ بهاء الدين أبي الحسنِ عليِّ بن هبة اللهِ بن بنت الجمَّيزي.

(ح) وأمّا الشهابُ الشارمساحيُّ فتَفقَّهَ على العلامةِ برهانِ الدين إبراهيم بن موسى الأبناسيِّ.

وتَفقَّهَ الأبناسيُّ على الإمامِ جمال الدينِ عبد الرحيم بن الحسنِ الإسنويِّ.

وهو تَفقَّهَ على الإمامِ المجتهد قاضي القضاةِ تقيِّ الدين أبي الحسن عليِّ بن زين الدينِ عبد الكافي السُّبكيِّ.

وهو تَفقَّهَ على والدِه، وفقيه المذهبِ الإمام نجم الدين أحمد بن الرِّفعةِ، والعلامةِ علاء الدين علي بن محمَّدٍ الباجيِّ.

وتَفقَّهَ والدهُ، وابن الرِّفعةِ على الشيخِ ظهير الدين جعفرِ بن محمد التزمنتيُّ.

وتَفقَّهَ الإسنويُّ أيضاً على الجمالِ أحمدَ بن محمدِ بن سليمانَ الواسطيِّ الوجيزيِّ.

وتَفقَّهَ الوجيزيُّ على الظهيرِ المذكورِ.

وتَفقَّهَ الظهيرُ على بهاء الدينِ أبي الحسن علي بن هبة اللهِ بن الجمَّيزيِّ.

---

(١) في «المنجم» (ص ١٣٢): حسين.

وهو تَفقَّهَ من طريق العراقيينَ على فخرِ الدين إبراهيمَ بن منصورٍ العراقيِّ شارح «المهذّبِ» وعلى قاضي القضاة شرفِ الدين أبي سعيدٍ عبد الله بن [أبي][1] عصرونَ.

ومن طريق الخراسانيينَ على الشهابِ محمد بن محمود الطُّوسيِّ.

وتَفقَّهَ الطوسيُّ على الإمامِ محمَّد بن يحيى النيسابوريِّ وأبي الفتحِ محمد بن الفضلِ الطُّوسيِّ.

وتَفقَّهَ كلٌّ منهما على حُجَّةِ الإسلامِ أبي حامدٍ الغزاليِّ.

وتَفقَّهَ الغزاليُّ على المجتهدِ ابن المجتهدِ إمامِ الحرمينِ أبي المعالي عبد الملكِ بن الشيخِ أبي محمَّدٍ عبد الله الجوينيِّ.

وتَفقَّهَ إمامُ الحرمينِ على والدِهِ.

وتَفقَّهَ والدُه على أبي بكرٍ القفَّالِ المروزيِّ شيخ طريقةِ المراوزَةِ.

وتَفقَّهَ القفَّالُ على أبي زيدٍ محمدِ بن أحمدَ المروزِيِّ.

وتَفقَّهَ أبو زيدٍ على أبي إسحاقَ إبراهيمَ بن أحمدَ المروزيِّ.

وتَفقَّهَ أبو إسحاقَ على البازِ الأَشهَبِ أبي العباسِ أحمد بن سُرَيجٍ.

(ح) وتَفقَّهَ العراقيُّ على حاوي الطريقَيْنِ أبي الحسنِ محمد بن المباركِ بن الخَلِّ، وفي طريقِ العراقيينَ على أبي بكرٍ الأرمويِّ، وفي طريق المراوزةِ على قاضي مصرَ أبي المعالي المُجلِّي بن جُمَيعٍ الأرسوفيِّ صاحبِ كتاب «الذخائر».

وتَفقَّهَ ابن الخَلِّ على فخرِ الإسلامِ أبي بكرٍ الشاشيِّ صاحب «الحلية».

وتَفقَّهَ الشاشيُّ من طريقِ العراقيينَ على الشيخ أبي إسحاقَ الشيرازيِّ صاحب

(١) زيادة لازمة. انظر: «المنجم» (ص ١٣٢)، و«زاد المسير» (ص ٣٨٩).

«التنبيه»، وعلى أبي نصرٍ عبد السيدِ بن الصبَّاغِ، ومن طريق الخراسانيينَ على أبي منصورٍ الطُّوسيِّ.

وتَفقَّهَ الطوسيُّ على الشيخِ أبي محمَّدٍ الجوينيِّ بالسندِ السابقِ.

(ح) وتَفقَّهَ الأُرْمَوي على الشيخِ أبي إسحاقَ الشيرازيِّ.

وتَفقَّهَ الشيخُ أبو إسحاقَ وابن الصبّاغ على القاضي أبي الطيبِ طاهرِ بن عبد الله الطبريِّ.

وتَفقَّهَ القاضي ببلدةِ آمل طبرستان على أبي الحسينِ بن محمَّد الطبريِّ المعروفِ بالزجَّاجيِّ، وبجرجان على أبي القاسمِ يوسف بن كَجٍّ، وبنيسابورَ على أبي الحسنِ الماسَرجِسِيِّ، وببغدادَ على الشيخِ أبي حامد الإسفراييني.

وتَفقَّهَ الشيخُ أبو حامدٍ على أبي الحسنِ بن المرزبانِ، وأبي القاسم الدَّارَكي.

وتَفقَّهَ الزجاجيُّ على أبي العباسِ أحمد بن القاصِّ.

وتَفقَّهَ ابن كَجٍّ وابن المرزُبانِ على أبي الحسنِ أحمدَ بن محمَّد بن القطانِ.

وتَفقَّهَ الماسرجسيُّ والداركيُّ على أبي إسحاقَ المروزيِّ بسنده السابقِ.

وتَفقَّهَ ابن القطانِ وابن القاصِّ على ابن سُرَيجٍ.

(ح) وتَفقَّهَ مُجلِّي على الفقيهِ سلطان بن رشا المقدسيِّ.

وتَفقَّهَ سلطانُ على الشيخ نصرٍ المقدسيِّ.

وتَفقَّهَ نصرٌ على أبي الفتحِ سليم الرازيِّ.

وتَفقَّهَ سليمٌ على الشيخِ أبي حامدِ الإسفراييني بسندهِ.

(ح) وتَفقَّهَ ابن أبي عصرونَ على القاضي أبي الحسنِ الفَارقيِّ.

وتَفقَّهَ هو على الشيخِ أبي إسحاقَ الشيرازيِّ وأبي نصرِ بن الصباغِ بسندهما.

(ح) وتَفقَّـهَ العـلاءُ الباجـيُّ على سـلطانِ العلمـاءِ الإمـامِ المجتهدِ عـزِّ الدينِ عبد العزيزِ بن عبد السلامِ.

وتَفقَّهَ هو على فخرِ الدين عبد الرحمن بن عساكرَ.

وتَفقَّهَ هو على قطبِ الدين مسعودِ بن محمدِ بن مسعود النيسابوريِّ.

وتَفقَّهَ هو على عمرَ بن علي الدامغانيِّ.

وتَفقَّهَ الدامغانيُّ على الغزاليِّ بسندهِ.

(ح) وكان إمام الحرمينِ يحضرُ وهو شـابٌّ حلقةَ أبي القاسـمِ عبد الرحمن بن محمد الفُورانيِّ.

وتَفقَّهَ الفُورانيُّ على أبي بكر القفالِ الشاشيِّ الكبيرِ.

وتَفقَّهَ الشاشيُّ على ابن سُريجٍ.

وتَفقَّهَ ابن سريجٍ على أبي القاسمِ عثمان بن سعيدٍ الأَنْماطيِّ.

وتَفقَّـهَ الأنماطـيُّ على أبـي إبراهيمَ إسـماعيل بن يحيـى المُزنـيِّ، والربيعِ بن سـليمانَ المُراديِّ.

وتَفقَّهَ كلٌّ منهما على الإمامِ الشافعيِّ.

وتَفقَّهَ الإمامُ الشافعيُّ ـ رضي الله عنه ـ بجماعةٍ، منهم:

إمـامُ دار الهجـرة مالـكُ بـن أنـسٍ، وسـفيانُ بن عيينـةَ، وأبـو خالدٍ مسـلم بن خالـدِ الزنجي.

فالأول: تَفقَّهَ بربيعةَ عن أنسِ بن مالكٍ ـ رضي الله عنه ـ، وبنافعٍ عن ابن عمرَ ـ رضي الله عنهما ـ.

والثاني: بعمرو بن دينارٍ عن ابن عُمرَ وابن عباسٍ ـ رضي الله عنهم ـ.

والثالث: بأبي الوليدِ عبد الملكِ بن عبد العزيزِ بن جريجٍ، عن عطاءِ بن أبي رباحٍ، عن ابن عباسٍ ـ رضي الله عنهما ـ.

والثلاثةُ عن سيدِنا وسيدِ الخلق أجمعينَ رسولِ ربِّ العالمينَ أبي القاسمِ محمَّدِ بن عبد المطلبِ ﷺ وشرَّفَ وكرَّمَ، ورضي الله عن سائرِ المذكورينَ، ونفعنا بمحبتِهم والانتماءِ لهم إلى يومِ الدِّين].

* * *

٣٣ ـ [ذكرُ سندي بلبس الخرقة المباركة، وتلقين الذِّكْر، والصُّحبة][1]:

[لبستُ الخرقةَ من الشيخِ الإمامِ العالمِ الصَّالحِ كمال الدين محمَّدِ بن محمدِ ابن عبد الرحمن الشافعيِّ المعروفِ بـابن إمام الكامليةِ تجاهَ الكعبةِ الشريفةِ في شوال سنة ٨٦٩، وأجازني أنْ أُلبسها لمن شِئتُ، وكتبَ لي خطَّه بذلك، وأخبرني أنه لبسَها من الشيخ شمسِ الدينِ محمَّد بن محمَّد بن الجزريِّ، وهو لبسَها من الشيخ زين الدينِ أبي حفصٍ عمرَ بن الحسن بن أُمَيلة المراغي، وهو لبسَها من الإمام عزّ الدين أحمدَ بن إبراهيم الفاروثيِّ، وله في خرقة التصوُّف ثلاثةُ طرقٍ: «أحمديةٌ»، و«قادريّةٌ»، و«سُهرَوَرْدِيَّةٌ».

فأمّا الأحمديةُ: فإنه لبسَها مِن والده، وهو من الشيخِ أحمدَ بن علي المعروفِ بابن الرفاعيِّ، وهو من الشيخِ علي الواسطيِّ، وهو من أبي الفضلِ [بن][2] كامخ، وهو من الشيخِ عليِّ بن غلام[3]، وهو من الشيخِ علي بن بازباي[4]، وهو من الشيخِ علي العجميِّ، وهو من الشيخ أبي بكر الشبليِّ، وهو من الجنيدِ.

---

(١) قال الشاذلي: «ثم قال: ذكرُ سندي بلبس الخرقة المباركة، وتلقين الذكر، والصُّحبة».
ولا يوجد هذا في مخطوطة «التحدُّث»، فهو من الساقط منها، ولم يعرض الداودي لهذا، وقد استدركتُه من «زاد المسير في الفهرست الصغير» فقد جاء في آخره (ص ٤١٢): «ذِكر سندي بلبس الخرقة وتلقين الذكر»، وبعد أنْ ساقَ سند الخرقة قال (ص ٤١٨): «ولي في ذلك أسانيد أُخر أوردتُها في كتاب «التحدُّث بنعمة الله» فإنَّ هذا الكتاب مَبنيٌّ عن الاختصار»، فدلَّ هذا على أنَّ المذكور من «التحدُّث».

(٢) زيادة من «سؤالات الحافظ السِّلفي لخميس الحوزي» (ص ١٢٣)، و«معجم السفر» (ص ٣٤٩)، و«طبقات الأولياء» لابن الملقن (ص ٩٤).

(٣) في «طبقات الأولياء» لابن الملقن (ص ٩٤): علي بن تركان. وانظر: «جلاء الصدا» (ص ٥٧٠).

(٤) اسم هذا الشيخ يرد بألفاظ مختلفة، فليُحرر، وينظر مَن يكون، أهو أبو علي الروذباري؟

وأمّا القادريةُ: فإنه لبسَها من الشيخ الشهابِ عمرَ بن محمد السُّهرَوَردِيِّ، وهو من السيدِ الكبيرِ محيي الدين عبد القادرِ الكيلانيِّ، وهو من الشيخِ أبي سعدٍ المباركِ بن علي المخرميِّ، وهو من الشيخِ أبي الحسنِ علي بن أحمد بن يوسفَ الهكاريِّ، وهو من الشيخ أبي الفرج محمد بن عبد الله الطُّرطوشيِّ، وهو من الشيخِ أبي الفضلِ عبد الواحدِ بن عبد العزيز التميميِّ، وهو من أبي بكر الشبليِّ، وهو من الجنيدِ.

(ح) وأمّا السُّهروَرْدِيَّةُ: فإن الشيخَ شهابَ الدين السُّهرورديَّ لبسَها من عمه الشيخِ ضياءِ الدينِ أبي النجيب عبد القاهرِ بن عبد الله، وهو لبسَها من عمِّه الشيخِ وجيه الدينِ عمرَ بن محمدٍ، وهو من والدِه، ومن الشيخِ أخي فرج الزنجانيِّ.

فأمّا والده فلبسَها من الشيخِ أحمدَ الأسودِ الدِّينَوَرِي، وهو من ممشاذ الدِّينَوَري، وهو من الجُنيد.

(ح) وأمّا الزنجانيُّ فلبسَها من الشيخِ أبي العبّاس النهاونديِّ، وهو من أبي عبد الله محمد بن خفيف الشيرازيِّ، وهو من أبي محمد رُويم، وهو من الجنيدِ، وهو من السَّري السقطِيِّ، وهو من معروفٍ الكرخيِّ، وهو من داودَ الطَّائيِّ، وهو من حبيبٍ العجميِّ، وهو من الحسنِ البَصريِّ، وهو من عليِّ بن أبي طالبٍ رضي الله عنه[1]...

وأمّا تلقين الذِّكر:

فَتلقَّنتُ الذكر من الشيخ كمال الدين بن إمام الكاملية بالمسجد الحرام.

---

(١) قال السيوطي هنا (والنقل من «زاد المسير» ص ٤١٨ كما قدمتُ): «ولي في ذلك أسانيد أُخر أوردتُها في كتاب «التحدُّث بنعمة الله» فإن هذا الكتاب مَبنيٌّ عن الاختصار».

ثم قال: «فائدة»، وتكلَّم على سند الخرقة، ولما لم أكن على ثقةٍ من كون هذه الفائدة في كتابه «التحدُّث» لم أنقلها، وأحيل مَنْ شاء على «زاد المسير في الفهرست الصغير» ليقفَ عليها.

قال: تلقَّنتُ من جماعةٍ منهم: الشيخ محبُّ الدين محمد بن عمر السّعودي، وهو تلقَّن من الشيخ تاج الدين محمد بن الشيخ يوسف العجمي، وهو تلقَّن من والده، وهو تلقَّن من الشيخ نجم الدين محمود الأصفهاني، والفقيه حسن الشمشيري، والشمشيري تلقَّن من الشيخ نجم الدين المذكور، ومن بدر الدين محمود الطوسي، وهما تلقَّنا من الشيخ نور الدين عبد الصمد النطنزي، وهو تلقَّن من الشيخ نجيب الدين علي بن برعوس الشيرازي، وهو تلقَّن من الشهاب عمر السُّهروردي، وهو تلقَّن من عمه أبي النجيب، وهو تلقَّن من عمه وجيه الدين، وهو تلقَّن من أخي فَرَج الزَّنجاني، وهو تلقَّن من أبي العباس النُّهاوندي، وهو تلقَّن من أبي عبد الله بن خفيف الشيرازي، وهو تلقّن من رُوَيم البغدادي.

(ح) وتلقَّن الوجيه أيضاً من أبيه، وهو تلقَّن من أحمد الأسود الدينوري، وهو تلقن من ممشاذ، وممشاذ ورويم تلقنا من الجنيد، وهو تلقن من السَّري السقطي، وهو تلقن من معروف الكرخي، وهو تلقن من الحسن البصري، وهو تلقن من علي ابن أبي طالب رضي الله تعالى عنه، وهو تلقن من رسول الله.

وتلقنت أيضاً من الشيخ العارف المُسَلك شمس الدين محمد بن عبد الدائم الصوفي، وهو تلقن مِنْ خاله الشيخ مدين، وهو تلقن من الشيخ أبي العباس أحمد الزَّاهد، والشيخ نور الدين علي صاحب الديك، والزاهد تلقن من الشيخ عمر الشبريسي، وهو والشيخ نور الدين صاحب الديك تلقنا من الشيخ يوسف العجمي، بسنده][1].

---

(١) انتهى النقلُ من «زاد المسير في الفهرست الصغير».

[وأمّا مشايخي[1] في الرواية سماعاً وإجازةً فكثيرٌ أوردتُهم في المعجمِ الذي جمعتُهم فيه وسمَّيتُه «**المنجم في المعجم**»، وعدَّتهم نحو مئةٍ وخمسين[2]، ولم أكثرْ مِنْ سماع الروايةِ لاشتغالي بما هو أهمُّ وهو قراءة الدِّراية].

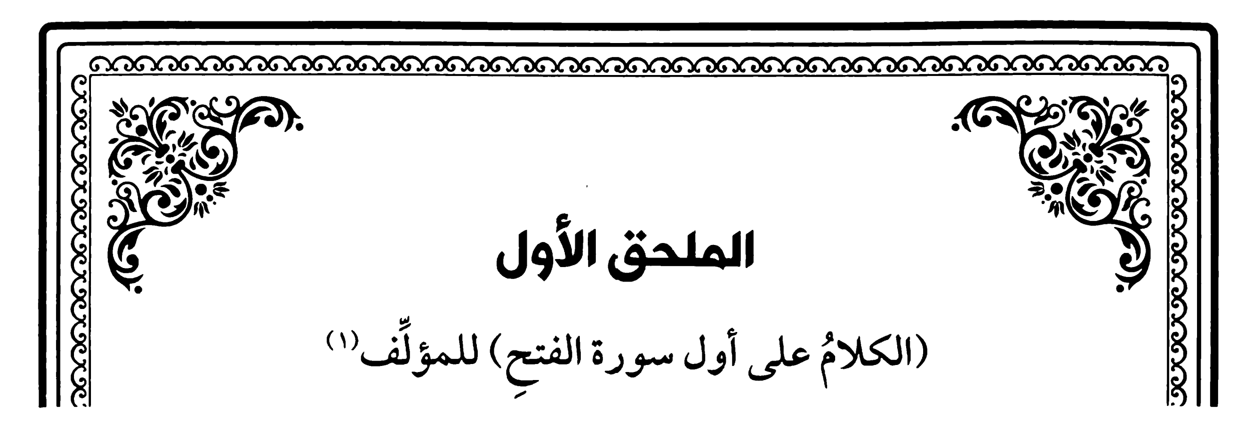
***

(١) ما بين المعقوفين مستدرك مِن عند الشاذلي فقد قال: «ثم قال [أي السيوطي في «التحدث»]: وأمّا مشايخي في الرواية سماعاً وإجازةً فكثيرٌ أوردتُهم في المعجم الذي جمعتُهم فيه وسمَّيتُه «المنجم في المعجم»، وعدَّتهم نحو مئة وخمسين، ولم أكثرْ مِنْ سماع الرواية لاشتغالي بما هو أهمُّ وهو قراءة الدراية. وختمَ الكتابَ بذلك. انتهى».

(٢) عدد الشيوخ في «المنجم في المعجم» المطبوع (١٩٥) شيخاً.



ملاحق الكتاب



الملحق الأول

(الكلامُ على أول سورة الفتحِ) للمؤلِّف[1]

تصديرٌ مباركٌ ألقيتُه يومَ أُجلستُ للتدريسِ بجامعِ شيخو ـ رحمه الله تعالى ـ بحضرةِ شيخنا قاضي القضاة شيخِ الإسلامِ عَلَم الدين البُلقينيِّ وجماعةٍ من القضاةِ والأفاضلِ، وذلك يومَ الثلاثاءِ تاسعَ ذي القعدةِ سنةَ ٨٦٧، وقد مضى مِنْ عمري ثماني عشرةَ سنةً وأربعةُ أشهرٍ وثمانيةُ أيام.

الحمدُ لله، طالعتُ على هذا التصدير «**الكشاف**»، و«**تفسير**» الإمام الرازي، و«**تفسير**» الإمام ابن العربي، و«**البحر**» لأبي حيان، و«**أسباب النزول**» للواحدي، و«**تفسير**» السَّجاوندي، و«**ينبوع الحياة**» لابن ظفر، و«**صحاح**» الجوهري.

والخطبةُ إلى آخرِ الصلاةِ مِن كلام الإمامِ الشافعيِّ رضي الله عنه.

﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١]، والحمدُ لله الذي لا يُؤَدَّى شكرُ نعمةٍ من نعمِه إلا بنعمةٍ منه، توجب على مؤدِّي ماضي نعمِه بأدائها نعمةً حادثةً يجبُ عليه شكره بها، ولا يبلغُ الواصفونَ كنه عظمتِه، الذي هو كما وصفَ نفسه، وفوقَ ما يصفُه به خلقُه.

---

(١) أوردتُ نص هذا التصدير من النسخة التي نشرتُها ضمن «عشر رسائل في التفسير وعلوم القرآن» فتنظر البيانات والتعليقات هناك لمَن أحبَّ.

أحمدُه حمداً كما ينبغي لكرمِ وجهه وعزِّ جلاله، وأستعينُه استعانة مَنْ لا حولَ له ولا قوة إلا به، وأستهديه بهداهُ الذي لا يضلُّ به مَنْ أنعم بهِ عليه، وأستغفره لما أزلفتُ وأخرتُ استغفارَ مَنْ يقر بعبوديتِه، ويعلمُ أنه لا يغفرُ ذنبَه ولا ينجيه منهُ إلا هو.

وأشهدُ أن لا إله إلا الله وحدَهُ لا شريكَ له، وأنّ محمداً عبدُه ورسولُه.

صلى اللهُ عليه وعلى آله كما صلَّى على إبراهيمَ وآل إبراهيمَ إنه حميدٌ مجيد.

ورضيَ الله عن السَّادة الصحابةِ أجمعين، وعن إمامِنا الإمامِ الشافعيِّ المطَّلبيِّ وسائرِ الأئمةِ، وعن سيدِنا ومولانا شيخِ الإسلامِ ووالدِه شيخِ الإسلام، وسائرِ مشايخنا، والسادةِ الحاضرين، وجميعِ المسلمين.

أمّا بعد: فقد قال اللهُ تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۝١ لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا ۝٢ وَيَنصُرَكَ ٱللَّهُ نَصْرًا عَزِيزًا﴾ [الفتح].

الكلام على هذه الآية من جهاتٍ:

الأولى: سببُ النزولِ ومكانُه وزمنُه.

الثانية: علمُ اللغة.

الثالثة: علمُ الإعراب.

الرابعة: علمُ المعاني.

الخامسة: علمُ التفسير.

أقول: قدَّمتُ أولاً الكلامَ على النزولِ وما يتعلَّقُ به، ومناسبةُ تقديمه ظاهرةٌ، وثنيّتُ باللغةِ وقدمتُها على الإعرابِ، لأنها تبين المعنى، والإعرابُ فرعُهُ، ومتوقفٌ على معرفته، وثلَّثتُ بالإعرابِ وقدمته على المعاني الذي هو ثمرةُ الإعرابِ، ثم تلاهُ المعاني، ولما انتهيتُ من الأدواتِ ذكرتُ المقصودَ بالذاتِ مِن الآية، وهو التفسيرُ

وبيان المرادِ، ثم ختمتْ بالنهايةِ وهو علم التصوُّفِ، وهذا ترتيبٌ حسنٌ لطيفٌ.

أمّا سببُ النزولِ وما يتعلَّقُ به:

فقال الإمامُ أبو الحسنِ الواحديُّ رحمه الله: «رُويَ عن ابن عباسٍ أنه لما نزلَ قوله تعالى: ﴿قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنَ الرُّسُلِ وَمَآ أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ وَمَآ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [الأحقاف: ٩]، قال المشركونَ: كيف ندخلُ في دينكَ وأنت لا تدري ما يُفعل بكَ وبمن اتبعَك؟ فنزل قوله تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ﴾ إلى آخره».

قولـه: رُوي عـن ابن عبـاس.. إلخ. **أقـول**: قولُ ابـن عباسٍ هـذا حكمُه حكمُ المرفوعِ.

ورُوي أنه لما نـزل: ﴿لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ﴾ قال له أصحابه: هنيئاً لكَ يا رسولَ الله الجنة لك! فما لنا؟ فنزل: ﴿لِّيُدْخِلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ جَنَّٰتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا وَيُكَفِّرَ عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ وَكَانَ ذَٰلِكَ عِندَ ٱللَّهِ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الفتح: ٥] إلى آخرِه، ولما نزلَ: ﴿وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكَ﴾ قـالوا كـذلـك، فنزل: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ﴾ [المائدة: ٣]، ولما نزل: ﴿وَيَنصُرَكَ ٱللَّهُ نَصْرًا عَزِيزًا﴾، قالوا كذلكَ، فنزل: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧].

ورُوي أنَّ قولـه تعالـى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ﴾ إلـى آخـره نـزلَ بيـن مكـةَ والمدينـةِ في شـأن الحديبيـةِ، قال أنـس رضي الله تعالـى عنه: لما رجعنـا من الحديبيـةِ، وقد حيلَ بيننـا وبين نُسُـكنا ونحن بالحـزنِ والبكاءِ، أنـزلَ اللهُ تعالـى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ﴾ إلى آخره، فقـالَ رسـول الله ﷺ: «**لقـد أُنـزل علـيّ آية هي أحـب إليّ مـن الدنيا وما فيهـا**». وفي روايـة: «**ممـا طلعتْ عليه الشـمس**».

وفي الصحيحِ أنه نزلَ ليلاً.

وأمّا ما يتعلق بالآيةِ من جهةِ اللغة:

فقال الإمام أبو نصرٍ الجوهريُّ في صِحاحِه: «الفتحُ يطلقُ على النصرِ وعلى الحكمِ، ومنه: ﴿ٱفْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِٱلْحَقِّ وَأَنتَ﴾ [الأعراف: ٨٩]»، وعلى الماءِ يجري من عينٍ أو غيرِها.

والمبين: مِنْ أبانَ الشيءَ، إذا أوضحَهُ، ومنه: بانَ، أي اتَّضحَ، واستبان، أي ظهرَ، واستبنتُهُ أي عرفتُهُ، والتبيينُ الإيضاحُ والوضوحُ أيضاً. والبيانُ الفصاحَةُ وما به يتبيَّنُ الشيءُ من دلالةٍ وغيرِها. ومبينٌ أيضاً اسمُ ماءٍ، قال الشاعر:

يا رِيَّها اليومَ على مُبِينِ ....

أي يا ريَّ ناقتي على هذا الماءِ.

والمغفرةُ: مِن الغَفْرِ وهو السترُ والتغطيةُ، ومنه غَفَرتُ المتاعَ: جعلتُه في الوعاءِ. والمِغفَر زَردٌ ينسجُ من الدروعِ على قدرِ الرأسِ يلبسُ تحتَ القلنسوَةِ، ويقال من هذه المادَّة: استغفرَ اللهَ لذنبِهِ ومِن ذنبِهِ وذنبَه، والفعلُ غفَر يغفِرُ، وجاء في لغةٍ: غَفِر يَغفَرُ، والمصدرُ مغفرةً وغفراناً وغفراً، وجاءَ في لغةٍ: غفَراً.

والذنب: الجرمُ، والفعلُ منه أذنبَ.....[1].

والنعمةُ: اليدُ والصَّنيعةُ، وكذلك النُّعْمَى والنَّعْمَاءُ والنَّعِيمُ. ويقال: فلانٌ واسعُ النعمةِ، أي واسعُ المالِ.

والهدى يطلقُ على أمورٍ:

أحدها: خَلْقُ الاهتداءِ، ومنه: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ [القصص: ٥٦].

---

(١) هنا في الأصل فراغ بمقدار كلمتين.

الثاني: الدلالةُ بلطفٍ، ومنه: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢].

الثالث: التقدُّمُ، ومنه هوادي الخيلِ لتقدمها.

الرابع: التبيينُ، ومنه: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ فَٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ فَأَخَذَتْهُمْ﴾ [فصلت: ١٧] كذا قيلَ، ويظهرُ لي أنَّ هذا متحدٌ مع الثاني.

الخامس: الإلهامُ، ومنه: ﴿أَعْطَىٰ كُلَّ شَىْءٍ خَلْقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ﴾ [طه: ٥٠] أي: ألهمَ لمصالحِه.

السادس: الدُّعاءُ، ومنه: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧] أي: داعٍ.

والصراطُ: هو الطريقُ الواضحُ، والصَّادُ لغةُ قريشٍ، وعامة العربِ يجعلونها سيناً، وكعبٌ يجعلونها زاياً، وأهلُ الحجازِ يؤنثونه كالطريقِ والسبيلِ والزقاقِ والسُّوقِ، وبنو تميمٍ يذكِّرونَ هذا كلَّهُ. وجمعه صُرُط ككتابٍ وكُتُب.

والمستقيمُ: ضدُّ المعوجِّ.

والنصرُ: مصدر نَصَرَهُ على عدوِّهُ ينصرُه، والاسم منه النُّصْرة. ويقال: نصرَ الغيثُ الأرضَ، أي: غاثها. ونُصِرَت الأرضُ، أي: مُطِرَت.

والعزيزُ: هو الغالبُ، ويطلقُ على المحتاجِ إليه القليلِ الوجودِ.

وأمّا ما يتعلقُ بها من جهةِ الإعرابِ:

فقوله: ﴿لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ﴾ اختُلِفَ في اللامِ هنا، فقال صاحب «الكشاف» رحمه الله: «للتعليلِ».

ثم قال: «فإن قلتَ: كيف جُعِلَ فتحُ مكةَ علةً للمغفرة؟ قلتُ: لم يجعل علةً للمغفرةِ ولكن لاجتماعِ ما عدد من الأمورِ الأربعة، وهي: المغفرةُ وإتمامُ النعمةِ وهدايةُ الصراطِ المستقيمِ والنصرُ العزيز».

وأجابَ بجوابٍ آخر، وهو أنه يجوزُ أن يكون فتحُ مكة ـ من حيثُ إنه جهادٌ للعدو ـ سبباً للغفرانِ والثوابِ.

قوله: وأجاب.. إلخ، أقول: هذا الجوابُ على تسليمِ أنه جعلَ عِلَّةً للمغفرةِ.

وأجابَ الإمام فخر الدين بجوابين غيرِ هذين.

وقيل: اللامُ هنا للعاقبةِ؛ والمرادُ أنَّ الله فتحَ لك لكي يجعلَ لك علامةً لغفرانه لك.

وقيل: هي لامُ القسمِ، وكسرت لحذفِ النون من الفعلِ لشبهَهِا بلام كَي.

ورُدَّ هذا الوجهُ بأن لامَ القسم لا تكسَرُ ولا ينصبُ بها، ولو جاز هذا لجاز: لِيقومَ زيدٌ في معنى: لَيقومنَّ زيدٌ.

قال أبو حيان في «البحرِ» مجيباً عن هذا الردِّ: «أمّا الكسرُ فقد عُلِّلَ بأنه لشبهه بلامِ كَي، وأمّا النصبُ فله أن يقول: ليسَ هذا نصباً، لكنها الحركةُ التي تكونُ مع وجودِ النونِ بقيَتْ بعدَ حذفِها دلالة على الحذف».

ثُمّ قال: «وبعد، فهذا القولُ ليس بشيءٍ، إذ لا يحفظُ من كلامِهم: والله لِنقومَ، ولا بالله لِيخرجَ زيد، بكسرِ اللام وحذف النونِ وبقاء الفعلِ مفتوحاً».

وأمّا ما يتعلقُ بها من جهةِ المعاني:

ففي قوله: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا﴾، وقوله: ﴿لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ﴾ التفاتٌ من التكلُّمِ إلى الغيبةِ، ونكتتهُ أنهُ لما كان الغفرانُ وإتمامُ النعمةِ والهدايةُ والنصرُ يشترك في إطلاقِها الرسولُ ﷺ، وغيره بقوله: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]، وقوله: ﴿يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِىَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٤٠]، وقوله: ﴿يَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ [البقرة: ١٤٢]، وقوله:

﴿إِنَّهُمْ لَهُمُ ٱلْمَنصُورُونَ﴾ [الصافات: ١٧٢]، ولم يكن الفتحُ لأحدٍ إلا للرسولِ، أسندَهُ تعالى إلى نونِ العظمةِ تفخيماً لشأنِهِ، وأسندَ تلكَ الأشياءَ الأربعةَ إلى الظاهرِ، واشتركت الخمسةُ في الخطابِ له ﷺ، تأنيساً له وتعظيماً لشأنه، ولم يؤتَ بالاسمِ الظاهر، لأنَّ في الإقبالِ على المخاطبِ ما لا يكونُ في الاسمِ الظاهرِ.

وفي قوله: ﴿نَصْرًا عَزِيزًا﴾ إسنادُ العزةِ إلى النصرِ، وهو مجازٌ، فالعزيزُ حقيقةً هو المنصورُ ﷺ، وقيل: فيه مجازُ الحذفِ، والتقدير: «عزيزاً صاحبه».

وأعيد لفظُ الله في: ﴿وَيَنصُرَكَ ٱللَّهُ﴾ لمّا بعُد عما عطفَ عليه، وليكونَ المبدأُ مسنداً إلى الاسمِ الظاهرِ، والمنتهى كذلك.

قوله: التفاتٌ إلخ، أقول: لم يذكَرْ ذلك في «الكشاف»، وأشار إليه أبو حيانَ في «البحر» تلويحاً لا تصريحاً.

قوله: وقيلَ فيه مجازُ الحذفِ، أقول: هذا من تعبيري وتَصريفي.

وأمّا ما يتعلقُ بها من جهةِ التَّفسير:

قوله: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا﴾ في المرادِ بالفتحِ هنا أقوال:

أحدها: فتحُ مكة، واختارَه أبو بكر الرازيُّ من الجميعِ، وأبو حيان.

والثاني: عامُ الحديبيةِ عند انفكاكِه منها.

والثالث ـ قاله مجاهدٌ ـ: فتحُ خيبرَ، وفي بعضِ الآيِ ما يدلُّ عليه.

والرابع: قال الضحاكُ: المراد فتحُ الله له بالإسلامِ والنبوةِ والدعوةِ والحجةِ والسيفِ، ولا فتحَ أبينَ منه، وأعظم، وهو رأسُ الفتوحِ كلها، إذ لا فتحَ من فتوحِ الإسلامِ إلا وهو عنه ومشتَقٌّ منه.

الخامس: قال غيره: المرادُ نصر الله[١] على أهلِ مكةَ أنَّكَ تدخلُها أنت وأصحابُك من قابلٍ لتطوفوا بالبيتِ.

قوله: ﴿مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾:

قال ابن عباسٍ: ما تقدَّمَ قبل النبوةِ، وما تأخَّرَ بعدها.

وقال غيره: ما وقعَ وما لم يقَع، على طريقِ الوعدِ بأنه مغفورٌ له.

وقال سفيان: ما تأخر: هو ما لم يعمَلْه.

وقال آخر: المتقدِّمُ والمتأخِّرُ معاً ما كان قبلَ النبوَّة.

وقال آخر: تأكيدٌ للمبالغةِ كما تقول: أحبَّك مَنْ عرفكَ ومَنْ لم يعرِفْك.

وقال آخر: ﴿مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ﴾ يعني من ذنبِ أبيك آدمَ وحواء، ﴿وَمَا تَأَخَّرَ﴾: ذنوب أمتكَ.

وقال آخر: المعنى لو كانَ لك ذنبٌ قديمٌ أو حديثٌ لغفرناه.

قوله: ﴿وَيُتِمَّ نِعۡمَتَهُۥ عَلَيۡكَ﴾:

قيل: بالنبوةِ والحكمةِ.

وقيل: بفتحِ مكةَ والطائفِ وخيبر.

وقيل: بخضوعِ مَن استكبرَ.

والصحيحُ بدخولِ الجنة.

قوله: ﴿وَيَهۡدِيَكَ﴾ المراد: يثبتكَ على الهدى كما في قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ﴾ [الأحزاب: ١]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ﴾ [النساء: ١٣٦]، وأمثالِ ذلك.

---

(١) بعدها كلمة لم أتبينها.

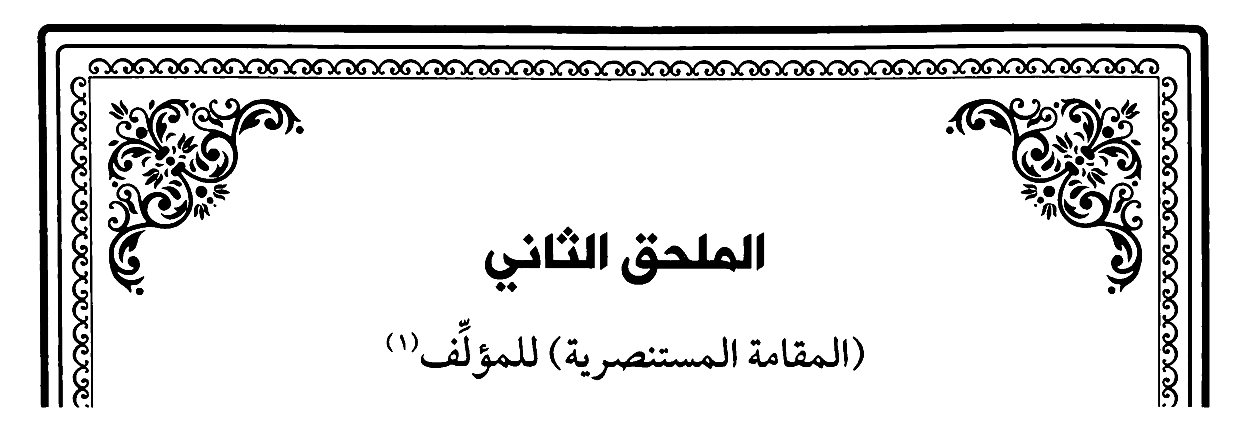
قوله: ﴿صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا﴾ المرادُ به هنا الإسلامُ.

وأمّا مِنْ جهة علم التصوُّف[1]..

آخر الرسالة.

* * *

(١) هنا في الأصل فراغ بحدود سطرين.



الملحق الثاني

(المقامة المستنصرية) للمؤلِّف[1]

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓا۟﴾ [الحجرات: ٦].

هذا كتابُ عهدٍ يكون لما مضى تأكيداً، وتقريرُ عقدٍ يُجدِّد ما تقدَّمَ تجديداً.

وعودٌ على بدءٍ جمُّ الفائدة والعودُ أحمد، وردٌّ لما عساه يقعُ في نفوس الأحباب مِن القاعد وبالحسد مُكْمد.

مضمونُهُ أنَّ من الناسِ، بل من النَّسناس.

مَنْ في قلبه مرض، وله أربٌ في التحريش بين المسلمين وغرَض.

فكان دأبه مِنْ عشرينَ سنةً أن يَشُنَّ الغارَة، ويقومَ في كل حينٍ بالتحريك للفتنةِ والإثارة، ويوقدَ للحربِ في طاعةِ الشيطانِ والنفسِ نارَه، ويُخيل له أن ذلك يرفعُ منارَه، أو يضعُ عنه عارَه وشنارَه.

وهـذا العـدوُّ يزعمُ فـي دعواه أنـه قرأ علـى والدي، ومـا أظنُّ صِدْقـه في هذه الدَّعـوى، فإنـه رجـلٌ أخلـى اللهُ باطنـه مِـن نـور العلـم، وأعرى ظاهـرَه مِـنْ لباس التقوى.

---

(١) اعتمدتُ فيها على مطبوعة الدكتور سمير الدروبي، ونسخةٍ خطيةٍ ضمن مجموع للمقاماتِ في مجموعة أسعد أفندي في المكتبة السليمانية في إسطنبول برقم (٣٦٦٣).

مقدامٌ على الفسقِ ظلوم، جاهلٌ بجميعِ العلوم.

لـو تجسَّـد جهلُـه وزَنَ الجبال، أو برزَ سـوادُ باطنـه على النهارِ صـارَ أظلمَ مِن حِندِسِ الليال.

مواظبٌ على تركِ الصلوات، ومَنْ تركَ الصلاةَ فلا حظَّ له في الإسلام، قذافٌ لأعراض المحصنين والمحصنات، لأنه من الأراذلِ اللئام: [من البسيط]

عدمتُـه ماضيـاً في الـشرِّ مجتنِبـاً للخير مِـن سيئاتِ الدهرِ محسـوبا

يـرى إباحـةَ أعـراضٍ محـرَّمةٍ متى نـرى[1] شـكلَه المكـروهَ مندوبا

يُمسي ويُصبح في أكلِ لحومِ الأنام، لا يحولُ بينه وبين ذلكَ إلا هجعةُ المنام: [من البسيط]

ضـاري الطبـاع سرورُ النـاس يُحزنـهُ ولا انـشراحَ لـه إلا إذا آذى

ذو وقائعَ وهنات، يؤثرُ البنينَ على البنات، سيئةٌ من السيئات.

رؤيتُه كُربة، وبغضُه قُربة، وهجرتُه نُدبة، وخلطتُه صَعبة.

وتجنُّبه فَرْض، وسماؤُه أرْض، وعليه ظلماتٌ بعضُها فوق بعض[2].

أذاه «شـامـل» وشـرو «كامل» و«منهاجـو» عسـرْ

لو كان «حـاوي» «الخصائص» مـا قـال بــ «الـتـذنـيـبْ»

* * *

مـا هـو «العزيـز» «النهايه» ولـو «بـدايـة» «مـدونـهْ»

---

(١) في المخطوط: يرى.

(٢) ما بعد هذه الجملة شعر على وزن (كان وكان)، وقد جاء في المطبوع والمخطوط من هذه المقامة على هيئة النثر مُعْرباً، وهذا خطأ، والتصحيح من «ديوان» ابن الوردي (ص ١٤٢) والشعر هذا منه.

مـن يحتقـر بـ «المـهـذّب» مـن أيـن لـو «تهذيـبٌ»[١]

عاميٌّ طرف، لا أصلَ له ولا شرف.

إذا رأى منظرَه راءٍ حسدَ العُميان، وإذا سمعَ منطقَه سامعٌ أدركَه الغثيان.

ليس له مفرٌّ[٢] إلا السوق، أو مجلس المعاصي والفسوق.

وما زال مفرداً في التنكير، لا يثنيه وعظٌ ولا نكير، إلى أنْ رمى اللهُ جمعَه بالتَّكسير، لم يحفظْ مِنْ مسائل الفقه إلا: وجبَ التعزير، ونسيَ كبائرَه الموبقاتِ مِنْ موجباتِ الحدِّ والتكفير. [من الرجز]

عدمتُه مِنْ قائمٍ بثوره وطائشٍ وكم تعدَّى طوره

دارَ على باب الجراح الدَّوره وما قرا في بابِ سترِ العوره

جعلَ جزاء والدي فيما أولاه، أنْ قطعَ عمرَه في المعاداةِ لي وأفناه.

فمنذ تصديتُ لنشرِ العلمِ وهو قائمٌ يُؤذيني، وساعٍ فيما يَظنُّ أنه يُرديني، ويأبى الله إلا أن يُعليني: [من الكامل]

وإذا أراد اللهُ نشرَ فضيلةٍ طُويتْ أتاح لها لسانَ حسودِ

لولا اشتعالُ النار فيما جاورتْ ما كان يُعرف طيبُ عرفِ العودِ

طالما أوقعَ بيني وبين أصحابي الفتن، وأوقد النارَ بأكاذيبَ يختلقُها كأنه رَتَن[٣].

---

(١) من الواضح أنه يستعمل أسماء كتبٍ معروفة.

(٢) في المخطوط: مقر.

(٣) قال محقق «المقامة» (٢/ ١٠٥٩ من شرح المقامات): «رتن لم أجد لها تفسيراً». أقول: رتن رجل كذاب ادعى الصحبة في الهند متأخراً، وخبره معروف لدى المحدِّثين.

لم أرَ مثله إلا قليلاً في سرعةِ الاختلاق، كأنه خليفةُ مسيلمةَ أو طليعةُ الدجالِ فإنه في الكذبِ مجتهدٌ على الإطلاق، وهو ممَّن وردَ فيه الحديث: «الرجلُ يكذب الكذبةَ فيحدِّث بها فتبلغُ الآفاق»[١]، وقد ورد الوعيدُ على مَن فعل ذلك أنه تُشرشرُ منه في قبرهِ الأشداق.

كم بُليت منه وبغيرِه[٢] بكلِّ كذابٍ مفتري، جرى[٣] على ما يُزوره ويجتري: [من البسيط]

محسَّد الفضل مكذوبٌ على أثري أُرمى بكل كلامٍ كنتُ عنه بري

فمِن شأنِ هذا الرجلِ أنْ يبيِّت أمراً أوحاه إليه الشيطان، وزوراً ما أنزل اللهُ به مِنْ سلطان، وله على ذلك مِن الأعداءِ والحُسَّاد أنصارٌ وأعوان، ومِنْ أهل السوقِ والفسوق أخوالٌ وإخوان.

فمنهم مَن بينه وبينه قرابةٌ مِنْ أبٍ أو أبوين، ومنهم مَن يدلي إليه بذكرٍ بين أنثيين. فيبيتونَ مئةً[٤] يبهتون، ونسوا ﴿وَاللَّهُ يَكْتُبُ مَا يُبَيِّتُونَ﴾ [النساء: ٨١]، ويقطعُ هو وهُمْ لي بالخذلانِ ويجزمون، ولسانُ النصرِ يتلو: ﴿أَمْ أَبْرَمُوٓا۟ أَمْرًا فَإِنَّا مُبْرِمُونَ﴾ [الزخرف: ٧٩].

ثم يصبحُ عازماً على نشرِ ما بيَّته ليشيعه، وجازماً بأنه ـ وإن كان فيه ضياعُ دينه ـ لن يضيعَه.

---

(١) جاء في تعليق محقق «المقامة» (٢/ ١٠٦٠ من شرح المقامات): «لم أجد الحديث في المصادر التي رجعت إليها». أقول: هو جزء من حديث الرؤيا النبوية، أخرجه البخاري برقم (٦٦٤٠).

(٢) في المخطوط: ومن غيره.

(٣) في المخطوط: جريء.

(٤) في المخطوط: فيبيتون ما به.

فيمشي إلى المدينةِ وهو يقفزُ قفزاً، ويهز عِطفَه هزاً، ويرفعُ منه صدراً، ويخفضُ منه عجزاً.

فيدورُ على الناس دورة، ويتلو عليهم أكاذيبَه سورَة سورَة، ويأبى اللهُ إلا أن يتمَّ نورَه.

فإذا حانَ المساءُ عطفَ إلى ناحيةِ «باب اللوق»، وفتحَ له مِن أبواب الخبائثِ ما هو عن غيرِه ـ بحمدِ الله ـ مغلوق، وأقبلَ عليه كل طرفٍ ونذلٍ وتجنَّبه كلُّ نفيسٍ مَعلوق.

فجنَّدَ له منهم عسكراً، ورعى كالبهائمِ وما رأى ذلك منكراً، فإذا قضى مِنْ مراده وطراً، وعراه الظلامُ وطرا، أقبلَ في[1] «القطائع» وعينُه مزورة حَمرا، وجاء يزحفُ زحفاً في الكتيبةِ الخضرا، وما أحسنَ قول الشهابِ المنصوريِّ في ذلك: [من الطويل]

ووغدٍ أتى في عسكر من حشيشةٍ	يُقاد وعيناهُ على خصمه حمرا
فقوموا إليه واتقوا سطواتِه	فقد جاء زحفاً في كتيبته الخضرا

ثم يجتمعُ بمَنْ يدلُّ عليه، أو يُدلي إليه.

ويعِدهُم ويمنيهِم، ويتلو على آذانهم ويغنيهم.

ويحثُّهم على الانتظارِ في الغدِ ويحضُّهم، ويأمرُ الحاضرَ أنْ يُعلمَ الغائبَ ويحرضُهم.

ويخبرُهم بحصولِ شرٍّ طويل، وحدوثِ نهيقٍ وصهيل.

---

(١) في المخطوط: إلى.

فيبيتُ الأعداءُ مترقبين، والأحبابُ مترهبين.

فإذا طلعَ الفجرُ بالإسفار، وذهبَ غينُ الليلِ بعينِ النهار، لم يُوجدْ لما أخبرَ به من آثار، فأمّا مَن ظنَّ صدقَه فإنه يتمثَّل: تبيتُ ناراً وتصبحُ رماداً، وأمّا مَن عرف كذبه فإنه ينشدُ متهكماً: [من الوافر]

.... كلامُ الليلِ يمحوه النهارُ

ولم يُفِده ما صنعَ إلا توغيرَ صدورِ الأحبابِ بما ألقى إليهم، وتنفيرَ قلوبِ الأصحابِ بما بثَّ لديهم. [من مجزوء الكامل]

لِي حِيلةٌ فِيمن ينمْ ... ـمُ وليس في الكذاب حيلهْ

مَن كان يخلقُ ما يَقو ... ل فحيلتي فيه قليلهْ

يظلمُ ويتظلَّم، ويقولُ ما شاء ويقول لي أعوانُه: لا تتكلمْ.

وينكي ويبكي، ويخاصمُ ويشتكي.

ويكذبُ ويحلفُ، ويعدُ أنه لا يعودُ ويُخلف.

ويؤذي ويقولُ: لا تؤذوني، ويُعادي ويقول: لم لا تودوني؟

وما ذاكَ إلا مِن فسادِ القلبِ الذي يَفسدُ به سائرُ الجسد، وما أضمَرَتْه فيه طويةُ السوءِ وأضرمته نارُ الحسَد.

فهو حسودٌ حقود، حرودٌ جحود، لجوج حروج، ألدّ أبَدُ.

يُبدي الظلمَ ويعيد، ويُعدي الحلمَ ويبيد، وينصرُه كلُّ جبارٍ عنيد، أليسَ فيكم رجلٌ رشيد؟

صُبَّ عليه الظلامُ صباً، وألاحَ عليه البوارُ تباً.

كأنما نُضِح بالزِّفت، أو لُطخ بسوادِ قعرِ الدسْت.

ذلك عُقبى مَنْ ترك الإقبالَ وأدبَر، وعقابُ مَن أعرضَ عن الحقِّ واستكبر.

فممّا آذاني بسببِهِ وشنع عليَّ، وهو في الحقيقةِ إحسانٌ إلي:

مسألة مَنْ حلفَ على فعلِ ما مضى ناسياً، وتبيَّن له خطؤهُ في الحلف إذا كان ساهياً.

فإني قلتُ فيها بالحنثِ اقتداءً بمَن ذهب إليه مِن الأصحاب، وألَّفت فيها مؤلفاً يعرفُ مَقامه أولو الألباب.

فأثارَ نائرَه، وأنارَ ثائرَه، وسعى ـ قطع اللهُ ـ دابرَه. [من مخلع البسيط]

خاصمَني أحمقٌ جهولُ ... أبلمُ لم يدرِ ما يقولُ

الشرُّ والجهلُ فيه طبعٌ ... والطبعُ في المرءِ لا يزولُ

ولم يترك باباً مفتوحاً ولا مغلوقاً إلا أتاه، ولا صادفَ أحداً إلا وتحركتْ له بذمِّي شفتاه، كأني قتلتُ أباه، أو غصبتُ ماله وفتاه، ووجد مَن يغريه على ذلك فَتاه، واستنجدَ بالباني وما أوهى ما بناه: [من البسيط]

يا أيهاذا الذي يسعى ليهدمَ ما ... بناه ذو العرشِ مِنْ تشييدِ أركاني

اللهُ أسَّس لي بيتَ العلا قدماً ... فما رجاؤكَ أنْ يبني لك الباني؟

***

ومِن ذلك أني ذكرتُ: أنَّ صلاةَ الظهرِ هي الوُسْطى، وأبنتُ فيها الأدلةِ الباهرة بـ «اليد البسطى».

وذلك اجتهادٌ اتبعتُ فيه نفسي، وقررتُه أبلغَ تقريرٍ في تأليفي ودرسِي.

فنعقَ مع النَّاعقين، ونهقَ مع النَّاهقين، وصارَ بعد[1] ذلك هزؤاً وسخريةً [لجهله]

---

(١) في المخطوط: يعدُّ.

بين الجاهلين، ويقول: هل سمعتُم قطُّ بهذا أو قاله أحدٌ من الناقلين؟

وما ذاكَ إلا لجهلِه بجملةِ العلمِ وتفصيله، وبُعده عن حملةِ النقلِ وأين هو من تفريعِه وتأصيلِه؟! [من الرمل]

أدركـــوا العلـــمَ وصونـــوا أهلـــه عـــن ظلـــومٍ حـــادَ عـــن تبجيلـــهِ
إنمـــا يعـــرفُ قـــدرَ العلـــم مَـــنْ ســـهرتْ عينـــاهُ في تحصيلـــهِ

***

ومن ذلك أنَّ رجلاً من أصحابِه تزوَّج امرأةً وأولدها البنينَ والبنات، وأقامَ معها ثماني سنين كاملات، ثمَّ طلَّقها بالثلاثِ البتات.

فأرشده هذا الضَّلَّال إلى أنْ يدعي فسادَ النِّكاح، لكون والدِها الذي زوَّجه ليس من أهلِ الصَّلاة والصَّلاح.

وإذا فسدَ النِّكاح لم يصادِف الطلاقُ محلاًّ، وإذا لم تطلق تزوَّجها الآن ولم ينتظرْ مُحِلاًّ.

وجاءني الرجلُ المذكورُ يُحاولني، ويطلبُ مني الفتيا بذلك ويزاولني.

فقلتُ: أبعدَ أنْ صرَّحتَ بطلاقِها، هلا وأنتَ آخذ بساقِها؟!

متى أعدتَها من غيرِ مُحلِّلٍ فأنت في إحدى الحالتين زان، تُسقى يوم القيامةِ من حميمٍ آن، ولستَ بحصانٍ رزان.

فلما ألحَّ عليَّ قلت: من فعلَ ذلك فقَد فجر، وليس عندي في ذلك فُتيا إلا الرجمُ والحَجَر.

فلما زادَ إلحاحُه، وقلَّ فلاحُه.

صحتُ به الصيحةَ الكبرى، وأوسعتُه زأراً وزبراً وزجراً.

فلما لم ينفعْ فيه الصِّياح، واستوى عنده الديجورُ والصَّباح.

قلتُ لمن حولي: خذوهُ فاعتلوه، وإلى لعنةِ الله فانقلُوه.

فلا يكونُ لهذا مِن حميم، إلا مَن هو صالِ الجحيم.

فذهبَ إلى فرعونهِ، واشتدَّ بعضدِه وعونهِ.

وأعلمَه بما رددتُ عليه من الجواب، وبما أشرتُ إليه أنَّه هو الصَّواب.

فطارَ ذلك الغرابُ الأبقَع، ودارَ على كلِّ دارٍ عامرٍ أو بلقَع.

وشنَّعَ عليَّ بأني أفتيتُ بوقوعِ الطَّلاقِ في النكاحِ الفاسد، وراجَ ذلك على مَن هو في سوقِ العلمِ كاسد.

ولو استحضروا أنَّ المسألةَ منقولةٌ بما ذكرتُ في «الكافي»، وأقرَّ عليه كل حبرٍ جابَ في طلب العلمِ المفاوزَ الفَيافي[1].

لظلتْ أعناقُهم لها خاضعين، وذلتْ ألسنتُهم بها سامعينَ مُطيعِين: [من البسيط]

فدمٌ يذمٌّ فنونَ العلم محتقراً　　بها ومَن جهلَ الأشياء عاداها

***

ومِن ذلك قضيةُ الربعِ الذي بناه بعضُ التجار، وأعدَّه حاناً للخمرِ والزنى واللواطِ من الفجار.

وبجواره رجلٌ يقوم بإنكارِ المنكر، ويشتدُّ على مَن يزني أو يلوطُ أو يَسكر.

فكان يراجعُني في السَّعيِ في إبطاله، فأرشِدُهُ إلى التلطُّفِ في الإنكارِ في أفعالهِ وأقوالِه.

---

(١) في المخطوط: والفيافي.

إلى أن أخلى اللهُ منه السُّكان، وأجلى أهلَ الفسادِ من ذلك المكان.

بسبب سفرِ أميرٍ كان يحضرُ في ذلك الرَّبع، ويجتمعُ عنده على الفسادِ كلُّ جَمع.

فبينا أنا على حينِ غفلةٍ إذ جاءني ذلك الإنسان، وقال: إنَّ أهل الفسادِ قد عادوا إلى المكان.

فإنَّ العسكرَ قادمٌ من السَّفر، وكأن بذلك الأميرِ وقد حَضر.

فأخذوا مِن صاحبِ الربعِ المفاتيح، وأحضروا الحصرَ والكيزانَ والمصابِيح.

فقلتُ: هذا وقتُ القيام، وحين يجبُ بسطُ الكلام.

فإن الدفعَ أسهلُ من الرفعِ بكثير، والمنعُ قبلَ الفعلِ أولى من الصَّبرِ إلى المصير.

فقمتُ في إثارةِ الكِفاح، وأعلنتُ بالصياحِ من الصَّباح، وناديتُ: حيَّ على الفلاح.

وقلت: أخبروا بانيه أنه متى أسكنَهُم أفتيتُ بهدمِه، ولم أبق مِنْ ربعه إلا آثارَ رسمه.

ثم صحتُ عليه الصَّيحة العُظمى، وأوعدتُه بكلِّ سوءٍ ضرباً وإشهاراً وحرقاً وهدماً.

إقامةً لكلمةِ الله تعالى العُلْيا، واقتداءً بعمرَ بن الخطابِ فمَنْ بعدَه من أئمةِ الحكمِ والفتيا.

وأوعدتُه بالرفعِ إلى السُّلطانِ، وتعذيبِ أتباعِ الشَّيطان.

ولم أُبقِ في ذلك ممكناً، ولم أدعْ لأحدٍ مجالاً مِن هنا ولا مِن هنا.

وكل مَن جاءَ يشفَعُ لهم أوليتُه طرداً، أو يعذلني في ذلك أقصيتُه بُعداً.

فإنَّ لكلِّ مقامٍ مقالاً، ولكلِّ زمانٍ رجالاً.

ومَنْ لان في موضعِ الشدةِ فهو مُلبَس، والساكتُ عن الحقِّ شيطانٌ أخرَس.

وقد قال بعضُ مَن سلف: [من الطويل]

لئـن كنـت محتاجـاً إلى الحلـم إننـي إلى الجهـل في بعـض الأحايين أحوجُ
ولي فـرسٌ للحلـم بالحلـم ملجـمٌ ولي فـرسٌ للجهـل بالجهـل مـسرجُ
فمَـن رامَ تقويمـي فـإني مقـومٌ ومَـن رامَ تعويجـي فـإني معـوّجُ

فبينا أنا آخذ في الاشتداد، متهيءٌ للاعتداد.

إذ جاءني ذلك الإنسان، وهو جذلٌ فرحان.

وقال: إنَّ الأميرَ الذي كانوا يترقَّبونه صُرف إلى طرابلسَ أميراً، وانصرفَ الذين كانوا ينتظرونَ له مصيراً، وكفى بالله ولياً وكفى بالله نصيراً.

فخَمَد الاشتعال، وسكنَ ذلك الاشتِغال، وكفى الله المؤمنين القتال: [من السريع]

إنْ عـادت العقـرب عُدنـا لهـا وكانـت النعـل لهـا حـاضرَهْ

وبالله لم أكن علمت أنَّ ذلك الجاهل له في ذلك الربع حجرة، ولا أنّه اكترى فيه بيتاً للتردُّد بأجرة.

وإذا هو ممن يأتي إلى تلك الأماكن ووكرِها، ويأرزُ إليها كما تأوي الحيةُ إلى جحرها.

ويجلس مع ذلك الأمير على مائدته التي الجلوسُ عليها أحر من الجمر، وقد قال الرسول ﷺ: «مَن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يجلسْ على مائدة يُدار عليها الخمر».

وإن كان هو في نفسه لا يشربه لأنه لا يحل لي أنْ أرميه بما ليس فيه، ولا أقذفه ببهتان أفتريه وأقتفيه.

وجُلُّ غرضهِ في مجالستهم ومشاركتهم في المأكل، لأنهم مِن أولي الطول، وأمرٌ آخر لا يليق بي التصريح به ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ﴾ [النساء: ١٤٨].

فلما قمتُ القومة التي طار شررُها، وسار خبرُها.

غضبَ ممّا تعطَّل عليه فيه وطاشَ، وشنَّع علي في أطراف البلد واستجاشَ.

وأعانه مَنْ لو اجتمع منهم ألوفٌ كانوا في عدم الاعتبار كالذُّباب، وأفتاه الباني بما يؤيده وهو أوهى مِنْ سراب.

نعم أفتيت به على رغم أنف المالك والباني، وتعوذتُ من شر كل شيطان وحسود بالمعوذتين والسبع المثاني: [من السريع]

يقولُ ربعُ الفسق: ما مسلمٌ ... ممّا له أُرصدتُ يرضاني

ولا ترى في الناس ذا مُسكةٍ ... إلا يرى في الوزن نقصاني

وإنْ يزني أحدٌ راجحاً ... فالجاهلُ الفاسقُ وزّاني

وقلتُ: إن لم يخل مما به ... فالشرعُ فيه هدمُ ذا الحاني

واستُفتيَ الباني فأفتى بأنْ ... مَن قالَ هذا آثم جاني

يا أيها الناس ألا فاسمعوا ... مقالَ صدق ليس بالواني

مَن ذا الذي أولى بتأثيمه ... عندّ مُحب كان أو شاني

أهادمٌ ربعاً بنوه لكي ... يُعصى به الله أم الباني؟

***

والذي يهوِّن عليَّ أفاعيله، مع علمي بأنه إنما يسوقُ بذلك أفاعي له، أمور:

الأول: التأسِّي بالسلَف، والاقتداءُ بصالحِ الخلَف.

قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا﴾ [الأنعام: ١١٢]، فكل مَن زاده اللهُ علواً، زادَه المجرمون عدواً وعتوّاً.

قال الشيخُ عز الدين بن عبد السلام: كما أنَّ لكلِّ نبيٍّ عدوّاً من المجرمين، كذلك لكلِّ عالمٍ عدوٌّ فإنهم ورثةُ النبِّيين.

ومَنْ صبرَ كما صبروا، نُصِر كما نُصِروا.

وما مِن عالم تقدَّم إلا وقد تسلطَ عليه حسادٌ من السفلَة، وأضدادٌ من الجهلَة.

ومَن رأى تاريخَ السَّابقين، علمَ ذلك علمَ اليقين.

الثاني: شهودُ منَّةِ اللهِ تعالى فإنه ما آذاني مِن مرةٍ يريدُ بذلك خفضي إلا زادني الله علوَّاً، ورقاني - خلافَ ما توهمهُ هو - رفعة وسموَّاً.

وأمّا هو فيريدُ أن يرتفعَ بذلك فلا يزالُ ينزلُ مع النازلين، وينحطُّ كلَّ يومٍ إلى أسفل سافلين.

وقد كنتُ أعهدُه قِدْمَاً، وإنَّ له نوعَ بهجةٍ ورسْمَاً، فأذابهُ الله كما يذوبُ الملحُ في الما، وأسقطَهُ مِن عين كلِّ بصيرٍ وأعمى.

وأدخلهُ في زمرةِ الآفلين، وأذلَّهُ في عدادِ الأذلِّين.

بحيثُ لو ذُكر لليهودِ ذمُّوه، أو للنصارى أعمَوْهُ وأصمُّوه.

وصار سوءُ السيرةِ علَماً عليه، وفعلُ الفواحشِ منسوباً إليه.

بحيثُ لو تُحدث بأوصافِه على الإجمالِ والإبهام، لبادرَ السامعُ بقوله: فلانٌ هذا[1] المترجمُ بهذا الكلام.

وأكبرُ شاهدٍ على ذلك هذه المقامَة، فإني تعمَّدت فيها تعميتَه وإبهامَه، ولو

(١) في المخطوط: هو.

سمعَها مَن دبَّ ودرجَ ممن يعرفه لقال: هذه أوصافُ فلانٍ لم يعدُ منها قلامَة.

وآل أمرُه أن يغنِّيَ ويصفَع، ويهزَّ أو يخلَع[١]، فإما أن يُعطى، وإما أن يُمنَع.

وهو بهيئةٍ رثَّةٍ بذَّةٍ منكرَة، كهيئةِ رقَّاصٍ أو قرادٍ أو ذبابٍ أو مسخرَة.

دناسَة، وغَلاسَة، وتعاسَة، وكُناسَة، ونكاسَة، ورَكاسَة، وشَكاسَة.

إنما هـي أعمالُكم تردُّ عليكُم، وأقذارٌ باطنةٌ تنشرُ على الظاهرِ ليحببَ الطاعة إليـكم.

فيكفيهِ أن أضرمَ اللهُ منه الجسدَ بنارِ الحسَد، وطوَّقَ جيدَهُ الرديءَ من مجانستهِ أصلَهُ بحبلٍ مِن مسَد: [من الطويل]

ومَـن رام أسـبابَ العلـومِ بجـهـلهِ نأى عنـه إنسـيٌّ[٢] المعانـي وريمُهـا

ومـا العلـمُ إلا كالسـماءِ منالُهـا بعيـدٌ وتدنـو بالشـعاع نجومُهـا

وكـم طالـبٍ للإسـتراقِ سـفاهةً رمتْـهُ بحرمـانِ الوصـول[٣] رجومُهـا

الثالث: أنَّ ذلك دأب هذا الرجل مع كلِّ مَنْ أحسن إليه، أو له منةٌ عليه.

ما أحسنَ إليه أحدٌ قط فسلِمَ مِنْ أذاه، وأكثرُ ما يَغتابُ ويقذفُ مَن طالما أطعمَه وكساه.

وقد وقعَ له ذلك مع الخلفاءِ والكبراء، والعلماءِ والصلحاء، وأولادِ الملوكِ والأمراء.

---

(١) قال محقق «المقامة» (٢/ ١٠٧٨ من شرح المقامات): «لعل السيوطي يقصد برهان الدين الكركي».
أقول: المقصود ابن المشد الطولوني كما قدمت (ص ١٨٣ وما بعدها).

(٢) في المطبوع: أسنى. خطأ.

(٣) في المطبوع: الوصال.

لكل واحدٍ منهم مِنْ أذاه جزءٌ مقسوم، ونصيبٌ مجهولٌ أو معلوم.

وما منهُم إلا مَنْ تغيَّظ عليه لكثرةِ ما بلغَه عنه من الأذى وتحمّل، ولو شئنا لفصَّلناهم واحداً واحداً ولكن الإجمالَ أجمل.

فلي أسوة بمَن نالَ منه الأذى، وصبرٌ جميلٌ فإذا جاءَ نصرُ الله إذا.

فإنَّ المصيبةَ إذا عمَّت هانتْ، وإذا استوتْ بين الناس لانتْ.

ولقد كان مرةً تلسَّنَ على ذلك العالمِ الشَّهير، والوليِّ الكبير.

الصالحِ الزاهدِ العابد الوفي، شيخِنا الشيخِ سيف الدينِ الحنفي.

وتنقَّصَه وازدراه، وبلغ الشيخَ ما قالهُ عنه وافتراه.

وتعجَّب الشيخُ مِنْ ذلك كلَّ العجَب، وقال: ما الذي حصلَ لهذا منا مِنْ سوءٍ حتى يسيءَ علينا الأدب؟!

مع القطعِ بسعةِ علمِ الشيخِ ومعرفتهِ، وأنَّ ترابَ نعلهِ أطهرُ مِنْ ذقنِ هذا الرجلِ ولحيتهِ.

ولا شكَّ أنَّ لحومَ العلماءِ مسمومة، وعوائدَ الله فيمَن آذاهُم مَعلومة: [من الطويل]

وقد تعرِضُ الأمراضُ للقلب مرةً ... وأقتلُ أدواءِ القلوبِ قديمُها

فلا تغترْ منها بليِّن ملمسٍ ... فلينُ الأفاعي خشَّنته سُمومُها

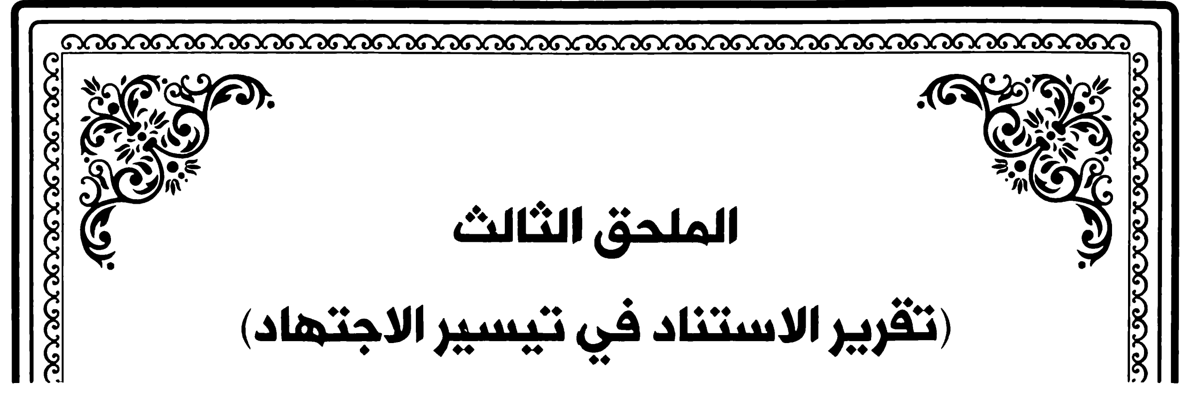
الرابع: أنَّ عذابَ القبرِ أمامَه، والحفظةَ تكتبُ عليه خطاياه وآثامَه.

فلن تُهمل نفسٌ ظالمة، وقد عدَّ العلماءُ أذى المسلمين مِنْ أسبابِ سوءِ الخاتمة.

وسيَحضرُ الموقفَ وأهوالَه، والصراطَ وزلزالَه، والميزانَ واعتدالَه.

﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧].

***



الملحق الثالث

(تقرير الاستناد في تيسير الاجتهاد)

للمؤلف(١)

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى اللهُ على سيِّدنا ومولانا محمدٍ وآله وصحبه وسلَّمَ تسليماً

﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى: ١١]

وبعد: فقد قال الزركشيُّ في «قواعده»: «قد عَدَّ الشهرستاني في «المِلل والنِّحل» الاجتهادَ مِنْ فروض الكفايات».

وسردَ بعضَ عبارتِهِ ولم يتعقَّبْه بنكيرٍ، وقد راجعتُ كتابَ الشهرستاني فوجدتُهُ ذكرَ ذلك في موضعين:

فقال في ترجمةٍ «أهلُ الفروع المختلفون في الأحكامِ الشرعيةِ والمسائلِ الاجتهاديةِ»، ـ وهي في نصفِ الكتاب ـ ما نصُّه:

---

(١) أخرِجُ هذا النص بالاعتماد على نسختين: النسخةِ الهنديةِ، وفيها عشرة فصول، وهي الإبرازة الأولى من هذا الكتاب فيما أقدِّر، والنسخةِ المغربيةِ، وفيها زيادات كثيرة جدًّا، وقد رقمتُ الفصول فيها، فبلغتْ (٢٤) فصلًا، وهي الإبرازة الثانية فيما أحسب، وهناك إحالات على هذا الكتاب لا نجدها في هاتين الإبرازتين، فيظهر أنَّ له إبرازة ثالثة.

ولا أعرفُ الآن لهذا الكتاب سوى هاتين النسختين، ولم يعرف أحدٌ النسخة المغربية الموسَّعة مِنْ قبل.

«وبالجملة نعلمُ قطعاً ويقيناً أنَّ الحوادثَ والوقائعَ في العبادات والتصرُّفات ممّا لا يَقبلُ الحصرَ والعدَّ.

ونعلمُ أيضاً أنه لم يردْ في كل حادثةٍ نصٌّ، ولا يُتصوَّرُ ذلك أيضاً.

والنصوصُ إذا كانت متناهيةً والحوادث لا تَتناهى، وما لا يَتناهى لا يضبطه ما يَتناهى عُلِمَ قطعاً أنَّ الاجتهادَ والقياسَ واجبُ الاعتبار حتى يكون بصدد كل حادثةٍ اجتهادٌ».

ثم ذَكَرَ شروطَ الاجتهاد وتعلُّقاته في ورقتين، وقال في آخر ذلك ما نصُّه:

«ثم الاجتهادُ مِنْ فروض الكفايات لا مِنْ فروض الأعيان، حتى إذا اشتغل بتحصيله واحدٌ سقطَ الفرضُ عن الجميع، وإنْ قصَّر فيه أهلُ عصرٍ عصوا بتركه وأشرفوا على خطر عظيم؛ فإنَّ الأحكام الاجتهادية إذا كانت مترتبةً على الاجتهاد ترتيبَ المُسبَّب على السبب ولم يُوجد السبب كانت الأحكامُ عاطلة، والآراء كلها متماثلة، فلا بُدَّ إذن مِنْ مجتهد». هذه عبارتُه وإيّاها ساقَ الزركشي.

وهذا الكلامُ إذا عُرِضَ على أهل العصر شقَّ عليهم جداً، فإنه متى ادُّعيَ عندهم ثبوتُ وصف الاجتهاد لأحدٍ موجودٍ الآن ليُسقط عنهم الإثمَ والعصيانَ كبُر ذلك عليهم واستعظموه، وربما عدّوا هذا القول من الهذَيان والخُرافات، والسببُ في ذلك أنَّ أحداً منهم لا يمكنُ أنْ يدَّعيه لنفسه، ولا يدَّعيه له أحدٌ مِنْ خاصته، لخلوِّه يقيناً عن أكثر شروطه، إذ غايةُ الواحد منهم أنْ يُتقنَ فنّاً واحداً وهو الفقه، مع أنَّ علمَ الفقه نفسه ليس مِنْ شروط الاجتهاد ـ كما هو مُقرَّرٌ في موضعه ـ فإنْ ضم إلى ذلك غيره من العلوم: فنزرٌ يسيرٌ من العربية، وأندرُ منه من الأصول وتمّت القضية.

ومتى ادُّعي عندهم خلوُّ العصر عن مجتهد ـ وهو الموافِقُ لغرضهم ـ كان ذلك مناداةً عليهم بإثمِهم كلِّهم وعصيانِهم بأسرِهم.

وما أدري هل يرضون بذلك أو يعودون على قائل هذه المقالة بالتشنيع والتضعيف لقوله، وأنها مقالةٌ واهيةٌ ساقطةٌ لا يُعوّل عليها ولا يُعتمد عليها؟

وأحسنُهم حالاً مَنْ يُسلِّمها ويقولُ: إنَّ العصر لا يخلو عن مجتهدٍ، وإنْ كنّا لا نعلمُه، ولعله في البلاد القاصية، لا في هذه البلاد.

ولا يبلغ الرجلُ رتبةَ الاجتهاد حتى يعرفَ خمسةَ أنواع من العلم:

يعرف علمَ كتاب الله.

وسنةَ رسوله ﷺ.

وأقاويلَ السلف.

ولسانَ العرب.

ووجوهَ القياس».

* * *

١ ـ فصل

قد ذَكر مثلَ هذا أيضاً الماورديُّ في أول «الحاوي» فقال عند قول المُزَني: «اختصرتُ هذا مِنْ علم الشافعي، ومِنْ معنى قولِهِ، لأقرِّبَه على مَنْ أراده مع إعلاميهِ نهيَه عن تقليدِهِ، وتقليدِ غيره، ليَنظر فيه لدينه ويَحتاط لنفسه» ما نصُّه:

«فإنْ قيل: فلمَ نهى الشافعيُّ عن تقليدِهِ وتقليدِ غيرِهِ، وتقليدُه جائزٌ لمن استفتاه من العامة؟

قيل: التقليدُ مختلفٌ باختلاف أحوال الناس، بما فيهم من آلة الاجتهاد المؤدِّي إليه أو عدمه؛ لأنَّ طلبَ العلمِ مِنْ فرض الكفاية، ولو مُنع جميع الناس من التقليد وكُلِّفوا الاجتهاد لتعيَّن فرضُ العلم على الكافة، وفي هذا اختلالُ نظامٍ وفسادٌ، فلو كان يجمعُهم التقليدُ لبطل الاجتهاد وسقط فرضُ العلم، وفي هذا تعطيلُ الشريعة وذهابُ العلم، فلذلك وجب الاجتهادُ على مَنْ يقعُ به كفايةٌ ليكون الباقون تبعاً ومقلِّدين. قال الله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢]، فلم يُسقط الاجتهاد عن جميعِهم، ولا أمرَ به كافتَهم».

* * *

٢ ـ فصل

وذكرَ نحوَ ذلك أيضاً الغزالي في «الوسيط» فقال في كتاب السِّير في الكلام على سفر الولد بغير إذن الوالِدَين ما نصُّه:

«أمّا حج الإسلام بعد الاستطاعة فإنه يجوزُ بغير رضاهما، لأنه فرضٌ، وفي التأخير خطرٌ.

وأمّا سفرُ طلب العلم فإنْ كان العلمُ المطلوبُ متعيّناً، أو كان يطلبُ رتبةَ الاجتهاد حيث شغرَ البلدُ عن المجتهد فلا يُشترطُ الإذن كالحج، بل أولى؛ لأنه على الفور». انتهى.

فانظرْ كيف جعلَ طلبَ رتبة الاجتهاد فرضاً، وجعلَه على الفور مقدَّماً على الحج، حيث شغر البلدُ عن المجتهد.

* * *

٣ ـ فصل

ولم ينفرد بالتنصيص على ذلك أئمةُ الشافعية بل نصَّ عليه أئمةُ المالكية أيضاً:

قال القاضي أبو الحسن علي بن عمر البغدادي المعروفُ بابن القصّار في كتابه المُسمَّى بـ «المقدِّمة في أصول الفقه» ما نصُّه:

«الباب التاسع عشر: في الاجتهاد وفيه تسعة فصول».

ثم قال: «الفصل الثاني: في حُكمه: مذهبُ مالكٍ وجمهورِ العلماءِ وجوبُه لقوله تعالى: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُمۡ﴾ [التغابن: ١٦]».

ثم قال: «الفصل الثالث: في مَنْ يتوجَّهُ عليه الاجتهاد: أفتى أصحابُنا ـ رضيَ اللهُ عنهم ـ بأنَّ العلم على قسمين: فرض عين، وفرض كفاية. وحكى الشافعيُّ في «رسالته»، والغزاليُّ في «إحياء علوم الدين» الإجماعَ على ذلك، ففرضُ العين الواجب على كل أحد هو علمُه بحالته التي هو فيها».

وذكَرَ فصلاً طويلاً، ثم قال: «وأمّا فرضُ الكفاية فهو العلمُ الذي لا يَتعلق بحالة الإنسان، فيجبُ على الأمة أن يكون فيهم طائفةٌ يتفقَّهون في الدين ليكونوا قدوةً للمسلمين، حفظاً للشرع من الضياع، والذي يَتعيّن لهذا من الناس مَنْ جادَ حفظُه، وحسُن إدراكُه، وطابت سجيتُه وسيرتُه، ومَنْ لا فلا». انتهى.

* * *

٤ ـ فصل

ذهبَ الحنابلةُ إلى أنه لا يجوز خلو الزمانِ عن مجتهدٍ مطلقٍ أو مقيَّدٍ لقوله ﷺ: «لا تزال طائفةٌ من أمتي ظاهرين على الحق حتى يأتي أمر الله».

قالوا: ولأنَّ الاجتهادَ فرضُ كفايةٍ فيستلزمُ انتفاؤه اتفاقَ المسلمين على الباطل.

واختار الشيخُ تقيُّ الدين بن دقيق العيد أنه لا يجوز خلوُّه عن مجتهد ما لم يتداع الزمانُ بتزلزلِ القواعدِ بأنْ تأتي أشراطُ الساعة الكبرى.

كذا نقله عنه ابنُ السبكي في «جمع الجوامع».

وهذا الكلامُ أخذه مِنْ خُطبة «شرح الإلمام» حيث قال فيها: «والأرض لا تخلو مِنْ قائمٍ لله بالحجة، والأمةُ الشريفةُ لا بُدَّ فيها مِنْ سالكٍ إلى الحقِّ على واضح المحجّة، إلى أنْ يأتيَ أمرُ الله مِنْ أشراط الساعة الكبرى، ويتتابع بعدَه ما لا يَبقى معه إلا قدومُ الأخرى».

وهذا الكلامُ استنبطه الشيخ تقيُّ الدين من الحديث المذكور، ومِنْ قول علي ـ رضيَ اللهُ عنه: «لن تخلو الأرضُ عن قائمٍ لله بحجةٍ، لكيلا تبطلَ حُججُ الله وبيِّناتُه، أولئك هم الأقلون عدداً، الأعظمون عند الله قدراً». أخرجه أبو نُعَيم في «الحِلية».

ويشهدُ له أيضاً ما أخرجه الدارمي في «مُسنده» عن وهب بن عمرو الجُمحي أنَّ النبي ﷺ قال: «لا تعجلوا بالبليّة قبل نزولها، فإنكم إلا تعجلوها قبل نزولها لا ينفكّ المسلمون وفيهم ـ إذا هي نَزَلتْ ـ مَنْ إذا قالَ وُفِّقَ وسُدِّدَ».

وأخرج البيهقي في «المَدْخَل» عن أبي سلمة بن عبد الرحمن مرفوعاً نحوه.

وكلاهما مرسلٌ، وكلٌّ منهما يعضدُ الآخر.

وهي شهادةٌ من النبي ﷺ لأمته بأنهم لا ينفكون عمَّن يقول في الحادثة فيُصيب، وذلك هو المجتهد.

وله شواهد موقوفة:

أخرج الدارمي والبيهقي عن معاذ بن جبل أنه قال: أيُّها الناس: لا تَعجلوا بالبلاء قبل نزوله فيُذهب بكم ها هنا وها هنا، وإنكم إنْ لم تعجلوا بالبلاء قبل نزوله لم ينفكَّ المسلمون أنْ يكون فيهم مَنْ إذا سُئِلَ سُدِّدَ، وإذا قال وُفِّقَ.

وأخرج البيهقي عن عمر بن الخطاب قال: إياكم وهذه العُضل، فإنها إذا نزلتْ بعثَ اللهُ لها مَنْ يُقيمها أو يُفسِّرها.

وقال الشيخ مجدُ الدِّين ـ والد الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد ـ في كتابه «تلقيح الأفهام»: «عزَّ المجتهدُ في هذه الأعصار، وليس ذلك لتعذُّرِ حصولِ آلة الاجتهاد، بل لإعراضِ الناس في اشتغالهم عن الطريقِ المُفضيةِ إلى ذلك».

وقال بعضُهم: الاجتهادُ في هذه الأزمان أسهلُ منه في الزمن الأول؛ لأنَّ الآلات من الأحاديث وغيرِها قد دُوِّنتْ وسهل مراجعتُها، بخلاف الزمن الأول، فلم يكن فيه شيءٌ من آلات الاجتهاد مُدوَّن.

وقال النووي في «شرح المُهذَّب» في باب آداب العالم: «وينبغي أنْ يَعتني بالتصنيف إذا تأهَّلَ له، فبه يطَّلعُ على حقائق العلم ودقائقه، ويثبتُ معه؛ لأنه يضطره إلى كثرة التفتيش والمطالعة، والتحقيق والمراجعة، والاطلاعِ على مختلِف كلام الأئمة ومتفقِه، وواضحه من مشكله، وصحيحه مِنْ ضعيفه، وجزله مِنْ ركيكه، وما لا اعتراض عليه مِنْ غيره، وبه يتصفُ المحققُ بصفة المجتهد».

وقال أبو طالب المكي في كتاب «قُوت القلوب»: «اعلمْ أنَّ العبد إذا كان كاشفه اللهُ بالمعرفة واليقين لم يسعه تقليدُ أحدٍ من العلماء، وكذلك كان المتقدِّمون إذا أُقيموا هذا المقام خالفوا مَنْ حملوا عنه العلمَ، ولأجل ذلك كان الفقهاء يكرهون التقليد ويقولون: لا ينبغي للرجل أنْ يُفتي حتى يعرف اختلافَ العلماء، أي: فيختار منها الأحوطَ للدِّين والأقوى باليقين. فلو كانوا يحبُّون أنْ يفتي العالمُ بمذهب غيره لم يحتجْ أن يعرفَ الاختلاف، ولكان إذا عرَفَ مذهبَ صاحبه كفاه. ومن قبل أنَّ العبدَ يُسأل غداً فيُقال له: ماذا عملتَ فيما علمتَ؟ ولا يُقال له: فيما علِم غيرُك.

وقال تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ وَٱلْإِيمَٰنَ ﴾ [الروم: ٥٦]، ففرق بينهما، فدلَّ على أنه [مَنْ أُوتي إيماناً ويقيناً] أُوتي علماً، كما أنَّ مَنْ أُوتي علماً نافعاً أُوتي إيماناً.

وهذا أحدُ الوجوه في معنى قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ﴾ [المجادلة: ٢٢]، أي: قوّاهم بعلم الإيمان، فعلمُ الإيمان هو روحُه، وتكون الهاء عائدةً على الإيمان؛ لأنَّ العالمَ الذي هو من أهل الاستنباط والاستدلال من الكتاب والسُّنة ومعرفة أداة الصنعة وآلة الصنع لأنه ذو تمييزٍ وبصيرةٍ ومِنْ أهل التدبُّر والعِبرة». انتهى.

***

٥ ـ فصل

قال الشهرستاني في «المِلل والنِّحل»: «شرائطُ الاجتهاد خمسة:

معرفةُ قدرٍ صالحٍ من اللغة بحيث يمكنُه فهمُ لغات العرب، والتمييزُ بين الألفاظ الوضعية والمُستعارة، والنصِّ والظاهر، والعامِّ والخاصِّ، والمطلقِ والمُقيَّدِ، والمُجملِ والمُفصّل، وفحوى الخطاب ومفهوم الكلام، وما يدلُّ على مفهومه بالمطابقة، وما يدلُّ بالتضمُّن، وما يدلُّ بالاستتباع، فإنَّ هذه المعرفة كالآلة التي بها يحصلُ الشيء، ومَنْ لم يُحْكم الآلةَ والأداةَ لم يصل إلى تمام الصنعة.

ثم معرفةُ تفسير القرآن؛ خصوصاً ما يتعلقُ بالأحكام، وما وردَ من الأخبار في معاني الآيات، وما رُئي من الصحابة المُعتبرين كيف سلكوا مناهجها، وأي معنى فهموا مِنْ مدارجها. ولو جهلَ تفسيرَ سائر الآيات التي تتعلق بالمواعظ والقصص لم يضرّه ذلك في الاجتهاد؛ فإنَّ مِن الصحابة مَنْ كان لا يدري تلك المواعظ، ولم يتعلم بعدُ جميعَ القرآن، وكان مِنْ أهل الاجتهاد.

ثم معرفةُ الأخبار بمتونها وأسانيدها، والإحاطةُ بأحوال النقلة والرواة: عدولها وثقاتها، ومطعونها ومردودها، والإحاطةُ بالوقائع الخاصة فيها، وما هو عامٌّ وردَ في حالة خاصة، وما هو خاصٌّ عُمِّمَ في الكل حكمُه.

ثم الفرقُ بين الواجب والندب والإباحة والحظر والكراهة، حتى لا يشذ عنه وجهٌ مِنْ هذه الوجوه، ولا يختلط عليه بابٌ بباب.

ثم معرفةُ مواقع إجماع الصحابة والتابعين من السلف الصالحين، حتى لا يقع اجتهادٌ في مخالفة الإجماع.

ثم التهدِّي إلى مواضع الأقيسة، وكيفيةِ النظر والتردُّد فيها، مِنْ طلب أصل

أولاً، ثم طلبِ معنى مخيلٍ مستنبطٍ منه، فيعلِّق الحكم عليه، أو شبهٍ يغلبُ على الظنِّ فيُلحق الحكم به.

فهذه خمسُ شرائط لا بُدَّ من اعتبارها حتى يكون المجتهدُ مجتهداً واجبَ الاتباع والتقليد في حق العاميِّ، فإذا حصل المجتهدُ هذه المعارف ساغَ له الاجتهاد، ويكون الحكمُ الذي أدّى إليه اجتهادُه سائغاً في الشرع، ووجبَ على العامي تقليدُه والأخذُ بفتواه». انتهى.

وقال الرافعي وتبعَه في «الروضة»: «إنما تحصل أهليةُ الاجتهاد لمَنْ علم أموراً:

أحدُها: كتابُ الله تعالى، ولا يُشترط العلم بجميعه، بل بما يتعلقُ بالأحكام، ولا يُشترط حفظُه عن ظهر القلب.

الثاني: سُنةُ رسولِ الله ﷺ، لا جميعها، بل بما يَتعلق منها بالأحكام، ويُشترط أنْ يعرف منها الخاصَّ والعامَّ، والمطلقَ والمُقيَّدَ، والمُجملَ والمُبيَّنَ، والناسخَ والمنسوخَ. ومن السُّنة: المتواتر، والآحاد، والمرسل، والمتصل، وحال الرواة جرحاً وتعديلاً.

الثالث: أقاويلُ علماء الصحابة، ومَنْ بعدهم إجماعاً واختلافاً.

الرابع: القياسُ: فيعرف جليَّه وخفيَّه، وتمييزَ الصحيح من الفاسد.

الخامس: لسانُ العربية لغةً وإعراباً؛ لأنَّ الشرع وردَ بالعربية، وبهذه الجهة يعرف عموم اللفظ وخصوصه، وإطلاقه وتقييده، وإجماله وبيانه.

قال أصحابُنا: ولا يُشترط التبحُّر في هذه العلوم، بل يكفي معرفةُ جملٍ منها.

وزاد الغزالي تحقيقاتٍ ذكرَها في أصول الفقه:

منها: أنه لا حاجة إلى تتبُّع الأحاديث على تفرُّقها وانتشارها، بل يكفي أنْ يكون عنده أصلٌ يجمعُ أحاديثَ الأحكام، كسُنن أبي داود. ويكفي أنْ يعرفَ مواقعَ كل باب فيراجعه إذا احتاج إلى العمل بذلك الباب».

ونازعه النوويُّ في التمثيل بسُنن أبي داود، فإنه لم يستوعب الصحيحَ من أحاديث الأحكام ولا معظمَه.

«ومنها: أنه لا يُشترط ضبطُ جميع مواضع الإجماع والاختلاف، بل يكفي أنْ يعرف في المسألة التي يفتي فيها أنَّ قوله لا يخالِفُ الإجماع، بأنْ يعلم أنه وافقَ بعضَ المتقدِّمين، أو يغلبَ على ظنِّه أنَّ المسألة لم يَتكلم فيها الأولون، وعلى هذا قياس معرفة الناسخ والمنسوخ.

ومنها: أنَّ اجتماع هذه العلوم إنما يُشترط في المجتهد المطلق الذي يفتي في جميع أبواب الشرع، ويجوز أن يكون للعالِم منصبُ الاجتهاد في بابٍ دون باب.

وعدَّ الأصحابُ مِنْ شروط الاجتهاد معرفةَ أصولِ الاعتقاد.

قال الغزالي: وعندي أنه يكفي اعتقادٌ جازمٌ، ولا يُشترط معرفتُها على طرق المتكلِّمين ومادتهم التي يُحرِّرونها». انتهى.

وعبارةُ الغزالي في «المَنخول»: «لا بُدَّ مِنْ علم اللغة، فإنَّ مآخذ الشرع ألفاظٌ عربيةٌ، وينبغي أنْ يشتغل بفهم كلام العرب، ولا يكفيه الرجوعُ إلى الكتب، فإنها لا تدلُّ إلا على معاني الألفاظ، فأمّا المعاني المفهومة مِنْ سياقها وترتيبها لا يفهمُها إلا مشتغلٌ بها.

والتعمُّقُ في غرائب اللغة لا يُشترط.

ولا بُدَّ مِنْ علم النحو فمنه يثور معظمُ إشكالات القرآن.

ولا بُدَّ مِنْ علم الأحاديث المتعلِّقة بالأحكام، والتعويلُ فيه على الكتب جائزٌ.

ومعرفةِ الناسخ والمنسوخ.

وعلمِ التواريخ ليتبينَ المتقدِّمَ عن المتأخِّر.

والعلمِ بالسقيم والصحيح من الأحاديث.

وسيَرِ الصحابة ومذاهبِ الأئمة لكيلا يخرق إجماعاً.

ولا بُدَّ مِنْ أصول الفقه، ولا استقلالَ للنظر دونه.

وفقهُ النَّفس لا بُدَّ منه، وهو غريزةٌ لا تتعلق بالاكتساب.

ولا بُدَّ مِنْ معرفة أحكام الشرع». انتهى.

وذكر الغزاليُّ في «المُستصفى» أنه لا يلزم في الاجتهاد الإحاطةُ بجميع نصوص الكتاب والسُّنة، بل يكفيه الإحاطةُ بما يتعلقُ منها بالأحكام، وهو: خمسُ مئة آية مِنْ الكتاب، وأحاديثُ مضبوطة من السُّنة بالكتب، وإنْ لم تكن محصورة، ولا حاجةَ له إلى معرفة ما يتعلقُ منها بالمواعظ، والأخبارِ عن أمورِ الآخرة، أو القرونِ السالفةِ.

واستشكله التِّبْرِيزي في «تنقيحه» قال: «لأنَّ العلمَ بحصر دلائل الأحكام يتوقَّفُ على استقراءِ جميعِ جُملِ الكتابِ والسُّنةِ وفهمِ مقاصدِها، فكيف يجوز له الاقتصارُ على علم بعضها، وكيف يأمنُ أنْ يكون وراء ما حوى وحصَرَ أدلةٌ يمكنُ استفادةُ حكمِ الواقعة منها؟ فإنَّ وجوهَ دلالة الدلائل قد تختلفُ باختلاف نظر المُجتهدين، فيختص البعضُ بدركِ ضروبٍ منها.

ولهذا عُدَّ مِنْ خاصية الشافعي ـ رضيَ اللهُ عنه ـ التفطُّن لدلالةِ قولهِ ﷺ: «إذا

استيقظ أحدُكم مِنْ نومهِ فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً فإنه لا يدري أين باتتْ يدُه» على نجاسةِ الماءِ القليلِ بوقوع النجاسة فيه مِنْ غير تغيير.

ودلالةِ قولهِ عليه الصلاة والسلام: «تقعدُ إحداهنَّ شطرَ دهرها لا تصوم ولا تصلي» على تقديرِ أكثرِ مدةِ الحيضِ بخمسة عشر يوماً.

ودلالةِ قولهِ تعالى: ﴿وَمَا يَنبَغِي لِلرَّحْمَٰنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا ﴿٩٢﴾ إِن كُلُّ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَٰنِ عَبْدًا﴾ [مريم: ٩٢ ـ ٩٣] على أنَّ مَنْ ملكَ ولدَه عَتَقَ عليه، وما أظنُّ أنَّ أهل الحصر عدّوا هذه الآية مِنْ أدلة الأحكام». انتهى كلام التِّبْرِيزي.

وقال الأستاذ أبو منصور عبدُ القاهر بنُ طاهر التميمي في كتابه «التحصيل»: «مِنْ شرط المجتهد في الأحكام الشرعية:

أنْ يكون عالماً بأصول أحكام الشرع التي هي: الكتابُ، والسُّنةُ، والإجماعُ، والمقاييسُ الشرعيةُ.

وأنْ يكون عالماً بأصول هذه الأصول مِن الدلائل العقلية.

وأنْ يكون عالماً بجُملةٍ من اللغة يفصلُ بها بين الحقيقة والمجاز، ويعرفُ منها مراتب الخطاب.

وأنْ يكون عارفاً بضروبٍ مِنْ علم النحو والتصريف، ومعاني حروف المعاني.

وأنْ يكون عارفاً بجُملٍ من الأخبار المتعلقة بأحكام الشرع. وإنْ ذهبَ عن حفظه ما يتعلقُ منها بالقصص والمواعظ جازَ.

وأنْ يكون عارفاً بطرقِ الأخبار مِنْ تواترٍ وآحادٍ ومتوسطٍ بينهما؛ ليميز بين ما يُقطع به منها وبين ما لا يُقطع به.

وأنْ يكون عارفاً بشروطِ الرواة والأسبابِ التي تُردُّ بها الرواية، والأسبابِ التي تُقبل معها الرواية.

وأنْ يكون عارفاً بوجوهِ القياس ومواضعه، ووجوهِ الترجيح وأقسامه.

ثم يكون عارفاً بوجوهِ ترتيب الآيات والسُّنن والجمع بينها، وتخصيص بعضها ببعض، ونسخ بعضها ببعض، مع علمه بشروط النسخ والتخصيص.

ثم يكون عالماً بجُملٍ من أحكام الصحابة على الإجماع والاختلاف، حتى لا يشذَّ عنه إلا النادر.

ثم يكون عارفاً بجُملٍ مِنْ فروع الفقه، محيطاً بالمشهور منها، وبعضِ ما غمض منها كفروعِ الحيضِ، والرّضاع، والفرائض، والنُّذور، والوصايا، والعَين، والدَّيْن.

واختلفَ أصحابُنا في المُتعلِّق منها بالحساب:

فمنهم مَنْ قال: مِنْ شرطه معرفةُ وجوهِ الحساب فيها، وهذا هو الصحيح؛ لأنَّ منها ما لا يُمكن استخراج الجواب فيها إلا بالحساب، فمَنْ كانت هذه صفته فهو من أهل الاجتهاد».

وقال صاحبُ «المَحصول» ـ وتبعَهُ صاحبُ «الحاصل» ـ: «العلومُ التي يَحتاج إليها المجتهدُ ثمانية:

أربعةٌ كالأصول، وهي: الكتاب، والسُّنة، والإجماع، والمعقول.

وفي علم الكتاب تحقيقان:

أحدُهما: أنه لا حاجةَ إلى كلِّ الكتاب، بل إلى ما يتعلق بالأحكام الشرعية، وهي خمس مئة آية.

والثاني: أنه لا حاجةَ إلى حفظها، بل يعلم مواقعَها ليراجعها عند الحاجة.

وهذان التحقيقان جاريان في السُّنة.

وأمّا الإجماع فيَحتاج إلى معرفته لئلا يُفتي بخلافه.

وأمّا المعقول فالقياس بشرائطه.

وأربعة تجري مجرى التتمة:

فأحدُها: علمُ العربية كاللغة والنحو والتصريف.

وثانيها: علمُ كيفية استفادة التصوّرات والتصديقات مِنْ مادتها، وهو علم المنطق.

وثالثُها: علمُ الناسخ والمنسوخ.

ورابعُها: علمُ الجرح والتعديل.

ولا حاجةَ إلى الكلام، وتفاريع الفقه، فإنها نتيجةُ الاجتهاد، والشيء لا يتوقفُ على فروعه.

وعبارةُ «المَحصول»: «وأمّا تفاريع الفقه فلا حاجة إليها، لأنَّ هذه التفاريع ولَّدَها المُجتهدون بعد أنْ فازوا بمنصب الاجتهاد، فكيف تكون شرطاً فيه؟!

قال: «واعلمْ أنَّ الإنسانَ كلما كان أكملَ في هذه العلوم التي لا بُدَّ منها في الاجتهاد كان منصبُه في الاجتهاد أعلى وأتمَّ، وضبطُ القدرِ الذي لا بُدَّ منه على اليقين كالأمر المتعذِّر».

قال: «ويجوز أنْ تحصلَ صفةُ الاجتهاد في فنٍّ دون فنٍّ، بل في مسألةٍ دون مسألةٍ، فمَنْ عرَفَ ما وردَ من الآيات والسُّنن والإجماع والقياس في باب الفرائض وجب أن يتمكن من الاجتهاد.

وغايةُ ما في الباب أنْ يُقال: لعله شذَّ منه شيء، ولكنَّ النادر لا عبرة به، كما أنَّ المجتهدَ وإنْ بالغَ في الطلب فإنه يجوزُ أن يكون قد شذَّ عنه أشياء».

وقال ابنُ الصلاح: «لا يُشترط في المجتهد المستقل معرفة تفاريع الفقه؛ لأنها نتيجةُ الاجتهاد، فلو شُرطت فيه لزم الدَّور. نعم يُشترط في المجتهد الذي يتأدى به فرض الكفاية في الإفتاء ليسهل عليه إدراك أحكام الوقائع على قرب مِنْ غير تعبٍ كبيرٍ».

وهو معنى قول الغزالي: إنما يحصل الاجتهادُ في زماننا بممارسة الفقه، فهو طريقُ تحصيله في هذا الزمان، ولم يكن الطريقُ في زمن الصحابة ـ رضيَ اللهُ عنهم ـ ذلك.

وقال الشيخ تقيُّ الدين السبكي: [لا] يكفي في المجتهد التوسطُ في علوم العربية مِنْ لغةٍ وإعرابٍ وتصريفٍ ومعانٍ وبيانٍ، وفي أصولِ الفقه، بل لا بُدَّ أنْ يكونَ له فيها ملَكةٌ، وأنْ يكونَ مع ذلك قد أحاط بمُعظمِ قواعدِ الشرعِ ومارسَها بحيث اكتسبَ قوةً يفهمُ بها مقاصدَ الشرعِ.

وكأنَّ هذا هو الذي عبَّر عنه الغزالي بفقه النفس، ويُحتمل أن يكون غيره، وجزمَ به ابنُ السبكي في «جمع الجوامع»، وفسَّروه بأن يكون شديدَ الفهم بالطبع لمقاصد الكلام، بحيث يكونُ له قدرةٌ على التصرُّف.

قال الغزالي: إذا لم يَتكلم الفقيهُ في مسألةٍ لم يسمعْها ككلامهِ في مسألةٍ سمعَها فليس بفقيهٍ.

هذا مجموعُ كلامِ الناسِ في شروطِ الاجتهادِ.

قلتُ:

وحاصلُ ذلك أنَّ العلومَ المشترطةَ في الاجتهاد بضعة عشر:

أحدُها: علومُ الكتاب العزيز، وهي كثيرة جداً، وقد جمعتُ في أصولها كتاب «الإتقان في علوم القرآن»، وهو مجلد ضخم مشتمل على ثمانين نوعاً، وكلها أو أكثرها ممّا يتوقفُ عليه الاجتهاد.

ومِنْ أهمها معرفةُ أسباب النزول، وقد أفردتُ فيه كتاباً لم يؤلف مثله سمَّيتُه «لُباب النقول».

ومعرفةُ الناسخ والمنسوخ، وقد حرَّرتُه في «الإتقان» تحريراً بالغاً.

ومعرفةُ ما ورد من الأخبار والآثار في معاني الآيات، وقد أَلَّفتُ في ذلك «الدر المنثور في التفسير المأثور»، أربع مجلدات.

ومعرفةُ ما استنبطه العلماء منه من الأحكام، وقد أَلَّفتُ في ذلك «الإكليل في استنباط التنزيل».

ومعرفةُ أسراره وبلاغته ومجازاته وأساليبه، وقد أَلَّفتُ في ذلك «أسرار التنزيل»، ثلاث مجلدات.

ولي في تعلُّقات القرآن تصانيفُ أخر لا يُحتاج معها إلى غيرها.

الثاني: علوم السُّنة، وهي مئة علم، شرحتُها في الكتب التي أَلَّفتُها في علوم الحديث، وقد تتبعتُ ـ بحمد الله ـ جميعَ الأحاديث على تفرُّقها وانتشارها، فأحطتُ بأضعاف ما في الكتب الستة ـ فضلاً عن سنن أبي داود ـ مِنْ كتب الصحاح، والسُّنن، والجوامع، والمسانيد، والمعاجم، والأجزاء، والفوائد، والتواريخ.

مع معرفةِ مُتصلها، ومُرسلها، ومُعضلها، ومُنقطعها، ومُدلسها، ومُدرجها، وما اختُلف في وصلهِ وإرساله، وفي رفعهِ ووقفهِ.

ومعرفةِ أصحها وصحيحها، وحسنها لذاته وحسنها لغيره، وضعيفها المُتماسك، وواهيها ومنكرها ومتروكها، وشاذِّها، ومعلَّلها، وما اختُلف في صحته وحسنه وضعفه، ومتواترها ومشهورها وآحادها، وغريبها، وفردِها المُطلق وفردِها النِّسبي، وما له متابعٌ مِنْ لفظه، وما له شاهدٌ مِنْ معناه، وناسخها ومنسوخها، وأسباب ورودها.

وتصانيفي الحديثية كافلةٌ بكثيرٍ من ذلك.

الثالث: علمُ أصول الفقه، وهو أهمُّ ممّا بعده؛ لأجل كيفية الاستدلال، وتقدّم بعض الأدلة على بعض، والجمع بينها عند تعارضها.

وقد أَلَّفتُ فيه «منظومة جمع الجوامع»، وشرحتُها.

الرابع: علمُ اللغة، وهذا يُرجع فيه إلى الكتب المؤلفة في ذلك كـ «صحاح» الجوهري، و«تكملته» للصغاني، و«العباب»، و«القاموس» ونحوها، وإلى الكتب المؤلفة في غريب القرآن، وغريب الحديث.

الخامس: المعاني المفهومة من السياق، وهو الذي أشار إليه الغزالي في «المَنخول»، وأنه لا يُكتفى فيه بكتب اللغة، وقد أَلَّفَ في هذا النوع بخصوصه الراغبُ كتابه «مفردات القرآن»، وعقدتُ له في «الإتقان» فصلاً.

السادس والسابع: النحوُ والصرفُ، وكتبي فيهما كثيرةٌ، ولو لم يكن إلا «جمع الجوامع» و«شرحه» لكان فيهما غنية كبيرة.

الثامـن والتاسـع والعاشـر: المعانـي والبيان والبديـع، وقد أَلَّفتُ فيهـا «ألفية» وشرحتُها.

الحادي عشر: علمُ الإجماع والخلاف، وهذا يُؤخذُ مِنْ غضون الكتب، وأول ما يَحتاجُ فيه إلى ممارسة فقه المذهب حتى يحيط بمسائل القطع ومسائل الأقوال والوجوه، ثم يَنهضُ إلى مراجعة كتب بقية المذاهب والخلاف العالي، ولا يُشترط حفظ ذلك، بل يَعرف مواقعه ليراجعه عند الحاجة، كما تقدَّم في كلام الغزالي والرافعي والنووي.

الثاني عشر: علمُ الحساب، وهذا شرطٌ في المجتهد المطلق في جميع أبواب الشرع، أمّا المجتهد فيما عدا الفرائض ونحوها فلا يُشترط فيه. ولهذا لم يذكره الشيخان، ولا غيرُهما، سوى الأستاذ أبي منصور.

الثالثَ عشر: فقه النفس.

الرابعَ عشر: الإحاطة بمعظم قواعد الشرع الذي ذكرَه السبكي إنْ عددناه مغايراً لفقه النفس، وإلا فهو وما قبلَه واحدٌ.

وينبغي أنْ يُضمَّ إلى ذلك:

خامسَ عشر: وهو علمُ الأخلاق ومداواةِ القلوب، أخذاً مِنْ كلام صاحب «قُوت القلوب».

وذكَر ابنُ السبكي في «جمع الجوامع» مِنْ شروطه أن يكون عارفاً بالدليل العقلي، وهو المنزلة الأصلية، وبأنا مكلفون بالتمسُّك به ما لم يرد ناقلٌ عنه.

ولا حاجة إلى إفراد هذا شرطاً؛ لأنه مِنْ جملة أصول الفقه.

وأمّا علمُ الكلام فالراجح عدمُ اشتراطه كما قاله الغزالي والشيخان.

وأمّا علمُ المَنطق فأقل وأذل مِنْ أن يُذكر، وقد كان المُجتهدون وتقرَّرت المذاهب في المئة الأولى والثانية والمنطقُ بعدُ في جزيرة قبرس لم يدخل بين المسلمين، ولا أُحضر إلى بلاد الإسلام مِنْ قبرس إلا في خلافة المأمون. وعلمُ أصول الفقه والبيان يغنيان عنه في كيفية الاستفادة، ولم يذكره أحدٌ من الفقهاء والأصوليين بل زجروا عنه وحرَّموا الاشتغال به.

ولم يوافِقْ صاحبي «المَحصول» و«الحاصل» أحدٌ على عدِّه شرطاً. حتى ولا البيضاوي الذي «منهاجُه» مختصر من «الحاصل».

وقد قال الشيخ تقيُّ الدين بن تيميّة في كتاب «نصيحة أهل الإيمان في الردِّ على منطق اليونان»: «مَنْ قال مِن المتأخرين: إنَّ تعلُّمَ المنطق فرضٌ على الكفاية أو إنه مِنْ شروط الاجتهاد، فإنه يدلُّ على جهلِهِ بالشرع، وجهلِهِ بفائدة المنطق، وفسادُ هذا القولِ معلومٌ بالاضطرار مِنْ دين الإسلام، فإنَّ أفضلَ هذه الأمة من الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين عَرفوا ما يجبُ عليهم، وكملَ علمُهم وإيمانُهم قبل أن يُعرف منطق اليونان». انتهى.

***

فائدة:

قال الشهرستاني: «بأي شيءٍ يَعرف العاميُّ أنَّ العالم قد وصل إلى هذا الاجتهاد؟ وكذلك المجتهد نفسُه متى يعلم أنه قد استكملَ شرائط الاجتهاد؟ فيه نظر».

كـذا فـي عـدَّة نُسَـخٍ مِـنْ كتابه مِـنْ غيـر زيـادةٍ عليـه، وكأنه لـم يتضحْ لـه فيه شـيءٌ يذكرُه.

ويَظهرُ أنْ يُقال: إنَّ العالم يَعرف ذلك مِنْ نفسه بأنْ يعلم أنه أتقنَ الآلةَ كل الإتقان، ويجد له ملكةً وقدرةً على الاستنباط واستخراج الأحكام الخفية من الأدلة البعيدة، على نظير ما حُكِيَ عن إمام الحرمين أنه سُئِل: ما الدليل على أن الباري تعالى ليس في جهة؟

فقال: الدليل عليه قولُه ﷺ: «لا تفضلوني على يونس بن متّى»، فخفيَ وجهُ الدلالة على الحاضرين، فقرَّره لهم بطريقه.

فمثلُ هذا الاستنباط الدقيق إنما يدركه مجتهدٌ، بخلاف أخذ الأحكام الظاهرة من الأدلة القريبة، فإنَّ ذلك يقدر عليه كلُّ عالم وإنْ لم يبلغ درجة الاجتهاد.

وأمّا معرفةُ العامي ذلك فلا تمكن إلا بإخبار المجتهد عن نفسه؛ لأنَّ الاجتهاد معنى قائمٌ بالنفس لا اطلاع للعاميِّ عليه. نعم قد يُدرِك ذلك بكثرة الاختبار مَنْ له أهلية الاختبار.

والظاهرُ قبولُ قول العالم في الإخبار عن نفسِهِ أنه وصلَ إلى حدِّ الاجتهاد إذا كان عَدْلاً، قياساً على قولهم: مَنْ ادعى الصُّحبة قُبِلَ قولُه في ذلك إذا كان عَدْلاً، لأنَّ عدالته تمنعه مِنْ أنْ يكذب، ولا نظرَ إلى اتهامه بكونه يدَّعي لنفسه رتبة عالية.

ثم رأيتُ هذا الذي جزمتُ به مُصرَّحاً به للإمام أبي الفتح بن بَرْهان، فإنه قال في «كتابه في الأصول» ما نصُّه:

«مسألة: اختلفَ الناسُ في العاميِّ إذا حدثتْ له حادثة، هل يجوز له تقليدُ مَنْ شاء، أو يتعيّنُ عليه النظرُ في أعيان المُجتهدين؟

فقال قائلون: يجبُ عليه أن يتلقف مِنْ كل بابٍ مِنْ أبواب الفقه مسائل ويحفظ أجوبتها ويسأل العالم فإنْ أصابَ في الجواب قلَّده.

وقال قائلون: يقلد مَنْ ظهر اسمُه في البلد، وشاع اسمُه في ألسن الناس.

وقال قومٌ: بل يقولُ للعالم: أمجتهدٌ أنت فأقلدك؟ فإنْ أجابه إلى ذلك قلده.

وهذا أصحُّ المذاهب.

والحجةُ فيه:

أنَّ أصحاب النبي عليه الصلاة والسلام ما كلَّفوا أحداً من العوام الاجتهاد في عين المقلَّدين، ولو كان ذلك لنُقل، ومثل هذا لا يجوز إهماله.

ولم يُنقل عن أحد من السلف أنهم كلَّفوا العامي حفظ المسائل وامتحان العلماء بها.

ولأنَّ العالم قد يتغير اجتهادُه مخالفة للعامي، فما حَفظ من الجواب لا يكون قادحاً في جوابه، ولا يكون مانعاً مِنْ تقليده، ولا يجوز تكليف العوام ذلك.

ولأنَّ الإنسانَ قد يتسع اسمُه في قريته وبلدته لصِغرها وقلة العلماء بها، ثم لا يكون مِنْ أهل الاجتهاد، فلا يُكتفى بالاسم.

وأمّا عمدةُ الآخرين فإنهم زعموا أنَّ الطلب إلى أقصى الممكن واجب، وأقصى الإمكان هو الامتحان في المسائل والرجوع إلى من اشتهر اسمُه.

وقد قدَّمنا الجوابَ عن هذا وبيَّنا أنَّ الامتحانَ ليس طريقاً.

وأنَّ ظهور العلم ليس دليلاً.

بل أقصى الممكن هو تقليدُه في قوله: «إني مجتهد عالم» بعد أن يكون عدلاً

موثوقاً بدينه، فإنَّ الظاهر من المُسلم العدل أنه لا يُقدم على الفتوى في الدين ـ وهي مِنْ محظورات الأمور ـ إلا وهو أهلٌ لها، وإنْ جاز أن يحسن ظنه في نفسه فيظن أنه مجتهد، وليس كذلك، ولكن هذا هو الغاية.

ولا يتأتى للعاميِّ الخلاصُ مِنْ هذه الورطة إلا أنْ يصير مجتهداً فيصير حينئذ عارفاً بالمُجتهدين، وإذ ذاك استغنى عن التقليد، فأقصى الممكن في حق العاميِّ الرجوع إلى قول العدل: إني عالم، فيجوز له حينئذ تقليدُه». انتهى.

ورأيتُه أيضاً مُصرَّحاً به في كلام ابن عرَفة ـ مِنْ أئمة المالكيّة ـ فقال في كتابه المشهور في الفقه: «قال في «المُدوّنة»: لا ينبغي لطالب العلم أنْ يفتي حتى يراه الناس أهلاً للفتوى. وزاد ابنُ رشد في حكايته: ويرى هو نفسَه أهلاً لذلك».

قال ابنُ عرَفة: «وهي زيادة حسنة لأنه أعرفُ بنفسه، وذلك أنْ يعلم مِنْ نفسه أنه كملتْ له آلاتُ الاجتهاد، وذلك علمه بالكتاب وناسخه ومنسوخه، ومُفصله مِنْ مُجمله، وعامِّه مِنْ خاصِّه، وبالسُّنة مميزاً بين صحيحها وسقيمها، عالماً بأقوال العلماء، وما اتفقوا عليه وما اختلفوا فيه، عالماً بوجه القياس ووضع الأدلة مواضعها، وعنده مِنْ علم اللسان ما يَفهم به معاني الكلام». انتهى.

وقال ابنُ بَرْهان أيضاً في كتاب الإجماع مِنْ كتابه المذكور: «لا يتأتى لأحدٍ معرفةُ المجتهد إلا أن يكون مِنْ أهل الاجتهاد فيعلم مرتبته بمطارحة المسائل». هذا لفظُه.

وقال القاضي أبو يعلى بنُ الفرّاء من الحنابلة في كتاب «الأحكام السلطانية»: «العلم بأنه ـ يعني القاضي ـ مِنْ أهل الاجتهاد يحصلُ بمعرفة الإمام المجتهد له وباختباره إيّاه ومسألته».

* * *

تنبيه:

العجبُ ممَّنْ لا يصدِّقُ بوجود مجتهدٍ اليومَ مع صلاحية القدرة الإلهية بمثل ما وقع في الزمن الماضي، وأعظم منه.

وأغربُ مِنْ ذلك أنه يُتلى على آذانهم في كتب الأصول بكرة وعشياً ذكرُ المُجتهدين من اليهود والنصارى، فكيف يقرون بإمكان الاجتهاد في أولئك الملل ويستبعدونه في المتأخرين من هذه الملة الشريفة التي حباها الله بكل خير، مع الأحاديث الدالة على استمراره فيهم إلى قيام الساعة أو إلى وجود أشراطها، ومع قولِهِ ﷺ: «مثل أمتي مثل المطر لا يُدرى أوله خير أم آخره»، وقولِهِ ﷺ: «يبعث اللهُ على رأس كل مئة سنة مَنْ يجدِّد لهذه الأمة أمر دينها»؟!

وقد رأيتُ بخطِّ الكمال الشُّمُنِّي والد شيخِنا الإمام تقيِّ الدين ما نصُّه:

«قال شيخُنا عزُّ الدين بنُ جَماعة: إحالةُ أهل زماننا وجود المجتهد يصدرُ عن جبنٍ ما، وإلا فكثيراً ما يكون القائلون لذلك من المُجتهدين، وما المانعُ مِنْ فضل الله واختصاص بعض الفيض والوهب والعطاء ببعض أهل الصفوة؟». انتهى.

وقد ذُكر في عدةٍ مِنْ كتبِ الأصول أنه رُبَّ امرأة في خِدْرها بلغتْ درجة الاجتهاد ولا يُشعر بها. فكيف يُسْتبعدُ ذلك على مَنْ خدمَ العلم نحو ثلاثين سنة؟!

وقد ذُكر في ترجمة القفّال أنه كان أول أمره يتعانى صنعة الأقفال، ثم اشتغل بالعلم وهو كبيرٌ ـ أظنُّه ابن أربعين ـ ووصلَ بعد ذلك إلى درجة الاجتهاد.

* * *

٦ ـ فصل

قال ابنُ السبكي في «الترشيح»: «قال لي الشيخ شهابُ الدين بن النقيب صاحبُ «مختصر الكفاية» وغيرِها من المُصنَّفات: جلستُ بمكة بين طائفةٍ من العلماء وقعدنا نقولُ: لو قدَّرَ اللهُ تعالى بعد الأئمة الأربعة في هذا الزمان مجتهداً عارفاً بمذاهبهم أجمعين يركِّب لنفسه مذهباً من الأربعة بعد اعتبار هذه المذاهب المختلفة كلها لازدان الزمانُ به وانقاد الناسُ، فاتفق رأيُنا على أنَّ هذه الرتبة لا تعدو الشيخ تقي الدين السبكي، ولا ينتهي إليها سواه».

خاتمة:

قال الغزالي في «المَنخول»: «فصل: في كيفية سردِ الاجتهاد ومراعاة ترتيبه.

قال الشافعي: إذا رُفعت إليه واقعةٌ فليعرضها على نصوص الكتاب.

فإنْ أعوزه فعلى الأخبار المتواترة، ثم على الآحاد.

فإنْ أعوزه لم يخض في القياس، بل يلتفت إلى ظواهر القرآن.

فإنْ وجدَ ظاهراً نظر في المُخصِّصات مِنْ قياس وخبر، فإنْ لم يجد مخصصاً حكم به.

وإنْ لم يعثرْ على لفظ مِنْ كتابٍ ولا سُنةٍ نظرَ إلى المذاهب، فإنْ وجدها مجمعاً عليها اتبع الإجماعَ.

وإنْ لم يجد إجماعاً خاضَ في القياس.

ويلاحظ القواعد الكلية أولاً، ويقدِّمها على الجزئيات، كما في القتل بالمثقَّل، تقدَّم قاعدة الردع على مراعاة الآلة.

فإنْ عدم قاعدةً كليةً نظرَ في النصوص ومواقع الإجماع، فإنْ وجدَها في معنى واحد ألحق به، وإلا انحدر إلى قياسٍ مخيل.

فإنْ أعوزه تمسَّك بالشَّبه.

ولا يعوّل على طردٍ إنْ كان يؤمنُ بالله تعالى ويعرفُ مآخذَ الشرع.

هذا تدريجُ النظر على ما قاله الشافعي».

قال الغزالي: «ولقد أخّر الإجماعَ عن الأخبار، وذلك تأخيرُ مرتبة لا تأخير عمل، إذ العملُ به مقدَّم، ولكن الخبر يتقدم في المرتبة عليه، فإنه مستند قبول الإجماع».

وقال في «الروضة»: «فرع: المُنتسبون إلى مذهب الشافعي وأبي حنيفة ومالك ثلاثة أصناف:

أحدُها: العوام.

الثاني: البالغون رتبة الاجتهاد، وقد ذكرنا أنَّ المجتهد لا يقلِّد مجتهداً، وإنما ينسب هؤلاء للشافعي؛ لأنهم جروا على طريقته في الاجتهادِ واستعمالِ الأدلة وترتيبِ بعضها على بعض، ووافقَ اجتهادُهم اجتهادَه، وإذا خالفَ أحياناً لم يبالوا بالمخالفة.

والصِّنفُ الثالث: وهم المتوسطون، وهم الذين لا يبلغون رتبة الاجتهاد في أصل الشرع، لكنهم وقفوا على أصول الإمام في الأبواب، وتمكَّنوا مِنْ قياسِ ما لم يجدوه منصوصاً له على ما نصّ عليه، وهؤلاء مقلِّدون له». انتهى.

وقال البلقيني في «تصحيح المنهاج» ما نصُّه:

«قال الماوردي في «الأحكام السُّلطانية»: إذا كان القاضي شافعياً لم يلزمه

المصيرُ في أحكامه إلى أقاويل الشافعي حتى يؤديه اجتهادُه إليها، وإنْ أدّاه اجتهادُه إلى الأخذ بقول أبي حنيفة عملَ به.

وقال في «الحاوي»: إنَّ القاضي المنتسب إلى مذهب كالشافعي وأبي حنيفة لا يجوز له تقليدُ صاحب المذهب، بل يعمل على اجتهاد نفسه وإنْ خالفَ مذهبَ من اعتزى إليه.

قال بعضُ أصحابنا: «إنه يَحكمُ بمذهب صاحبه. وأصولُ الشرعِ تُنافيه».

وكذا في «الذخائر». انتهى.

فانظرْ إلى هؤلاء الأئمة كيف لم يستنكروا أن يكونَ الإنسانُ مجتهداً وهو مع ذلك ينتسبُ إلى الشافعي أو أبي حنيفة أو غيرهما.

* * *

٧ـ **فصل**: روى أبو داود والحاكم عن أبي هريرة أن رسولَ الله ﷺ قال: «إن الله يبعثُ على رأس كلِّ مئةِ سنةٍ مَنْ يُجدِّد لها دينَها».

قال بعضُ شُرّاح الحديث: «ذهب بعضُ العلماء إلى أنه لا يلزم أن يكون المبعوثُ على رأس المئة رجلاً واحداً، بل قد يكون واحداً، وقد يكون أكثر، فإنَّ انتفاعَ الأمّة بالفقهاء ـ وإنْ كان عامّاً في أمور الدين ـ فإنَّ انتفاعهم بغيرهم أيضاً كثيرٌ، مثل أولي الأمر، وأصحاب الحديث، والقراء، والوعاظ، والزُّهاد، وأصحاب الطبقات، يُنتفع بكلٍ في فن لا يُنتفع بالآخر فيه.

فأولو الأمر يُنتفع بهم في العدل والتناصف، وحقن الدماء، والتمكُّن مِنْ إقامة قوانين الشرع.

وأصحاب الحديث يُنتفع بهم في ضبط الأحاديث التي هي أدلة الشرع.

والقراء يُنتفع بهم في حفظِ القراءة وضبطِ الروايات.

والزُّهاد يُنتفع بهم في المواعظ والحثِّ على لزوم التقوى والزهدِ في الدنيا.

فكلٌّ واحد يَنفعُ بغير ما ينفع الآخر».

قال: «لكن الذي ينبغي أن يكون المبعوثُ على رأس المئة رجلاً واحداً يُشار إليه في كل فنٍّ مِنْ هذه الفنون». وهو المجتهدُ.

قال: «فإذا حُمل تأويلُ الحديث على هذا الوجه كان أولى وأشبه بالحكمة».

قال: «ثم المرادُ مَن انقضت المئةُ وهو حيٌّ عالمٌ يُشار إليه». انتهى.

قلتُ:

ويؤيد ما ذكره هذا الشارحُ مِنْ أن المراد في الحديث رجل واحد لا مجموع

أناس ما أخرجه أبو إسماعيل الهَروي عن حميد بن زنجويه قال: سمعتُ أحمد بن حنبل يقول: يُروى في الحديث عن النبي ﷺ أنَّ الله يمنُّ على أهل دينه في رأسِ كلِّ مئةِ سنةٍ برجل فيبيِّن لهم أمرَ دينهم، وإني نظرتُ في مئة سنة فإذا هو عمر بن عبد العزيز، وفي رأس المئة الثانية فإذا هو محمد بن إدريس.

وأخرج البيهقي مِنْ طريق أبي بكر المروزي قال: قال أحمدُ بن حنبل: ذُكر في الخبر أنَّ الله يقيِّضُ في رأس كل مئة سنة مَنْ يُعلِّم الناسَ السُّنن، وينفي عن النبي ﷺ الكذبَ، فنظرنا فإذا في رأس المئة عمر بن عبد العزيز، وفي رأس المئتين الشافعي.

وقال الحاكم: «سمعتُ أبا الوليد حسان بن محمد الفقيه يقول: سمعتُ شيخاً مِنْ أهل العلم يقول لأبي العباس بن سُريج: أبشرْ أيها القاضي؛ فإنَّ الله منَّ على المؤمنين بعمر بن عبد العزيز، فأظهرَ كلَّ سنّةٍ وأماتَ كلَّ بدعة، ومَنَّ على رأس المئتين بالشافعي حتى أظهر السُّنة وأخفى البدعة، ومَنَّ على رأس الثلاث مئة بك. انتهى.

قلتُ:

قد استُقري المبعوثون على رأس القرون فوُجدوا كلهم مجتهدين:

فعمر بن عبد العزيز قال الذهبي في «العبر»: «إنه بلغ رتبة الاجتهاد».

والشافعي سيّد المُجتهدين.

وابن سُريج مِنْ كبار المُجتهدين ومِنْ أصحاب الوجوه.

وعدّوا على رأس المئة الرابعة أبا الطيب سهل بن محمد الصُّعْلُوكي، أو الشيخ أبا حامد إمام العراقيين، وكلاهما من المُجتهدين وأصحاب الوجوه.

وعدّوا على رأس الخامسة الغزالي، وهو من المُجتهدين كما ذكره ابنُ الصلاح في «فتاويه».

وعلى السادسة الرافعي.

وعلى السابعة ابن دقيق العيد.

وعلى الثامنة البلقيني، وكلهم موصوفون بالاجتهاد.

* * *

٨ ـ فصل

ذَكَرَ ذاكرٌ أنَّ الاجتهاد قد انقطعَ مِنْ مئتي سنةٍ أو أزيد.

وهذا كلامُ مَنْ لا علمَ له بطبقات العلماء ولا وقفَ على تراجمهم:

فقد كان الشيخ تقيُّ الدين بن الصلاح مِنْ أهل الاجتهاد وادَّعى هو ذلك.

حكى الإمامُ أبو شامة في كتابه «الباعث على إنكار البدع والحوادث» أنَّ الشيخ تقي الدين بن الصلاح استُفتي في صلاة الرغائب، فأجابَ بأنها من البدع المنكرة وحديثها موضوع، ثم إنه بعد مدةٍ صنَّفَ جزءاً في تقريرها بتحسين حالها وإلحاقها بالبِدع الحسنة، فشنَّع عليه الناسُ بأنه ناقضَ ما أفتى به أولاً، فاعتذرَ عن ذلك بأنه تغيَّر اجتهادُه، وقال: الاجتهاد يختلف على ما قد عُرف».

قال أبو شامة: «ونحن نأخذُ باجتهاده الأول الموافق للدليل وفتوى غيره، ونردُّ اجتهادَه الثاني المنفردَ هو به». انتهى.

فهذا صريحٌ من ابن الصلاح في دعوى الاجتهاد، ومِنْ أبي شامة في تقريره على ذلك.

وكانت وفاة ابن الصلاح سنة ثلاث وأربعين وست مئة.

***

ويليه: الشيخ عز الدين بن عبدالسلام.

فقد ذكرَ ابنُ كثير في «تاريخه» أنَّ الشيخ عز الدين بن عبدالسلام كان في آخر أمره لا يتقيّد بالمذهب، بل اتسع نطاقُه، وأفتى بما أدّى إليه اجتهادُه.

وقال الذهبي في «العِبر» في ترجمته: «انتهتْ إليه معرفة المذهب، وبلغَ رتبة الاجتهاد».

ووصفه ابنُ السبكي في «الطبقات» بالاجتهاد المطلق.

وكانت وفاته سنة ستين وست مئة.

***

وبعده: أبو شامة.

وصفه الشيخ تاجُ الدين الفركاح بأنه مجتهد.

وذكر ذلك ابنُ السبكي في «الطبقات» فقال: «وكان يُقال: إنه بلغ رتبة الاجتهاد».

وكانت وفاته سنة خمس وستين وست مئة.

***

ويليه: النووي.

فإنَّ له في «شرح المهذب» وغيره اختياراتٍ مِنْ حيث الدليل خارجة عن المذهب، ولولا أنه بلغَ رتبةَ الاجتهاد لم يفعل ذلك.

وكانت وفاته سنة ست وسبعين وست مئة.

***

وفي عصره: الشيخ تاج الدين الفَزاري المشهور بالفرْكاح.

صرَّحَ بدعوى الاجتهاد، فألّف كتاباً سمّاه «الرُّخصة العَميمة في أحكام الغنيمة» قرّرَ فيه شيئاً خارجاً عن المذهب، وقال في آخره: «فهذا ما أدّى إليه الاجتهادُ في هذه الأموال، على حسب هذه الأحوال، بالاستنباطِ مِنْ كلام الرسول ومغازيه، وأقوال العلماء». هذه عبارتُه.

وقد ذكر الإِسنوي وغيره أنَّ النووي صنَّفَ كتاباً في الردِّ على الفركاح في هذه المسألة.

وقد كنتُ قديماً أتعجَّبُ من الفركاح كيف يُصنِّفُ في أنَّ الغنيمة لا يجب قَسْمها، فإنَّ هذا شيء لا يُعرَفُ في مذهب الشافعي، ولم أزلْ في عجبٍ مِنْ ذلك حتى رأيتُ كتابَه وتصريحه فيه بأنَّ هذا قاله اجتهاداً له لا نقل المذهب، فانجلى ما كان في خاطري مِنْ ذلك.

وكانت وفاة الفِرْكاح سنة تسعين وست مئة.

***

وفي عصره: ابنُ المُنيّر الإسكندراني.

قال ابنُ فرحون في «طبقات المالكية»: «كان ممَّن له أهلية الترجيح والاجتهاد في مذهب مالك».

وكانت وفاته سنة ست وثمانين وست مئة.

***

ويليه: ابنُ دقيق العيد.

فقد ادّعى هو الاجتهاد المطلق، وقامتْ عليه الغوغاءُ في زمنه بسبب ذلك، وأنشد هو في ذلك:

ذنبي إلى البُهْمِ الكوادنِ أنني ... غلّستُ في طلبِ العُلا وتصبَّحوا

لو لم يكن لي في القلوبِ مهابةٌ ... لم يُكثروا بالطعن فيَّ ويقدحوا

نظروا بعينِ عداوةٍ ولوَ انَّها ... عينُ الرضى لاستَحسنوا ما استَقبحوا

قال في «الطالع السعيد» في ترجمته: «ذو الباعِ الواسعِ في استنباط المسائل، والأجوبةِ الشافيةِ لكل سائل».

إلى أنْ قال: «إنْ ذُكر التفسيرُ فمحمد فيه محمود المذهب، أو الحديث فالقُشيري فيه صاحب الرقم المُعْلَم، والطِّراز المُذْهب، أو الفقه فأبو الفتح العزيز، والإمامُ الذي الاجتهاد إليه يُنسب».

إلى أنْ قال: «جعل وظيفة العلم والعمل له ملة، حتى قال بعضُ الفضلاء: مِنْ مئةِ سنةٍ ما رأى الناسُ مثله.

وكُتِبَ له «بقيةُ المُجتهدين»، وقُرئ بين يديه، فأقرَّ عليه.

ولا شك أنه مِنْ أهل الاجتهاد، ولا يُنازِعُ في ذلك إلا مَنْ هو مِنْ أهل العناد. ومَنْ تأمل كلامَه عَلِمَ أنه أكثرُ تحقيقاً وأمتنُ، وأعلمُ مِنْ بعض المُجتهدين فيما تَقدَّم وأتقن».

ثم قال: «حكى صاحبُنا الفقيهُ الفاضلُ العَدْل علَم الدين الأُصفوني قال: ذكرَه شيخُنا العلامة علاء الدين علي بن إسماعيل القُونوي فأثنى عليه، فقلتُ له: لكنه ادّعى الاجتهاد، فسكتَ ساعة مفكِّراً وقال: والله ما هو ببعيد».

قال: «وقال شيخُنا أبو حيان: هو أشبه مَنْ رأيناه يميلُ إلى الاجتهاد.

وقال الشيخ فتح الدين بن سيِّد الناس في ترجمته: كان حسن الاستنباط للأحكام والمعاني من السُّنة والكتاب».

وقال ابنُ السبكي في «الطبقات الكبرى»: «هو المجتهد المطلق».

قال: «ولم ندرك أحداً مِنْ مشايخنا يختلفُ في أنَّ ابن دقيق العيد هو العالم

المبعوث على رأس السبع مئة المشار إليه في الحديث النبوي صلى الله على قائله وسلم، فإنّه أستاذ زمانه علماً وديناً».

وقال الكمال الأُدْفُوي: «أخبرني الشيخ نجمُ الدين القَمُولي أن الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد أعطاه دراهم، وأمره أن يشتري بها ورقاً ويجلِّده أبيض.

قال: ففعلتُ ذلك، وكان عدد الكراريس خمسة وعشرين كراساً، فصنَّف تصنيفاً. وقال: إنه لا يظهره في حياته».

قال ابنُ النّقاش: يُذكر أن ذلك الكتاب اسمه «التسديد في ذمِّ التقليد». وذكروا أنَّ ابنَ عدلان أخذه إليه واختصَّ به.

قال: ولعمري إنَّ هذا الكتاب لفردٌ في معناه، فذٌّ في جلالته ومبناه».

وقال الصلاحُ الصفدي في «تذكرته»: «لم تجتمع شروطُ الاجتهاد في أحد في عصر ابن دقيق العيد إلا فيه».

ووصفه الحافظُ ابن حجر في خُطبة كتابه «تغليق التعليق» بأنه مجتهد العصر.

وكانت وفاته سنة اثنتين وسبع مئة.

***

ويليه: ابنُ الرفعة.

فقد كان له أهلية الاجتهاد والترجيح في المذهب، وله ترجيحاتٌ اعتمدها الإِسنوي وغيره.

وكانت وفاته سنة عشر وسبع مئة.

***

ويليه: الكمال ابن الزَّمَلْكاني.

قال الذهبي فيه: «كان عالمَ العصر، وكان مِنْ بقايا المُجتهدين».

ونقل ذلك ابنُ السبكي في «الطبقات».

وكانت وفاته سنة سبع وعشرين وسبع مئة.

* * *

ويليه: التقيُّ ابن تيمية.

وصفه غيرُ واحد بالاجتهاد، ومنهم الشيخ وليُّ الدين العراقي في «فتاويه».

* * *

ويليه: التقيُّ السبكي.

فقد وصفه غيرُ واحد في زمانه وبعده بالاجتهاد، ووصفه ولدُه بالاجتهاد المطلق.

* * *

ويليه: ولدُه الشيخ تاج الدين.

فقد كتبَ ورقةً لنائب الشام في عصره في واقعةٍ وقعتْ له فقال في آخرها: وأنا اليوم مجتهدُ الدنيا على الإطلاق، لا يستطيع أحدٌ أنْ يردَّ على هذه الكلمة.

والرجلُ مقبولٌ فيما قال عن نفسه، فإنَّ العلماءَ أدين وأورع وأخشى لله مِنْ أن يتقولوا الباطل.

وله تأليفٌ على قوله تعالى: ﴿ أَمْ يَحْسُدُونَ ٱلنَّاسَ عَلَىٰ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ ﴾

[النساء: ٥٤] أشار فيه إلى دعوى الاجتهاد، وذكرَ أنه يَستنبط منها ما يزيدُ على مئة وعشرين فائدة لم يُسبق إلى استنباطها، ووفّى بذلك.

وقد ذكرَ هو في كتابه «جمع الجوامع» لمّا تكلَّمَ على مسألة خلو الزمان عن مجتهد فقال: «والمختارُ أنه لم يثبت وقوعُه».

فهذا نصٌّ بأنَّ الزمان إلى حين عصره ما خلا مِنْ مجتهد.

* * *

وفي عصره: الإمام فقيه زمانه شيخ الشافعية جمال الدين الإِسنوي.

فقد كانت له أهلية الاجتهاد في المَذهب ترجيحاً وتخريجاً.

* * *

وفي هذا العصر أيضاً: العلامة شمس الدين محمد بن يوسف القُونوي الحنفي.

قال ابنُ حجر: «صار له في آخر أمره اختياراتٌ تخالف المذاهب الأربعة لما يظهر له مِنْ دليل الحديث».

* * *

وبعده: الشيخ سراج الدين البُلقيني.

وصفه غيرُ واحد بالاجتهاد، ولم يَختلف في ذلك اثنان.

قال ولدُه شيخُنا قاضي القضاة علَمُ الدين في «ترجمته»: «بلغَ ـ بحمد الله ـ درجتي الاجتهاد: التقييد والإطلاق، فتمكَّنَ من استخراج الأحكام بالاستنباط من الدلائل».

* * *

وبعده: ولدُه الشيخ جلال الدين، وتلميذُه الشيخ وليُّ الدين العراقي.

كلاهما كان لهما أهليةُ الاجتهاد لما اجتمع لهما من العلوم التي هي الآلة.

***

وكان في زمنهما: العلامة مجد الدين الشِّيرازي صاحب «القاموس».

ادّعى الاجتهاد وصنَّفَ في ذلك كتاباً سمّاه «الإصعاد إلى رتبة الاجتهاد».

***

وبعدهما: العلامة كمال الدين بن الهُمام.

ذُكرعنه أنه ادّعى الاجتهاد، وكلامُه في «شرح الهداية» يُومئ إلى ذلك.

***

وكان شيخُنا شيخ الإسلام شرف الدين المُناوي ممَّن له أهليةُ الاجتهاد في المذهب، وله اختيارات.

وقد سمعتُهُ يُقرِّر اختيارَه في أنه لا متعة للزوجة[1] بطريقةٍ سقتُها عنه في «حواشي الروضة»، وهو خلافُ المعروف في المذهب، وهذا دليلٌ على أنه بلغ رتبة الاجتهاد، فإنه كان أورعَ مِنْ أن يتصرفَ بالاختيار ولم يبلغْ رتبته.

***

فقد بانَ بمَنْ سردناهم أنَّ الاجتهاد لم ينقطع في المدة المذكورة.

وقال ابنُ عرَفة ـ مِنْ متأخري المالكية ـ في كتابه المشهور: «كان شيخُنا ابنُ عبد السلام ـ يعني أحد أئمة المالكية ـ ييسّر أمر الاجتهاد، ويقول: لا يجوز تولية

---

(١) في النسخة الهندية: للرجعية.

المقلِّد البتة؛ لأنَّ مواد الاجتهاد موجودةٌ، ولا يخلو الزمان عن مجتهد إلى زمن انقطاع العلم كما أخبر به ﷺ، وإلا كانت الأمةُ مجتمعة على الخطأ.

قال ابنُ عرَفة: «وقد قال الفخرُ الرازي في «المَحصول»، وتبعه السِّراجُ في «تحصيله»، والتاجُ في «حاصله» في كتاب الإجماع ما نصُّه:

«ولو بقي من المُجتهدين ـ والعياذُ بالله ـ واحد كان قولُه حجةً».

قال: «فاستعاذتهم تدلُّ على بقاء الاجتهاد في عصرهم».

قال: «والفخر توفي في سنة ست وست مئة». هذا كلام ابن عرفة.

وابن عرفة كان في أوائل هذا القرن، فإنه توفي سنة ثلاث وثماني مئة، وشيخه ابن عبد السلام المذكور مات سنة تسع وأربعين وسبع مئة.

وقد راجعتُ عبارةَ «المَحصول» فوجدتُ نصَّها: «المُعتبرُ في الإجماع مَنْ كان مِنْ أهل الاجتهاد، ولا يُعتبرُ في المُجمعين بلوغُهم إلى حدِّ التواتر؛ لأن الآيات والأخبارَ دالةٌ على عصمة الأمة والمؤمنين، فلو بلغوا ـ والعياذُ بالله ـ إلى الشخص الواحد كان مندرجاً تحت تلك الأدلة، وكان قولُه حجة».

وقال التِّبْرِيزي في «تنقيح المَحصول» ما نصُّه:

«لا يُعتبر في المجمعين عددُ التواتر، فلو انتهوا ـ والعياذ بالله ـ إلى ثلاثةٍ كان إجماعُهم حجة، ولو لم يبق منهم إلا واحد كان قوله حجة؛ لأنه كلُّ الأمة، وإن كان ينبو عنه لفظُ الإجماع».

***

٩ ـ فصل

التحدُّثُ بنعمة الله مطلوبٌ شرعاً.

قال الله تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى: ١١].

وأخرج عبد الله بن أحمد في «زوائد المسند»، والطبراني، وابنُ أبي الدنيا في كتاب «الشكر» والبيهقي في «شُعب الإيمان» عن النعمان بن بشير قال: قال رسول الله ﷺ: التحدُّث بنعمة الله شكرٌ، وتركُها كفرٌ.

وأخرج ابنُ جرير في «تفسيره» عن أبي نضرة قال: كان المسلمون يرون أنَّ مِنْ شكر النِّعم أن يُحدَّث بها.

وأخرج سعيد بن منصور في «سُننه» عن عمر بن عبد العزيز قال: إنَّ ذكر النِّعم شكر.

وأخرج ابنُ أبي الدنيا والبيهقي في «شُعَب الإيمان» عن الحسن قال: أكثروا ذكر هذه النِّعمة، فإن ذكرها شكر.

وأخرج ابنُ أبي الدنيا والبيهقي عن الجُرَيري قال: كان يُقال: إنَّ تعدادَ النِّعم من الشكر.

وأخرج البيهقي عن قتادة قال: مِنْ شكر النِّعم إفشاؤها.

وأخرج البيهقي مِنْ طريق مالك بن أنس عن يحيى بن سعيد قال: كان يُقال تعديد النِّعم من الشكر.

وأخرج البيهقي عن فُضيل بن عياض قال: كان يُقال: مَنْ عرَف نعمةَ الله بقلبه وحمده بلسانه لم يستتم ذلك حتى يرى الزيادةَ؛ لقول الله عز وجل: ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ [إبراهيم: ٧]. قال: وكان يُقال: مِنْ شكر النِّعمة أن يُحدَّث بها.

١٠ ـ فصل

شنَّع مُشنعٌ عليّ دعوى الاجتهاد بأني أريد أنْ أعملَ مذهباً خامساً، وربما زادوا أكثر مِنْ ذلك.

ومثلُ هذا التشنيع إنما يمشي على عقول العوامِّ ومَنْ جرى مجراهم.

ونظيرُ هذا التشنيع ما حَكى لي بعضُ الثقات عن القاضي سراج الدِّين الحمصي أنه جاءَه ـ وهو بالبلاد الشامية ـ حنفيٌّ مِنْ فضلاء العجم فأخذ يناظرُه في مسألة وجوب الوتر، فاستظهر العجميُّ لطول باعه وقلة بضاعة الحمصي، ففطن العوامُّ لاستظهاره، فشقَّ ذلك على الحمصي فقال: لا بأس أن يعلمَ الجماعة بحقيقة الحال، ثم قال: يا معشرَ العامّة؛ هل تعلمون البحثَ بيني وبين هذا الرجل في ماذا؟

فقالوا: لا.

فقال: إني أقول: إنَّ الله لم يوجب عليكم سوى خمس صلوات، وهذا يريد أن يوجب عليكم ست صلوات.

فقالوا: رافضي، وكادوا يَرجمونه(١).

وقد قال الحافظ أبو القاسم بنُ عساكر في كتابه الذي سماه «تبيين كذب المُفْتري» ـ ونقلتُه مِنْ «مختصره» للشيخ محيي الدين النووي ـ ما نصُّه:

«فإنْ قال بعضُ الجهال من المبتدعة: لسنا نعرفُ غير المذاهب الأربعة فمِنْ أين يأتي هذا المذهب الخامس الذي اخترعتموه؟

قلتُ: هذا قولٌ عريٌّ عن الصدق، وقائله بعيدٌ عن الحق، فمَنْ ذا الذي حصر المذاهب بالعدد الذي حصرتُم، ومَنْ يصحح لكم مِنْ قولكم ما ذكرتُم؟

---

(١) هنا تنتهي النسخة الهندية.

بل المذاهبُ لكثرتها لا تنحصر بهذا العدد الذي عددتم، وكأنكم لم تسمعوا بمذهب الليث بن سعد المصري، وعثمان بن سليمان الليثي البصري، وإسحاق بن راهويه الخراساني، وداود بن علي الأصبهاني، وغيرهم مِنْ علماء الإسلام الذين اختلفوا في الفتاوى والأحكام».

***

١١ ـ فصل

قال قائلٌ: إذا ثبتَ وصف الاجتهاد حرم التقليد، فكيف الانتسابُ إلى الإمام الشافعي والعدادُ في أصحابه؟

قلتُ: كما انتسبَ إليه مَن اتصف بالاجتهاد مِنْ أئمة أصحابه كابن سُريج وابن الحداد وخلائق من المتقدِّمين، ومَنْ سمَّينا في الفصل السابق من المتأخرين.

وقد قال بعضُ متقدِّمي أصحاب الشافعي: قد اجتهدنا إلى تصويب ما قال الشافعي.

وقال أبو المُظفر السمعاني في كتابه «الانتصار للشافعي»:

«الناسُ رجلان: عالم ومقلد، فالمقلد اتباعه لمثل هذا الإمام أقرب لوسالته إلى ربه ورضا خالقه عنه من اتباعه لغريب.

وأمّا العالم إذا اجتهد ووُفِّق في طلب الحق تبينَ له بالنظر في الدلائل واستقراء الحجج والتصفُّح للمسائل أنَّ الصواب كان فيما قاله هذا الإمام المطلبي».

وقد سُئل الشيخ تاج الدين السبكي عن مسألة الشطرنج: ما حكمُه؟ وقيل له في السؤال: لسنا نسألكم عن مشهور مذهبكم، بل عمّا يقتضيه النَّظرُ والدليلُ.

فأجاب على طريقة الاستدلال، وآل أمرُه إلى أن رجح الكراهة.

ثم قال في آخر الجواب: «ونحن نحمدُ الله الذي جعلنا تابعين لإمامٍ إذا طمحتْ نفوسُنا إلى النظر في بعضِ الأحايين أدّانا اجتهادُنا إلى تصويب ما كنّا عليه».

وحاصلُ القول أنَّ المُجتهدين مِنْ أتباع الشافعي أدّاهم اجتهادُهم إلى مطابقة ما ذهبَ إليه الشافعي إلا في مسائل معدودة يسيرة جداً اختاروها مِنْ حيث الدليل مذهباً لأنفسهم كالاختيارات التي اختارها النووي في «شرح

المُهـذَّب»، و«التصحيـح» خارجة عن المذهـب، وكالتي اختارَها السـبكي وغيره.

وقد أفرد ابنُ السبكي في «الترشيح» باباً لمذهب أبيه بالاجتهاد المطلق، فذكرَ فيه مسائل يسيرة جداً لا تبلغ العشرين.

ومِنْ هذه المقولة المسائل التي ذهب إليها المُزَني خارجة عن أصول الشافعي وبسببها قال الرافعي: إنَّ المُزَني له مذهب مستقل.

وكذا وقع لحَرْملة وبسببه قال النووي في «شرح المُهذَّب»: «إنَّ له مذهباً مستقلاً».

وقال إمامُ الحرمين في كتابه المُسمَّى «مُغيث الخلق في اختيار الأحقِّ» بعد أن قرَّرَ أن مذهبَ الشافعي أرجحُ المذاهب لأنه جاء متأخراً، ورأى مذاهب مَنْ تقدَّم وانتحلها ما نصُّه:

«فإنْ قيل: فما قولكم في ابن سُريج والمُزَني ومَنْ بعده كالقفّال الشاشي وغير هؤلاء كان لهم منصب الاجتهاد ونخلوا مذهب الشافعي وعلموا المذاهبَ بأسرها واختاروا أصحها والشافعيُّ نخلَ مذاهبَ مَنْ قبله فمنتخِلُ المنتخِلُ أجمل من المنتخِل؟

فالجوابُ: أنَّ هؤلاء كثرتْ تصرُّفاتُهم في مذهب الشافعي، والذبِّ عن طريقته ونصرته، وشمّروا عن ساق الجدِّ في تصويبه وتقريره، وتصرّفوا فيه استنباطاً وتخريجاً، وقلّت اختياراتهم الخارجةُ عن مذهبه، وكانوا معترفين بأنهم مِنْ مُتبعي الشافعي، ومُقتفي آثارِه، ومُقتبسي أنوارِه».

* * *

١٢ ـ فصل

قال الشيخُ تاجُ الدين السبكي في «تعليقٍ» له: «قد اعتبرتُ مجامعَ الأفهام في الاستنباط، فألفيتُ أنواعَها منحصرةً في ثلاثة:

النوع الأول ـ وهو أنزلُها ـ: مَنْ إذا ذُكِرتْ له المسألة انتقل ذهنُه إلى نظيرها، فإنْ كان حافظاً ـ وهي مسطورة ـ اكتسبَ باستحضار النقلِ فيها كيفيةً أخرى وقوى متجددة تولدتْ من اجتماع النظرينِ لم تكنْ قبل ذلك، وهذا عمدةُ باب الأشباه والنظائر، فإنَّ الفقيهَ الفطنَ الذاكر إذا سمعَ القاعدةَ وفروعَها انفتحَ ذهنُه لأنظارها، ووصلَ بالقاعدة لما لو لم يكنْ منقولاً لكانت قواهُ تفي به.

النوع الثاني ـ وهو أرفعُ الأنواعِ مقداراً ـ: مَنْ له فكرةٌ مضيئةٌ يَستخرجُ القواعدَ من الشريعة، ويضمّ إليها الفروعَ المتبدِّدة، ويحصِّل مِنْ جزئياتِ الفروعِ ضابطاً ينتهي إليه بالفكرة المُستقيمة مُحيطاً بمقصد الشارع، فما ارتد إليه كان المقبول عنده، وما صدر عنه كان المردود.

النوع الثالث: منزلةٌ بين المنزلتين، وهو أنْ يعمدَ إلى آيةٍ أو حديثٍ أو نصٍّ مِنْ نصوص إمامه في مسألة، فيستنبط مِنْ ذلك بمقدار ما آتاه اللهُ من الفهم ما شاء الله من الفروع، وأستاذُ الأستاذين في هذا النوع وسيدُ المتأخرين شيخُ الإسلام تقي الدين ابن دقيق العيد، فإنه فتحَ من الأحاديث استنباطاً لم يتهيأ لغيره، واستخرجَ بقريحته الوقادة عدداً كثيراً من الأحكام استنبطَها من الأحاديث».

* * *

١٣ ـ فصل

قال الذهبيُّ في بعض كتبه: «يا مقلِّد ويا مَنْ يزعم أنَّ الاجتهاد قد انقطع وما بقيَ مجتهدٌ: لا حاجةَ لك بالاشتغال بأصول الفقه، ولا فائدةَ في أصول الفقه إلا لمَنْ يصير مُحصِّلُه مجتهداً به، فإذا عرفه ولم يفكَّ تقليد إمامه فإنه لم يصنعْ شيئاً، بل أتعبَ نفسَه، وركَّب على نفسِهِ الحجةَ في مسائل، وإنْ كان يقرؤُه لتحصيل الوظائف وليُقال، فهذا من الوبال».

* * *

١٤ ـ فصل

قال أبو عمر بنُ عبد البر في كتابه المُسمَّى بـ «العلم»، ثم القرطبي في «مختصره» ـ وكلاهما مِنْ مشاهير أئمة المالكية ـ:

«باب فساد التقليد ونفيه، والفرق بين التقليد والاتباع.

التقليدُ عند جماعة العلماء غير الاتباع؛ لأنَّ الاتِّباعَ هو أنْ تتبع القائلَ على ما بان لك مِنْ فضل قوله وصحة مذهبه.

والتقليدُ أنْ تقول بقوله وأنت لا تعرفُ وجهَ القول ولا معناه.

وقد ذمَّ اللهُ التقليدَ في غير موضع مِنْ كتابه فقال: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١].

قال حذيفة: لم يعبدوهم مِنْ دون الله، ولكن أحلوا لهم وحرَّموا عليهم فاتبعوهم.

وقال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ مَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ فِي قَرۡيَةٖ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتۡرَفُوهَآ إِنَّا وَجَدۡنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٖ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقۡتَدُونَ ﴿٢٣﴾ قَٰلَ أَوَلَوۡ جِئۡتُكُم بِأَهۡدَىٰ مِمَّا وَجَدتُّمۡ عَلَيۡهِ ءَابَآءَكُمۡ﴾، فمنعهم الاقتداءُ بآبائهم مِنْ قبول الاهتداء فقالوا ﴿إِنَّا بِمَآ أُرۡسِلۡتُم بِهِۦ كَٰفِرُونَ﴾ [الزخرف: ٢٣ ـ ٢٤].

وفي هؤلاء ومثلهم قال الله تعالى: ﴿إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلصُّمُّ ٱلۡبُكۡمُ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡقِلُونَ﴾ [الأنفال: ٢٢].

وفي القرآن آي كثيرة في ذم تقليد الآباء والرؤساء.

وقال ابنُ مسعود: ألا لا يقلدن أحدكم دينه رجلاً.

وقال علي ـ رضيَ اللهُ عنه ـ:

إِذا المُشــكِلاتُ تَصَدَّيــنَ لــي ... كَشَــفتُ حَقائِقَهــا بالنَظَــرْ
وإنْ برقــتْ فــي مخيــلِ الصوا ... بِ عميــاء لا يَجتليهــا البَصَــرْ
مقنعـــةً بغيــوبِ الأمــورِ ... وضعتُ عليهــا صحيــحَ الفِكَرْ
لِســاناً كَشَقشَــقَةِ الأَرحَبِيْــــ ... ــي أوْ كالحُســامِ اليَمانِي الذَّكَرْ
وقلبــاً إذا اســتنطقته الفنــون ... أبــر عليهــا بــواه درزْ
وَلَســتُ بِإِمَّعَــةٍ فــي الرِجــالِ ... يُســائِلُ هَــذا وَذا مــا الخَبَــرْ؟
وَلَكِنَّنــي مُــذربُ الأَصغَرَيــنِ ... أبيــنُ مَــعْ ما مضــى مــا غبَرْ

قال ابنُ عبد البر: وهذا كله نفيٌ للتقليد وإبطالٌ له لمن فهمه وهدي لرشده.

وقال عبد الله بن المُعتز: لا فرقَ بين بهيمةٍ تنقاد وإنسانٍ يقلِّد.

وهذا كلُّه لغير العامة، فإن العامة لا بُدَّ لها مِنْ تقليد علمائها عند النازلة تنزل بها لأنها لا تَبَيَّنُ موقعَ الحجة، ولا تصل ـ بعدم الفهم ـ إلى علم ذلك؛ لأنَّ العلم درجات لا سبيل مِنْها إلى أعلاها إلا بنيل أسفلها، وهذا هو الحائل بين العامة وبين طلب الحجة. والله أعلم.

ولم يختلف العلماءُ أنَّ العامة عليها تقليد علمائها، وأنهم المراد بقول الله عز وجل: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣].

وأجمعوا على أن الأعمى لا بُدَّ له مِنْ تقليد غيره مِمنْ يثقُ بمَيْزِهِ بالقِبلة إذا أشكلت عليه، فكذلك مَن لا علمَ له ولا بصرَ بمعنى ما يدينُ به لا بُدَّ له مِنْ تقليد عالمه.

وكذلك لم يختلف العلماءُ أنَّ العامةَ لا يجوزُ لها الفُتيا، وذلك ـ والله أعلم ـ لجهلها بالمعاني التي منها يجوزُ التحليلُ والتحريمُ والقولُ في العلم.

قال أبو عمر ـ رضيَ اللهُ عنه ـ: وقد نظمتُ في التقليد أبياتاً، وهي مِنْ قصيدة لي:

يـا سـائلي عـن موضـعِ التقليـدِ خـذْ	عنـي الجـوابَ بفهـمِ لـبٍّ حـاضرِ
وأصـغ إلى قـولي ودنْ بنصيحتـي	واحفـظْ عـليَّ بـوادري ونـوادري
لا فـرقَ بـينَ مقلـدٍ وبهيمـةٍ	تنقـادُ بـين جنـادلٍ ودعاثـرِ
تبًّـا لقـاضٍ أو لمفـتٍ لا يـرى	علـلًا ومعنـى للمقـال السـائرِ
فـإذا اقتديـتَ فبالكتـابِ وسُـنةِ الـ	مبعـوث بالديـن الحنيـف الطاهـرِ
ثـم الصحابـةِ عنـد عُدْمـك سـنةً	فـأولاك أهـلُ نهـى وأهـلُ بصائـرِ
وكـذاك إجمـاعُ الذيـن يلونهـم	مِـنْ تابعيهـم كابـراً عـن كابـرِ
إجمـاعُ أمَّتنـا وقـولُ نبينـا	مثـلُ النصوص لذي الكتـاب الزاهرِ
وكـذا المدينـةُ حجـةٌ إنْ أجمعـوا	متتـابعين أوائـلًا بأواخـرِ
وإذا الخـلافُ أتـى فدونَـك فاجتهـدْ	ومـع الدليـلِ فمـلْ بفهـم وافـرِ
وعلى الأصولِ فقسْ فروعَك لا تقسْ	فرعًـا بفـرعٍ كالجهـول الحائـرِ
والـشرُّ مـا فيـه ـ فديتـك ـ أسـوةٌ	فانظـرْ ولا تحفـلْ بزلـةِ ماهـرِ

قال أبو عمر: وقد احتجَّ جماعةٌ من الفقهاء وأهل النظر على مَنْ أجاز التقليد بحجج نظرية عقلية، فأحسنُ ما رأيت مِنْ ذلك قولُ المُزَني ـ رحمَه اللهُ ـ قال:

يقال لمن حكمَ بالتقليد: هل لك مِنْ حجة فيما حكمتَ به؟

فإنْ قال: نعم. أبطل التقليد؛ لأنَّ الحجة أوجبتْ ذلك عنده لا التقليد.

وإنْ قال: حكمتُ فيه بغير حجة.

قيـل له: فلـم أرقتَ الدمـاءَ، وأبحتَ الفـروجَ، وأتلفـتَ الأموالَ، وقـد حرَّم الله

ذلك إلا بحجة. قال الله عز وجل: ﴿إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَانٍ بِهَٰذَا﴾ [يونس: ٦٨]، أي مِنْ حجة بهذا؟

فإنْ قال: أنا أعلم أني قد أصبتُ وإنْ لم أعرف الحجة لأني قلَّدتُ كبيراً من العلماء وهو لا يقولُ إلا بحجةٍ خفيتْ علي.

قيل له: إذا جاز لك تقليدُ معلِّمك لأنه لا يقولُ إلا بحجةٍ خفيتْ عليك فتقليدُ معلِّم معلِّمك أولى؛ لأنه لا يقول إلا بحجةٍ خفيتْ على معلِّمك، كما لم يقل معلِّمك إلا بحجةٍ خفيتْ عليك.

فإنْ قال: نعم. ترَكَ تقليدَ معلِّمه إلى تقليدِ معلِّم معلِّمهِ، وكذلك مَنْ هو أعلى حتى ينتهي الأمرُ إلى أصحاب رسول الله ﷺ.

وإنْ أبى ذلك نقضَ قوله، وقيل له: كيف يجوز تقليد مَنْ هو أصغر وأقلُّ علماً ولا يجوز تقليد مَنْ هو أكبر وأكثر علماً؟! وهذا متناقض.

فإنْ قال: لأن معلِّمي ـ وإنْ كان أصغر ـ فقد جمع علمَ مَنْ هو فوقه إلى علمه، فهو أبصرُ بما أخذَ وأعلمُ بما تَرَكَ.

قيل له: وكذلك مَنْ تعلَّم مِنْ معلِّمك، فقد جمع علمَ معلِّمك وعلم مَنْ فوقه إلى علمه، فيلزمك تقليدُه وتركُ تقليد معلِّمك.

وكذلك أنت أولى أنْ تقلد نفسك مِنْ معلِّمك لأنك جمعتَ علمَ معلِّمك وعلم مَنْ فوقه إلى علمك.

فإنْ قلَّد قولَه جعلَ الأصغرَ ومَن يحدث مِنْ صغار العلماء أولى بالتقليد مِنْ أصحاب رسول الله ﷺ، وكذلك الصاحب عنده يلزمه تقليد التابع، والتابع مَنْ دونه في قياس قوله والأدنى الأعلى أبداً، وكفى بقولٍ يؤول إلى هذا قبحاً وفساداً».

قال أبو عمر: «وقال أهلُ العلم والنظر: حدُّ العلم التبيّن، وإدراكُ المعلوم على ما هُوَ به، فمَنْ بان له الشيءُ فقد علمه.

قالوا: والمقلِّد لا علم له. لم يختلفوا في ذلك، ومِنْ هاهنا ـ والله أعلم ـ قال البحتري:

عـرَف العالمـون فضلَـك بالعلـ ـم وقـال الجُهّـالُ بالتقليـدِ

وأرى النـاسَ مُجمعيـن علـى فضـ ـلك مِـنْ بيـن سـيِّدٍ ومَسُـودِ

وقال ابنُ خُوَيزمَنْداد: التقليدُ معناه في الشرع: الرجوعُ إلى قولٍ لا حجة لقائله عليه. وذلك ممنوع منه في الشريعة. والاتباعُ: ما ثبت عليه حجة.

وقال غيرُه: وكل مَنْ أوجب عليك الدليلُ اتباع قوله فأنت متبعه، والاتباع في الدين مسوَّغٌ والتقليدُ ممنوعٌ».

هذا كلُّه كلامُ ابن عبد البر، ونقلَه برُمَّته القرطبي.

والمقصود مِنْ سياقه بيانُ أنَّ المتأخرين من العلماء لم يقل أحدٌ منهم بإحالة الاجتهاد، بل كلُّهم قائلون بإمكانه، بل ومحرِّضون على السعي في سلوك مسالكه.

وفيه فائدةٌ حسنةٌ وهي التنبيهُ على أنَّ مَنْ بلغ درجة الاجتهاد مِنْ أتباع أحد الأئمة أرباب المذاهب لا يَخرج عن كونه معدوداً في أصحابه، وأنه متَّبعٌ له حيث فرَّق بين الاتباع والتقليد، وهي فائدةٌ نفيسةٌ جداً.

* * *

١٥ ـ فصل

لما أراد أبو شامة الاجتهادَ أرادَ أنْ يُصنِّف كتاباً في الفقه على طريقة الاجتهاد يرجِّحُ فيه ما ذهبَ إليه، وعملَ له مقدمةً سمّاها «خُطبة الكتاب المُؤمَّل للردِّ إلى الأمر الأول».

قال في أوله: «الحمدُ لله الذي شرَّفنا بكلمة التوحيد، وكرَّمنا بالاعتقاد السديد، وأيَّدنا باتباع كتابِهِ وسنةِ نبيه أحسنَ تأييد، وسهّل انتزاع الأحكام منهما على كل مُجتهد مُجيد، له الحمد على نعمه التي لا تُحصى، وقد أمرنا بالتحدُّث بنعمته، وله الشكر على ما أولى من التفقُّه في كتابِهِ وسُنَّته، وصلواتُه وسلامُه على سيِّدنا محمد خير بريته».

***

أمَّا بعد:

فأفضلُ ما شَغل به المكلَّفُ عمرَه بعد معرفةِ الله تعالى، والعملِ بطاعته، وتعلُّم ما يلزمه علمُه: إتقانُ العلوم الشرعية، وحفظُها على الأمة خوفاً مِنْ إضاعتها وتعطُّلِ معرفتها، ومبادرةً لما يُتوقع من انتزاعِها منهم بسبب قبضِ العلماء وتقدُّمِ الجهلاء، على ما صحَّ في الخبر عن خاتم الأنبياء ﷺ.

فالاشتغالُ بالعلوم الشرعية وإتقانُها موصلٌ إلى الوقوف على أحكامِ الله تعالى وفهمِ ما بَعث به نبيَّه المرسل، وما اقتضاه كتابُه المنزلُ، وما كان عليه الصدرُ الأول، لتُسلك تلك الطرائق، ويُتصف بتلك الحقائق.

صح عن النبي ﷺ أنه قال: «خيرُكم مَنْ تعلَّم القرآن وعلَّمه».

وقال: «نضر اللهُ امرءاً سمع منا شيئاً فبلَّغه كما سمعه، فرُبَّ مبلَّغ أوعى مِنْ سامع».

وقال: «مَنْ يرد اللهُ به خيراً يفقهه في الدين».

وقال الله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَسَّرْنَٰهُ بِلِسَانِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [الدخان: ٥٨].

وقال: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف: ٢].

وقال: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [ص: ٢٩].

ومعلومٌ أنه لا يحصل التدبُّر والتفكُّر إلا بعد معرفةِ اللسان الذي به نزل القرآن، ولا يَفهم معاني كلامِ الرسول ﷺ وألفاظِ أصحابه ـ رضيَ اللهُ عنهم ـ مَنْ لا يعلمُ مجاري كلامِ العرب.

والتفقُّهُ في الدين هو استنباطُ المعاني الصحيحة من الكتاب والسُّنة على ما يَقتضيه علمُ العربية، وما تشهدُ له قواعدُ الدين المعلومةُ والمظنونةُ، وآثارُ الصحابة والتابعين، ومذاهبُ أئمة المسلمين، الذين اختلافُهم رحمةٌ لهذه الأمة.

فحصلَ مِنْ هذا أنَّ العلومَ الشرعية هي العلومُ النافعة في الدين والآخرة لمن قوي إيمانُه، وصحَّتْ عقيدتُه، وهي:

علمُ الكتاب والسُّنة وما استُخرج منهما أصولاً وفروعاً.

وعلمُ طريق الاستنباط منهما، وهو علم العربية.

ثم يتصلُ بكل علمٍ مِنْ هذه العلوم أمورٌ بعضُها أهمُّ وأمسُّ بها مِنْ بعض.

فالأهمُّ مِنْ علم الكتاب العزيز: الوقوفُ على إعجازه وتفسيره، وفهمُ ما أريد منه، وذلك يحصلُ لمَنْ نوَّر الله قلبَه بعد حفظِهِ، والتبحرِ في علم العربية والبيان،

ومعرفةِ الناسخ والمنسوخِ، والآثارِ المروية في التأويل، وما أُجمع عليه وما اختُلف فيه من الأحكام.

ويتصلُ بذلك علمُ الحروفِ المختلفِ فيها بين القراء، مع باقي علم القراءات من التجويد، ومخارج الحروف، والوقف والابتداء، وخط المصحف، والعدد، وغير ذلك.

والأهمُّ مِنْ علم السُّنة: فهمُ متونِ الأحاديث النبوية بعد حفظها، وذلك متوقفٌ أيضاً على مثل ما توقَّفَ عليه علمُ تفسير القرآن.

ويتصلُ بذلك اختلافُ الروايات في ألفاظِهِ، ومعرفةُ الأسانيد، والخبرةُ بالرواية: تعديلاً وتجريحاً، واتصالاً وانقطاعاً، ورفعاً ووقفاً، وتعليلاً وتصحيحاً وتضعيفاً، والبحثُ عن أخبار الرواة وأحوالهم وتواريخهم، وكذا في آثار الصحابة والتابعين ـ رضيَ اللهُ عنهم ـ أجمعين.

وعلمُ العربية منقسمٌ إلى نحوٍ ولغةٍ وبيانٍ ـ وهو علم الفصاحة في النظم والنثر ـ.

ويتصلُ بذلك معرفةُ الأوزان، والأشعار، والخُطب، والرسائل، وغير ذلك.

والمُستنبطُ من الكتاب والسُّنة بطريق علم العربية هو علمُ ما يتعلق بعقائد المكلَّفين وأفعالهم ظاهراً وباطناً مِنْ علوم الأصول والفروع.

وعلمُ الأصول منقسمٌ إلى ما يسمّى أصول الدين، وإلى ما يسمّى أصول الفقه، وقد أُلحق بكل واحدٍ من العلمين أشياء كثيرة وأبحاث عسيرة مِنْ علم الكلام وشُبه أهل الجدل والخصام.

والأولى لمَنْ صح إيمانُه ووضح برهانُه أن لا يَضيع فيها زمانُه، وقد دسَّ فيهما بعضُ من انتهض، أو كان في قلبه مرض، مِنْ علوم الأوائل المنكرة، أموراً ضارةً مستنكرة، حتى صار المشتغلُ بتلك العلوم، يتسترُ باسم الأصول وهو ملوم.

وعلمُ الفروع منقسمٌ إلى ما يُسمَّى علم المذهب، وهو البحث عن أحكام الله تعالى فيما يتعلق بأفعال المكلَّفين ظاهراً من العبادات والمعاملات والمحاكمات، ونحو ذلك.

وينبغي لمن اشتغل به أن لا يقتصرَ على مذهبِ إمامٍ معيَّنٍ، بل يرفع نفسَه عن هذا المقام، وينظر في مذهب كل إمام، ويعتقد في كل مسألةٍ صحةَ ما كان أقرب إلى دلالة الكتاب والسُّنة المحكمة، وذلك سهلٌ عليه إذا كان قد أتقنَ معظمَ العلوم المتقدِّمة، وليجتنب التعصُّبَ والنظرَ في طرائق الخلاف المتأخرة، فإنها مضيعةٌ للزمان ولصفوه مُكَدِّرة.

القسم الثاني مِنْ علم الفروع: ما يتعلقُ بأفعال المكلَّفين باطناً، وهو ما يُسمَّى علمَ المعاملة والحقيقة، وآداب أهل الطريقة.

ويتصلُ بذلك البحثُ عن أخبار القوم وأحوالهم: نسائهم ورجالهم، وذلك مِنْ أعلى ما ينتفع به السالكُ، وأقلُّ ما فيه أنْ يعلمَ كيفيةَ خدمة المملوك للمالك.

فهذه هي العلومُ الشرعية المعتبرة، وكلُّها ـ ولله الحمد ـ متيسرة، فمَنْ وفَّقه الله تعالى اشتغلَ بها أو بشيءٍ منها، ولم تحمله شياطينُ الجن والإنس على الرغبة عنها».

***

ثم قال:

«فصل:

ثم أفضلُ العلوم بعد معرفة الله تعالى: معرفةُ أحكامه وتكاليفه التي بعث بها الرسلَ، وأوضحَ لها السبلَ، وهي علمُ كتاب الله المنزل، وسنةِ نبيِّه المرسل، إذ هما مادةُ العلوم الشرعية، وأصلُ المعالم الدينية.

ثم علمُ الفقه المُستخرج مِنْ ذينك الأصلين، الكافلُ لمَن قام به على الوجه المأمور به فضلاً بل فضلين، وإلى ذلك الإشارةُ بقوله ﷺ في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص: «العلمُ ثلاثة وما سوى ذلك فضل: آيةٌ محكمةٌ، وسنةٌ قائمةٌ، وفريضةٌ عادلةٌ». أخرجه أبو داود وابنُ ماجه في «سننهما».

وقال سفيانُ بن عيينة: لم يُعط أحد بعد النبوة شيئاً أفضلَ من العلم والفقه».

ثم قال:

«واعلمْ أنَّ استخراجَ مسائل الفقه وتحقيقَها متوقفٌ على إحكام علم أصول الفقه، وإتقانُ كل هذه العلوم متوقفٌ على التبحُّر في معرفة علم اللسان العربي مِنْ وجوهِ وطرقِهِ ومجازِهِ ومجاري استعماله، ولهذا ضلَّ كثيرٌ ممن جهله، فزلوا في علوم الأصول والفروع أنواعاً من الزلل، وأخطأوا فيها ضروباً من الخطأ والخطل.

قال أبو عبيد: سمعتُ الأصمعي يقول: سمعتُ الخليل بن أحمد يقول: سمعتُ أيوب السختياني يقول: عامةُ مَنْ تزندَقَ بالعراق لجهلهم بالعربية.

وقال الزُّهري: إنما أخطأ الناسُ في كثيرٍ من تأويل القرآن لجهلهم بلغة العرب.

قلتُ: وسببُ الخطأ: حملُ الألفاظ مطلقاً على ظواهرها، وانصرافُ الأذهان عن مجاري كلام العرب، والغفلةُ عن كثرة تصرفاته وتفنّنه ومذاهبه التي لا يعقلها

إلا العالمون به، وهو لغةُ صاحبِ الشريعةِ المنزلِ على لغتهِ كلامُ مرسِلِهِ، المُبلِّغِ ما أُنزل إليه مِنْ ربه، المبيِّنِ له ﷺ.

وكلُّ علم مِنْ هذه العلوم بحرٌ زاخر، لا يحصلُ على درره إلا كلُّ سابح غواص ماهر، ولا سبيل إلى الإحاطة بجميعها لفاضل، فليمتثل ما أشار إليه القائل:

مـا حـوى العلـمَ جميعـاً أحـدٌ لا ولـو مارسَـهُ ألـفَ سـنَهْ
إنمـا العلـمُ بعيـدٌ غَـورُه فخـذوا مِـنْ كلِّ شـيءٍ أحسـنَهْ

قيل لبعض الحكماء: مَنْ يعرفُ كلَّ العلم؟ فقال: كلُّ الناس. يعني: كل العلم الذي آتاه الله خلقه لا يعرفه إلا جميعُهم، ولا يعرف العلمَ بأسره مطلقاً إلا خالقُهم عز وجل».

ثم قال:

«فصل: والفقهُ كان شعار أصحاب رسول الله ﷺ الذين صحبوه ولازموه، ورُزقوا فهم ما تلقوه عنه وسمعوه، كالخلفاء الأربعة، وباقي العشرة، وابنِ مسعود ومعاذ وأُبي وزيد بن ثابت وأبي موسى وأبي الدرداء وعائشة وابن عمر وابن عباس وابن عمرو وابن الزبير وأبي سعيد وأبي هريرة وجابر بن عبد الله وغيرهم.

ونُقِلَ الفقه أيضاً عن غيرهم في مواضع قليلة كأبي ذر وعمار وحذيفة وسلمان وعبادة بن الصامت وأبي مسعود وفضالة وواثلة وخالد ومعاوية وعمرو بن العاص وأم سلمة وأسماء بنت أبي بكر والحسن والحسين ـ رضيَ اللهُ عنهم أجمعين ـ.

والأولون اشتهروا به وكثرتْ فتاويهم فيه، وأكثرُهم في ذلك تسعة: عمر وعلي وابن مسعود وأُبي وزيد وأبو موسى وعائشة وابن عمر وابن عباس ـ رضيَ اللهُ عنهم،

والذين اشتهروا مِنْ هؤلاء بكثرة الأصحاب ثلاثة: عبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت وعبد الله بن عباس.

واعتمادُ أهل المدينة في الفقه على رأي زيد بن ثابت وعبد الله بن عمر.

واعتمادُ أهل مكة على رأي ابن عباس.

واعتمادُ أهل الكوفة على رأي علي وعبد الله بن مسعود.

واعتمادُ أهل البصرة على رأي أبي موسى وعمران بن حصين وغيرهما.

وكان بالشام معاذ وأبو الدرداء وغيرهما.

ثم انتقل الفقهُ إلى التابعين فمَنْ بعدهم:

فكان في المدينة سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد وخارجة بن زيد وسليمان بن يسار وعبيد الله بن عبد الله وأبو بكر بن عبد الرحمن، وهؤلاء هم فقهاء المدينة السبعة المشهورون بهذه العبارة، وقد جُمعوا في بيت:

ألا كل مَـنْ لا يقتـدي بأئمـةٍ	فقسـمتُه ضيـزى عـن الحق خارجَهْ
فخُذْهـم: عبيـدُالله عـروةُ قاسـمٌ	سـعيدٌ أبـو بكـر سـليمانُ خارجَـهْ

ومِنْ جملة فقهاء المدينة أيضاً من التابعين: سالم بن عبد الله وأبو سلمة بن عبد الرحمن وأبان بن عثمان وقبيصة بن ذؤيب، وغيرهم مِنْ كبار تابعي المدينة.

ولحقهم مِنْ تابعيها أيضاً عمر بن عبد العزيز وعلي بن الحسين ويحيى بن سعيد وأبو الزناد والزهري وربيعة، وغيرهم.

ثـم انتقـلَ إلـى أتبـاع التابعيـن كابن أبي ذئـب والماجشـون والإمـام مالك بن أنـس وأصحابه.

وكان بمكة عبيد بن عمير وعطاء بن أبي رباح ومجاهد وعكرمة وسعيد بن جبير وابن أبي مُلَيكة وعمرو بن دينار وغيرهم.

ثم انتقلَ إلى ابن أبي نَجيح وابن جُريج وسفيان بن عيينة ومسلم بن خالد وغيرهم، ثم انتقل إلى الإمام أبي عبد الله الشافعي وأصحابه.

وكان بالكوفة أصحاب ابن مسعود الأكابر: علقمة وعَبيدة ومسروق والأسود وعبد الرحمن ابنا يزيد وعمرو بن شرحبيل وشريح القاضي وغيرهم.

وبعدهم: عامر الشعبي وإبراهيم النخعي.

وبعدهما: الحكم بن عتيبة وحماد بن أبي سليمان ومنصور بن المعتمر وغيرهم.

وبعدهم: ابن شبرمة وابن أبي ليلى والحسن بن صالح وشريك والإمامان أبو حنيفة وسفيان الثوري وأصحابهما.

وكان بالبصرة الحسن وابن سيرين ومطرف بن عبد الله وجابر بن زيد وأبو قلابة، ثم قتادة وأيوب ويونس وسليمان التيمي وابن عون وعثمان البتي، ثم الحمادان: ابن زيد وابن سلمة ويحيى بن سعيد وابن مهدي.

وكان بالشام أبو إدريس الخولاني وشهر بن حوشب وابن أبي زكريا ورجاء بن حيوة وعبادة بن نُسيٍّ ومكحول وغيرهم، ثم الإمام الأوزاعي وسعيد بن عبد العزيز وسليمان بن موسى وغيرهم.

وباليمن طاوس ووهب بن منبه وغيرهما.

وبمصر يزيد بن حبيب وعمرو بن الحارث والليث بن سعد وغيرهم، ثم أصحاب مالك والشافعي وأصحابه ـ رحمهم الله ـ.

وبخراسان الضحاك بن مزاحم وإبراهيم الصائغ وعبد الله بن المبارك وإسحاق بن راهويه.

وببغداد أصحاب أبي حنيفة والشافعي وأصحابه وأحمد بن حنبل، ثم أبو ثور وأبو عُبيد القاسم بن سلام، ثم داود ومحمد بن جرير وغيرهم.

ثم إنَّ هؤلاء المذكورين في كل طبقة وإنْ كانوا مشهورين بالفقه والإمامة فبعضُهم أشهرُ مِنْ بعضٍ، وأغلبُ في ذلك مِنْ بعض.

قال القاسمُ بن محمد: كان أبو بكر وعمر وعثمان وعلي يفتون على عهد رسول الله ﷺ.

وقال مسروق: شاممتُ أصحاب محمد ﷺ أي قاربتهم فوجدتُ العلم انتهى إلى ستة.

وفي رواية: انتهى علم أصحاب محمد إلى ستة.

وفي أخرى: كان أصحاب الفتوى.

وفي أخرى: كان أصحاب القضاء مِنْ أصحاب رسول الله ﷺ ستة: عمر وعلي وابن مسعود وأُبي وزيد وأبو موسى.

وقال الزهري: الفقهاء أربعة ـ يعني من التابعين ـ: سعيد بن المسيب بالمدينة، والشعبي بالكوفة، والحسن بالبصرة، ومكحول بالشام.

وقال عبد الرحمن بن مهدي: العلماء عندنا أربعة ـ يعني مِنْ تابعي التابعين ـ: سفيان الثوري ومالك والأوزاعي وحماد بن زيد.

وقال سفيان بن عيينة: لم يُدرك مثلُ ابن عباس في زمانه، ولا مثلُ الشعبي في زمانه، ولا مثلُ الثوري في زمانه.

وفـي روايـة: أئمة الناس ثلاثـة بعد أصحاب النبـي ﷺ ـ يعني أكابـر الصحابة ـ فذكرهـم: ابـن عباس والشـعبي والثـوري. يعني أنهم أئمـة الناس في هـذه الأعصار الثلاثـة، كل واحـد فـي عصره، وهـم خير القرون، عصـر الصحابة بعـد الأكابر منهم وعصـر التابعين وأتباعهم.

وقد كان مَنْ مضى من الأئمة المُجتهدين بجميع علوم الاجتهاد قائمين، وبنشرها في الآفاق معتنين، وهم في ذلك متفاضلون:

فمنهم المُحْكِمُ لعلم الكتاب.

ومنهم القائمُ بأمر السُّنة.

ومنهم المتبحِّرُ في العربية.

ومنهم المتقنُ لجودة استنباط الأحكام.

وقلَّ من اجتمع فيه القيامُ بجميع ذلك، فكان مِنْ أجمعهم وأقومهم به إمامنا أبو عبد الله القرشي المطلبي الشافعي ـ رضيَ اللهُ عنه ـ، جمعَ اللهُ تعالى له النسبَ الطاهرَ، والعلمَ الباهرَ، وكثرةَ المآثر، وجلَّ المفاخر، فكان فيه من المناقب والفضائل، ما فرَّقه في كثيرٍ من الأئمة الأفاضل، وشهد له بذلك مِنْ أهل كلِّ فنٍّ سادةٌ أماثل».

* * *

ثم قال:

«فصـل: صـحَّ مِنْ حديث عبد الله بن عمرو بن العاص قال: سـمعتُ رسـول الله ﷺ يقـول: «إن الله لا يقبـض العلـم انتزاعـاً ينتزعه مـن الناس، ولكـن يقبض العلماء فيقبـض العلـم حتـى إذا لـم يتـرك عالماً اتخـذ الناس رؤوسـاً جهالاً فأفتـوا بغير علم فضلـوا وأضلوا»».

ما أعظم حظَّ مَنْ بذلَ نفسَه وجهدَها في تحصيلِ العلمِ حفظاً على الناسِ ما بقيَ بأيديهم منه! فإنَّ هذه الأزمنةَ قد غلبَ على أهلها الكسلُ والمللُ وحبُّ الدنيا، فالمشتغلُ منهم عليها يحومُ، ولها يقعدُ ويقومُ، فإذا حصلتْ فترتْ همتُه، واشتغلَ بها وطلبَ الزيادةَ منها.

ومنهم مَنْ تفتر همتُه لعدم حصولها له، ولا سيما إذا حصلتْ لغيره ممَّن يراه دون درجته.

هذا مع بيان أنَّ اشتغالَ المُشتغل منهم ضعيفٌ، قد قنع الحريصُ منهم من علوم القرآن بحفظِ سوادِهِ، ونقلِ بعضِ قراءاتِهِ، وأغفلَ علمَ تفسيرِهِ ومعانيِهِ، واستنباطَ أحكام الشريعة مِنْ مبانيه.

واقتصرَ مِنْ علمِ الحديث على سماع بعض الكتب على شيوخٍ أكثرُهم أجهلُ منه بعلم الرواية فضلاً عن الدراية، وأغفلَ إتقان معرفة الأسانيدِ والمتونِ من التقييد اللفظي والبحث الصحيح المعنوي.

واجتزأ مِنْ علم الفقه بحفظ مختصرٍ، ولولا الجاري عليه بسببه لما صبر.

ومنهم مَنْ صعُب عليه أيضاً حفظُ المختصر ورفع نفسَه عنه، ونظر في بعض نكت الخلافيين المتأخرين، العارية عن مآخذ الأئمة وفقه المتقدِّمين، وعدَّ نفسَه لغرابة ما أتى به مِنْ رؤوس العلماء، وهو عند الله تعالى وعند علماء الشريعة مِنْ أجهل الجهلاء، قد حُرِمَ أنفاسَ أهل الدين والعلم الفاخر، ، ورضيَ ممّا هم عليه بإطلاق اسم المُستدلّ المُناظِر، واكتفى مِنْ علم العربية بالنظر في مقدمةٍ يزعم أنه يُصلح بها لسانه، ويقوّي بها عند الجدل جَنانه، وصد عن الكتب النفيسة الكافلة بنفائس هذا الشان، وعن الاشتغال بعلمي اللغة والبيان، اللذين بهما يُفهم الحديث والقرآن.

وأمّا علمُ أصول الفقه فقد هُجر هجراً، فلا تكاد تسمعُ له ذكراً، إلا بأبحاث خارجة عنه، وإنْ كانت قد سُطرت فيه حتى حُسبتْ أنها منه.

فليتدبرْ ما قلناه طالبُ العلم، وليتهم نفسَه بالتحصيل، فكلُّ علم مِنْ هذه العلوم بحره زاخر، لا يحصلُ على درره إلا كلُّ سابحٍ غوّاصٍ ماهر، قد مرتْ عليه أزمنةٌ في ملازمة الطلب، وطولِ النَّصب والتعب، من التكرار والبحث والشرح والمراجعات، ومذاكرةِ العلماء وكثرةِ المطالعات، مع الأهلية التامة مِنْ صحةِ الذهن وجودتِه، وطولِ الفكر منه وحُسنِ نيته.

فليراجع ما أشكلَ عليه ويحقِّقُه، وإذا عدَّ تنبيهَ مَنْ نبَّهه على خطئه فائدةً منه وشكرَه عليها فاللهُ يوفِّقُه.

وليعتمدْ مِنْ مذاكرة الشيوخ ومطالعة الكتب كلَّ معتمدٍ عليه، ولا يتجاوز تحقيقَ ما أشكلَ لديه.

فهذه صفةُ المُشتغل المحقق، وهو الذي ينتفعُ وينفع الله به كل موفَّق.

قال مسلم بن الحجاج في «صحيحه»: حدثنا يحيى بن يحيى التميمي، أخبرنا عبد الله بن يحيى بن أبي كثير قال: سمعتُ أبي يقول: لا يُستطاع العلمُ براحة الجسم.

قلتُ: ومِنْ آدابه:

اجتنابُ المراءِ، والافتراءِ، واللفظ الهراء.

وحرصُه أبداً على إظهار الحق وطلبهِ مِنْ حيث كان، كما قال إمامُنا الشافعي ـ رحمَه اللهُ ـ: ما ناظرتُ أحداً إلا على النصيحة، وما ناظرتُ أحداً فأحببتُ أن يخطئ.

وروينا عنه أيضاً أنه قال: مَنْ تعلَّم علماً فليُدقق فيه؛ لئلا يضيعَ دقيقُ العلم.

* * *

فصل

والعلمُ بالأحكام واستنباطها كان أولاً حاصلاً للصحابة فمَنْ بعدهم مِنْ علمهم بالقرآن والسُّنة، ومعرفتِهم بلسان العرب، وكانوا إذا نزلتْ بهم النازلة بحثوا عن حكم الله تعالى فيها مِنْ كتاب الله وسنة نبيه ﷺ، وكانوا يتدافعون الفتوى، ويود كلٌّ منهم لو كفاه إياها غيرُه.

وكان جماعةٌ منهم يكرهون الكلام في مسألة لم تقع، ويقولون للسائل عنها: أكان ذلك؟ فإنْ قال: لا، قالوا: دعه حتى يقع ثم نجتهد فيه.

كل ذلك يفعلونه خوفاً من الهجوم على ما لا علم لهم به، واشتغالاً بما هو الأهم من العبادة والجهاد، فإذا وقعت الواقعة لم يكن بدٌّ من النظر فيها.

قال الحافظ البيهقي: «وقد كره بعضُ السلف للعوام المسألة عما لم يكن، ولم يمضِ به كتابٌ ولا سنةٌ ولا إجماعٌ ولا أثرٌ، ليعملوا عليه إذا وقع، وكرهوا للمسؤول الاجتهاد فيه قبل أن يقع، لأن الاجتهاد إنما أبيح للضرورة، ولا ضرورة قبل الواقعة، وقد يتغير اجتهادُه عند الواقعة، فلا يغنيهم ما مضى من الاجتهاد.

واحتجَّ بعضُهم في ذلك بما رُوي عن النبي ﷺ موصولاً ومنقطعاً: «مِنْ حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه».

وعن طاوس قال: قال عمر بن الخطاب وهو على المنبر: أحرِّج بالله على كل امرئ مسلم سأل عن شيء لم يكن، فإن الله قد بيَّن ما هو كائن.

وفي رواية: لا يحل لكم أن تسألوا عما لم يكن، فإنه قد قضى فيما هُو كائن.

وعن عبد الرحمن بن شريح أن عمر بن الخطاب كان يقول: إياكم وهذه العضل فإنها إذا نزلتْ بعث الله لها مَنْ يقيمها ويُفسِّرها.

وعن الصلت بن راشد قال: سألتُ طاوساً عن شيء فقال: أكان هذا؟ قلتُ: نعم.

قال: آللهِ الذي لا إله إلا هو؟ قلتُ: آللهِ الذي لا إله إلا هو.

قال: إنَّ أصحابنا حدَّثونا عن معاذ بن جبل أنه قال: أيها الناس لا تعجلوا بالبلاء قبل نزوله فيُذهب بكم ها هنا وها هنا، وإنكم إن لم تفعلوا ـ أي لم تعجلوا بالبلاء قبل نزوله ـ لم ينفك المسلمون أن يكون فيهم مَنْ إذا سُئل سُدِّد أو قال: وُفِّق.

وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن مرسلاً قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لا تستعجلوا بالبلية قبل نزولها فإنكم إذا فعلتم ذلك لم يزل منكم مَنْ يُوفَّق ويُسدَّد، وإنكم إن استعجلتم بها قبل نزولها تفرقتْ بكم السُّبل ها هنا وها هنا». وأشار عن يمينه وعن شماله.

وقال مسروق: سألتُ أبيَّ بن كعب عن شيء، فقال: أكانَ بعدُ؟

قلتُ: لا.

قال: فأجِمَّنا حتى يكون، فإذا كان اجتهدنا لك رأينا.

وقال عبد الرحمن بن أبي ليلى: أدركتُ عشرين ومئة من الأنصار مِنْ أصحاب محمد ﷺ ما منهم مِنْ أحد يحدِّث بحديث إلا ودّ أن أخاه كفاه إياه، ولا يُستفتى عن شيء إلا ودَّ أنَّ أخاه كفاه الفتيا.

وفي روايةٍ: يُسأل أحدُهم عن المسألة فيردها هذا إلى هذا وهذا إلى هذا حتى ترجع إلى الأول.

قلتُ: ثم كثرت الوقائع والنوازل، وأفتى فيها مجتهدو الصحابة والتابعين وأتباعهم، وحُفظتْ فتاويهم وسُطرتْ ودُونت، ووصلتْ إلى مَنْ بعدهم من الفقهاء

الأئمة ففرَّعوا عليها، وقاسوا واجتهدوا في إلحاق غيرها بها، فتضاعفتْ مسائلُ الفقه وكثر الاختلاف، واختلافُ الأئمة رحمة، إذ نصوصُ القرآن والسُّنة تحتمل وجوهاً من التأويل، وطرفاً من العربية ومجاريها واسعة، فلكل قولٍ منها دليل.

ولم يزل علمُ الفقه كريماً يتوارثه الأئمة معتمدين على الأصلين الكتاب والسُّنة، مستظهرين بأقوال السلف على فهم ما فيهما مِنْ غير تقليدٍ، فقد نهى إمامُنا الشافعي ـ رحمَه اللهُ ـ عن تقليدهِ، وتقليدِ غيره، على ما سنذكرُه في فصلٍ بعد هذا، وكانت تلك الأزمنة مملوءةً بالمُجتهدين، فكلٌّ صنَّفَ على ما رأى، وتعقَّب بعضُهم بعضاً مستمدِّين من الأصلين الكتاب والسُّنة، وترجيح الراجح مِنْ أقوال السلف المختلفة.

ولم يزل الأمرُ على ما وصفتُ إلى أن استقرت المذاهبُ المدونةُ، ثم اشتهرت المذاهبُ الأربعةُ وهُجِر غيرُها فقصرتْ هممُ أتباعهم إلا قليلاً منهم، فقلَّدوا ولم ينظروا فيما نظرَ فيه المتقدِّمون من الاستنباط من الأصلين الكتاب والسُّنة، بل صارت أقوال أئمتهم عندهم بمنزلة الأصلين، فأخذوها مسلَّمة مفروغاً منها، ففرعوا عليها واستنبطوا منها، ولم يبق لهم نظرٌ إلا فيها، وأعرضوا عن علوم الأصلين، فعُدم المُجتهدون، وغَلب المقلِّدون، حتى صاروا ممَّن يرومُ رتبةَ الاجتهادِ يعجبون، وله يزدرون، وكثر التعصبُ للمذاهب، وقلت النصفةُ وبانت المثالب، ودببت بينهم العقارب، فجرى مِنْ بعضهم في بعض العجائبُ والغرائبُ.

وآلَ بهم التعصُّب إلى أنْ صار أحدُهم إذا أُورد عليه شيءٌ من الكتاب أو السُّنة الثابتة على خلاف مذهبه، يجتهدُ في دفعه بكلِّ سبيلٍ من التأويل البعيد، نصرةً لقوله وإعراضاً عما يجبُ عليه الأخذ به، ولو كان ذلك وصلَ إلى إمامه الذي يقلِّده هذا المتعصِّبُ لقابَلَه ذلك الإمامُ بالتعظيمِ والتبجيل، ولصار إليه إنْ لم يعارضْه دليلٌ.

ثم تفاقمَ الأمرُ حتى صار كثير منهم لا يرون الاشتغالَ بعلوم القرآن والحديث، ويعيبون مَنْ يعتني بهما ويرون أنَّ ما هُمْ عليه هو الذي ينبغي المواظبة عليه، وتقدمته بين يديه، من الاحتجاج للمذاهب بالآراء، وكثرة الجدال والمراء، فينقضي منهم المجلسُ بعد المجلسِ لا تُسمع فيه آيةٌ تتلى ولا حديثٌ يُروى، وإن اتفق ذكرُ شيءٍ مِنْ ذلك لم يكن في المجلس مَنْ يَعرف صحيحه مِنْ سقيمه، ولا إيراده على وجهه، ولا فهم معناه، وغرضُ كلٍّ منهم قمعُ خصمه، وإبطالُ حكمه، وعُدِمَ منهم الإنصاف في مسائل الخلاف، ولا سيما لما وُقفت عليهم الأوقاف.

ثم نبغ قومٌ آخرون صارت عقيدتُهم في الاشتغال بمسائل المذهب كعقيدةِ أولئك في الاشتغال بعلوم الأصلين، يرون أن أولى منه الاقتصارُ على نكتٍ خلافيةٍ وضعوها، وأشكالٍ منطقيةٍ ألَّفوها.

بالمنطقِ اشتغلوا فقلتُ حقيقةً: إنَّ البلاءَ مُوكَّلٌ بالمنطقِ

فأعرضوا عن تلك المحاسن، وسموا المشتغلين بعلم المذهب: كَوادن، وذلك مِنْ وساوس الشيطان، وعلامات الخذلان، فنعوذ بالله مِنْ هذا البلاء، وسوء القضاء، ومِنْ تضييع الزمان في الجدال والمراء، ونسأله الثباتَ على التمسك بالآثار، والاعتماد على صحيح الأخبار، ويلحقنا بالسادة الأخيار، ويباعدنا مِنْ هؤلاء الجهال الأغبياء الأشرار».

* * *

ثم قال:

«فصل: لم أزلْ منذ فَتح اللهُ عليَّ الاشتغالَ بعلم الشريعة، وفهم ما ذكرتُ من الاتفاقِ والاختلاف، ودلالاتِ الكتاب والسُّنة، مهتماً بجمعِ كتابٍ يجمعُ ذلك أو

يقاربُهُ توفيقاً من الله تعالى لمعاودةِ الأمرِ الأول، وهو ما كان عليه الأئمةُ المتقدمون من استنباط الأحكام من الأصلين، مستظهرين بأقوال السلف فيها، طلباً لفهم معانيها، ثم يُصار إلى الراجح منها بطريقةٍ وددتُ لو كان كفاني ذلك غيري، ممَّنْ هو في زمني، أو وجدت أحداً مِنْ أصحابنا فعله قبلي، بل دأبُ كلِّ مصنِّف مِنْ أصحابنا ومِنْ غيرهم التعصبُ لمذهبه، وترجيحُ قول إمامه، في كل ما أتى به.

وكان الواجب على الجميع نظَرهم بعين الإنصاف، في كل ما وقعَ فيه الاختلاف، والصيرورةَ إلى القول الراجح، وهو الأقربُ إلى ما دل عليه الأصلان الكتاب والسُّنة، فيزول الخلاف في كثير من المسائل، ولا يبقى منها إلا القليل، على ما ستراه من السبيل ـ إن شاء الله تعالى ـ.

وهذا الكتابُ المشارُ إليه أرجو أنْ أكونَ ألممتُ بامتثال أمر الله عز وجل في قوله سبحانه: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩].

قال الشافعي ـ رحمَه اللهُ ـ في كتاب «الرسالة»: «يعني ـ واللهُ أعلم ـ إلى ما قال اللهُ والرسولُ إنْ عرفتموه، وإنْ لم تعرفوه سألتم الرسولَ عنه، ومَنْ ينازع مِنْ بعد رسول الله ﷺ ردَّ الأمرَ إلى قضاء الله ثم قضاء رسوله، فإنْ لم يكن فيما يتنازعون فيه قضاءٌ فيهما ولا في واحدٍ منهما ردوه قياساً على أحدهما».

قلتُ: ولم يختلف المفسِّرون فيما وقفتُ عليه مِنْ كتبهم في أنَّ معناها: إلى كتاب الله وسُنة رسوله، وتقديرُ ذلك: فردوه إلى قول الله تعالى وقول الرسول، فيجبُ ردُّ جميع ما اختُلف فيه إلى ذلك، فما كان أقرب إليه اعتُقد صحته وأخذ به، ولذلك قال عمرُ بن الخطاب ـ رضيَ اللهُ عنه ـ: ردُّوا الجهالاتِ إلى السُّنة.

وفي رواية: يرد الناس من الجهالات إلى السُّنة.

وهذه كانت طريقة العلماء الأعلام أئمة الدِّين كما سبق ذكرُه، وهي طريقة إمامنا أبي عبد الله الشافعي - رحمهم الله - فإنه تعقَّبَ على مَنْ تقدَّمه من العلماء بذلك السبب؛ ولهذا قال فيه أبو عبد الله أحمدُ بن حنبل - رحمَه اللهُ -: ما مِنْ أحد وضعَ الكتبَ - حتى ظهرتْ - أتبع للسُّنة من الشافعي.

ثم إنَّ الشافعي - رحمَه اللهُ - احتاطَ لنفسِهِ وعلمَ أنَّ البشر لا يخلو من السهو والغفلة والإحاطة، فصحَّ عنه مِنْ غير وجهٍ أنه أمرَ إذا وُجد قولُه على مخالفة الحديث الذي يصحُّ الاحتجاجُ به أنْ يُرد قوله ويُؤخذ بالحديث.

أنبأنا القاضي أبو القاسم عمر أخبره الحافظ أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي أنا أبو عبد الله الحافظ حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب قال: سمعت الربيع بن سليمان يقول: سمعتُ الشافعي يقول: إذا وجدتم في كتابي خلافَ سنة رسول الله ﷺ فقولوا بسنةَ رسول الله ﷺ ودعوا ما قلتُ.

قال البيهقي: وقد يثقُ - يعني الشافعي - ببعض مَنْ هو مختلفٌ في عدالته على ما يؤدّي إليه اجتهادُه كما يفعله غيره، ثم لم يدع لرسول الله ﷺ سنةً بلغته وثبتتْ عنده حتى قلَّدها، وما خفيَ عليه ثبوتُه علَّقَ قولَه به - يعني على ثبوته - وما عسى لم يبلغه أوصى مَنْ بلغه باتباعه وتركِ خلافه، وذلك بيّنٌ في كتبه وفيما ذُكر مِنْ أقاويله.

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ أخبرنا أبو زكريا العنبري أخبرنا أبو عبد الله محمد بن إبراهيم العبدي فيما ذكره مِنْ «فضائل الشافعي - رحمَه اللهُ - ومناقبه» قال: ثم بلغَ مِنْ حرصه - يعني من حرص الشافعي - على إفهام المسترشدين أني سمعتُ ربيعاً يقول: قال الشافعي - رحمَه اللهُ -: وددتُ أنَّ الناس نظروا في هذه الكتب ثم نحلوها غيري. طلباً منه للنصيحة لهم، وأنَّ قصده إنما كان مِنْ وضعِ الكتبِ وتسييرِها في الناسِ أنْ يفهموها ليدلَّهم البيانُ فيها على الأرجح من المذاهب التي هي أتبعُ

للكتاب والسُّنة وما أشبه الكتابَ والسُّنة، تبرياً إلى الله ـ جلَّ ذكرُه ـ مِنْ حولهِ وقوتهِ، غيرَ ملتمس بها ذكراً ولا في الدنيا شرفاً.

قال: وهذه صحةُ النيّة ومشكورُ الطوية وما يُحمد من الصالحين من الضمير والعزيمة.

قلتُ: وعلى هذا المعنى كان وضعُ الشافعي وغيره من الأئمة الكتب إرشاداً للخلق إلى ما ظنَّه كلُّ واحد منهم صواباً، لا على أنهم أرادوا به تقليدَهم ونصرةَ أقوالهم كيف ما كانت، فقد صحَّ أن الشافعي ـ رحمَه اللهُ ـ نهى عن تقليدهِ وتقليدِ غيره.

قال صاحبُه أبو إبراهيم المُزَني في أول «مختصره»: اختصرتُ هذا مِنْ علم الشافعي، ومِنْ معنى قوله، لأقرِّبه على مَنْ أراده، مع إعلاميه نهيه عن تقليده، وتقليد غيره، ليَنظر فيه لدينه ويحتاط لنفسه، أي مع إعلامي مَنْ أرادَ علمَ الشافعي نهيَ الشافعي عن تقليده وتقليد غيره. هذا أحسنُ ما أُوِّل به هذا الكلام.

وانظروا ـ رحمكم الله ـ إلى قوله: ليَنظر فيه لدينه ويَحتاط لنفسه. أي ليسترشد بذلك إلى الحقِّ.

قال صاحبُ «الحاوي» ـ وهو القاضي أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي: «وقوله: «ويحتاطَ لنفسه» أي ليتطلب الاحتياطَ لنفسه بالاجتهاد في المذاهب، وترك التقليد بطلب الدلالة».

قلتُ: فعلى هذا كان السلفُ الصالح يتبعون الصوابَ حيث كان، ويجتهدون في طلبه، وينهون عن التقليد.

وقال أبو العباس أحمد بن أبي أحمد الطبري المعروف بابن القاصِّ صاحب

أبي العباس بن سُريج في أول كتاب «التلخيص» له: «ذكر المُزَني في كتابه المُتَرْجم بـ «الجامع الكبير» في المُتيمِّم إذا دخلَ في الصلاة ثم رأى الماءَ أنَّ الشافعي نهى عن التقليد نصحاً منه لكم، فله أجر صوابكم، وهو بريء مِنْ خطئكم ـ رضيَ اللهُ عنه ـ وقبِلَ منه نصحَكم.

قال الشيخ أبو علي السِّنجي في كتابه «شرح التلخيص»: «وإنما ذكرَ المُزَنيُّ هذا في هذه المسألة لأنها أولُ مسألةٍ خالفَ الشافعيَّ فيها في «جامعه الصغير» و«الكبير» جميعاً ذهبَ فيها مذهبَ أهلِ الكوفة أنه يخرج مِنْ صلاته ويتوضأ ويستأنف، فبسطَ العذرَ لنفسهِ في مخالفةِ الشافعي، لأنه منعَهُ مِنْ تقليدهِ وتقليدِ غيره.

قلتُ: فالمُزَني ـ رحمَه اللهُ ـ امتثَلَ ما أمرَ إمامُه في النهي عن تقليده فخالَفه في هذه المسألة لِما ظهرَ له مِنْ جهة النظر والرأي، فما الظنُّ به لو وجدَ حديثاً مصرِّحاً بخلاف نصِّه؟ فهو ـ إنْ شاء الله ـ حينئذ كان أشدَّ مبادرةً إلى مخالفة نصِّ إمامه، وإن كان في الحقيقة موافقاً لا مخالفاً؛ لأنه قد أمرَ إذا وُجد الحديث على خلاف قوله أن يترك قوله، فهو إنما تركَ قولَه بقوله، فهو موافقٌ ممتثلٌ للأمر.

وقد فعلَ هذا صاحبُه أبو يعقوب البويطي ـ رحمه الله ـ في مسألة التيمُّم إلى الكوعين، فخالفه وصار إليه، كما سيأتي.

وإذا كشفتَ واعتنيتَ بهذا وكان لك همّةٌ في التنقيب عنه، وعنايةٌ بظهور الحق وجدتَ جماعةً مِنْ أهل العلم والتحقيق المُصنِّفين على مذهب الشافعي ـ رحمهم الله ـ وقد نصروا مذهبه وامتثلوا ما أمرَ به مِنْ مخالفة قوله لحديثٍ يصحُّ الاحتجاجُ به، وهذا مأمورٌ به مِنْ جهة الشارع ولو لم يقله الشافعي، فذكر كلُّ واحد منهم ما أمكنه مما وصلَ إليه علمُه، على قلة ذلك وعزته في كتبهم، وإنما يكثر ذلك في

كتب المتضلِّعين من الحديث، الباحثين عن فقهه ومعانيه، الذاكرين لأقوال العلماء ومذاهبهم مِنْ غير تقيّد، كأبي بكر بن المنذر، وأبي سليمان الخطابي، وأبي بكر البيهقي، وأبي عمر بن عبد البر، وغيرهم ـ رحمهم الله ـ.

ونبَّه أيضاً صاحبُ «التهذيب» مِنْ أصحابنا ـ وهو أبو علي الحسين بن مسعود البغوي ـ على مواضعَ حسنة، منها: تصحيحه للقول القديم أنَّ وقت المغرب يمتدُّ إلى مغيب الشفق فقال: وهو الصحيحُ لحديث بريدة أنَّ النبي ﷺ صلاها في يومين في وقتين.

ووافقَه على ذلك إمامُ الحرمين أبو المعالي بن الجويني في «مُختصره» الذي اختصر فيه كتاب «النِّهاية»، وإنْ لم يكن ما نذكرُه في نفس كتاب «النِّهاية»، فقال في «المُختصر»: «والظاهرُ عندنا القولُ الثاني ـ يعني القديم ـ فقد صحَّ أن رسول الله ﷺ صلى المغرب عند اشتباك النجوم.

قال: وفي نُصرة هذا القول نصوصٌ، ولذلك اختاره الإمامُ أحمد، ولولا صحة الأخبار عنده لما رأى ذلك.

ونقل أيضاً إمامُ الحرمين في باب التعزير مِنْ كتاب «النهاية» عن صاحب «التقريب» كلاماً حسناً في هذا المعنى، وإن كان فيما استنبطه نظر فقال: «ولمّا ذكر صاحبُ «التقريب» مقالات الأصحاب في التعزيرات ومبالغها روى عن أبي بردة بن نيار أن رسول الله ﷺ قال: لا يُجلدُ فوق العشرة إلا في حدٍّ.

قال صاحبُ «التقريب»: هذا خبرٌ صحيحٌ لو بلغَ الشافعيَّ لقالَ به، وقد صحَّ مِنْ أقوال الشافعي ـ رضيَ اللهُ عنه ـ أن مَنْ يبلغه مذهبُه عنه ويصحُّ عنده خبرٌ على خلافه فحقٌّ عليه أنْ يتبع الخبر ويعتقدَ أنه مذهب الشافعي، فإنَّ كل ما أطلقه في

المسائلِ مقيدٌ باستثناء الخبر، وكأنه لا يقولُ قولاً في واقعةٍ إلا وهو مصرِّحٌ بأنَّ الأمرَ كذلك إنْ لم يصحَّ خبرٌ على خلافهِ عن رسول الله ﷺ.

قلتُ: وهذا الحديث متفقٌ عليه في «الصحيحين»، ولكنْ له عندي تأويل، وهو أنَّ المراد به ضربُ التأديب الصادر مِنْ غير الولاة، كضرب السيِّدِ عبده، والزوجِ امرأته، والأبِ ولده، والمعلِّمِ والمؤدِّبِ مَن تحت أيديهما من الصبيان المتعلِّمين.

وقولُه ﷺ: «إلا في حدٍّ» يعني ما تضربه الولاةُ على الجرائم، فإنها حدود شرعية، أي موانع وزواجر، وهي منقسمة إلى:

حد مقدَّر، كحد الزنا والقذف.

وإلى غير مقدَّر، وهو التعزيرات على الجرائم التي لا مقدّر في حدِّها مِنْ جهة الشرع، وإنما هو موكولٌ إلى اجتهاد ولاة الأمر، يفعلون مِنْ ذلك ما هو الرادعُ الزاجرُ لصاحب تلك الجريمة مما هو لائقٌ به، وذلك يختلفُ باختلاف الجرائم، فمنها كبائر كأكل الربا، ومال اليتيم، والغصب، والفرار من الزحف، وعقوق الوالدين، فكيف يُسوى بين هذه وبين الصغائر في أن لا يبلغ بالجميع عشرة أسواط؟ فأي انزجارٍ يحصل بذلك لا سيما من الأرذالِ والسِّفلِ؟

وقد قال عمر بن الخطاب ـ رضيَ اللهُ عنه ـ: «إن الناس قد تتابعوا في شرب الخمر واستقلوا الحدَّ». هذا مع كونه أربعين جلدةً لم يبالوا بها وانهمكوا على الشرب الذي هو متلفٌ للأموال، ومذهبٌ للعقول، وحاملٌ على كثرة المعاصي، فكيف بمن تمرَّدَ وتمرَّن على عقوق الوالدين، والسِّحر، وشرهت نفسُه في جمع الأموال من الرِّبا والغصب، أينزجر بتسعة أسواط مثلاً؟ هذا منافٍ لحكمةِ شرعيةِ الحدودِ والتعزيرات.

فليس لهذا الحديث الصحيح محملٌ إلا ما ذكرتُه، وهو معنى حسنٌ جيدٌ، والحمدُ لله على فهمه.

وسيأتي تقريرُ ذلك ـ إن شاء الله تعالى ـ في موضعه، وإنما قدَّمتُه هنا خوفاً من اخترام المنية قبل الوصول إليه، لأنه في أواخر الكتاب، واستطرد الكلامُ بنا إليه فذكرتُه، ولم يكن الغرض هنا إلا ذكر ما نقله إمامُ الحرمين عن صاحب «التقريب» في تقرير جواز مخالفةِ نصوصِ الشافعيِّ المخالفةِ لما صحَّ من الحديث وإنْ لم يكن هذا منها. وبالله التوفيق.

***

فصل

ثم إنَّ المُصنِّفين مِنْ أصحابنا المُتصفين بالصفات المتقدمة من الاتكال على نصوص إمامهم، معتمدين عليها اعتمادَ الأئمة قبلهم على الأصلين الكتاب والسُّنة، قد وقع في مُصنَّفاتهم خللٌ كثيرٌ مِنْ وجهين عظيمين:

الأول: أنهم يختلفون كثيراً فيما ينقلونه مِنْ نصوص الشافعي ـ رحمه الله ـ وفيما يصحِّحونه منها ويختارونه وما ينسبونه إلى القديم والجديد، ولا سيما المتأخرين منهم، وصارت لهم طرقٌ مختلفة: خراسانية وعراقية، فترى هؤلاء ينقلون عن إمامهم خلافَ ما ينقله هؤلاء، والمرجعُ في هذا كلِّه إلى إمام واحد، وكتبُه مدونةٌ مرويةٌ موجودةٌ، أفلا كانوا يرجعون إليها وينقُّون تصانيفهم مِنْ كثرة اختلافهم عليها؟

وأجودُ تصانيفِ أصحابنا من الكتب الكبار فيما يتعلقُ بصحة نقل نصوص الشافعي هو كتاب «التقريب»، أثنى عليه بذلك أخبرُ المتأخرين بنصوص

الشافعي، وهو الإمامُ الحافظُ أبو بكر البيهقي ـ رحمَه اللهُ ـ، ذكر ذلك في «رسالةٍ» له كتبها إلى الشيخ أبي محمد عبد الله بن يوسف الجويني والدِ إمام الحرمين ناصحاً له فيها ومُنكراً عليه ما وقفَ عليه مِنْ تصنيفٍ له في الفقه شرع فيه وسمّاه «المحيط» فقال فيها:

وكنتُ أنظرُ في كتب بعض أصحابنا، وحكاياتِ مَنْ حكى منهم عن الشافعي ـ رضيَ اللهُ عنه ـ نصاً، وأبصرُ اختلافَهم في بعضها، فيضيقُ قلبي بالاختلاف مع كراهية الحكاية مِنْ غير ثبتٍ، فحملني ذلك على نقلِ مبسوط ما اختصره المُزَني ـ رحمَه اللهُ ـ على ترتيب المختصر.

ثم نظرتُ في كتابِ «التقريب»، وكتابِ «جمع الجوامع»، و«عيونِ المسائل»، وغيرها فلم أرَ أحداً منهم فيما حكاه أوثقَ مِنْ صاحب «التقريب» ـ رحمنا الله وإياه ـ، وهو في النصف الأول مِنْ كتابه أكثر حكايةً لألفاظ الشافعي ـ رحمَه اللهُ ـ منه في الآخر، وقد غفَلَ في النصفين جميعاً ـ مع اجتماعِ الكتب له أو أكثرها وذهابِ بعضها في عصرنا ـ عن حكاية ألفاظٍ لا بُدَّ لنا مِنْ معرفتها، لئلا يجترأ على تخطئة المُزَني في بعض ما نخطئه فيه، وهو عندي بريءٌ، وليتخلص بها عن كثيرٍ مِنْ تخريجات أصحابنا.

وقال البيهقيُّ في موضعٍ آخر: وجدتُ في بعض ما نُقِلَ مِنْ كتب الشافعي وحول منها إلى غيرِه خللاً في النقل، وعدولاً عن الصحة بالتحويل، فرددتُ مبسوط كتبه القديمة والجديدة إلى ترتيبِ المختصر؛ لنبين لمَنْ تفكَّرَ في مسائله مِنْ أهل الفقه ما وقعَ فيه من التحريف والتبديل، ويظهر لمَنْ نظرَ في أخباره مِنْ أهل العلم بالحديث ما وقعَ فيه الخللُ بالتقصير في النقل.

قلتُ: فلا بُدَّ لنا ـ إنْ شاء الله ـ مِنْ إيضاح الحق فيما اختلفوا فيه إن قدرتُ على

ذلك في هذا الكتاب، وإلا أوردتُ اختلافَهم على وجهه، ونسبت كلاً إلى قائله في كتابه.

وإذا كان هذا الخللُ قد وقع منهم في نقل نصوص إمامهم، فما الظنُّ بما ينقلونه مِنْ نصوصِ باقي المذاهب؟ فترى في كتبهم مِنْ ذلك أشياء ينكرُها أصحابُ تلك المذاهبِ، وكأنَّ الخللَ إنما جاءَهم مِنْ تقليد بعضهم بعضاً فيما ينقلُه مِنْ مذهب غيره، أو مِنْ نصِّ إمامه، ويكون الأولُ قد غلط فيتبعه مَنْ بعده، والغلطُ جائزٌ على كل أحد إلا مَنْ عصمه الله تعالى، ولكن لو أنَّ كل مَنْ ينقل عن أحدٍ مذهباً أو قولاً راجع في ذلك كتابه - إنْ كان له مُصنَّفٌ - أو كتبَ أهل مذهبه - كما نفعله نحن - إنْ شاء الله تعالى - في هذا الكتاب - لقلَّ ذلك الخلل، وزال أكثرُ الوهم وبطل، والله الموفِّق.

الوجه الثاني: ما يفعلونه في الأحاديث النبوية والآثار المروية مِنْ كثرة استدلالهم بالأحاديث الضعيفة على ما يذهبون إليه نصرةً لقولهم، ومِنْ تغيير لفظِ ما صح منها، والزيادةِ فيه والنقصِ منه لقلة خبرتهم بذلك، وما أكثرَه في كتب أبي المعالي وصاحبه أبي حامد! نحو: إذا اختلف المتبايعان تحالفا وترادا.

ومن العجب ما ذكره صاحبُ «المهذب» في أول باب إزالة النجاسة قال: «وأما الغائط فهو نجسٌ لقوله ﷺ لعمار: «إنما تغسلُ ثوبك من الغائط والبول والمني والدم والقيء»».

ثم ذكر بعد ذلك طهارةَ مني الآدمي ولم يتعرضْ للجواب عن هذا الحديث الذي هو حجةُ خصمه، ولم يكن له حاجةٌ إلى ذكره أصلاً، فإنَّ الغائط لا ضرورة

إلى الاستدلال على نجاسته بهذا الحديث الضعيف المنتهض حجةً عليه في أمر آخر، والله الموفِّق.

ومِنْ قبيح ما يأتي به بعضُهم تضعيفُهم لخبرٍ يَحتجُّ به بعضُ مخالفيهم، ثم يحتاجون هم إلى الاحتجاج بذلك الخبر بعينه في مسألة أخرى فيوردونه معرضين عما كانوا ضعَّفوه به، ففي كتاب «الحاوي» و«الشامل» وغيرهما مِنْ ذلك شيءٌ كثيرٌ.

هذا، وهم مقلِّدون لإمامهم الشافعي ـ رحمَه اللهُ ـ، فهلا اتبعوا طريقته في تركِ الاحتجاج بالضعيف، وتعقُّبه على مَنْ احتجَّ بذلك وتبيينِ ضعفه؟

ثم إنَّ مِنْ مذهبه ـ رحمَه اللهُ ـ تركَ الاحتجاج بالمراسيل إلا بشروط سنذكرُها في مقدمة الأصول ـ إن شاء الله تعالى ـ.

ولو ذُكر سند الحديث وعُرفت عدالة رجاله إلى التابعين وسَقط من السند ذكرُ الصحابي كان مرسلاً، ويورد هؤلاء المُصنِّفون هذه الأحاديث مُحتجين بها بلا إسناد أصلاً، فيقولون: قال رسول الله ﷺ، وروي عن رسول الله ﷺ، ويظنون أنَّ ذلك حجة، وإمامُهم ـ رضيَ اللهُ عنه ـ يرى أنه لو سَقط من السند الصحابي وحده لم يكن حجةً، وكذا لو سقط غير الصحابي من السند، فليتهم إذا عجزوا عن أسانيد الحديث ومعرفة رجالها عزوها إلى الكتب التي أخذوها منها، ولتكن مِنْ كتب الحديث المعتمد عليها، ولكنهم لم يأخذوا تلك الأحاديث إلا مِنْ كتبِ مَنْ سبقهم من مشايخهم، ممَّن هو على مثل حالهم، فبعضُهم يأخذها مِنْ بعض، فيقع التغييرُ والزيادةُ والنقصانُ فيما صح أصله، ويختلط الصحيح بالسقيم، وهذا كله غير مستقيم.

بل الواجبُ في الاستدلال على الأحكام، وبيان الحلال والحرام، أنَّ مَنْ يستدل بحديثٍ يذكر سندَه، ويتكلم عليه بما يجوز الاستدلال به، أو يعزوه إلى كتاب مشهور

مِنْ كتب أهل الحديث المعتمدة، فيرجع مَنْ يطلبُ صحة ذلك الحديث وسقمه إلى ذلك الكتاب، وينظر في سنده، وما قال ذلك المُصنِّف أو غيرُه فيه.

وما أحسنَ ما قال الحافظ البيهقي للشيخ أبي محمد الجويني في «رسالته» التي كتبها إليه ونصحه فيها قال: «وكنت أسمع رغبة الشيخ ـ أدام الله أيامه ـ في سماع الحديث والنظر في كتب أهله فأسكنُ إليه وأشكر الله تعالى عليه، وأقول في نفسي ثم فيما بين الناس: قد جاء اللهُ عز وجل بمَنْ يرغب في الحديث ويرغّب فيه مِنْ بين الفقهاء، ويميز فيما يرويه ويحتج به الصحيحَ من السقيم مِنْ جملة العلماء، وأرجو من الله سبحانه أن يحيي به سُنة إمامِنا المطلبي في قبول الآثار، حيث أماتها أكثرُ فقهاء الأمصار، بعد مَنْ مضى من الأئمة الكبار، الذين جمعوا بين نوعي علمي الفقه والأخبار.

ثم لم يرض بعضُهم بالجهل به حتى رأيتُه حمل على العالم به، والوقوع[1] فيه، والإزراء به، والضحك منه، وهو مع هذا يعظِّم صاحب مذهبه ويجله، ويزعم أنه لا يفارق في منصوصاته قوله، ثم يدع في كيفية قبول الحديث وردِّه طريقتَه، ولا يسلك فيها سيرته، لقلة معرفته بما عرف، هلا نظر في كتبه ثم اعتبر باحتياطه في انتقاده لرواة خبره واعتماده فيمن اشتبه عليه حالُه على رواية غيره، فيرى سلوك مذهبه مع دلالة العقل والسمع واجباً على كل مَن انتصب للفتيا، فإمّا أنْ يجتهد في تعلمه أو يسكت عن الوقوع فيمن يعلَمُه، فلا يجتمع عليه وزران، حيث فاته الأجران. والله المستعان».

وقال قبل ذلك: «قد عَلم الشيخُ اشتغالي بالحديث واجتهادي في طلبه، ومعظمُ مقصودي منه في الابتداء التمييزُ بين ما يصح الاحتجاجُ به من الأخبار

---

(١) لعل الصواب: بالوقوع.

وبين ما لا يصح، حين رأيتُ المحدِّثين مِنْ أصحابنا يرسلونها في المسائل على ما يحضرهم مِنْ ألفاظها مِنْ غير تمييز منهم بين صحيحها وسقيمها، ثم إذا احتجَّ عليهم بعضُ مخالفيهم بحديثٍ يشقُّ عليهم تأويلُه أخذوا في تعليله بما وجدوه في كتب المتقدِّمين مِنْ أصحابنا تقليداً، ولو عرفوه معرفتهم لميزوا به صحيح ما يوافق أقوالهم مِنْ سقيمه، ولأمسكوا عن كثير ما يحتجون به، وإنْ كان يطابق آراءهم، ولاقتدوا في ترك الاحتجاج برواية الضعفاء والمجهولين بإمامِهم، وما ردَّ من الأخبار لضعف رواته ولانقطاع إسناده كثير».

قلتُ: وقد يسَّر اللهُ تعالى ـ وله الحمد ـ الوقوفَ على ما ثبت من الأحاديث وتجنُّب ما ضعف منها، بما جمعه علماءُ الحديث في كتبهم من الجوامع والمساند:

فالجوامع هي المرتبة على الأبواب من الفقه والرقائق والمناقب وغير ذلك، فمنها ما اشترط فيه الصحة، أي: لا يُذكر فيه إلا حديثٌ صحيحٌ على شرط المصنِّف، ككتابي البخاري ومسلم، وما أُلحق بهما واستُدرك عليهما، وكصحيح إمام الأئمة محمد بن إسحاق بن خزيمة، وكتاب أبي عيسى الترمذي، وهو كتابٌ جليلٌ مبينٌ فيه الحديث الصحيح والحسن والغريب والضعيف، وفيه عن الأئمة فقهٌ كثيرٌ، ثم سنن أبي داود والنسائي وابن ماجه، وغيرهم ممَّن هو في زمن هؤلاء المذكورين وفي طبقتهم، ففي ذلك العصر أُكثر مِنْ تدوين كتب الحديث، وجُمعت ونُقحت ومُيزت.

ومِنْ بعدهم سُنن أبي الحسن الدارقطني، والتقاسيم لأبي حاتم بن حبان وغيرهما.

ثم ما رتَّبه وجمعه الحافظُ الفقيهُ أبو بكر البيهقي في «سننه الكبير»، و«الأوسط»، و«الصغير»، التي أتى بها على ترتيب مختصر المُزَني، وقرَّبها إلى الفقهاء بجهده،

فلا عُذر لهم ـ ولا سيما الشافعية منهم ـ في تجنُّبِ الاشتغال بهذه الكتب أو ببعضها، وكثرة النظر فيها، وسماعها، والبحث عن فقهها ومعانيها، ومطالعة الكتب النفيسة المصنَّفة في شروحها وغريبها، بل أفنوا زمانهم وعمرهم في النظر في أقوال مَنْ سبقهم مِنْ متأخري الفقهاء وتركوا النظرَ في نصوص نبيهم المعصوم من الخطأ ﷺ وآثارِ أصحابه الذين شهدوا الوحيَ، وعاينوا المصطفى، وفهموا أنفاسَ الشريعة، فلا جَرَمَ حُرم هؤلاء رتبة الاجتهاد، وبقوا مقلدين على الآباد.

وقد كانت العلماء في الصدر الأول معذورين في ترك ما لم يقفوا عليه من الحديث؛ لأنَّ الأحاديثَ لم تكن حينئذ فيما بينهم مُدونةً، إنما كانت تُتلقى مِنْ أفواه الرجال، وهم متفرِّقون في البلدان، ولو كان الشافعي ـ رحمَه اللهُ ـ وَجد في زمانه كتاباً في أحكام السُّنن أكبر من «الموطأ» لحفظه مضافاً إلى ما تلقاه مِنْ أفواه مشايخه، فلهذا كان الشافعيُّ بالعراق يقول لأحمد بن حنبل ـ رحمهما الله تعالى ـ: أعلموني بالحديث الصحيح أصير إليه.

وفي رواية: إذا صحَّ الحديث عن رسول الله ﷺ فقولوا حتى أذهب إليه.

ثم قد زال ذلك العذرُ ـ ولله الحمد ـ بجمع الحفاظ الأحاديث المحتج بها في كتب ونوعوها وقسموها، وسهلوا الطريق إليها، فبوَّبوها وترجموها، وبيّنوا ضعفَ كثير منها وصحته، وتكلموا في عدالة الرجال وجرح المجروح منهم، وفي علل الحديث، ولم يدعوا للمشتغل شيئاً يتعلل به، وفُسِّر القرآن والحديث، وتُكلم على غريبهما وفقههما وكلِّ ما يَتعلق بهما في مصنَّفات عديدة جليلة، فالآلاتُ مهيئةٌ لذي طلب صادق وهمة وذكاء وفطنة، وأئمةُ الحديث المعتبرون هم القدوة في فنِّهم فوجب الرجوعُ إليهم في ذلك وعرضُ آراء الفقهاء على السُّنن والآثار الصحيحة

فما ساعده الأثرُ فهو المعتبر، وإلا فلا، ولا نبطل الخبرَ بالرأي، بل نضعفه إن كان على اختلاف وجوه الضعف مِنْ علل الحديث المعروفة عند أهله، أو بإجماع الكافة على خلافه، وقد يظهر ضعفُ الحديث وقد يخفى، وأقربُ ما يؤمر به في ذلك أنك متى رأيتَ حديثاً خارجاً عن دواوين الإسلام كالموطأ ومسند أحمد والصحيحين وسنن أبي داود والترمذي والنسائي ونحوها مما تقدَّم ذكرُه ومما لم نذكره فانظر فيه، فإنْ كان له نظير في الصحاح أو الحسان قرب أمرُه.

وإنْ رأيتَه يُباين الأصول وارتبتَ به فتأمَّلْ رجال إسناده واعتبرْ أحوالهم من الكتب المصنَّفة في ذلك، وأصعبُ الأحوال أن يكون رجالُ الإسناد كلُّهم ثقات ويكون متن الحديث موضوعاً عليهم أو مقلوباً أو قد جرى فيه تدليسٌ، ولا يَعرف هذا إلا النُّقادُ مِنْ علماء الحديث، فإنْ كنتَ مِنْ أهله وإلا اسألْ عنه أهلَه.

قال الأوزاعي: كنّا نسمعُ الحديثَ فنعرضه على أصحابنا كما يُعْرَضُ الدرهم الزائف، فما عرفوا منه أخذنا وما أنكروا تركنا.

قلتُ: وكذلك المسائل الفقهية المبنية على دلالات اللغة ومقتضيات الألفاظ يُرجع فيها إلى أقوال أهل اللغة وصناعة العربية، وكلُّ ذلك قد حرَّره أهلُه وحقَّقوه، فالتوصُّلُ إلى الاجتهاد بعد جمع السنن في الكتب المعتمدة إذا رُزق الإنسانُ الحفظَ والفهمَ ومعرفةَ اللسان أسهلُ منه قبل ذلك، لولا قلةُ همم المتأخرين، وعدم المعتبرين.

ومِنْ أكبر أسبابه تعصُّبهم وتقيُّدُهم برقِّ الوقوف، وجهلُ أكثر المصدَّرين منهم على ما هو المعروف، الذي هو منكرٌ مألوف». هذا آخر ما انتخبته مِنْ كلام أبي شامة بلفظه.

* * *

١٦ ـ فصل

رأيتُ جزءاً بخطِّ الشيخ تقيِّ الدين السبكي مُنتخباً مِنْ أصول الفقه للأستاذ أبي إسحاق الإسفراييني قال فيه ما نصُّه:

«استدلَّ الأستاذُ فيه على عدم التقليد بإجماعنا على أنه لو حَفظ مذهبَ بعضِ الأئمة مِنْ دفترٍ ثم أرادَ أنْ يحكمَ فيه ويفتي لم يكن له ذلك؛ لأنه جاهلٌ بدليلِ هذا المذهب. فكما حَرُمَ عليه تقليدُ الميتِ لجهلهِ بدليلِ قولهِ حرُمَ تقليدُ الحيِّ».

* * *

١٧ ـ فصل

فإنْ قال قائل: أما كان الأولى السكوتَ عن دعوى الاجتهاد فإنه لا فائدة لذكره؟

قلتُ: كلا، فإنه له فوائد:

منها: التحدُّث بنعمة الله امتثالاً لأمر الله به في الآية الكريمة، فيحصل أجر امتثال المأمور.

ومنها: الشكرُ للحديث السابق: التحدُّث بنعمة الله شكر وتركها كفر.

ومنها: طلبُ المزيد مِنْ فضل الله، لأن التحدُّث بالنعم شكر، كما تقرر بهذا الحديث، والشكر يقتضي الزيادة لقوله تعالى: ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ [إبراهيم: ٧].

وقد نَقل أبو طالب المكي في كتابه «قُوت القلوب» في التصوف أنَّ السلف ـ رضيَ اللهُ عنهم ـ كانوا إذا تلاقوا حدَّث بعضُهم بعضاً بما أنعمَ اللهُ عليهم من المقامات، وبما فتحَ عليهم من الأحوال، فيقول أحدُهم: فُتح عليَّ بكذا، وصلتُ إلى كذا، أُعطيت كذا، صليتُ الليلة كذا. ويتأولون في ذلك قولَ الله تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى: ١١].

فمِنْ فوائد تحدُّثنا بذلك الاقتداءُ بالسلف في صنيعهم.

ومِنْ فوائد ذلك ـ وهو أعظمُها عندي ـ: إظهارُ صدق حديث النبي ﷺ فيما وَعد مِنْ بعث الله على رأس كل مئة سنة رجلاً يجدِّد لهذه الأمة أمر دينها، وقد تقدَّم أن هذا الرجل لا يكون إلا مجتهداً، فلما قصرت الهمم في هذه الأعصار، وفترَت العزائم، واستولى على قلوب أكثر الناس الغفلة، واعتقدوا أنه لا مجتهد اليوم، كانَ مظنةَ أن يُورِدَ مُوردٌ أو يَسْتشكلَ مُسْتشْكِلٌ على الحديث ويقول: هذه المئة لم يُبعث عليها مجتهدٌ، والحديثُ عامٌّ في كل مئةٍ حتى يكون المهدي وعيسى ابن مريم في

المئة الأخيرة، كما وردَ في بعض طرق الحديث، فتعيَّنَ التحدُّثُ بذلك وعدمُ كتمه، إظهاراً لصدقِ حديثِ رسول الله ﷺ، وهذا أعظمُ المقاصد عندي في ذلك.

ولعل هذا هو المقصد الذي قصده ابنُ دقيق العيد والبلقيني حيثُ كانا يُصرِّحان بذلك في المجالس، فالظاهر أنهما أرادا إظهارَ صدق الحديث، لئلا يَظن غبيٌّ أنه أخلف في هاتين المئتين، لكثرة الفساد فيهما وتأخرهما في الأعصار.

وقد قلتُ نظماً:

نتيجــةُ الاجتهــادِ الآن يحصرُهـا ... ثــلاثةٌ مــا لهــذا غيرهــا ثمــرُ
تصديـقُ إخبـار خيـرِ الخلـق مـع أثر ... دلــتْ علــى أنَّ هــذا ليــس ينبتـرُ
وأنّ فــي كل قــرنٍ قــد أتــى رجــلٌ ... يجــدِّد الديــن تجديــداً لــه أثــرُ
ثــم القيــامُ بتحريــر الأدلــة فــي ... مســالكٍ دقَّ عنهــا الــرأيُ والنظــرُ
ثم القيامُ بهذا الفرض كي يسقط التْـ ... ـتأثيمُ عن أهل هذا العصرِ والخطرُ
وليـس مِـنْ ثمـرات الاجتهـاد إذن ... تقليـد نـاس ولا إخـلاف معتبـرُ[1]
فمِــنْ مئيــن ســنين كــلُّ مجتهــدٍ ... أتــى علــى مــا وصفنــاه كمــا سَـبروا

فائدة:

صنَّفَ الحافظُ أبو الفضل العراقي كتاباً سمّاه: «الباعث على الخلاص مِنْ حوادث القُصّاص»، موضوعُه الإنكار على الصوفية فيما يقولونه حالَ فيضهم مِنْ أمور غير منقولة، ولا تعلَّموها مِنْ أحد.

فصنَّفَ الأستاذُ قطب العارفين سيدي علي بن وفا كتاباً في الردِّ عليه سمّاه:

(١) كذا.

«الباعث على الخلاص مِنْ سوء الظنِّ بالخواصِّ» قال فيه ما نصُّه:

«أمّا مَنْ تكلم في الكتاب والسُّنة بما استَنبط منهما، أو فهمه مِنَ الأحكام، أو الحكم التي لا تخرقُ إجماعَ مَنْ يعتدُّ بإجماعه فهذا لا سبيل إلى تخطئته متكلم[1] بذلك سواء تكلّم بما سُبق به أو لم يُسبق.

وهل هذا إلا شأن المُجتهدين بما جعل اللهُ في قلوبهم مِنْ نور هدايتهم وإرشادهم؟ فحاشاهم بذلك عن الحكم بخطئهم. كيف وفهمُهم ذلك مضافٌ لجود الله تعالى وتخصيص نبيه ﷺ؟ كما قال عليٌّ ـ رضيَ اللهُ عنه ـ وقد سئل: هل خصَّكم نبيُّكم دون الناس بشيء؟

قال: لا. ثم قال: إلا أنْ يؤتي اللهُ عبداً فهماً في كتابه». انتهى.

***

(١) كذا، ولعل الصواب: إنْ تكلَّم.

١٨ ـ فصل

ذكرَ بعضُ الجاهلين أنَّ الغزالي وجماعةً معه أحالوا الاجتهاد في عصرهم، قال: فإذا أحالوه في ذلك العصر ففي هذا العصر أولى.

وأقول: هذا الكلام كذبٌ في نفسه، وقد كان حقُّه أن لا يُتعرض لردِّه لأنَّ قائله ليس ممن يَفهم العلم حتى يرد عليه، لكن لا بأس بالتنبيه على فساده للفائدة، فأقول:

الذي ذكره النووي في «الروضة»: «يجوزُ تقليد الميت بعد موته، كما يُعمل بشهادة الشاهد بعد موته؛ ولأنه لو أُبطل قولُه بموته لبطل الإجماعُ بموت المُجمعين، ولصارت المسألةُ اجتهادية؛ ولأنَّ اليوم الناس كالمُجمعين على أنه لا مجتهدَ اليوم، فلو منعنا تقليدَ الماضين لتركنا الناسَ حيارى». هذه عبارةُ «الروضة».

ومرادُه أنَّ المجتهد عزَّ وجودُه بحيث إذا وُجد كان في الدنيا بأسرها واحدٌ أو اثنان، حتى إنه لعزَّته صار الناسُ كالمُجمعين على إنكاره.

والمرادُ بالناس في كلامه الرَّعاعُ الذين لا عبرة بأقوالهم ولا بإنكارهم، كما أجرى اللهُ العادةَ مِنْ قديم.

وشاهدُنا أنه إذا ادّعى أحدٌ مرتبةَ الاجتهاد أو غيرها مِنْ رتب الكمال تسارع رعاعُ الناس إلى إنكار ذلك بغير مستندٍ بل بجهلٍ محضٍ، وكيف يُظن أن المراد بالناس: مَنْ يُعتبر قولُه وهُم قائلون بأنه لا مجتهد! وإنما يُقبل في الدِّين أقوالُ المُجتهدين، وأقوال غيرهم لا عبرة بها، وإنما ينعقد الإجماعُ إذا كان من المُجتهدين، كما هو مقرّر في الأصول.

وأمّا عبارة الغزالي ففي «الروضة»: «قال في «الوسيط»: لكن اجتماع هذه الشروط

ـ يعني المعتبرة في القاضي ـ متعذِّرٌ في عصرنا؛ لخلو العصر عن المجتهد المُستقل».

وهذه العبارة لا تُعطي الإحالةَ، على أنه قد ردَّ ابنُ الصلاح، وابنُ شداد، وابنُ أبي الدم، وابنُ الرفعة في «الكفاية» على الغزالي هذا الكلام وقالوا: لا نعلمُ أحداً ذكرَ هذا الذي ذكره الغزالي.

ويُمكن أن يُحمل كلام الغزالي على أنه أرادَ المجتهدَ المستقلَّ الذي لم ينتسب إلى مذهب أحد من الأئمة الماضين، بل اقتضت له قواعد وأصول، وهذا فقدُه مسلَّم، فإنَّ البالغين رتبة الاجتهاد بعد القرون الثلاثة ما منهم إلا مَنْ ينتسبُ إلى إمام مِنَ الأئمة، جرى على طريقته في الاجتهادِ واستعمالِ الأدلة وترتيبِ بعضها على بعض، ووافقَ اجتهادُه اجتهادَه، وإنْ خالفَ أحياناً، كما تقدَّم نقلُ عبارة «الروضة» في ذلك.

وكيف يَظنُّ عاقلٌ أنَّ أحداً يقول باستحالة الاجتهاد وليس ذلك في شيء من أقسام المحال لا عقلاً ولا شرعاً ولا عادة مع تصريح العلماء ببلوغ أناسٍ من المتأخرين رتبةَ الاجتهاد، ومع قول كثير بما هو نقيضُ ذلك وهو استحالةُ خلو الزمان عن مجتهد؟ فهذا ـ أعني خلوَّ العصر عن مجتهد ـ هو الذي كانت الأدلةُ على استحالتِهِ، وذهبَ إليه أئمةٌ، لا نقيضه وهو وجود المجتهد الذي لم يزعم زاعمٌ من المسلمين أنه محالٌ، وإنما ابتكره دجّالٌ، تقوَّله مِنْ تلقاء نفسه.

على أنّا نقول: مَنْ زعمَ أنَّ وجود مجتهدٍ في هذا العصر محالٌ فقد كفر؛ لأنه استعجزَ قدرة الله، أو خصَّصها بزمانٍ دون زمانٍ، فزعمَ أنَّ الله كان قادراً عليه في الأعصار الماضية، وأنَّ القدرة قصرت عنه في الأعصار المتأخرة حتى إنه كان محالاً، وقائلُ هذا الكلام أكفرُ من اليهودِ والنصارى.

ثم رأيتُ الزرَّكَشي قال في «شرح المِنهاج» ما نصُّه:

«أحالَ ابنُ أبي الدم وجودَ المجتهد المطلق في هذه الأعصار، ونقلَه عن القفّال والغزالي، وهو غريبٌ!

والحقُّ أنه لا يخلو العصر عن قائم بالحجة، وما أحسنَ قول المجتهد ابن دقيق العيد: لا يخلو العصرُ عن مجتهد إلا إذا تداعى الزمانُ وقربت الساعة.

وأمّا قولُ القفّال والغزالي: إنَّ العصر خلا عن المجتهد المستقل، فالظاهر أنَّ المرادَ مجتهدٌ قائمٌ بالقضاء، فإنَّ المحتاطين من العلماء كانوا يرغبون عنه، ولا يليه في زمانهم غالباً إلا مَنْ هو دون ذلك، وكيف يمكن القضاءُ على الأعصار بخلوها عن المجتهد والقفّال نفسُه كان يقول في مسألة الصَّبْرة: تسألني عن مذهب الشافعي أم عمّا عندي؟

وقال هو والشيخ أبو علي والقاضي حسين والأستاذ أبو إسحاق وغيرهم: لسنا مقلِّدين الشافعي، بل وافقَ رأيُنا رأيه. فما هذا كلام مَنْ يدَّعي زوال رتبة الاجتهاد.

ولم يختلف اثنان أنَّ ابن عبد السلام بلغَ رتبة الاجتهاد، وكذلك ابن دقيق العيد كما قاله ابنُ الرفعة.

وقد نقل ابنُ الصبّاغ عن الأصحاب أنه لا يُشترط في المجتهد التبريزُ في كل نوع، ولا شك أنَّ هذا مُمكن». انتهى كلامُ الزركشي.

وعندي أنَّ ابنَ أبي الدم إنما أراد بالإحالة العزةَ، ولم يردْ حقيقةَ المحال الذي هو غير ممكن، ولا شك أنَّ العزة مسلَّمة، فمتى يسمح الزمانُ بوجود مجتهد؟ وإنْ وُجد فواحدٌ أو اثنان في الدنيا بأسرها، بعد أن كان في الأعصار الماضية يجتمع في البلد الواحد عدةٌ من المُجتهدين.

وقال القاضي خان من الحنفية في أول «فتاويه» ما نصُّه:

«فصل: في رسم المفتي.

المفتي في زماننا مِنْ أصحابنا إذا استُفتي عن مسألة وسُئل عن واقعة:

إنْ كانت المسألة مرويةً عن أصحابنا في الروايات الظاهرة بلا خلاف بينهم فإنه يميل إليهم ويفتي بقولهم ولا يخالفهم برأيه وإنْ كان مجتهداً متقناً؛ لأنَّ الظاهر أن يكون الحق مع أصحابنا ولا يعدوهم، واجتهادُه لا يبلغ اجتهادَهم، ولا يَنظر إلى قول مَنْ هو خالفهم، ولا يقبلُ حجته، لأنهم عرفوا الأدلةَ وميَّزوا بين ما صحَّ وثبتَ وبين ضدِّه.

وإنْ كانت المسألة مختلفاً فيها بين أصحابنا:

فإنْ كان مع أبي حنيفة أحدُ صاحبيه يأخذ بقولهما؛ لوفور الشرائط واستجماع أدلة الصواب فيهما.

وإنْ خالف أبا حنيفة ـ رحمه الله تعالى ـ صاحباه في ذلك:

فإنْ كان اختلافهم اختلاف عصر وزمان كالقضاء بظاهر العدالة، يأخذ بقول صاحبيه؛ لتغير أقوال الناس، وفي المزارعة والمعاملة ونحوِهما يختار قولَهما؛ لاجتماع المتأخرين على ذلك.

وفيما سوى ذلك:

قال بعضُهم: يَتخيرُ المجتهدُ ويعملُ بما أفضى إليه رأيُهُ.

وقال عبد الله بن المبارك: يأخذ بقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى.

وتكلَّموا في المجتهد:

قال بعضُهم: مَنْ سُئل عن عشر مسائل مثلاً فيصيب في الثمانية ويخطئ في البقية فهو مجتهد.

وقال بعضُهم: لا بُدَّ للاجتهاد مِنْ حفظ «المبسوط»، ومعرفة الناسخ والمنسوخ، والمُحكم والمُؤول، والعلم بعادات الناس وعُرْفهم.

وإنْ كانت المسألة في غير ظاهرِ الرواية:

إن كانت توافقُ أصولَ أصحابنا يعمل بها.

وإنْ لم يجد لها رواية عن أصحابنا واتفق فيها المتأخرون على شيء يعمل به.

وإن اختلفوا يجتهد ويفتي بما هو صوابٌ عنده.

وإنْ كان المفتي مقلداً غيرَ مجتهدٍ يأخذ بقول مَنْ هو أفقه الناس عنده ويضيف الجواب إليه.

فإن كان أفقه الناس عنده في مِصرٍ آخر يرجعُ إليه بالكتاب، ويتثبتُ في الجواب، ولا يُجازِفُ خوفاً من الافتراء على الله تعالى بتحريم الحلال وضدِّه». انتهى ما ذكره قاضي خان.

* * *

١٩ ـ فصل

فـي كلمـاتٍ ذكرها الشـيخ عزُّ الديـن بن عبدالسـلام في «قواعده» مشـيراً إلى دعـوى الاجتهاد:

قال في أواخر «القواعد»: «ومن العجب العجيب أنَّ الفقهاء المقلِّدين يقفُ أحدُهم على ضعف مأخذ إمامه، بحيث لا يجد لضعفه مدفعاً، وهو مع ذلك يقلِّده فيه، ويترك مَنْ شهد الكتابُ والسُّنةُ والأقيسةُ الصحيحةُ لمذهبه، جُموداً على تقليد إمامه، بل يتحيل لدفع ظواهر الكتاب والسُّنة، ويتأولها بالتأويلات البعيدة الباطلة نضالاً عن مُقلَّده».

قال: «وقد رأيناهم يجتمعون في المجالس فإذا ذُكر لأحدهم خلافُ ما وطَّن نفسَه عليه، تعجَّب منه غاية التعجُّب، مِنْ غير استرواح إلى دليل، بل لما ألفه مِنْ تقليد إمامه، حتى ظنَّ أنَّ الحقَّ منحصرٌ في مذهب إمامه، ولو تدبَّره لكان تعجُّبه مِنْ مذهب إمامه أولى مِنْ تعجُّبه مِنْ مذهب غيره، فالبحث مع هؤلاء ضائع، مفض إلى التقاطع والتدابر مِنْ غير فائدة نجدها».

قال: «وما رأيتُ أحداً رجعَ عن مذهب إمامه إذا ظهر له الحقُّ في غيره، بل يصرُّ عليه مع علمه بضعفه وبُعْده، فالأولى ترك البحث مع هؤلاء الذين إذا عجز أحدُهم عن تمشية مذهب إمامه قال: لعل إمامي وقفَ على دليلٍ لم أقفْ عليه ولم أهتد إليه. ولا يعلم المسكينُ أنَّ هذا مُقابَلٌ بمثله، ويفضُلُ لخصمه ما ذكرَهُ من الدليل الواضح والبرهان اللائح. فسبحان الله ما أكثرَ مَنْ أعمى التقليدُ بصرَه حتى حمله على ما ذكرتُه».

وقال في آخر الكتاب: «سأفردُ ـ إنْ شاء الله تعالى ـ كتاباً أبيّنُ فيه أقربَ العلماء إلى مراعاة مقاصد الشرع في كل وردٍ وصدر».

قال: «مع أني لا أعتقدُ أحداً منهم انفردَ بالصواب في كل ما خُولِفَ فيه، بل أسعدُهم وأقربُهم إلى الحق مَنْ كان صوابُه فيما خُولف فيه أكثرَ مِنْ خطئه».

إلى أنْ قال: «ولم يزل الناس يسألون مَنْ اتفق من العلماء مِنْ غير تقييد بمذهبٍ، ولا إنكارٍ على أحد من السائلين، إلى أنْ ظهرت هذه المذاهب ومتعصِّبوها من المقلِّدين، فإنَّ أحدَهم يتبع إمامَه مع بُعد مذهبه عن الأدلة، مقلِّداً له فيما قال كأنه نبيٌّ أُرسل إليه، وهذا نأيٌ عن الحق، وبُعدٌ عن الصواب، لا يرضى به أحدٌ مِنْ أولي الألباب». هذا كلامُ الشيخ عزِّ الدِّين.

* * *

٢٠ ـ فصل

ومِنْ كلامِ ابنِ دقيق العيد في خُطبة «شرح الإلمام»: «وبعدُ: فإنَّ التفقُّه في الدين منزلةٌ لا يخفى شرفُها وعلاؤها، ولا يحتجبُ عن العقل طوالعها وأضواؤها.

وأرفعُها بعد فهمِ كتابِ اللهِ المُنزلِ: البحثُ عن معاني حديث نبيه المُرسل، إذ بذلك تثبتُ القواعد ويستقرُّ الأساس، وعنه يصدرُ الإجماعُ ويقوم القياس، وما تقدَّم شرعاً تعيَّن تقديمُه شروعاً، وما كان محمولاً على الرأس لا يمكنُ أنْ يُجعل موضوعاً.

لكنَّ شرط ذلك عندنا أنْ يُحفظ هذا النظام، ويُجعلَ الرأي هو المؤتم والنص هو الإمام، وتردَّ المذاهبُ إليه، وتضم الآراء المنتشرة حتى تقف بين يديه.

وأمّا أنْ يُجعل الفرعُ أصلاً يردُّ النص إليه بالتكلُّف والتخيُّل، ويُحملَ على أبعد المحامل بلطافة الوهمِ وسعةِ التحيُّل، ويُركبَ في تقرير الآراءِ الصعبُ والذَّلول، ويُعملَ من التأويلات ما تنفرُ منه النفوسُ وتستنكرهُ العقول، فذلك عندنا مِنْ أردأ مذهبٍ وأسوأ طريقة، ولا نعتقد أنه يحصل معه النصيحةُ للدين على الحقيقة، وكيف يقع أمرٌ مع رجحان مُنافيه، وأنى يصح الوزن بميزانٍ مال أحدُ الجانبين فيه؟

ومتى ينصف حاكمٌ ملكته غضبةُ العصبية، وأين يقع الحقُّ مِنْ خاطرٍ أخذته العزّةُ بالحميّة؟

وإنما يُحكم بالعدل عند تعادلِ الطَّرفين، ويظهر الجورُ عند تقابل المُنحرفين.

هذا، ولما خرجَ ما أخرجتُه مِنْ كتابِ «الإمام في معرفة أحاديث الأحكام» وكان وضعُه مُقتضياً للاتساع، ومقصودُه مُوجباً لامتداد الباع، عدلَ قومٌ مِن استحسانِ إطابتهِ، إلى استخشانِ إطالتهِ، ونظروا إلى المعنى الحاملِ عليه فلم يقضوا بمناسبتهِ

ولا إخالتهِ، فأخذتُ في الإعراض عنهم بالرأي الأحزم، وقلتُ عند سماع قولهم: شِنْشِنةٌ أعرفُها مِنْ أخزَم، ولم يكنْ ذلك مانعاً لي مِنْ وصلِ ماضيهِ بالمُستقبل، ولا مُوجباً لأنْ أقطعَ ما أمرَ اللهُ به أنْ يُوصل.

.... فما الكَـرَجُ الدُّنيـا ولا الناسُ قاسـمُ

والأرضُ ما تخلو مِنْ قائمٍ لله بالحجّة، والأمةُ الشريفةُ لا بُدَّ فيها مِنْ سالكٍ إلى الحقِّ على واضح المَحجّة، إلى أنْ يأتيَ أمرُ الله في أشراطِ الساعةِ الكبرى، ويتتابعَ بعد ما لا يبقى معه إلا قدومُ الأخرى».

***

٢١ ـ فصل

قال الشيخ بهاءُ الدين السبكي في أول «شرحه على مختصر ابن الحاجب»: «أشرفُ العلوم الشرعية بعد الاعتقاد الصحيح وأنفعها: معرفةُ الأحكام العملية. ومعرفةُ ذلك بالتقليد ونقلِ الفروع المجردة يستفرغُ جمامَ الذهن، ولا ينشرحُ الصدر للاقتصار عليه، لعدم أخذه بالدليل، وشتان بين أجر مَنْ يأتي بالعبادة لفتوى إمامِهِ له أنها واجبةٌ أو سُنةٌ، وبين مَنْ يأتي بها وقد ثلج صدرُه عن اللهِ تعالى ورسولِهِ ﷺ بأنَّ ذلك كذلك، وهذا لا يحصلُ إلا بالاجتهاد، والناسُ في حضيضٍ عن ذلك، إلا مَنْ تغلغلَ بأصول الفقه، وكرعَ مِنْ مناهله الصافية، وادّرع ملابسَه الضافية، وسبحَ في بحرِهِ، وربحَ مِنْ مكنون دُرِّه».

قال: «وذكرَ إمامُ الحرمين في كتابه «المدارك» ما نصُّه: «والوجهُ لكل متصدٍّ للإقلالِ بأعباء الشريعة أنْ يجعلَ الإحاطةَ بالأصول شوقَهُ الآكدَ، وينصَّ مسائلَ الفقه عليها نصَّ مَنْ يحاولُ بإيرادِها تهذيبَ الأصول، ولا ينزف جمامَ الذهنِ في وضعِ الوقائع ـ مع العلمِ بأنها لا تنحصرُ ـ مع الذهولِ عن الأصولِ».

***

وفي «شرح منهاج البيضاوي» لابن السبكي:

«فرع: إذا كان الزوجان مجتهدين فقال لها: أنتِ بائن مثلاً مِنْ غير نيّةِ الطلاقِ. فرأى الزوجُ أنَّ اللفظ الصادر منه كنايةٌ فيكون النكاح باقياً، ورأته المرأةُ صريحاً فيكون الطلاق واقعاً: فللزوج طلبُ الاستمتاع بها، ولها الامتناعُ منه، وطريقُ قطع المنازعة بينهما أن يَرجعا إلى مجتهدٍ ثالثٍ حاكم أو محكم، فإذا حكمَ بشيءٍ وجبَ عليهما الانقيادُ إليه، وهكذا كلُّ حادثةٍ نزلتْ بالمُجتهدين المختلفين». انتهى.

فانظرْ كيف لم يستكثر الاجتهادَ على امرأة!

وأبلغُ منه ما في «فتاوى القاضي الحسين»:

«سُئِلَ عن صبيٍّ تعلَّمَ العلمَ في صغره، وبلغَ رتبةَ الاجتهاد ولم يتعلم الفاتحةَ، ثم بلغَ هل يجوز أنْ يُولى القضاء؟

فأجاب: لا يجوز؛ لأنه قادرٌ على تعلُّم الفاتحة ولا تصحُّ صلاتُه دونَها، ومَنْ لا يصلي لا يجوز أنْ يكون قاضياً». انتهى.

فانظر كيف لم يستكثر الاجتهادَ على صبيٍّ دون البلوغ!

وأبلغُ مِنْ ذلك ما ذكره الزركشي في «البحر» أنَّ الكافر قد يحكم أدوات الاجتهاد ويصير مجتهداً، ولكن لا يُقلَّد في أقواله حتى يسلمَ، كالمجتهد الفاسق لا يُقلَّد حتى يتوب».

* * *

٢٢ ـ فصل

قال المُتولي في «التتمة» في باب عقد الخلافة: «اختلفوا في العدد المعتبر في المبايعة لتنعقد الإمامة:

فقومٌ قالوا: تنعقد المبايعة بمجتهد واحد؛ لأن الصدِّيق ـ رضيَ اللهُ عنه ـ انعقدت له الخلافة بمبايعة عمر، ووجهُه أن المجتهد يجب قبول فتواه، ولا يجوز لمن ليس مِنْ أهل الاجتهاد أن يمتنع عن قبوله والعمل به.

وقال قومٌ: لا بُدَّ مِنْ مبايعة مجتهدين؛ لأنَّ رتبة الخلافة لا تنقص عن رتبة الحكومات، والحاكم لا يلزم أحد الخصمين حكمه قول صاحبه إلا شهادة عدلين[1]، فكذا ها هنا لا يلزم الناسَ الانقيادُ لقوله إلا بعد اتفاق مجتهدين عليه.

وقال قومٌ: لا بُدَّ مِنْ مبايعة ثلاثة من المُجتهدين؛ لأنَّ الثلاث أقل عدد يطلق عليه اسم الجمع، فإذا بايعوه فقد بايعه جمع من الذين يعتبر قولهم في الأحكام، فلم يجز لأحد أنْ يخالف الجماعة.

وقال قومٌ: لا بُدَّ مِنْ مبايعة أربعة من المُجتهدين؛ لأن نصب الإمام مِنْ أعظم الأمور، والزنى في الشريعة لا يثبت بأقل مِنْ أربعة، فكيف تثبت الإمامة بأقل مِنْ أربعة؟

وقال قومٌ: لا بُدَّ مِنْ مبايعة أربعين مِنْ أهل الكمال وفيهم مجتهد، لأن رتبة الإمامة فوق رتبة عقد الجمعة، ثم لا تنعقد الجمعة إلا بأربعين مِنْ أهل الكمال فيهم خطيب، فكذا الإمامةُ لا تنعقد إلا بمبايعة أربعين مِنْ أهل الكمال وفيهم مجتهدٌ».

---

(١) كذا.

وقال البغوي في «التهذيب»: «اختلفوا في العدد الذي تنعقد ببيعتهم الإمامة:

فقيل: لا بُدَّ مِنْ أربعين رجلاً فيهم مجتهد؛ لأنه أمرٌ عظيمُ الخطر، كانعقاد الجمعة.

وهل يُشترط أن يكون المجتهد زائداً على الأربعين؟ فيه وجهان، كالإمام في الجمعة.

وشرطنا المجتهد ليعلم المُولّى هل يصلح للإمامة؟

ولا يُشترط أن يكون الكل مِنْ أهل الاجتهاد لأنه يتعذَّرُ وجود ذلك.

وقيل: تنعقد ببيعة مجتهد واحد.

وقيل: لا بُدَّ مِنْ مجتهدين.

وقيل: أربعة مِنَ المُجتهدين».

***

٢٣ ـ فصل

ثم وقفتُ على كتاب «البحر» في الأصول للعلامة بدر الدين الزركشي فوجدتُ فيه فوائدَ تتعلق بما نحن فيه فنلخصها هنا:

قال في باب الإجماع:

«مسألة: لا يشترط في المجتهد أن يكون مشهوراً في القبائل؛ لأنَّ العبرة بما فيه من الصفات لا بشهرته، ولا يشترط أن يكون صاحبَ مذهب، بل يعتبر قوله مهما عُلم أنه مجتهدٌ مقبولٌ».

***

ثم قال:

«مسألة: مَنْ أحكم أدوات الاجتهاد حتى لم يبق عليه إلا أداة واحدة، كمن أحكمَ علوم القرآن والسُّنة، ولم يبق عليه إلا اللغة أو علم التفسير، فهل يُعتد بخلافه؟

قال ابن بَرْهان: ذهب كافةُ العلماء إلى أنه لا يعتد بخلافه، وينعقد الإجماع دونه. ونقل عن القاضي أبي بكر أنه قال: لا ينعقد الإجماع مع خلافه.

قال ابن بَرْهان: ولم يذهب إليه أحد سوى القاضي.

وترجم إلكيا هذه المسألة بقوله: مَنْ أشرف على رتبة المُجتهدين:

قال أكثر الأصوليين: لا يعتد بخلافه.

وصار القاضي أبو بكر إلى أنه يعتد.

ولعله أراد أن يدخل نفسه في رتبة الاجتهاد».

***

ثم قال:

«مسألة: الصبي إذا أحكم أدوات الاجتهاد ـ وأنى يُتصور ذلك ولكن يقدَّر على البُعد ـ قال ابن بَرْهان: اتفقوا على أنَّ خلافه لا يعتد به؛ لأنَّ قول الصبي لا أثر له في الشرع ولهذا ألغى أقوالَه.

قال: وكذلك الكافر، ولهذا لم تُقبل شهادته ولا روايته».

قلتُ: بالله انظروا يا مسلمون كيف لم يستكثروا الاجتهاد على الصبيِّ الذي لم يبلغ الحلم، وعلى الكافر الذي لم يتدين بدين الإسلام، وأهلُ عصرنا هذا يستعظمون أمرَ الاجتهاد ويستكثرونه على أكابر العلماء ويدّعون وجودَه من المُحال، وينسبون مدعيه إلى الخراف والهَذيان، حتى إنهم منهم مَنْ جازفَ وقال: ما جاء بعد الشافعي مجتهد!

ومنهم مَنْ سلبَ وصف الاجتهاد عن أئمة المُجتهدين كالمُزَني وإمام الحرمير والغزالي.

إلى غير ذلك مِنْ أقاويلهم التي لا مُستند لها إلا الجهل المحض.

* * *

ثم قال الزركشي:

«مسألة: قال الأستاذ أبو منصور: وأمّا من بلغ من النساء والعبيد رتبة الاجتهاد فإنه يعتد بخلافه، ولا ينعقد الإجماع مع خلافه؛ لأن الرق والأنوثة لا يؤثران في اعتبار الخلاف كما لا يؤثران في قبول الرواية والفتوى، وقد رجع أعلام الصحابة إلى فتاوى عائشة وسائر أزواج النبي ﷺ، وإلى فتاوى نافع مولى ابن عمر وعكرمة مولى ابن عباس قبل عتقهما».

* * *

ثم قال:

«فرع: قال الأستاذ أبو إسحاق: يجوز أن لا يبقى في الدهر إلا مجتهدٌ واحدٌ، ولو اتفق ذلك فقوله حجة كالإجماع.

ويجوز أن يقال للواحد: أمة، كما قال تعالى: ﴿ إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا ﴾ [النحل: ١٢٠].

ونقله الهندي عن الأكثرين، وبه جزم ابن سُريج في كتاب «الودائع» فقال: وحقيقة الإجماع هو القول بالحق، فإذا حصل القول بالحق مِنْ واحد فهو إجماع. وكذا إن حصل من اثنين أو ثلاثة.

والحجةُ على أنَّ الواحد إجماع ما اتفق عليه الناس في أبي بكر لما منعت بنو حنيفة الزكاة، وكانت مطالبة أبي بكر لها بالزكاة حقاً عند الكل، وما انفرد بمطالبتها غيره.

وخالفَ إمامُ الحرمين لأن الإجماع لا يكون إلا من اثنين فصاعداً.

وقال إلكيا: المسألة مبنية على تصوُّر اشتمال العصر على المجتهد الواحد، والصحيح تصوُّره».

* * *

ثم قال في باب الاجتهاد:

«المجتهد مَنْ له ملكةٌ يقدر بها على استنباط الأحكام مِنْ مآخذها، وإنما يتمكن مِنْ ذلك بشروط:

أولها: إشرافُه على نصوص الكتاب.

الثاني: معرفةُ ما يُحتاج إليه من السُّنن المتعلقة بالأحكام.

وضبطَها بعضُهم بثلاثة آلاف حديث، وشدَّد أحمدُ فسُئل: كم يكفي الرجلَ من الحديث حتى يمكنه أن يفتي؟ يكفيه مئة ألف؟ قال: لا.

قلتُ[١]: مئتا ألف؟ قال: لا.

قلتُ: ثلاث مئة ألف؟ قال: لا.

قلتُ: أربع مئة ألف؟ قال: لا.

قلتُ: خمس مئة ألف؟ قال: أرجو.

وكأنَّ مرادَه بهذا العدد آثار الصحابة والتابعين وطرق المتون، ولهذا قال: مَنْ لم يجمع طرق الحديث لم يحل له الحكم ولا الفتيا.

قال بعضُ أصحابه: ظاهر هذا أنه لا يكون مِنْ أهل الاجتهاد حتى يحفظ هذا العدد.

وقال أبو بكر الرازي: لا يشترط استحضار جميع ما ورد في ذلك الباب، إذ لا تمكن الإحاطة به. ولو تُصُوِّرَ لما حضر ذهنَه عند الاجتهاد جميعُ ما رُوي فيه».

ثم ذكر بقية الشروط كما تقدَّم. وقال في آخر كلامه:

«قال الصيرفي: ومَنْ عرف هذه العلوم فهو في المرتبة العليا، ومَنْ قصر عنه فهو بقدر ما أحسن. ولن يجوز أن يُحيط بجميع العلم أحد غير النبي ﷺ».

قال: وشرط بعضُ المتأخرين معرفتَه بعلم المنطق. قال ابنُ دقيق العيد: ولا شك أنَّ اشتراط ذلك على حسب اصطلاح أرباب هذا الفن غير معتبر، لعلمنا بأن الأولين من المُجتهدين لم يكونوا خائضين فيه».

* * *

---

(١) القائل السائل أبو الضرير، كما في مصدر النقل. وفي النقل اختصار أدّى إلى هذا.

ثم قال:

«مسألة: لما لم يكن بدٌّ مِنْ تعرُّف حكم الله في الوقائع، وتعرُّف ذلك بالنظر غير واجبٍ على التعيين، فلا بُدَّ أن يكون وجود المُجتهدين مِنْ فروض الكفايات، ولا بُدَّ أن يكون في كل قطرٍ ما تقوم به الكفاية، ولهذا قالوا: إن الاجتهاد مِنْ فروض الكفايات.

قال ابنُ الصلاح: والذي رأيتُه في كلام الأئمة يشعر بأنه لا يتأتى فرضُ الكفاية بالمجتهد المقيّد».

***

ثم قال:

«مسألة: يجوز خلو العصر عن المجتهد عند الأكثرين.

وقالت الحنابلة: لا يجوز خلو العصر عن مجتهد.

وبه جزم جماعةٌ مِنْ أصحابنا منهم الأستاذ أبو إسحاق، والزبيري في «المُسكت»، فقال الأستاذ: وتحت قول الفقهاء: «لا يُخلي الله زماناً مِنْ قائم بالحجة» سرٌّ عظيمٌ، وكأنَّ الله تعالى ألهمهم ذلك، ومعناه: أن الله تعالى لو أخلى زماناً مِنْ قائم بالحجة لزال التكليفُ، إذ التكليفُ لا يثبتُ إلا بالحجة الظاهرة، وإذا زال التكليفُ بطلت الشريعة.

وقال الزُّبيري: لن تخلو الأرض مِنْ قائم لله بالحجة في كل وقت ودهر وزمان، ولكن ذلك قليل في كثير، فأمّا أن يكون غير موجود ـ كما قال الخصم ـ فليس بصواب؛ لأنه لو عُدم المُجتهدون لم تقم الفرائض كلها، ولو بطلت الفرائض كلها

لحلت النقمة بذلك في الخلق، كما جاء في الخبر: «لا تقومُ الساعةُ إلا على شرار الناس» ونحن نعوذ بالله أن نؤخر مع الأشرار. انتهى.

وقال ابنُ دقيق العيد: هذا هو المختار عندنا، لكن إلى الحدِّ الذي تنتقض به القواعد بسبب زوال الدنيا في آخر الزمان.

قال الزركشي: «وله وجهٌ حسنٌ، وهو أنَّ الخلو مِنْ مجتهدٍ يلزم منه إجماعُ الأمة على الخطأ، وهو تركُ الاجتهاد الذي هو فرض كفاية».

***

ثم قال:

«الناس ثلاثة أضرب:

مجتهدٌ.

وعالمٌ لم يبلغ رتبة الاجتهاد.

وعاميٌّ صِرْف.

فالمجتهد لا يجوز له تقليد غيره من المُجتهدين.

والعامي الصِّرف يجب عليه التقليدُ في فروع الشريعة جميعها بالإجماع.

وأمّا العالم الذي حصل بعض العلوم المعتبرة ولم يبلغ رتبة الاجتهاد فاختار ابنُ الحاجب وغيرُه أنه كالعامي لعجزه عن الاجتهاد.

قال ابنُ المُنيِّر: والمختار أنهم مجتهدون ملتزمون أن لا يحدثوا مذهباً.

أما كونهم مجتهدين فلأنَّ الأوصاف قائمة بهم.

وأمّا كونهم ملتزمين أنْ لا يُحدثوا مذهباً فلأنَّ إحداثَ مذهبٍ زائدٍ بحيث يكون

لفروعه أصولٌ وقواعدُ مباينةٌ لسائر قواعد المتقدِّمين متعذِّرُ الوجودِ لاستيعابِ المتقدِّمين سائر الأساليب».

* * *

ثم قال:

«مسألة: قال النَّقشواني: وقع عن بعضهم أن قال: أجمعَ أهلُ العلم في زماننا على أنه ليس في الزمان مجتهد. وهذا الكلام يناقضُ بعضُه بعضاً؛ لأنه إذا لم يكن في الزمان مجتهد فكيف ينعقد الإجماع؟ لأن الإجماع إنما هو اتفاق المُجتهدين، فإذا فقد المُجتهدون فُقد الإجماع».

* * *

ثم قال:

«فصل: في المُجتهدين من القدماء ومَن الذي حاز هذه المرتبة منهم.

ذكره إلكيا، وهو فصلٌ عظيمُ النفع.

قال: اعلمْ أنَّ الخلفاء الراشدين الأربعة لا شك في حيازتهم هذه المرتبة.

وأُلحق بهم أهلُ الشورى، وأبو هريرة وابن مسعود وابن عباس وزيد بن ثابت.

وقال ابنُ بَرْهان: أمّا الصحابة فلا شك أنَّ الفقهاء المشهورين منهم مِنْ أهل الاجتهاد، وأساميهم معلومة في التواريخ.

ولا شك في كون العشرة مِنْ أهل الاجتهاد، وكذلك مَن انتشرت فتاويه، كابن مسعود وعائشة وابن عمر وجابر وأبي هريرة وأنس وغيرهم.

وأمّا التابعون فقد اشتهر المُجتهدون فيهم كسعيد بن المسيب والأوزاعي والنخعي والشعبي والحسن وابن سيرين والفقهاء السبعة.

وقال الشيخ أبو إسحاق في «الطبقات»: أكثر الصحابة الملازمين للنبيِّ ﷺ كانوا فقهاء مجتهدين؛ لأنَّ طريقَ الفقه فهمُ خطاب الله تعالى ورسوله وأفعاله، وكانوا عارفين بذلك، لنزولِ القرآنِ بلُغتهم.

وقد عدَّ ابنُ حزم في «الإحكام» فقهاء الصحابة فبلغ بهم مئة ونيفاً. وهذا حيفٌ.

وقال في «المَنخول»: الضابطُ عندنا أنَّ كل مَنْ علمنا قطعاً أنه تصدَّى للفتوى في أعصار الصحابة والتابعين ولم يمتنع عنه فهو من المُجتهدين؛ لأنه ما كان يفتي في ذلك الزمان إلا مجتهد.

ومَنْ لم يتصدَّ له قطعاً فلا.

ومَن تردّدنا فيه تردّدنا في صفته».

قال: «ولا مطمع في عد آحاد المُجتهدين من الصحابة والتابعين. لكثرتهم وعدم حصرهم».

***

ثم قال:

«مسألة: قال الأستاذ أبو إسحاق في «شرح الترتيب»: إنما صرنا إلى مذهب الشافعي ـ رضيَ اللهُ عنه ـ لا على طريق التقليد، وإنما هو مِنْ طريق الدليل، وذلك أنا وجدناه أهدى الناس في الاجتهاد، وأكملهم آلة، فلما كانت طريقته أسد الطرق سلكناه في الاجتهاد والنظر في الأحكام والفتاوى، لا أنا قلّدناه».

***

ثم قال:

«مسألة: قال المُزَني في كتاب «فساد التقليد»: إذا اختلفت الأئمة وادَّعتْ كلُّ فرقة أنَّ قولها طبق الكتاب والسُّنة وجب الاقتداء بالصحابة ـ رضيَ اللهُ عنهم ـ وطلبهم الحق بالشورى المروية عن النبي ﷺ قال تعالى: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى: ٣٨].

***

ثم قال:

«مسألة: نصَّ الشافعيُّ ـ رضيَ اللهُ عنه ـ على أنَّ العالم لا يقول في مسألة: «لا أعلم»، حتى يجهد نفسَه في النظر فيها ولم يقف.

كما أنه لا يقول: «أعلم» ويذكر ما علمه، حتى يجهد نفسَه ويعلم.

نقله بعضُ المتأخرِّين.

ووجهُه أنَّ العالمَ ليس كالعامي، فإنه مأمورٌ بالنظر، فليس قوله «لا أعلم» من الدين حتى يقف عند مقتضيات العلم».

***

٢٤ ـ فصل

لما ادّعى ابنُ حزم الاجتهادَ وأظهره في بلاد المغرب شغبتْ عليه الغوغاءُ، فألّفَ في الردّ عليهم كتباً ورسائل:

فقال في كتابه «النُّبذ الكافية في علم الأصول»:

«التقليدُ حرامٌ، ولا يحلُّ لأحد أنْ يأخذ قولَ غير رسول الله ﷺ بلا بُرهان.

بُرهانُ ذلك قولُ الله تعالى: ﴿ ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ ﴾ [الأعراف: ٣].

وقولُ الله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ بَلۡ نَتَّبِعُ مَآ أَلۡفَيۡنَا عَلَيۡهِ ءَابَآءَنَآ ﴾ [البقرة: ١٧٠].

وقال تعالى مادحاً لمَنْ لم يقلد: ﴿فَبَشِّرۡ عِبَادِ ١٧ ٱلَّذِينَ يَسۡتَمِعُونَ ٱلۡقَوۡلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحۡسَنَهُۥٓۚ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَىٰهُمُ ٱللَّهُۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمۡ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ﴾ [الزمر: ١٧ ـ ١٨] أفيزهد امرؤٌ في ثناء الله عليه وتبشيرِه إياه بأنه قد هداه، وشهادتِه له بأنه مِنْ أولي الألباب؟

وقال تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ﴾ [النساء: ٥٩] فلم يُبح اللهُ تعالى الردَّ عند التنازع إلى أحدٍ دون القرآن وسنة النبي ﷺ، وحرَّم بذلك الردَّ عند التنازع إلى قول قائل؛ لأنه غير القرآن والسُّنة.

وقد صحَّ إجماعُ الصحابةِ ـ رضيَ اللهُ عنهم ـ كلِّهم أولِهم عن آخرهم.

وإجماعُ جميعِ التابعين أولِهم عن آخرهم.

وإجماعُ تابعي التابعين أولِهم عن آخرهم.

على الامتناعِ والمنعِ مِنْ أن يَقصد منهم أحدٌ إلى قول إنسانٍ منهم، أو ممَّن قبلهم، فيأخذه كله.

فلتعلم أنَّ مَنْ أخذ بجميعِ أقوالِ أبي حنيفة، أو جميعِ أقوالِ مالك، أو جميعِ أقوالِ الشافعي، أو جميعِ أقوالِ أحمد ـ رضيَ اللهُ عنهم ـ ولم يتركْ من اتبع منهم، أو مِنْ غيرهم، إلى قولِ غيرِهِ، ولم يعتمدْ على ما جاء في القرآن وسنة رسول الله ﷺ، غير صارفٍ بذلك إلى قول إنسانٍ بعينه: أنه قد خالفَ إجماعَ الأمةِ أولها عن آخرها بيقينٍ لا إشكال فيه، وأنه لا يجدُ لنفسهِ سلفاً ولا إنساناً في جميع الأعصار المحمودة الثلاثة، فقد اتبعَ غيرَ سبيلِ المؤمنين، نعوذُ بالله مِنْ هذه المنزلة.

وأيضاً: فإنَّ هؤلاء الفقهاء كلَّهم قد نَهوا عن تقليدهم، وتقليدِ غيرهم، فقد خالَفهم مَنْ قلَّدَهم.

وأيضاً: فما الذي جَعَلَ رجلاً مِنْ هؤلاء أو مِنْ غيرهم أولى أنْ يُقلَّدَ مِنْ عمر بن الخطاب، أو علي بن أبي طالب، أو عائشة أم المؤمنين، أو ابن مسعود، أو ابن عمر، أو ابن عباس ـ رضيَ اللهُ عنهم ـ؟

فلو ساغ التقليدُ لكان كلُّ واحدٍ مِنْ هؤلاء أحقَّ بأنْ يتَّبع مِنْ غيره».

***

وقال في رسالة «التلخيص»:

«وأمّا قولي في الفتيا فأنا أشهدُك أني على ما نصَّ عليه جميعُ الصحابة أولهم عن آخرهم، ثم جميع التابعين أولهم عن آخرهم، ثم مَنْ قفى نهجَهم واتبعَ سبيلَهم في اتباع أحكام القرآن، وما صح عن رسول الله ﷺ، وأجمعتْ عليه الأمة، لا أقلِّد أحداً كما فعلَ كلُّ مَنْ ذكرت.

قد اجتمع لي ـ بحمد الله ـ مِنْ روايتي وتقييدي عن الثقات جملةُ ما قاله الصحابة والتابعون، وأكثرُ ما قاله مَنْ بعدَهم.

وما أعلمُ لرسول الله ﷺ حديثاً يصحُّ إلا وقد جمعتُه ووقفتُ عليه.

وكذلك جمهورُ ما رواه المستورون ممَّنْ يُنسب إلى ضعفٍ ولم يُوصفْ بعدلٍ، فأنا أعرضُ كلَّ ما قاله العلماءُ على كتاب الله وسنة رسوله ﷺ فلأي ذلك القولِ شهد القرآنُ والسُّنةُ أخذتُ به.

ولا أخرجُ عن إجماع العلماء، وأعوذ بالله.

يا ليت شِعري مَنْ لم يقلِّدْ مالكاً أيكفر؟ هذا هو الضلالُ المُبينُ ممَّنْ قاله.

وهل أباحَ مالكٌ وأبو حنيفة والشافعي ـ رضيَ اللهُ عنهم ـ قط لأحدٍ تقليدَهم؟

حاشا لله مِنْ هذا، بل واللهِ قد نَهوا عن ذلك، ومنعوا منه، ولم يَفسحوا لأحدٍ فيه.

وقد أوقفتُك على الجليّة، فافعلْ ما تدري أنك تخلصُ فيه إذا سألك العزيزُ القديرُ غداً.

وواللهِ ما كنتُ أبالي بكلام هؤلاء، فإنهم لا يَقدرون لي على ضررٍ ـ ولله الحمد ـ، وإنما يهدون إليَّ حسناتهم، فهم واللهِ أنفعُ لي ممَّن يثني علي.

وإن لم تكن لهم حسناتٌ فلي سيئاتٌ أحمِّلهم إيّاها يوم الجزاء.

ولكنَّ رسول الله ﷺ قال: «الدِّينُ النصيحةُ»، فأنا أحبُّ أنْ أؤدِّي إليهم ما يلزمني من النصيحة، فإنْ فاؤوا: فحظ أنفسِهم أصابوا، وإنْ أصروا: فسيعلمُ الذين ظلموا أيَّ منقلبٍ ينقلبون». هذا كله كلام ابن حزم.

* * *

وقال في كتابه «الدُّرة»:

«وعلى كل أحدٍ مقدار ما يُطيقُ من الاجتهاد في الدِّين، ولا يحلُّ لأحدٍ أنْ يُقلِّد أحداً، لا حيّاً ولا ميتاً، ولا أنْ يتبعَ أحداً دون رسول الله ﷺ، لا قديماً ولا حديثاً؛ لما ذكرنا مِنْ قوله تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ﴾ [النساء: ٥٩].

ومَن التزمَ بطاعة إنسانٍ بعينهِ بعد رسول الله ﷺ كان قائلاً بالباطل، ومخالفاً لما مضى عليه جماعةُ الصحابة وجميعُ التابعين، أولهم عن آخرهم، وجميعُ تابعي التابعين، بلا خلافٍ مِنْ أحد منهم.

فما كان في الأعصارِ الثلاثةِ واحدٌ فما فوقه أخذَ قولَ إنسانٍ فوقَه فنصرَه كلَّه واعتقدَه بأسرهِ وانتسبَ إليه، فهذه بدعةٌ خالفَ الإجماعَ التامَّ صاحبُها».

* * *

وقال في «رسالة» أخرى:

«وأمّا قولُ أخصامِنا: إنه لا يقعُ بأنفسنا أننا أفقهُ ممَّنْ مضى، ولا أحذقُ ممَّنْ سلف، فهذا أمرٌ لا ندَّعيه لأنفسنا، ومعاذ الله أنْ نظنَّ هذا.

ولكنْ كما نظروا هذا النظرَ وأصابوا في ذلك، فليَنظروا أيضاً أنَّ مالكاً وابن القاسم لم يكونا أفقه ممَّنْ مضى قبلهما مِن الصحابة والتابعين، ولا أدرى منهم بالمعاني والأحكام والتأويل، والناسخ والمنسوخ وغير ذلك، إذ قد حووا بلا شك مِنْ لقاء النبي ﷺ ومشاهدتهِ ما لم يحوه مالكٌ وابنُ القاسم، وأنهم القَرْنان الفاضلان المُقدَّمان على قَرْن مالك وابن القاسم.

فإذا لم يكن تأخرُ مالك عنهم مُوجباً عليه تقليدَ إنسانٍ منهم بعينه، فكذلك تأخرُنا نحنُ عمَّنْ قبلنا لا يُوجبُ علينا تقليدَ رجلٍ بعينه.

وإذا ساغَ لهم خلافُ سفيان الثوري وسعيد بن المسيب والزهري بقول مالك، وساغَ لابنِ وهبٍ وأشهبَ والمخزوميِّ وابنِ الماجشون وابنِ نافع وابنِ كنانة مخالفةُ مالك في مسائلَ جمّة، فأسوغُ مِنْ ذلك لنا خلافُ مالكٍ، لما ثبتَ عندنا مِنْ رسول الله ﷺ».

قال: «وأمّا قولُهم: وهل تدّعي أنتَ أنك أحطتَ بجميع الدواوين علماً، وأحصيتَ ما في جميعها حفظاً؟

فالجواب: إنه يُعكسُ عليهم هذا السؤال فيُقال لهم: أتراكم أنتم أحطتم بجميع تواليف العلماء وأحصيتموها؟

فإنْ قلتُم: نعم كذَبتم؛ لأنكم لا تدرون شيئاً من الكُتب، إلا خواص منكم ألمُّوا بـ «المُدونة» و«المُستخرجة» فقط.

وأمّا نحنُ فقد أحطنا ـ ولله الحمد ـ بكلِّ ما يَحتجُّ به المخالفون والموافقون.

جمَعْنا صحيحَ أخبارِ رسول الله ﷺ، وجميعَ ما رواه المستورون.

هذا أمرٌ نهتفُ به ونعلنُه على رغم الكاشح وصَغار وجهه، فمَن استطاعَ إنكاراً فليبرزْ صفحتَه، وليناظرْ مناظرةَ العلماء.

فمَن عجزَ عن ذلك فليسأل سؤالَ المتعلِّمين، أو يسكتْ سكوتَ الجاهلين، فإنْ أبوا إلا الرابعة، وهي هذر النّوكى، فتلك خطةٌ عائدةٌ على أهلِها بالخزي والدمار في الدُّنيا والآخرة».

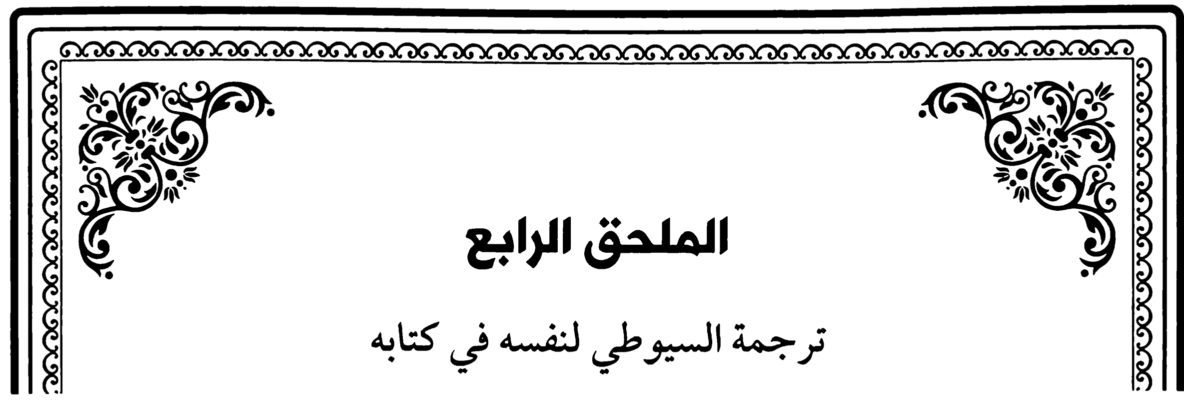
«والعجبُ كلُّه مِنْ قولهم: خالفَه علماءُ بلدنا. وهذه واللهِ صفةٌ معدومةٌ في بلدهم جملةً، فما يُحْسنون ـ ولله الحمد ـ لا رأياً ولا حديثاً ولا علماً من العلوم، إلا الشاذ منهم والنادر، مِمَّنْ هو عندَهم مغموزٌ عليه.

.... والجاهلون لأهلِ العلم أعداءُ».

«ومن العَجبِ أيضاً قولُهم: «إنا نكتبُ شيئاً لا يعرفونه»، فما خفاءُ العلم على الحمير حجةً على أهل العلم. ولقد أذكرَني هذا ما حكاه الأصمعيُّ أنه مرَّ بكنّاسَيْنِ على حشٍّ وأحدُهما يقولُ للآخر: إنَّ المأمونَ سقطَ مِنْ عيني منذ قتلَ أخاه، فما سقوطُ كُتبنا عند هؤلاء الجُهّال إلا كسقوط المأمون مِنْ عينِ كنّاسِ الحُشِّ. وحسبنا اللهُ ونعم الوكيل». هذا كلُّه كلامُ ابن حزم.

والحمدُ لله أولاً وآخراً.

* * *



الملحق الرابع

ترجمة السيوطي لنفسه في كتابه

«حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة»

قال رحمه الله في آخر مَنْ ترجمَ لهم مِن حفّاظ الحديث بمصر[1]:

«ترجمة مؤلِّف هذا الكتاب:

عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد بن سابق الدين بن الفخر عثمان بن ناصر الدين محمد بن سيف الدين خضر بن نجم الدين أبي الصلاح أيوب بن ناصر الدين محمد بن الشيخ همام الدين الهمام الخضيري الأسيوطي.

وإنما ذكرتُ ترجمتي في هذا الكتاب اقتداءً بالمحدِّثين قبلي، فقلَّ أنْ ألَّفَ أحدٌ منهم تاريخاً إلا وذكرَ ترجمتَه فيه؛ وممَّنْ وقعَ له ذلك:

الإمام عبد الغافر الفارسي في «تاريخ نيسابور».

وياقوت الحموي في «معجم الأدباء».

ولسان الدين بن الخطيب في «تاريخ غرناطة».

والحافظ تقي الدين الفاسي[2] في «تاريخ مكة».

والحافظ أبو الفضل بن حجر في «قضاة مصر».

---

(١) حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة (١/ ٢٨٩ ـ ٢٩٧).

(٢) في المطبوع: الفارسي. خطأ.

وأبو شامة في «الروضتين»، وهو أورعُهم وأزهدُهم.

فأقول:

أما جدّي الأعلى همام الدين، فكان مِن أهل الحقيقة، ومِن مشايخ الطريق، وسيأتي ذكرُه في قسم الصوفية.

ومَن دونه كانوا من أهل الوجاهة والرئاسة:

منهم مَن ولي الحكم ببلده.

ومنهم مَن ولي الحسبة بها.

ومنهم مَن كان تاجراً في صحبة الأمير شيخون، وبنى مدرسة بأسيوط، ووقف عليها أوقافاً.

ومنهم مَن كان متمولاً.

ولا أعرفُ منهم مَن خدمَ العلم حقَّ الخدمة إلا والدي، وسيأتي ذكرُه في قسم الفقهاء الشافعية.

وأمّا نسبتُنا بالخضيري: فلا أعلمُ ما تكون إليه هذه النسبة إلا بالخضيرية، محلة ببغداد، وقد حدَّثني مَن أثقُ به أنه سمع والدي ـ رحمه الله تعالى ـ يذكر أنَّ جدَّه الأعلى كان أعجمياً أو مِن الشرق، فالظاهر أنَّ النسبة إلى المحلة المذكورة.

وكان مولدي بعد المغرب ليلة الأحد مستهل رجب سنة تسع وأربعين وثماني مئة.

وحُمِلتُ في حياة أبي إلى الشيخ محمد المجذوب، رجل كان من كبار الأولياء بجوار المشهد النفيسي، فبرَّكَ علي.

ونشأتُ يتيماً، فحفظتُ القرآن ولي دون ثماني سنين، ثم حفظتُ «العمدة»، و«منهاج» الفقه والأصول، و«ألفية» ابن مالك.

وشرعتُ في الاشتغال بالعلم من مستهل سنة أربع وستين، فأخذتُ الفقهَ والنحوَ عن جماعة من الشيوخ.

وأخذتُ الفرائض عن العلامة فرضي زمانه الشيخ شهاب الدين الشارمساحي الذي كان يُقال إنه بلغ السنَّ العالية وجاوز المئة بكثير، واللهُ أعلمُ بذلك، قرأتُ عليه في «شرحه على المجموع».

وأُجِزتُ بتدريس العربية في مستهل سنة ست وستين.

وقد ألفتُ في هذه السنة، فكان أول شيء ألفتُه «الاستعاذة والبسملة»، وأوقفتُ عليه شيخنا شيخ الإسلام علمَ الدين البلقيني، فكتبَ عليه تقريظاً، ولازمتُه في الفقه إلى أنْ مات، فلازمتُ ولده، فقرأتُ عليه من أول «التدريب» لوالده إلى الوكالة، وسمعت عليه من أول «الحاوي الصغير» إلى العدد، ومن أول «المنهاج» إلى الزكاة، ومن أول «التنبيه» إلى قريب من باب الزكاة، وقطعة من «الروضة» من باب القضاء، وقطعة من «تكملة شرح المنهاج» للزركشي، ومن إحياء الموات إلى الوصايا أو نحوها، وأجازني بالتدريس والإفتاء من سنة ست وستين[(١)]، وحضر تصديري.

فلما توفي سنة ثمان وستين[(٢)] لزمتُ شيخ الإسلام شرف الدين المناوي، فقرأت عليه قطعة من «المنهاج»، وسمعتُه عليه في التقسيم إلا مجالس فاتتني، وسمعت دروساً من «شرح البهجة»، ومن «حاشيته» عليها، ومن «تفسير البيضاوي».

---

(١) في المطبوع: وسبعين. خطأ.

(٢) في المطبوع: وسبعين. خطأ.

ولزمتُ في الحديث والعربية شيخنا الإمام العلامة تقي الدين الشمني[١] الحنفي، فواظبتُه أربع سنين، وكتبَ لي تقريظاً على «شرح ألفية ابن مالك»، وعلى «جمع الجوامع» في العربية تأليفي، وشهدَ لي غير مرة بالتقدُّم في العلوم بلسانه وبنانه، ورجع إلى قولي مجرداً في حديثٍ، فإنه أورد في «حاشيته على الشفا» حديث أبي الحمرا في الإسراء، وعزاه إلى تخريج ابن ماجه، فاحتجتُ إلى إيراده بسنده، فكشفتُ ابنَ ماجه في مظنّته، فلم أجده، فمررتُ على الكتاب كله، فلم أجده، فاتهمتُ نظري، فمررتُ مرة ثانية فلم أجده، فعدتُ ثالثة فلم أجده، ورأيتُه في «معجم الصحابة» لابن قانع، فجئتُ إلى الشيخ وأخبرتُه، فبمجرد ما سمعَ مني ذلك أخذَ نسختَه، وأخذَ القلمَ فضربَ على لفظ ابن ماجه، وألحق ابنَ قانع في الحاشية، فأعظمتُ ذلك وهبتُه لعظم منزلة الشيخ في قلبي، واحتقاري في نفسي، فقلتُ: ألا تصبرون لعلكم تراجعون! فقال: لا، إنما قلدتُ في قولي ابن ماجه البرهانَ الحلبي. ولم أنفك عن الشيخ إلى أنْ مات.

ولزمتُ شيخنا العلامة أستاذ الوجود محيي الدين الكافيجي أربع عشرة سنة، فأخذتُ عنه الفنون من التفسير، والأصول، والعربية، والمعاني، وغير ذلك؛ وكتب لي إجازة عظيمة.

وحضرتُ عند الشيخ سيف الدين الحنفي دروساً عديدة في «الكشاف»، و«التوضيح»، و«حاشيته» عليه، و«تلخيص المفتاح»، و«العضد».

وشرعتُ في التصنيف في سنة ست وستين، وبلغتْ مؤلّفاتي إلى الآن ثلاث مئة كتاب[٢]، سوى ما غسلتُهُ ورجعتُ عنه.

---

(١) في المطبوع: الشبلي. خطأ.

(٢) المذكورُ هنا ـ مِنْ غير المكرر ـ: (٢٨٥).

وسافرتْ[١] ـ بحمد الله تعالى ـ إلى بلاد الشام، والحجاز، واليمن، والهند، والمغرب، والتكرور.

ولمّا حججتُ شربتُ مِن ماء زمزم لأمور: منها أنْ أصلَ في الفقه إلى رتبة الشيخ سراج الدين البُلقيني، وفي الحديث إلى رتبة الحافظ ابن حجر.

وأفتيتُ مِن مستهل سنة إحدى وسبعين.

وعقدتُ إملاءَ الحديث مِن مستهل سنة اثنتين وسبعين.

ورُزقتُ التبحر في سبعة علوم: التفسير، والحديث، والفقه، والنحو، والمعاني، والبيان، والبديع؛ على طريقة العرب والبلغاء، لا على طريقة العجم وأهل الفلسفة.

والذي أعتقدُه أنَّ الذي وصلتُ إليه من هذه العلوم السبعة سوى الفقه، والنقول التي اطلعتُ عليها فيها لم يصلْ إليه ولا وقفَ عليه أحدٌ مِن أشياخي، فضلاً عمَّن هو دونَهم.

وأمّا الفقه فلا أقولُ ذلك فيه، بل شيخي فيه أوسعُ نظراً، وأطولُ باعاً.

ودون هذه السبعة في المعرفة: أصول الفقه، والجدَل، والتصريف.

ودونَها الإنشاء، والترسّل[٢]، والفرائض.

ودونَها القراءات، ولم آخذها عن شيخ.

ودونَها الطب.

وأمّا علمُ الحساب فهو أعسرُ شيء عليَّ وأبعدُه عن ذهني، وإذا نظرتُ في مسألةٍ تتعلقُ به فكأنما أحاولُ جبلاً أحملُه.

---

(١) أي الكتب. ولعل الصواب: وسارتْ.

(٢) في المطبوع: التوسل. خطأ.

وقد كملتْ عندي الآنَ آلاتُ الاجتهاد[١] ـ بحمد الله تعالى ـ[٢] أقولُ ذلك تحدُّثاً بنعمة الله تعالى لا فخراً، وأي شيءٍ في الدنيا حتى يُطلب تحصيلُها بالفخر، وقد أزفَ الرحيلُ، وبدا الشيبُ، وذهب أطيبُ العمر! ولو شئتُ أنْ أكتبَ في كل مسألةٍ مصنفاً بأقوالها وأدلتها النقلية والقياسية، ومداركها ونقوضها وأجوبتها، والموازنة بين اختلاف المذاهب فيها لقدرتُ على ذلك مِن فضل الله، لا بحولي ولا بقوتي، فلا حول ولا قوة إلا بالله، ما شاء الله، لا قوة إلا بالله.

وقد كنتُ في مبادئ الطلب قرأتُ شيئاً في علم المنطق، ثم ألقى اللهُ كراهتَه في قلبي، وسمعتُ أنَّ ابنَّ الصلاح أفتى بتحريمه فتركتُهُ لذلك، فعوَّضني اللهُ تعالى عنه علمَ الحديث الذي هو أشرفُ العلوم.

وأمّا مشايخي في الرواية سماعاً وإجازةً فكثيرٌ، أوردتُهم في «المعجم» الذي جمعتُهم فيه، وعدَّتُهم نحو مئة وخمسين؛ ولم أكثرْ مِن سماع الرواية لاشتغالي بما هو أهمُّ وهو قراءة الدراية.

وهذه أسماءُ مُصنّفاتي لتُستفاد[٣]:

١ ـ فن التفسير وتعلقاته، والقراءات:

١ ـ الإتقان في علوم القرآن.

٢ ـ الدر المنثور في التفسير المأثور.

٣ ـ ترجمان القرآن في التفسير المسند.

---

(١) في المطبوع: الجهاد. خطأ.

(٢) وقد ادّعى الاجتهادَ سنة (٨٨٨).

(٣) وقد ترَكَ أكثر مِنْ خمسين عنواناً منها فلم يُدخلها في رسالته الأخيرة «فهرست مؤلفاتي».

٤ ـ أسرار التنزيل، يُسمَّى: قطف الأزهار في كشف الأسرار.

٥ ـ لباب النقول في أسباب النزول.

٦ ـ مفحمات الأقران في مبهمات القرآن.

٧ ـ المهذب فيما وقع في القرآن من المعرّب.

٨ ـ الإكليل في استنباط التنزيل.

٩ ـ تكملة تفسير الشيخ جلال الدين المحلي.

١٠ ـ التحبير في علوم التفسير.

١١ ـ حاشية على تفسير البيضاوي.

١٢ ـ تناسق الدرر في تناسب السور.

١٣ ـ مراصد المطالع في تناسب المقاطع والمطالع.

١٤ ـ مجمع البحرين ومطلع البدرين في التفسير.

١٥ ـ مفاتيح الغيب في التفسير.

١٦ ـ الأزهار الفائحة على الفاتحة.

١٧ ـ شرح الاستعاذة والبسملة.

١٨ ـ الكلام على أول الفتح. وهو تصديرٌ ألقيتُه لما باشرتُ التدريسَ بجامع شيخون بحضرة شيخنا البُلقيني.

١٩ ـ شرح الشاطبية.

٢٠ ـ الألفية في القراءات العشر.

٢١ ـ خمائل الزهر في فضائل السور.

٢٢ ـ فتح الجليل للعبد الذليل في الأنواع البديعية المستخرجة من قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ الآية [البقرة: ٢٥٧]. وعدتها مئة وعشرون نوعاً.

٢٣ ـ القول الفصيح في تعيين الذبيح.

٢٤ ـ اليد البسطى في الصلاة الوسطى.

٢٥ ـ معترك الأقران في مشترك القرآن.

٢ ـ فن الحديث وتعلقاته:

١ ـ كشف المُغطى في شرح الموطا.

٢ ـ إسعاف المبطا برجال الموطا.

٣ ـ التوشيح على الجامع الصحيح.

٤ ـ الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج.

٥ ـ مرقاة الصعود إلى سنن أبي داود.

٦ ـ شرح ابن ماجه.

٧ ـ تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي[1].

٨ ـ شرح ألفية العراقي.

٩ ـ الألفية، وتُسمَّى: نظم الدرر في علم الأثر.

١٠ ـ وشرحها، يُسمَّى: قطر الدرر.

١١ ـ التهذيب في الزوائد على «التقريب».

١٢ ـ عين «الإصابة» في معرفة الصحابة.

---

(١) في المطبوع: النووي.

١٣ ـ كشف التلبيس عن قلب أهل التدليس.

١٤ ـ توضيح المدرك في تصحيح «المستدرك».

١٥ ـ اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة.

١٦ ـ النكت البديعات على «الموضوعات».

١٧ ـ الذيل على «القول المسدد».

١٨ ـ القول الحسن في الذب عن السنن.

١٩ ـ لب «اللباب في تحرير الأنساب».

٢٠ ـ تقريب الغريب.

٢١ ـ المدرج إلى المدرج.

٢٢ ـ تذكرة المؤتسي بمن حدَّث ونسي.

٢٣ ـ تحفة النابه بتلخيص المتشابه.

٢٤ ـ الروض المكلل والورد المعلل في المصطلح.

٢٥ ـ منتهى الآمال في شرح حديث: إنما الأعمال.

٢٦ ـ المعجزات والخصائص النبوية.

٢٧ ـ شرح الصدور بشرح حال الموتى والقبور.

٢٨ ـ البدور السافرة عن أمور الآخرة.

٢٩ ـ ما رواه الواعون في أخبار الطاعون.

٣٠ ـ فضل موت الأولاد.

٣١ ـ خصائص يوم الجمعة.

٣٢ ـ منهاج السُّنة ومفتاح الجنّة.

٣٣ ـ تمهيد الفرش في الخصال الموجبة لظل العرش.

٣٤ ـ بزوغ الهلال في الخصال الموجبة للظلال.

٣٥ ـ مفتاح الجنّة في الاعتصام بالسنة.

٣٦ ـ مطلع البدرين فيمن يؤتى أجرين.

٣٧ ـ سهام الإصابة في الدعوات المجابة.

٣٨ ـ الكلم الطيب [و](١) القول المختار في المأثور من الدعوات والأذكار.

٣٩ ـ أذكار الأذكار.

٤٠ ـ الطب النبوي.

٤١ ـ كشف الصلصلة عن وصف الزلزلة.

٤٢ ـ الفوائد الكامنة في إيمان السيدة آمنة، ويُسمَّى أيضاً: التعظيم والمنّة في أن أبوي النبي ﷺ في الجنة.

٤٣ ـ المسلسلات الكبرى.

٤٤ ـ جياد المسلسلات.

٤٥ ـ أبواب السعادة في أسباب الشهادة.

٤٦ ـ أخبار الملائكة.

٤٧ ـ الثغور الباسمة في مناقب السيدة فاطمة(٢).

---

(١) زيادة لا بد منها.

(٢) في المطبوع: آمنة. خطأ.

٤٨ ـ مناهج[١] الصفا في تخريج أحاديث «الشفا».

٤٩ ـ الأساس في مناقب بني العباس.

٥٠ ـ در السحابة فيمن دخل مصر من الصحابة.

٥١ ـ زوائد «شعب الإيمان» للبيهقي.

٥٢ ـ لم الأطراف وضم الأتراف[٢].

٥٣ ـ إطراف الأشراف بالإشراف على الأطراف.

٥٤ ـ جامع المسانيد.

٥٥ ـ الفوائد المتكاثرة في الأخبار المتواترة.

٥٦ ـ الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة.

٥٧ ـ تخريج أحاديث «الدرة الفاخرة».

٥٨ ـ تخريج أحاديث «الكفاية»: يُسمَّى: تجريد[٣] العناية.

٥٩ ـ الحصر والإشاعة لأشراط الساعة.

٦٠ ـ الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة.

٦١ ـ زوائد الرجال على «تهذيب الكمال».

٦٢ ـ الدر المنظّم في الاسم المعظّم.

٦٣ ـ جزء في الصلاة على النبي ﷺ.

---

(١) في «التحدث» و«فهرست مؤلفاتي»: «مناهل».

(٢) قال في «التحدُّث» ص ١٠٧: «هو مختصر أطراف المزي... لخصتُه من «الكشاف في معرفة الأطراف» للحسيني. مجلد».

(٣) في المطبوع: تجربة. خطأ.

٦٤ ـ مَن عاش من الصحابة مئة وعشرين.

٦٥ ـ جزء في أسماء المدلسين.

٦٦ ـ اللمع في أسماء مَن وضع.

٦٧ ـ الأربعون المتباينة.

٦٨ ـ درر البحار في الأحاديث القصار.

٦٩ ـ الرياض الأنيقة في شرح أسماء خير الخليقة.

٧٠ ـ المرقاة العلية في شرح الأسماء النبوية.

٧١ ـ الآية الكبرى في شرح قصة الإسرا.

٧٢ ـ أربعون حديثاً مِن رواية مالك عن نافع عن ابن عمر.

٧٣ ـ فهرست المرويات.

٧٤ ـ بغية الرائد في الذيل على «مجمع الزوائد».

٧٥ ـ أزهار الآكام في أخبار الأحكام.

٧٦ ـ الهبة السنية في الهيئة السنية.

٧٧ ـ تخريج أحاديث «شرح العقائد».

٧٨ ـ فضل الجلد[1].

٧٩ ـ الكلام على حديث ابن عباس: «احفظ الله يحفظك». هو تصديرٌ ألقيتُه لما وليتُ درس الحديث بالشيخونية.

٨٠ ـ أربعون حديثاً في فضل الجهاد.

---

(١) عند فقد الولد.

٨١ ـ أربعون حديثاً في رفع اليدين في الدعاء.

٨٢ ـ التعريف بآداب التأليف.

٨٣ ـ العُشاريات.

٨٤ ـ القول الأشبه في حديث: «مَن عرفَ نفسَه فقد عرفَ ربه».

٨٥ ـ كشف النقاب عن الألقاب.

٨٦ ـ نشر العبير في تخريج أحاديث «الشرح الكبير».

٨٧ ـ مَن وافقت كنيتُه كنية زوجه من الصحابة.

٨٨ ـ ذم زيارة الأمراء.

٨٩ ـ زوائد «نوادر الأصول» للحكيم الترمذي.

٩٠ ـ تخريج أحاديث «الصحاح»، يُسمَّى: فلق الصباح.

٩١ ـ ذم المُكس.

٩٢ ـ آداب الملوك.

٣ ـ فن الفقه وتعلقاته:

١ ـ الأزهار الغضة في حواشي «الروضة».

٢ ـ الحواشي الصغرى.

٣ ـ مختصر «الروضة»، يُسمَّى: الغنية[1].

٤ ـ مختصر «التنبيه»، يُسمَّى: الوافي.

---

(١) في الأصل: القنية. خطأ.

٥ ـ شرح «التنبيه».

٦ ـ الأشباه والنظائر.

٧ ـ اللوامع والبوارق في الجوامع والفوارق.

٨ ـ نظم «الروضة»، يُسمَّى: الخلاصة.

٩ ـ شرحه، يُسمَّى: رفع الخصاصة.

١٠ ـ الورقات.

١١ ـ المقدمة.

١٢ ـ شرح الروض.

١٣ ـ حاشية على «القطعة» للإسنوي.

١٤ ـ العذب السلسل في تصحيح الخلاف المرسل.

١٥ ـ جمع الجوامع.

١٦ ـ الينبوع فيما زاد على «الروضة» من الفروع.

١٧ ـ مختصر «الخادم»، يُسمَّى: تحصين الخادم.

١٨ ـ تشنيف الأسماع بمسائل الإجماع.

١٩ ـ شرح «التدريب».

٢٠ ـ الكافي [في][١] زوائد «المهذب» على «الوافي».

٢١ ـ الجامع في الفرائض.

---

(١) من «التحدث».

٢٢ ـ شرح «الرحبية» في الفرائض.

٢٣ ـ مختصر «الأحكام السُّلطانية» للماوردي.

٤ ـ الأجزاء المفردة في مسائل مخصوصة على ترتيب الأبواب:

١ ـ الظفر بقلم الظفر.

٢ ـ الاقتناص في مسألة التماص[1].

٣ ـ المستطرفة في أحكام دخول الحشفة.

٤ ـ السلالة في تحقيق المقر والاستحالة.

٥ ـ الروض الأريض في طهر المحيض.

٦ ـ بذل العسجد لسؤال المسجد.

٧ ـ الجواب الحزم عن حديث: التكبير جزم.

٨ ـ القذاذة في تحقيق محل الاستعاذة.

٩ ـ ميزان المعدلة في شأن البسملة.

١٠ ـ جزء في صلاة الضحى.

١١ ـ المصابيح في صلاة التراويح.

١٢ ـ بسط الكف في إتمام الصف.

١٣ ـ اللمعة في تحقيق الركعة لإدراك الجمعة.

١٤ ـ وصول الأماني بأصول التهاني.

---

(١) في «التحدث»: النماص.

١٥ ـ بُلغة المحتاج في مناسك الحاج.

١٦ ـ السُّلاف في التفضيل بين الصلاة والطواف.

١٧ ـ شد الأثواب في سد الأبواب في المسجد النبوي.

١٨ ـ قطع المجادلة عند تغيير المعاملة.

١٩ ـ إزالة الوهن عن مسألة الرهن.

٢٠ ـ بذل الهمة في طلب براءة الذمة.

٢١ ـ الإنصاف في تمييز الأوقاف.

٢٢ ـ أنموذج اللبيب في خصائص الحبيب.

٢٣ ـ الزهر الباسم فيما يزوج فيه الحاكم.

٢٤ ـ القول المُضي في الحنث في المُضي.

٢٥ ـ القول المشرق في تحريم الاشتغال بالمنطق.

٢٦ ـ فصل الكلام في ذم الكلام.

٢٧ ـ جزيل المواهب في اختلاف المذاهب.

٢٨ ـ تقرير الإسناد[١] في تيسير الاجتهاد.

٢٩ ـ رفع منار الدين وهدم بناء المفسدين.

٣٠ ـ تنزيه الأنبياء عن تسفيه الأغبياء.

٣١ ـ ذم القضاء.

---

(١) تكلمتُ على العنوان في مقدمة تحقيق هذا الكتاب.

٣٢ ـ فضل الكلام في حكم السلام.

٣٣ ـ نتيجة الفكر في الجهر بالذكر.

٣٤ ـ طي اللسان عن ذم الطيلسان.

٣٥ ـ تنوير الحلك في إمكان رؤية النبي والملك.

٣٦ ـ أدب الفتيا.

٣٧ ـ إلقام الحجر لمن زكى ساب[١] أبي بكر وعمر.

٣٨ ـ الجواب الحاتم عن السؤال الخاتم.

٣٩ ـ الحجج المبينة في التفضيل بين مكة والمدينة.

٤٠ ـ فتح المغالق مِنْ أنت تالق[٢].

٤١ ـ فصل الخطاب في قتل الكلاب.

٤٢ ـ سيف النظار في الفرق بين الثبوت والتكرار.

٥ ـ فن العربية وتعلقاته:

١ ـ شرح ألفية ابن مالك، يُسمَّى: البهجة المضية[٣] في شرح الألفية.

٢ ـ الفريدة في النحو والتصريف والخط.

٣ ـ النكت على «الألفية» و«الكافية» و«الشافية» و«الشذور» و«النزهة».

٤ ـ الفتح القريب على «مغني اللبيب».

---

(١) في المطبوع: سباب. خطأ.

(٢) في المطبوع: طالق. خطأ.

(٣) كذا، وهو: النهجة المرضية.

٥ ـ شرح شواهد «المغني».

٦ ـ جمع الجوامع.

٧ ـ شرحُه، يُسمَّى: همع الهوامع.

٨ ـ شرح «الملحة».

٩ ـ مختصر «الملحة».

١٠ ـ مختصر «الألفية».

١١ ـ ودقائقها.

١٢ ـ الأخبار المروية في سبب وضع العربية.

١٣ ـ المصاعد العلية في القواعد النحوية.

١٤ ـ الاقتراح في أصول النحو وجدله.

١٥ ـ رفع السنة في نصب الزنة.

١٦ ـ الشمعة المُضية[١].

١٧ ـ شرح «كافية» ابن مالك.

١٨ ـ در التاج في إعراب مشكل «المنهاج».

١٩ ـ مسألة ضربي زيداً قائماً.

٢٠ ـ السلسلة.

٢١ ـ الموشحة[٢].

---

(١) في المطبوع: المضيئة. وهو: في علم العربية.

(٢) في النحو.

٢٢ ـ الشهد[1].

٢٣ ـ شذا العَرف في إثبات المعنى للحرف.

٢٤ ـ التوشيح على «التوضيح».

٢٥ ـ السيف الصقيل في حواشي ابن عقيل.

٢٦ ـ حاشية على «شرح الشذور».

٢٧ ـ شرح «القصيدة الكافية» في التصريف.

٢٨ ـ قطر الندا في ورود الهمزة للندا.

٢٩ ـ شرح تصريف العزي.

٣٠ ـ شرح «ضروري التصريف» لابن مالك.

٣١ ـ تعريف الأعجم بحروف المُعجم.

٣٢ ـ نُكت على «شرح الشواهد» للعيني.

٣٣ ـ فجر الثمْد في إعراب أكمل الحمد.

٣٤ ـ الزند الوري في الجواب عن السؤال السكندري.

٦ ـ فن الأصول، والبيان، والتصوف:

١ ـ شرح «لمعة الإشراق في الاشتقاق».

٢ ـ الكوكب الساطع في نظم «جمع الجوامع».

٣ ـ شرحُه.

---

(١) قال في «التحدُّث»: «في النحو، وهي قصيدةٌ من بحر الهزج».

٤ ـ شرح «الكوكب الوقّاد في الاعتقاد».

٥ ـ نكت على «التلخيص»، يُسمَّى: الإفصاح.

٦ ـ عقود الجمان في المعاني والبيان.

٧ ـ شرحُه.

٨ ـ شرح أبيات «تلخيص المفتاح».

٩ ـ مختصره.

١٠ ـ نكت على «حاشية المطول» لابن الفنري رحمه الله تعالى.

١١ ـ حاشية على «المختصر».

١٢ ـ البديعية.

١٣ ـ شرحُها.

١٤ ـ تأييد الحقيقة العلية وتشييد الطريقة الشاذلية.

١٥ ـ تشييد الأركان في ليس في الإمكان أبدع مما كان.

١٦ ـ درج المعالي في نُصرة الغزالي على المنكر المتغالي.

١٧ ـ الخبر الدال على وجود القطب والأوتاد والنُّجباء والأبدال.

١٨ ـ مختصر[1] «الإحياء».

١٩ ـ المعاني الدقيقة في إدراك الحقيقة.

٢٠ ـ النُّقاية في أربعة عشر علماً.

---

(١) في المطبوع: معتصر.

٢١ ـ شرحُها.

٢٢ ـ شوارد الفرائد[١].

٢٣ ـ قلائد الفوائد[٢]. نظمٌ.

٢٤ ـ التذكرة[٣]، ويُسمَّى: الفلك المشحون.

* الجمع والتفريق في الأنواع البديعية[٤].

٧ ـ فن التاريخ، والأدب:

* تاريخ الصحابة، وقد مرَّ ذكرُه[٥].

١ ـ طبقات الحفاظ.

٢ ـ طبقات النحاة: الكبرى.

٣ ـ والوسطى.

٤ ـ والصغرى.

٥ ـ طبقات المفسرين.

---

(١) في المطبوع: الفوائد. خطأ. وتتمة العنوان: في الضوابط والقواعد.

(٢) في المطبوع: الفرائد. خطأ. وتتمة العنوان: وشرائد الفرائد.

(٣) وقع لحاجي خليفة هنا خطأ إذ ظنَّ كلمة (نظم) مرتبطة بما بعدها، فنشأ عنده كتاب هو «نظم التذكرة» وهو خطأ. قال في «كشف الظنون» (١/ ٣٩٣): «التذكرة، في العربية للشيخ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، وهي مؤلفٌ كبيرٌ في ثلاث مجلدات، ثم نظمَها، وسمّاها بالفلك المشحون»! وتابعه على هذا الوهم آخرون.

(٤) هو شرح «البديعية» وقد مر ذكره.

(٥) يقصد: عين «الإصابة» في معرفة الصحابة.

٦ ـ طبقات الأصوليين.

٧ ـ طبقات الكتاب.

٨ ـ حلية الأولياء.

٩ ـ طبقات شعراء العرب.

١٠ ـ تاريخ الخلفاء.

١١ ـ تاريخ مصر هذا.

١٢ ـ تاريخ سيوط.

١٣ ـ معجم شيوخي الكبير، يُسمَّى: حاطب ليل وجارف سيل.

١٤ ـ المعجم الصغير، يُسمَّى: المُنتقى.

١٥ ـ ترجمة النووي.

١٦ ـ ترجمة البُلقيني.

١٧ ـ الملتقط من «الدرر الكامنة».

١٨ ـ تاريخ العُمر، وهو ذيل على «إنباء الغُمر».

١٩ ـ رفع الباس عن بني العباس.

٢٠ ـ النفحة المسكية والتحفة المكية. على نمط «عنوان الشرف».

٢١ ـ دُرر الكلم وغُرر الحِكم.

٢٢ ـ ديوان خطب.

٢٣ ـ ديوان شعر.

٢٤ ـ المَقامات.

٢٥ ـ الرحلة الفيّومية.

٢٦ ـ الرحلة المكية.

٢٧ ـ الرحلة الدمياطية.

٢٨ ـ الوسائل[1] إلى معرفة الأوائل.

٢٩ ـ مختصر «مُعجم البلدان» لياقوت.

٣٠ ـ الشَّماريخ في علم التاريخ.

٣١ ـ الجُمانة.

٣٢ ـ رسالة في تفسير ألفاظٍ متداولةٍ.

٣٣ ـ مقاطع الحجاز.

٣٤ ـ نور الحديقة، مِن نظمي[2].

٣٥ ـ القول المُجمَل في الرد على المُهمَل.

٣٦ ـ المُنى في الكُنى.

٣٧ ـ فضل الشتاء.

٣٨ ـ مختصر «تهذيب الأسماء» للنووي.

٣٩ ـ الأجوبة الزكية عن الألغاز السبكية.

٤٠ ـ رفع شأن الحُبشان.

---

(١) في المطبوع: الرسائل. خطأ.

(٢) في المطبوع: من نظم القول. وهذا خطأ، والصواب ما أثبتُّ، وكلمة «القول» تابعة لما بعدها، وصواب العنوان: القول المُجمل في الرد على المُهمل.

٤١ ـ أحاسن الأقباس[1] في محاسن الاقتباس.

٤٢ ـ تحفة المُذاكر في المنتقى مِنْ تاريخ ابن عساكر.

٤٣ ـ شرح «بانتْ سعاد».

٤٤ ـ تُحفة الظرفاء بأسماء الخُلفاء. قصيدة رائية.

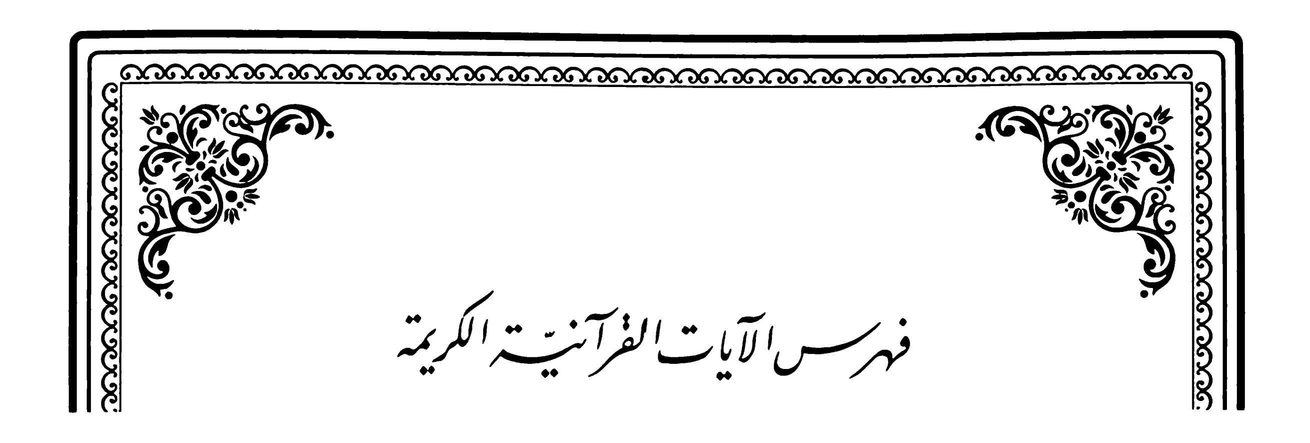
٤٥ ـ مختصر «شفاء الغليل في ذمِّ الصاحب والخليل».

* * *

(١) في «التحدّث بنعمة الله»، و«ترجمة العلامة السيوطي»: الاقتباس.



الفهارس العامة



فهرس الآيات القرآنية الكريمة

الآية	رقم الآية	الصفحة
سورة البقرة		
﴿سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا﴾	٣٢	١١
﴿يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ﴾	٤٠	٢٧٨
﴿يَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾	١٤٢	٢٧٨
﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾	١٧٠	٤٠٧
﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾	٢٥٧	١٤٣، ١٦٩، ٤٢٠
سورة آل عمران		
﴿وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ﴾	٥٤	١٣٠
﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا﴾	١٣٩	١٩٨
﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كِتَابًا مُّؤَجَّلًا﴾	١٤٥	٢٨
سورة النساء		
﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾	٤٨	٢٧٨
﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَىٰ مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ﴾	٥٤	٢٣٥
﴿فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾	٥٩	٣٦٧، ٤٠٧، ٤١٠

سورة التوبة

سورة يونس

سورة يوسف

سورة الرعد

سورة إبراهيم

سورة النحل

سورة الإسراء

سورة الكهف

سورة فاطر

سورة الصافات

سورة ص

سورة الزمر

سورة فصلت

سورة الشورى

سورة الزخرف

سورة الدخان

سورة الأحقاف

سورة الفتح

سورة الحجرات

سورة المجادلة

سورة المنافقون

سورة التغابن

سورة الطلاق

سورة نوح

سورة الجن

سورة الليل

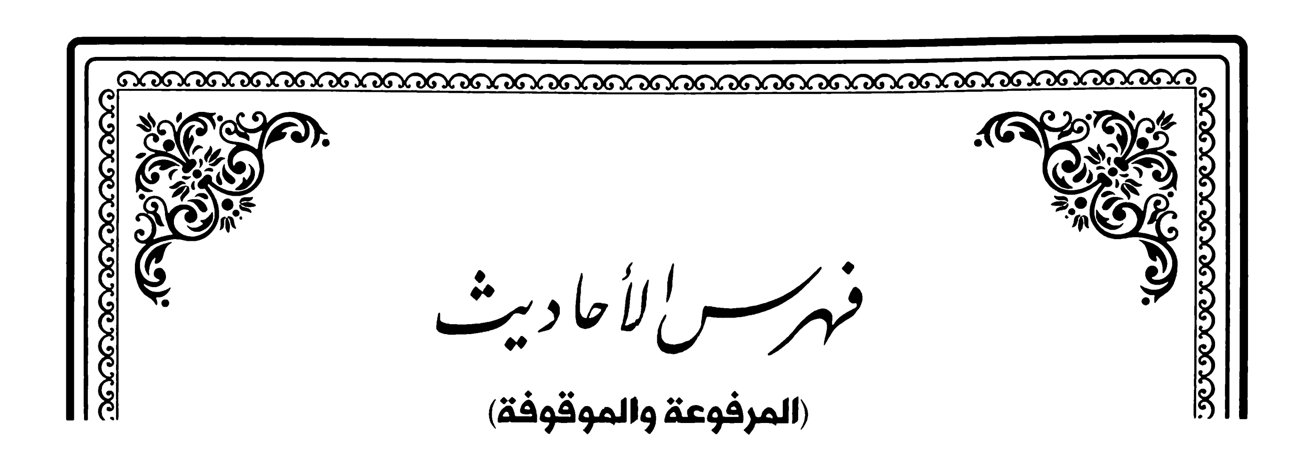
سورة الضحى

سورة الشرح

سورة العلق

سورة الزلزلة

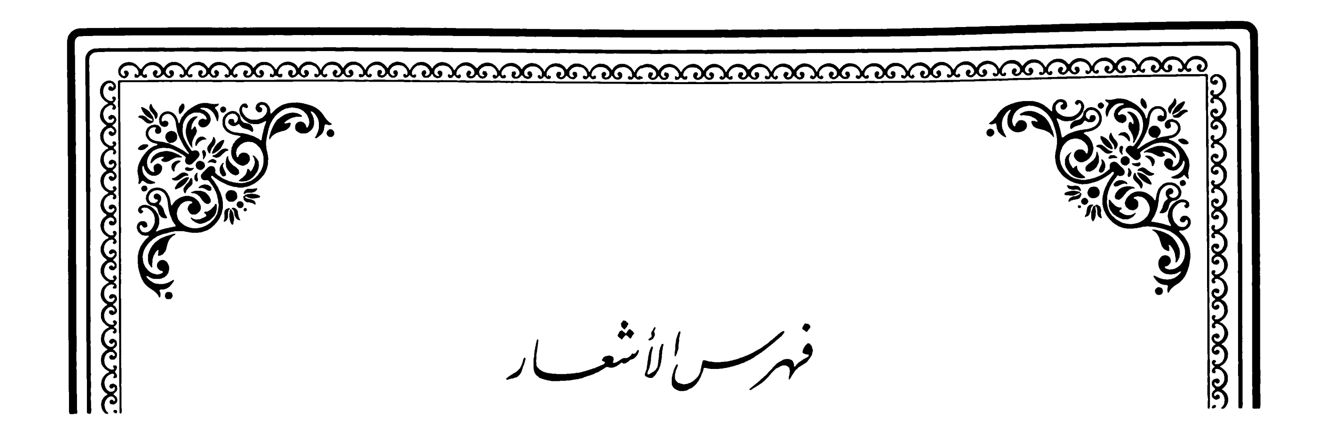
❊ ❊ ❊



فهرس الأحاديث

(المرفوعة والموقوفة)

* * *



فهرس الأشعار

صدر البيت	عجز البيت	القائل	الصفحة
	ء		
	والجاهلون لأهلِ العلم أعداءُ		٤١٢
لا تدعُنـي إلا بيـا عبـدَهُ	فإنَّـه أشـرفُ أسـمائي		٣٩
	ا		
أفـدي جـلال الدين مـن ماجد	محقـق فـي كل علـم سـما	جمال الدين الفلاحي	١١٤
	ب		
عدمتُه ماضياً في الشرِّ مجتنِباً	للخيرِ مِن سيئاتِ الدهرِ محسوبا		٢٨٤
وعابَ سماعي للأحاديثِ بعدَما	كبرتُ أناسٌ هم إلى العيبِ أقربُ	التاج بن مكتوم	٦٧
وأظلمُ أهلُ الظلمِ مَن باتَ حاسداً	لمـن بـاتَ فـي نعمائـهِ يتقلَّبُ		٢١٥
	ج		
ألا كل مَنْ لا يقتدي بأئمةٍ	فقسمتُه ضيزى عن الحق خارجَهْ		٣٥٧
مولايَ لا زلتَ بالإتحافِ تُرشدُنا	إلى طريقٍ بها كلُّ الأنامِ نجوا	علي باي بن برقوق	٢٠١
وافـى قريضُـك دراً زانَـه البلجُ	وفـاحَ منه لـدى أحبابِكُـم أرجُ	الجلال السيوطي	٢٠٢
لئن كنت محتاجاً إلى الحلم إنني	إلى الجهل في بعض الأحايين أحوجُ		٢٩٣

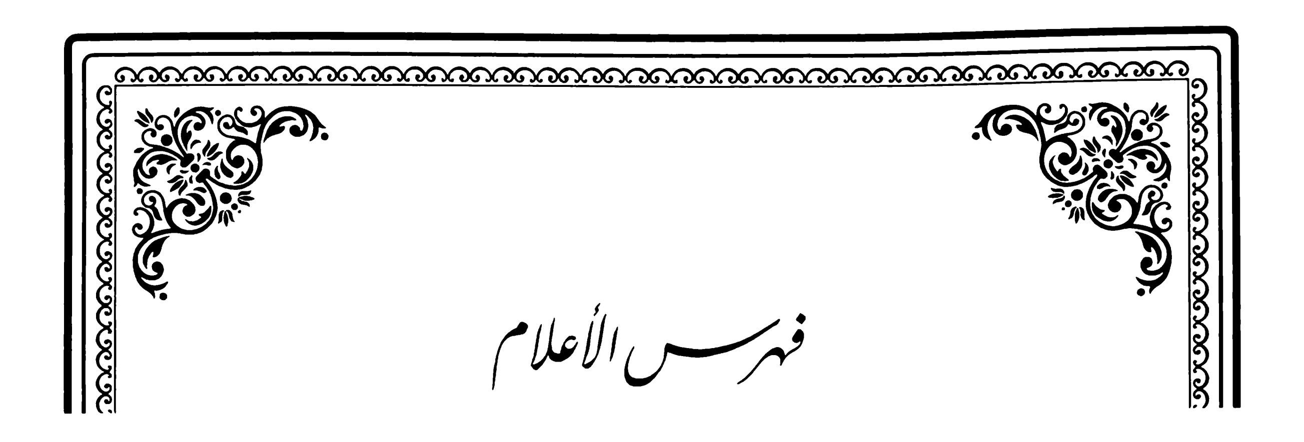
صدر البيت	عجز البيت	القائل	الصفحة
عدمتُـه مِـنْ قائـمٍ بثـوره	وطائـشٍ وكـم تعـدَّى طـوره		٢٨٥
ووغدٍ أتى في عسكر من حشيشةٍ	يُقاد وعيناهُ على خصمه حمرا	الشهاب المنصوري	٢٨٧
إنْ عـادت العقـرب عُدنـا لهـا	وكانـت النعـل لهـا حاضـرَهْ		٢٩٣
رزءٌ عظيـمٌ بـه تُسـتنزَلُ العِبـرُ	وحادثٌ جلَّ فيه الخطبُ والغِيَرُ	الجلال السيوطي	٦٠
نعم بعدَ شيخي مربعُ العلمِ داثرُ	فما أنصفتْ إنْ لم تَنُحْه المحابرُ	الجلال السيوطي	٦٣
امنُـنْ علينا رسـولَ اللهِ في كرمٍ	فإنَّـكَ المـرءُ نرجـوه وننتظـرُ	زهير بن صرد	١٠١
ولا أليـــنُ لغيرِ الحقِّ أســـألُهُ	حتى يلينَ لضرسِ الماضغِ الحجرُ		١١٠ـ٢١٥
	كلامُ الليـلِ يمحـوه النهـارُ		٢٨٨
نتيجةُ الاجتهـادِ الآن يحصرُها	ثلاثـةٌ مـا لهـذا غيرهـا ثمـرُ	الجلال السيوطي	٣٨٣
فـي عـامِ سـبعينَ بعدهـا سـنةٌ	بعـد ثمـانِ المئيـنَ بالحصـرِ	الجلال السيوطي	٩٨
محسَّدالفضل مكذوبٌ على أثري	أُرمى بكل كلامٍ كنتُ عنه بري		٢٨٦
يا سائلي عن موضعِ التقليدِ خذْ	عني الجوابَ بفهمِ لبٍّ حاضرِ	ابن عبد البر	٣٤٨
ط			
لله يـومٌ فـي سـيوطَ وليلـةٍ	صـرفُ الزمـانِ بأختِها لا يغلطُ	بهاء الدين الساعاتي	٢١
ع			
لقـد جلى جـلالُ الديـنِ مَعنى	كنـورِ الشَّـمسِ إشـراقاً وطلعهْ	شمس الدين القادري	١٦١
ف			
أعقدٌ على جيدِ المجرَّة قد طفا	من الزهرِ أم زهرُ الرياضِ تفوَّفا	نور الدين الذيبي	١٦٧
ألا فاعجبْ لبانـي ربعِ فسـقٍ	وأنـواعُ الفسـادِ لديـهِ حِرْفَـه	الجلال السيوطي	١٩٨

صدر البيت	عجز البيت	القائل	الصفحة
شيخَ الشيوخِ وصاحبَ العلم الوفي	يا فائقَ البدر المنير الأشرفِ	الجلال السيوطي	٥٦
	ق		
بالمنطقِ اشتغلوا فقلتُ حقيقة	إنَّ البلاء مُوكَّلٌ بالمنطقِ		٣٦٦
	ك		
دُهِمَ الورى لمّا النذيرُ نعاكا	وغدوا سكارى مِنْ عظيم سراكا	الجلال السيوطي	٦٥
	ل		
لجلالِ دينِ الله فضلٌ زائدٌ	ما مثلهُ والله في أمثاله	خليل الذهبي	١٦٧
بتدليسٍ على المفتين أضحى ابـ	نُ خطابٍ لشرعتِنا معطِّلْ	الجلال السيوطي	٢٠٠
أيا مولى زكا أصلاً وفصلا	ويا من قد حوى علماً وفضلا	عز الدين السكندري	١١٣
لله درُّ الجالِ نجلاً	في درجاتِ الكمالِ حلاً	شهاب الدين المنصوري	١٦٦
لِي حِيلةٌ فِيمن ينمْ	مُ وليس في الكذاب حيلهْ		٢٨٨
ماتَ الكمالُ فقالوا	ولَّى الحِجَا والجلالُ	الشهاب المنصوري	١٧
خاصمَني أحمقٌ جهولُ	أبلمُ لم يدرِ ما يقولُ		٢٨٩
نظمتُها في نحو ثلثي أصلِها	ولن ترى مختصراً كمثلِها	الجلال السيوطي	١٠٨
قدمتم فأحييتم موات قلوبنا	وأذكرتمونا سالفاً بالأفاضلِ	شمس الدين الفوي	١١٣
لقد أهدى لنا المولى الجلالي	عقودَ النظم كالسحر الحلالِ	عز الدين السكندري	١١٤
إمامَ النظم والنثر العلي	ومقصدَ كل ذي علم ونبل	الجلال السيوطي	١١٤
أيا مولى يحاجي من يحاكي	معيداً سماعاً شبه مثلي	شعبان قاضي الإسكندرية	١١٥
أبدعتَ يا حاوي الكمالِ مصنفاً	بهر النُّهى منه عظيمُ جلالِه	نور الدين الذيبي	١٦٧

صدر البيت	عجز البيت	القائل	الصفحة
أدركوا العلمَ وصونوا أهله	عن ظلومٍ حادَ عن تبجيلهِ		٢٩٠
	م		
من كان يسعى إلى الرحمنِ يعبدُهُ	فذاك يحفِدُ بالإهمالِ أي خَدَما	الجلال السيوطي	٢٠١
ومَن رام أسبابَ العلومِ بجهلهِ	نأى عنه إنسيُّ المعاني وريمُها		٢٩٦
وقد تعرِضُ الأمراضُ للقلب مرةً	وأقتلُ أدواءِ القلوبِ قديمُها		٢٩٧
	فما الكَرَجُ الدُّنيا ولا الناسُ قاسمُ		٣٩٣
مِنَ العَقِيق ومِنْ تَذْكارِ ذي سَلَمِ	براعةُ العينِ في استهلالِها بدَمِ	الجلال السيوطي	٢٥٢
	ن		
اشهدْ عظيمَ الفضلِ مِن سيدي	أقامَ أعدائيَ لي يخدمونْ	الجلال السيوطي	٢١٨
لا تطمعوا أنْ تهينونا ونكرمَكُم	وأنْ نكفَّ الأذى عنكُم وتؤذُونا		٢١٨
ما حوى العلمَ جميعاً أحدٌ	لا ولو مارسَهُ ألفَ سنَهْ		٣٥٦
ألا قد طالَ تبريحي وحُزني	على الشيخِ الإمامِ ابنِ الشُّمُنِّي	الجلال السيوطي	٦٥
جلالَ الدينِ يا لك من جلالِ	تنكَّبَ عن علاه الفرقدانِ	شمس الدين القادري	١٦٨
قولوا لهذا الذي يسعى ليهدِمَ ما	بناهُ ذو العرشِ مِن تشييدِ أركاني	الجلال السيوطي	١٩٢
يقول ربعُ الفسقِ: ما مسلمٌ	مما له أُرصدتُ يرضاني	الجلال السيوطي	١٩٩
قد ساعد الجوجريَّ اثنانِ وانتصرا	له فدعهُ ولا تعبأْ بالاثنينِ		٢١٧
ما زال بين الورى الباني يُسفِّهُ ما	أفتي بهِ وهْو ذو حقدٍ وأضغانِ	الجلال السيوطي	٢١٧
يا رِيَّها اليومَ على مُبِينِ			٢٧٦
يا أيهاذا الذي يسعى ليهدمَ ما	بناه ذو العرشِ مِنْ تشييدِ أركاني		٢٨٩

صدر البيت	عجز البيت	القائل	الصفحة
يقـولُ ربـعُ الفسـق: ما مسـلمٌ	ممّـا لـه أُرصـدتُ يرضانـي		٢٩٤
	هـ		
فدمٌ يذمُّ فنونَ العلم محتقراً	بها ومَن جهلَ الأشياء عاداها		٢٩١
فـلا تكتُـبْ بخطِّكَ غيرَ شـيءٍ	يسـرُّك فـي القيامـةِ أنْ تـراهُ		١٩٧
يريدونَ كيما أن يقيموا اعوجاجَهُ	وهل قوّم الأقوامُ ما عوَّج الله؟		١٩٨
ومَـن ذا الـذي مِثلـي	وقـد صـرتُ عبـدَ الله	علي بن وفاء	٣٩
	ي		
إنـا روينـا عـن نبـيِّ الهـدى	فـي السُّـنةِ الواضحـةِ السَّـامِيه		٢٣٨

* * *



فهرس الأعلام

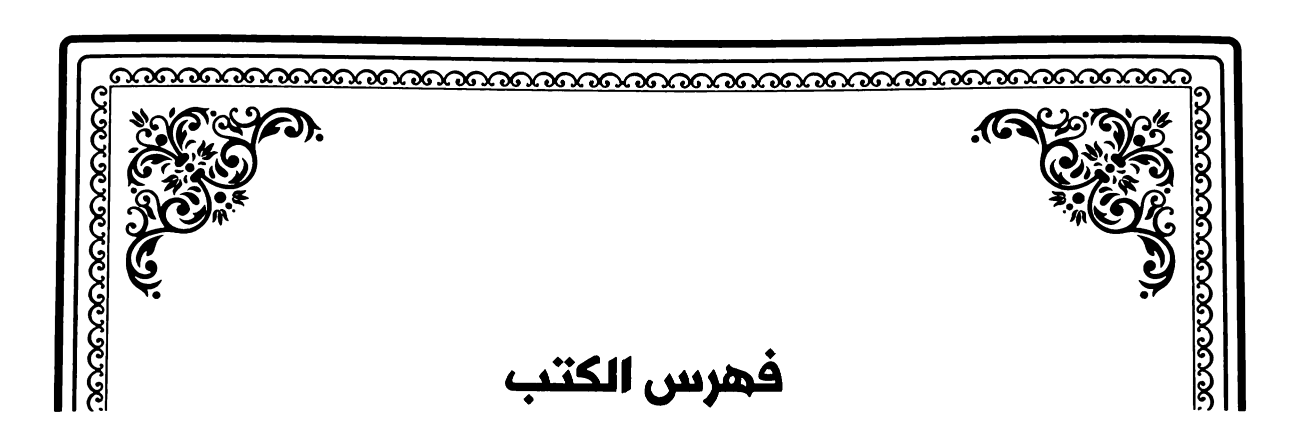
* * *



فهرس مؤلفات السيوطي

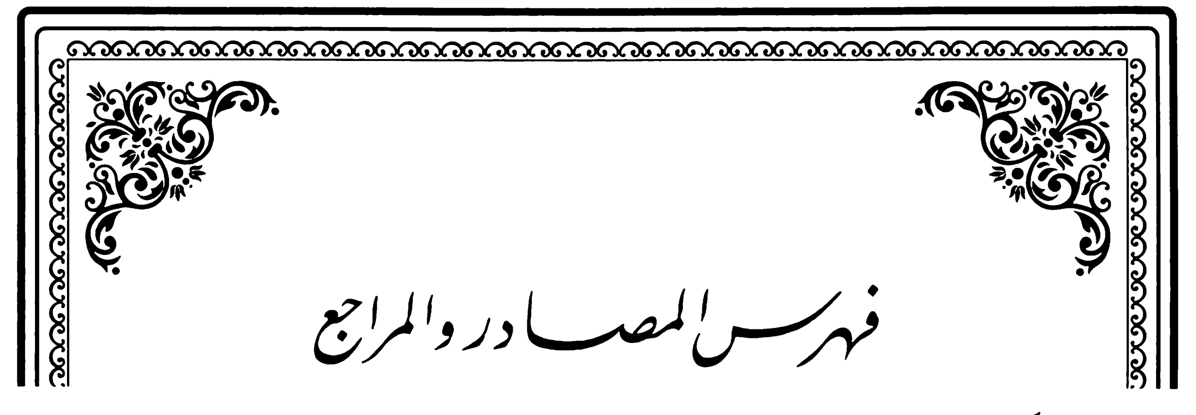
الكتاب	الصفحة

* * *



فهرس الكتب

* * *



فهرس المصادر والمراجع

ـ مؤلَّفات السيوطي:

ـ الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية في مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، المدينة المنورة، ط ١ (١٤٢٦).

ـ الاستيقاظ والتوبة، نسخة مصورة في مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث في دبي.

ـ إفادة الخبر بنصّه في زيادة العمر ونقصه، تحقيق: عبد القادر أحمد عبد القادر، ضمن مجلة آفاق الثقافة والتراث الصادرة عن مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي، العدد (٤٨)، السنة (١٢)، ذو القعدة (١٤٢٥)، يناير (٢٠٠٥م).

ـ الافتراض في ردِّ الاعتراض، تحقيق: عبد الجواد حمام، دار المقتبس، بيروت، ط١ (١٤٣٥ ـ ٢٠١٤م).

ـ أنشابُ الكتُب في أنساب الكتُب، تحقيق: إبراهيم باجس عبد المجيد، مركز الملك فيصل، الرياض، ط١ (١٤٣٧ ـ ٢٠١٦م).

ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنُّحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية.

ـ تاريخ الخلفاء، تحقيق: اللجنة العلمية بمركز دار المنهاج، دار المنهاج، جدة، ط١ (١٤٣٣ ـ ٢٠١٢م).

ـ التحدُّث بنعمة الله، تحقيق: إليزابث ماري سارتين، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة (١٩٧٢م).

ـ تحفة الأنجاب بمسألة السنجاب، ضمن «الحاوي للفتاوي» تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية (١٤١١ ـ ١٩٩٠م).

ـ تقرير الاستناد في تفسير [كذا] الاجتهاد، تحقيق: فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الدعوة، الإسكندرية، ط١(١٤٠٣ ـ ١٩٨٣). ورجعت إلى النسخة الخطية ضمن مجموع في مكتبة الجامعة النظامية في الهند، وإلى النسخة المغربية.

ـ التنبئة بمَنْ يبعثه اللهُ على رأس كلِّ مئة، تحقيق: عبد الرحيم الكردي، ضمن مجلة تراثيات، القاهرة، العدد الثالث (١٤٢٤ ـ ٢٠٠٤م). وراجعت سبع نسخ خطية أيضاً.

ـ جمع الجوامع، تحقيق: مختار إبراهيم الهائج وآخرين، صدر عن الأزهر الشريف، ط٢ (١٤٢٦ ـ ٢٠٠٥م).

ـ الحاوي للفتاوي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية (١٤١١ ـ ١٩٩٠م).

ـ الحبل الوثيق في نُصرة الصديق، ضمن «الحاوي للفتاوي»، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية (١٤١١ ـ ١٩٩٠م).

ـ حُسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة (١٤١٥ ـ ١٩٩٥م).

ـ داعي الفلاح في أذكار المساء والصباح، ضبط محمد شايب شريف، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١ (١٤٣٦ ـ ٢٠١٥م).

ـ الدُّر المنثور في التفسير بالمأثور [كذا، والصواب: المأثور]، دار الفكر، بيروت (١٩٩٣م).

ـ رياض الطالبين في شرح الاستعاذة والبسملة، تحقيق: عبد الحكيم الأنيس، ضمن «عشر رسائل في التفسير وعلوم القرآن»، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، ط١ (١٤٢١ ـ ٢٠١٠م).

ـ زاد المسير في الفهرست الصغير، تحقيق: يوسف المرعشلي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١ (١٤٢٨ ـ ٢٠٠٧م).

ـ شرح عُقود الجُمان، تحقيق: إبراهيم محمد الحمداني وأمين لقمان الحبّار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ (٢٠١١م).

ـ طبقات الحفّاظ، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٢ (١٤١٥ ـ ١٩٩٤م).

ـ طرز العِمامة في التفرقة بين المَقامة والقُمامة، ضمن «شرح المقامات»، تحقيق: سمير الدُّروبي، مؤسسة الرسالة، ط١ (١٤٠٩ ـ ١٩٨٩م).

ـ الفتح المبين السامي في مشيخة الشمس البامي، تحقيق: أحمد عبد الستار، مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد ٥٩، الجزء الثاني، (المحرم ١٤٣٧ ـ نوفمبر ٢٠١٥م).

ـ الفلك المشحون ج٦، مخطوط في مكتبة صامصون.

ـ فهرست مؤلَّفاتي، ضمن (السيوطي ورسالته «فهرست مؤلَّفاتي») لسمير الدروبي، مجلة مجمع

اللغة العربية، الأردن، العدد (٥٦)، جمادى الأولى ـ شوال (١٤١٩ ـ ١٩٩٩م)، والعدد (٥٧)، ربيع الآخر ـ رمضان (١٤٢٠ ـ ١٩٩٩م)، والعدد (٦٤)، ذو القعدة ـ ربيع الآخر (١٤٢٤ ـ ٢٠٠٣م).

ـ الكلام على أول سورة الفتح، تحقيق: عبد الحكيم الأنيس، ضمن «عشر رسائل في التفسير وعلوم القرآن»، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، ط١ (١٤٢١ ـ ٢٠١٠م).

ـ اللآلئ المكللة في تفضيل المَعْلاة على المَسْفلة، بعناية: عبد الحكيم الأنيس، شبكة الألوكة الإلكترونية، ١٨ من ذي القعدة (١٤٣٧) ٢٢ من أغسطس (٢٠١٦م).

ـ المقامة المستنصرية، ضمن «شرح المقامات»، تحقيق: سمير الدُّروبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١ (١٤٠٩ ـ ١٩٨٩م)، ونسخة خطية ضمن مجموع للمقاماتِ في مجموعة أسعد أفندي في المكتبة السليمانية في إسطنبول برقم (٣٦٦٣).

ـ المَنجم في المعجم، تحقيق: إبراهيم باجس عبد المجيد، دار ابن حزم، بيروت، ط ١(١٤١٥ ـ ١٩٩٥م).

ـ النادريات من العُشاريات، بعناية: محمد زياد التكلة، ضمن: مجموعة رسائل تراثية (المجموعة الأولى)، دار العاصمة، الرياض، ط١ (١٤٣٢ ـ ٢٠١١م).

ـ النُّجح في الإجابة إلى الصُّلح، ضمن «شرح المقامات»، تحقيق: سمير الدُّروبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١ (١٤٠٩ ـ ١٩٨٩م).

ـ نزول الرحمة في التحدث بالنعمة، نسخة مصورة عن نسخة ليدن برقم (٢١/ ٢٤٠٩).

ـ نظم البديع في مدح الشفيع، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار القلم العربي، حلب، ط١ (١٤١٦ ـ ١٩٩٥م).

ـ هدم الحاني على الباني، ضمن «الحاوي للفتاوي»، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية (١٤١١ ـ ١٩٩٠م).

ـ ـ المؤلَّفات الأخرى:

ـ الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط١ (١٤١٢ ـ ١٩٩٢م).

ـ الأعلام للزركلي، دار العلم للملايين، ط١٥ (٢٠٠٢م).

ـ إنباء الغُمر لابن حجر، مصورة دار الكتب العلمية للطبعة الهندية.

ـ الأنساب للسمعاني، تحقيق: عبد الرحمن المعلِّمي وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط١ (١٣٨٢ ـ ١٩٦٢م).

ـ بهجة العابدين بترجمة حافظ العصر جلال الدين لعبد القادر الشاذلي، تحقيق: عبد الإله نبهان، طبع مجمع اللغة العربية، دمشق، ط١ (١٤١٩ ـ ١٩٩٨م). ونسخة جستربتي، ونسخة الحرم المكي.

ـ تاريخ دمشق لابن عساكر، تحقيق: عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر، (١٩٩٥م).

ـ تبصير المنتبه بتحرير المشتبه لابن حجر، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت.

ـ تخريج أحاديث الإحياء الكبير للعراقي (المقدمة)، نسخة الأزهر.

ـ التدوين في أخبار قزوين للرافعي، تحقيق: عزيز الله العطاردي، دار الكتب العلمية، بيروت (١٤٠٨ ـ ١٩٨٧م).

ـ ترجمة الإمام العلامة جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الإسنوي الشافعي للعراقي، تحقيق: عبد الله محمد الكندري، دار البشائر الإسلامية، ط ١ (١٤٣٢ ـ ٢٠١١م).

ـ ترجمة العلامة السيوطي للداودي، نسخة برلين (١٠١٣٤).

ـ تفسير الطبري، تحقيق: محمود شاكر، دار التربية والتراث، مكة.

ـ توالي التأسيس [كذا والصواب: التأنيس كما في «الجواهر والدرر» للسخاوي (٢/ ٦٨٢)] بمعالي محمد بن إدريس لابن حجر، تحقيق: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، ط١ (١٤٠٦ ـ ١٩٨٦م).

ـ الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع الخطيب البغدادي، تحقيق: محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض (١٤٠٣).

ـ الجامع لشعب الإيمان للبيهقي، كُتب على المجلدات الستة الأولى: تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد، ثم كتب على الباقي وهو تسع مجلدات: أشرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه: مختار أحمد الندوي، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١(١٤٢٣ ـ ٢٠٠٣م).

ـ جلاء الصدا في سيرة إمام الهدى لأحمد بن جلال اللاري، تحقيق: حاتم بن مخلف الرفاعي، دار الفتح، عمّان، ط ١ (١٤٤١ ـ ٢٠٢٠م).

ـ الجواهر والدُّرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر للسخاوي، تحقيق: إبراهيم باجس عبد المجيد، دار ابن حزم، بيروت، ط١ (١٤١٩ ـ ١٩٩٩م).

ـ حقيقة القولين للغزالي، تحقيق: مسلّم الدوسري، ضمن مجلة الجمعية الفقهية السعودية، العدد الثالث.

ـ حلية الأولياء لأبي نُعيم، مصورة دار الفكر.

ـ ديوان الشريف الرضي، دار صادر.

ـ ديوان علي وفـا السكندري الشاذلي، تحقيق: أنس عطية الفقي، دار الغد الجديد، المنصورة، مصر، ط١ (٢٠٠٢م).

ـ رسالة البيهقي إلى الجُويني، ضمن مجموعة الرسائل المنيرية، دار الطباعة المنيرية (١٣٤٣).

ـ الرُّوح لابن قيم الجوزية، دار الكتب العلمية، بيروت.

ـ سنن أبي داود، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مصورة المكتبة العصرية.

ـ سنن سعيد بن منصور، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الدار السلفية، الهند، ط١ (١٤٠٣ ـ ١٩٨٢م).

ـ سؤالات الحافظ السِّلفي لخميس الحَوزي عن جماعة من أهل واسط، تحقيق: مطاع الطرابيشي، دار الفكر، دمشق، ط١ (١٤٠٣ ـ ١٩٨٣م).

ـ شُعب الإيمان للبيهقي. انظر: الجامع.

ـ الشُّكر لابن أبي الدنيا، تحقيق: بدر البدر، المكتب الإسلامي، الكويت (١٤٠٠ ـ ١٩٨٠م).

ـ صحيح البخاري، طبعة مصطفى البغا، دار ابن كثير، دمشق، ط٥ (١٤٠٧ ـ ١٩٨٧م).

ـ الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي، مصورة دار مكتبة الحياة.

ـ طبقات الأولياء لابن الملقن، تحقيق: نور الدين شريبة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢ (١٤١٥ ـ ١٩٩٤م).

ـ طبقات الشافعية الكبرى للسبكي، تحقيق: محمود الطناحي، وعبد الفتاح الحلو، هجر للطباعة، ط٢ (١٤١٣).

ـ العُباب الزاخر للصغاني، نسخة المكتبة الشاملة.

ـ القاموس للفيروزابادي، تحقيق: محمد نَعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٨ (١٤٢٦ ـ ٢٠٠٥م).

ـ قُوت القلوب في معاملة المحبوب لأبي طالب المكي، تحقيق: عاصم الكيالي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢ (١٤٢٦ ـ ٢٠٠٥م).

ـ الكامل لابن عدي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ (١٤١٨ ـ ١٩٩٧م).

ـ الكشف الحثيث عمَّن رُمي بوضع الحديث لسبط ابن العجمي، تحقيق: صبحي السامرائي، عالم الكتب، بيروت، ط١ (١٤٠٧ ـ ١٩٨٧م).

ـ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة، مصورة مؤسسة التاريخ العربي.

ـ مجمع الزوائد للهيثمي، تحقيق: عبد الله محمد الدرويش دار الفكر، بيروت، (١٤١٢)، بعنوان: بغية الرائد في تحقيق مجمع الزوائد.

ـ المجمع المُفنن بالمعجم المُعنون لعبد الباسط بن خليل الملطي، تحقيق: عبد الله محمد الكندري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١ (١٤٣٢ ـ ٢٠١١م).

ـ المَحصول في علم الأصول للرازي، تحقيق: طه جابر فياض العلواني، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط١ (١٤٠٠).

ـ المَدْخَل إلى علم السُّنن للبيهقي، اعتنى به وخرَّج نقولَه: محمد عوامة، دار المنهاج، جدة، ط١ (١٤٣٧ ـ ٢٠١٦م).

ـ المُستدرك على الصحيحين للحاكم، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٤١١ ـ ١٩٩٠م).

ـ مسند الإمام أحمد بن حنبل، طبعة مؤسسة الرسالة.

ـ معجم البلدان لياقوت، دار الفكر.

ـ معجم السفر للسلفي، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، المكتبة التجارية، مكة.

ـ معجم الصحابة لابن قانع، تحقيق: صلاح بن سالم المصراتي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط١ (١٤١٨).

ـ المعجم الكبير للطبراني، تحقيق: حمدي السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط٢.

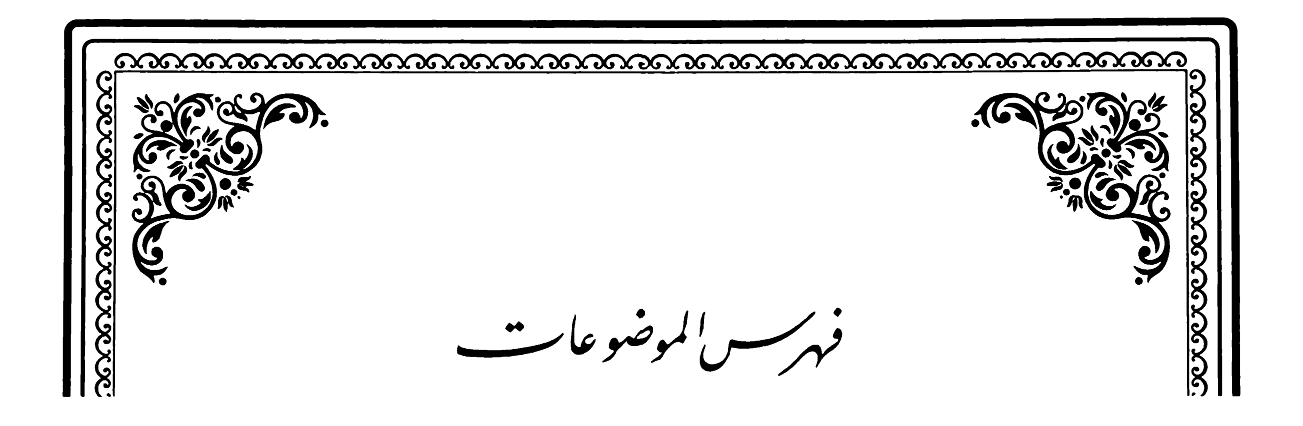
ـ مناقب الشافعي للبيهقي، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة.

ـ الناسخ والمنسوخ للنحاس، تحقيق: محمد عبدالسلام محمد، مكتبة الفلاح، الكويت، ط١ (١٤٠٨).

ـ نزهة الألباب في الألقاب لابن حجر، تحقيق: عبد العزيز السديري، مكتبة الرشد، الرياض، ط١ (١٤٠٩ ـ ١٩٨٩م).

ـ النُّكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، نشر الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١ (١٤٠٤ ـ ١٩٨٤م).

* * *



فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع **الصفحة**

الموضوع **الصفحة**

الموضوع **الصفحة**

* * *